جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان / كلية التربية
قسم التأريخ

# الاتحادات والنقابات المهنية ودورها السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣م

رسالة تقدّمت بها الطالبة

سناء كريم رحمة النصراوي

إلى مجلس كلية التربية - جامعة ميسان
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

بأشراف
الأستاذ الدكتـــــور

عبد اللّه كاظم عبد العوادي

١٤٤٠هـ/ذو الحجة ٢٠١٩م /آب

﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً . . . ﴾

صدق الله العلي العظيم

**(المائدة: ١٢)**

# الإهـــــداء

الى خاتم المرسلين وخير الثقلين ، من بعث هاديا وبشيرا ونذيراً . . . الى من جاء رحمة للعالمين نبينا محمد (صلى الله عليه واله وسلم) .

الى كل من كلت انامله ليقدم لنا لحظة سعادة وهو يحصد الاشواك لينير دربي ويمهد لي طريق العلم ويسهله (والدي العزيز) .

الى من زودتني بالحب والحنان دائما ، رمز الحب وبلسم الشفاء والى من سهرت وتعبت وربت صاحبة القلب الناصع بالبياض (والدتي العزيزة) .

الى كل من تعب لأجلنا وارشدنا من الاساتذة الافاضل والى كل من وقف الى جانبي (اخوتي واخواتي) .

سناء

# عرفان بالجميل

الحمد والشكر لله وتعالى اولاً واخراً على ما سخّر لي من أسبابه وأسهب لي من إحسانه وفضله ومكنني من قطع هذا الشوط من دراستي .

يطيب لي وانا اضعُ لمساتي الأخيرة لرسالتي هذه التي شارفت على الانتهاء ، ان اوجه شكري وعرفاني لكّل من شارك في إخراج هذه الرسالة بهذه الصورة ، واخصّ بالذكر استاذي المشرف الدكتور عبدالله كاظم عبد ، الذي كان اباً بحق وليس مشرفاً على الرسالة فحسب ، فهو صاحب فضل كبير لما انفقه من عظيم الوقت والجهد في مراجعة وتصحيح فصول الرسالة بسعة صدر ولين القول ، إذ كان نعم المشرف في عطائه ونصحه وارشاده فجزاه الله عني خير الجزاء ، ومّد في عمره خدمةً للعلم .

و أتقدم بوافر الشكر إلى عميد كلية التربية الاستاذ الدكتور هاشم داخل حسين ، ورئيس قسم التأريخ الاستاذ الدكتور عبد الرحيم حنون عطية ، لرعايتهم وتشجيعهم المستمر على مواصلة الدراسة .

ولا تكفي عبارات الشكر والعرفان في التعبير عن جليل الاحترام والامتنان لأساتذتي في قسم التأريخ وبالأخص أساتذتي في السنة التحضيرية الذين أفاضوا عليّ بعلمهم وهم (أ.م.د أمير علي حسين ، أ.د محمد حسين زبون ، أ.م.د كامل جاسم دهش ، أ.د فلاح حسن حمادي ، أ.م .د لطفي جميل محمد ،أ.م .د الاء ظافر عامر) فوفقهم الله الى مزيد من التقدم والخير .

ولا يمكن التعبير عن عميق التأثير والامتنان الذي أحس به لما لاقيته من حسن استقبال وتشجيع من قبل مؤرخ وموثق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الاستاذ القدير هادي جواد محمد الطائي ، في توفيره لي بعض المصادر المهمة ، والشكر موصول ايضاً الى الاستاذ الدكتور المحامي عبد الجبار عبد الوهاب إذ منحني جزءاً من وقته الثمين واستقبالي بأي

وقت لأقتناء ما ينفعني من مصادر مهمة من مكتبته الخاصة والزاخرة بالمعلومات المهمة ، كذلك إمتناني الى الاستاذ الصحفي سجاد الغازي لإرشاده ومعلوماته القيمة، وتقديري للأستاذ سعد جاسم محمد رئيس اتحاد نقابات عمال ميسان لجهوده المبذولة معي، أسجل شكري ايضاً للأخ والزميل حيدر علي حنون في توفيره لي بعض المصادر المهمة.

و لا يفوتني أن أشكر جميع العاملين في المكتبات واخصّ بالذكر العاملين منهم في مكتبة كلية التربية – جامعة ميسان، ودار الكتب والوثائق ، والمكتبة المركزية للجامعة المستنصرية ، وكلية الأداب – جامعة بغداد، ومكتبة مقر الحزب الشيوعي في بغداد ، لتعاونهم مع الطلبة لخدمة العلم .

واعترافاً بالجميل اتقدم بوافر تقديري واعتزازي إلى كلَ من أسهم بقدر او بأخر في انجاز هذا البحث، وأسال الله عز وجل ان يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح. . .

سناء

# إقــرار المقوم العلمي

أشهد أنّي قرأتُ الرسالة الموسومة بـ **(الاتحادات والنقابات المهنية ودورها السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣م)** التي تقدّمت بها طالبة الماجستير (**سناء كريم رحمة النصراوي**) إلى كلية التربية/جامعة ميسان، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في(**التاريخ الحديث والمعاصر**)، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

**التوقيع:**

**الاسم:**

**التاريخ:** / / ٢٠١٩م

# إقـــرار المشـــــــرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ((**الاتحادات والنقابات المهنية ودورها السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣م**)) قد جرى تحت إشرافي في كلية التربية – جامعة ميسان ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في **التاريخ الحديث والمعاصر**.

**المشرف**

**الاسم : أ.د. عبد الله كاظم عبد العوادي**

**التوقيع :**

**التاريخ : / / ١٤٤٠هـ**

**/ / ٢٠١٩م**

((**إقرار رئيس القسم**))

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

**التوقيع :**

**رئيس قسم التاريخ**

**الاسم :**

**التاريخ : / / ١٤٤٠هـ**

/ / ٢٠١٩م

# إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أنّنا، اطّلعنا على الرسالة الموسومة بـ **(الاتحادات والنقابات المهنية ودورها السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣م)** التي تقدّمت بها طالبة الماجستير **(سناء كريم رحمة النصراوي)**، في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ووجدنا أنّها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في **(التاريخ الحديث والمعاصر)** بتقدير (  ).

**التوقيع:**

**اللقب والاسم:**

**عضواً**

**التوقيع:**

**اللقب والاسم :**

**عضواً**

**التوقيع:**

**اللقب والاسم: أ.د. عبد الله كاظم عبد العوادي**

**عضواً ومشرفاً**

**التوقيع:**

**اللقب والاسم:**

**رئيس اللجنة**

**صدّقها مجلس كلية التربية / جامعة ميسان**

**التوقيع:**

**عميد كلية التربية**

## قائمة المختصرات

| | |
|---|---|
| دار الكتب والوثائق | د. ك. و |
| جزء | ج |
| دون مكان | د.م |
| دون تاريخ | د.ت |
| الطبعة | ط |
| المجلد | مج |

# فهرس المحتـــويـــات


| الموضـــــــــــــــــوع | الصفحة |
|---|---|
| العنوان | أ |
| الآية القرآنية | ب |
| الاهداء | ج |
| عرفان بالجميل | د |
| المقدمة | ١-٩ |
| تمهيد : الاتحادات والنقابات المهنية في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ | ١٠-٤٧ |
| المبحث الأول : بواكير التنظيم النقابي في العراق | ١١-٢٦ |
| المبحث الثاني : تأسيس الاتحادات والنقابات المهنية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ | ٢٧-٣٥ |
| المبحث الثالث : القوانين النقابية واثرها في الحياة المهنية ١٩٢١-١٩٥٨ | ٣٦-٤٥ |
| **الفصل الأول : الاتحادات والنقابات المهنية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣** | **٤٦-١٠٧** |
| المبحث الأول : قوانين الاتحادات والنقابات المهنية الصادرة في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨-١٩٦٣ | ٤٧-٦٢ |
| المبحث الثاني : اتحاد نقابات العمال والجمعيات الفلاحية | ٦٣-٧٥ |
| المبحث الثالث : الاتحادات والنقابات المهنية الأخرى | ٦٧-١٠٧ |
| اولاً : نقابة المعلمين | ٦٧-٨١ |
| ثانياً : الاتحاد العام لطلبة العراق | ٨١-٨٩ |
| ثالثاً : منظمة الدفاع عن حقوق المرأة | ٨٩-٩٦ |
| رابعاً : نقابة المحامين | ٩٦-٩٨ |
| خامساً : نقابة الصحفيين | ٩٩-١٠٤ |

| الموضـــــــــــــــــوع | الصفحة |
| --- | --- |
| سادساً : نقابة ذوي المهن الطبية | ١٠٤-١٠٧ |
| **الفصل الثاني : الدور السياسي للاتحادات والنقابات المهنية على الصعيد الداخلي ١٩٥٨-١٩٦٣.** | **١٠٨-١٥٧** |
| المبحث الأول : موقف الاتحادات والنقابات من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م. | ١٠٩-١٢٢ |
| المبحث الثاني : موقف الاتحادات والنقابات من الاحداث السياسية ١٩٥٨-١٩٥٩م. | ١٢٣-١٤٦ |
| اولاً : احداث الموصل ومحاولة أنقلاب الشواف | ١٢٣-١٣٥ |
| ثانياً : احداث كركوك وموقف الاتحادات والنقابات المهنية منها | ١٣٦-١٤٢ |
| ثالثاً : موقف الاتحادات والنقابات المهنية من محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم | ١٤٢-١٤٦ |
| المبحث الثالث : موقف الاتحادات والنقابات المهنية من التطورات السياسية ١٩٦٠-١٩٦٣ م. | ١٤٧- ١٥٧ |
| اولاً : صدور قانون الجمعيات لعام ١٩٦٠م وأثره على التنظيم النقابي في العراق | ١٤٧-١٥٠ |
| ثانياً : اضراب البانزين عام ١٩٦١ م ودور الاتحادات والنقابات المهنية فيه | ١٥٠- ١٥٢ |
| ثالثاً : القضية الكردية وموقف الاتحادات والنقابات المهنية منها | ١٥٣-١٥٧ |
| **الفصل الثالث : موقف الاتحادات والنقابات المهنية من القضايا العربية.** | **١٥٨-** |
| المبحث الاول : موقف الاتحادات والنقابات المهنية في العراق من القضية الفلسطينية | ١٥٩-١٦٩ |
| المبحث الثاني : موقف الاتحادات والنقابات المهنية من الثورة الجزائرية | ١٧٠-١٨٥ |
| المبحث الثالث : موقف الاتحادات والنقابات المهنية في العراق من الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ م. | ١٨٦-١٩٥ |
| **الخاتمـــــــــة** | **١٩٦-١٩٩** |
| **الملاحـــــــــق** | **٢٠٠-٢٠٨** |
| **قائمة المصـــــادر** | **٢٠٩-٢٣٠** |
| **ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية** | A-C |

# المقـــــدّمـــــة

يُعَدّ موضوع الاتحادات والنقابات المهنية من المواضيع الحيوية في تاريخ العراق المعاصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حدّ سواء، لما كان لتلك النقابات من أدوار مهمة في الحراك السياسي والحركات الوطنية، حتى غدت في بعض المراحل من القوى الفاعلة في مجمل الأنشطة ومؤثرة بشكل لافت للأنظار على القرارات السياسية التي كانت تصدر من السلطات الحاكمة بفعل الضغط الجماهيري التي كانت تمارسه مستمدة قوتها من التأييد الشعبي.

تمتد جذور العمل النقابي في العراق إلى البدايات الأولى للقرن العشرين، إبّان عهد الحكم الملكي في العراق وانحسر بشكل تدريجي حتى وصل إلى أشبه بالتعطيل أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، غير أنّ حرية التنظيم النقابي والجماهيري انطلقت بقوة بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، فأجازت السلطة الجديدة عدداً من النقابات العماليه التي توحدت فيمّا بعد باتحاد واحد هو الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، وكذلك الحال بالنسبة إلى الجمعيات الفلاحية والاتحاد العام لطلبة العراق، فضلاً عن عدد من النقابات المهنية الأخرى والتي كان أهمها نقابة المعلمين، والمحامين، والصحفيين، وذوي المهن الطبية، وغيرها من المنظمات الديمقراطية، لذلك عُدت تلك المدة أشبه بالخصب النقابي في العراق.

بناءً على تلك الأهمية التي حظي بها التنظيم النقابي خلال تلك المدة، أخترت الموضوع الموسوم "الاتحادات والنقابات المهنية ودورها السياسي في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٣" موضوعاً لدراستي، ومحاولة طرقها من الجانب السياسي الذي يعد المحور الأساس في سير الأحداث التأريخية، وابراز مدى تفاعل ذلك الجانب مع جانبها المهني، ولاسيما وأنّ المكتبة التاريخية العراقية تخلوا من دراسة كهذه. وهذا ماعزز لدي الدافع للخوض في غمار التنظيم النقابي بشكل مترابط ومتكامل لا يقتصر على نقابة معينة وإنّما يتم التطرق فيه إلى مجموعة من الاتحادات والنقابات المهنية، ومحاولة إبراز كيف تأثر ذلك التنظيم بالجانب السياسي؟ وكيف تفاعل الجانب السياسي مع الجانب المهني للتنظيم النقابي؟ وهل أستطاع ذلك التنظيم أن يؤثَر في القرارات السياسية للحكومة أنذاك؟ وما هو موقف الحكومة أنذاك من ذلك التنظيم؟ وكيف وقع التنظيم النقابي تحت تأثير وصراع الأحزاب السياسية فيما بعد؟ وهل أثرت تلك الصراعات على

إدائه ونشاطه المهني؟ فضلاً عن معرفة كيف وقف التنظيم النقابي ازاء أهم الأحداث التي شهدها العالم العربي؟

جاء تحديد الإطار الزمني ١٩٥٨-١٩٦٣ لتغطية موضوع الدراسة، لأن تلك المدة شهدت صراعات سياسية بين أحزاب اتخذت من التنظيم النقابي وسيلة لأثبات وجودها، وهذا ما دفع الباحثة إلى اختيار تلك المدة.

وجاءت الدراسة مكّونة من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول تتبعها خاتمة، فضلاً عن ملحقين نرى ضرورة الإفادة منها. وقد راعينا خلالها وحدة الموضوع وتسلسل سنوات البحث.

وللضرورة أحتوى الفصل التمهيدي الذي جاء تحت عنوان "الاتحادات والنقابات المهنية في العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨"، ثلاثة مباحث أهتمت بدراسة الجذور الأولى لأنبثاق التنظيم النقابي في العراق، لبيان وحدة الموضوع والمقدمات التي أفضت إلى قيام الاتحادات والنقابات خلال العهد الملكي، أهتم المبحث الاول بدراسة الجذور الأولى لأنبثاق التنظيم النقابي في العراق.

أمّا المبحث الثاني، فقد خُصّص لدراسة الاتحادات والنقابات المهنية وبداية تأسيسها للمدة ١٩٤٥ – ١٩٥٨، وهي المدة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية اذ وجدت الحركة النقابية مُناخها المناسب عبر تلك الحقبة، ولاسيما وأنّها المدة التي شهدت تغييراً نسبياً في سياسة الدول بالجنوح إلى حالة السلم بعد أنّ وضعت الحرب أوزارها وذلك من أجل كسب الشعب والسيطرة على الوضع الداخلي، لذلك وجدت الحركة النقابية متنفساً لها خلال تلك المدة.

أمّا المبحث الثالث فقد سيق نحو التطرق إلى القوانين النقابية وأثرها في الحياة المهنية ١٩٢١ – ١٩٥٨، وكيف تأخر ظهور التشريعات النقابية في العراق والجهود المتواصلة من قبل الطبقة العاملة للضغط على السلطات الحاكمة من أجل اصدار قانون تشريعي يضمن حقوقها، حتى تكّلل الأمر بإصدار أول قانون للعمال في العراق رقم ٧٢ لسنه ١٩٣٦.

ألقى الفصلُ الأول الضوء على الاتحادات والنقابات المهنية في العراق خلال المدة ١٩٥٨ – ١٩٦٣، وهي المدة المقررة للدراسة أذ توزع على ثلاثة مباحث، أرتبط المبحث الأول باستعراض أهم القوانين النقابية التي أنبثقت خلال العهد الجمهوري الأول بشيء من التفصيل لما لها من دور كبير في بيان الأنظمة الداخلية لها والغرض من تأسيسها وأهم ما نص عليه قانون كل نقابة.

وتطرق المبحث الثاني الذي توَّسم بعنوان اتحاد نقابات العمال والجمعيات الفلاحية، إلى التطور الذي طرأ على التنظيم النقابي خلال المدة ١٩٥٨–١٩٦٣، من حيث الحصول على الإجازة الرسمية لعدد من النقابات التي ضمَّت أعداداً كبيرة من أفراد الطبقة العاملة، يضمّها الأتحادَ العام لنقابات العمال في العراق، والجمعيات الفلاحية التي طالب فلاحوها بحقهم في منح إجازه لتنظيمهم المهني .

ارتبط المبحث الثالث بدراسة الاتحادات والنقابات المهنية الأخرى ومنها نقابة المعلمين، والاتحاد العام لطلبة العراق، ونقابة المحامين، ونقابة الصحفيين، ونقابة ذوي المهن الطبية، فضلاً عن رابطة الدفاع عن حقوق المرآة العراقية .

سّلط الفصل الثاني الضوء على الدور السياسي للاتحادات والنقابات المهنية على الصعيد الداخلي ١٩٥٨–١٩٦٣، والذي تضمن المبحث الأول موقف تلك الاتحادات والنقابات المهنية من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وكيف قدمت الدعم والاسناد لها لأنها وجدت فيها المتنفس لما عانته خلال العهد الملكي من كبت وحرمان.

كرس المبحث الثاني على معرفة موقف التنظيم النقابي من الأحداث السياسية التي تزامنت خلال المدة ١٩٥٨–١٩٥٩، وأهمها أحداث الموصل ومحاولة أنقلاب الشواف عام ١٩٥٩، وأحداث كركوك، ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم والتي عُدت أول محاولة لاغتيال سياسي في العهد الجمهوري الأول.

وناقش المبحث الثالث موقف التنظيم النقابي من أهم التطورات السياسية بين عامي ١٩٦٠ – ١٩٦٣ والتي كان من أهمها صدور قانون الجمعيات لعام ١٩٦٠، وإضراب البانزين عام ١٩٦١، فضلاً عن موقفها من القضية الكردية.

واخيراً جاء الفصل الثالث ليحدد (موقف الاتحادات والنقابات المهنية من القضايا القومية والعربية )، فضَمَّ ثلاثة مباحث تناول كلٌّ مبحث قضية معينة من القضايا العربية، ففي المبحث الأول تطرق إلى موقف الاتحادات والنقابات المهنية من القضية الفلسطينية كونها القضية المركزية التي كانت ومازالت تحظى بأهتمام عربي دولي كبيرين.

اما موقف الاتحادات والنقابات من الثورة الجزائرية التي اندلعت في الأول من تشرين الأول ١٩٥٤، ومن ثم تزامنت مع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فكان من الطبيعي انْ تحظى بكل الدعم والاسناد من قبل التنظيم النقابي الذي وجد فيها تشابهاً في الأهداف و المبادىء التي أنطلقت من أجلها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي لاقت دعم واسناد التنظيم النقابي.

وجاء المبحث الثالث ليبين موقف الاتحادات والنقابات المهنية من الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، ومسألة الانضمام للوحدة العربية التي شهدت تبايناً في الأراء والمواقف والطروحات من قبل النقابات، وذلك راجع إلى القوى والأحزاب السياسية التي سيطرت على هذا أو ذاك وأخذت توجهه حسب ميولها واتجاهاتها الحزبية.

إزاء تشعب موضوعة الدراسة وتنوعها، كان لابدّ من الركون إلى مصادر متنوعة في مختلف الاتجاهات والتوجهات بهدف الإلمام بالموضوع، والتي يمكن الأطلاع عليها في ثبت المصادر، فكان أستعمال الوثائق العراقية غير المنشورة أمراً لابد منه، والمحفوظة في دار الكتب والوثائق والتي شكلت مادة غنية بالمعلومات الأصلية التي سلطت الضوء على جوانب مهمة في الرسالة، منها ملفات البلاط الملكي، وملفات وزارة الداخلية، ومجلس السيادة، وملفات وزارة الدفاع، و ملفات وزارة العدل، فضلاً عن ملفات وزارة التربية والتعليم.

أمّا النوع الثاني من الوثائق التي استعملتها الباحثة والتي كانت في غاية الأهمية هي الوثائق المنشورة، التي تنوعت بين المطبوعات الحكومية وبين الأدبيات والتقارير السنوية التي كانت تصدر من قبل الاتحادات والنقابات المهنية.

كان للموسوعات ذات المعلومات القيمة نصيب في موضوع الدراسة، منها موسوعة أعلام السياسة في العراق الحديث بجزئها الأول لمير بصري، والموسوعة السياسية للدكتور حسن لطيف الزبيدي، والصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وعبد الوهاب الشواف، لخليل ابراهيم حسين، بجزئها الرابع من موسوعة ١٤ تموز، فضلاً عن الموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي والتي نهلت الباحثة منها فيما يتعلق ببعض الشخصيات التي كان لها دور في حركة الأحداث أنذاك.

تُعدُّ الصحافة أحد الروافد التي شكلت حيزاً واضحاً في البحث، واخذت موقعاً متميزاً بين مصادر الرسالة، وقد أغنت موضوعة الدراسة بمعلومات أساسية، تجسدت أهميتها من خلال جرأة الطرح وتناول الأحداث بجدية على الرغم من أختلاف أهوائها وتضارب ميولها واتجاهاتها بوصفها مؤرخ اللحظة وشاهد العصر، فقد استعانت الباحثة بعدد من الصحف اليومية والمجلات التي كانت مواظبة على نشر أخبار النقابات وتتبع نشاطها والأحداث السياسية التي رافقتها، وتأتي في مقدمتها جريدة " اتحاد الشعب " و جريدة " الثورة " وجريدة " الجمهورية "، فضلاً عن مجلة الوقائع العراقية، وصحف ومجلات أخرى لم يتم الأستغناء عنها في الكتابة.

وللمذكرات الشخصية أهمية قصوى في الحصول على المعلومات الهامة التي دونها أصحابها والتي لا تقل شأناً عن المصادر الأخرى، لأنّ مدونيها عاصروا الحدث وكانوا شاهداً عليه، وتم التعامل معها بحذر شديد بسبب غلبة الطابع الشخصي على الموضوع أحياناً، غير أنَّ ذلك لم يمنع من الأعتماد على المعلومات المهمة الواردة فيها بعد مقارنتها مع المصادر الأخرى لتأكيد صحتها. ومن أهم تلك المذكرات(مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي، بعنوان ثورة ١٤ تموز أسرارها، أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم)،

والمذكرات التي دوّنها اسماعيل العارف بعنوان(أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق)، والتي أفادتنا بمعلومات للأحداث التي رافقت موضوع الدراسة والمدة المتزامنة معها.

وأسهمت البحوث العربية أيضاً في إنضاج الدراسة، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر بحث الدكتور ماجد سليمان حسين، الذي جاء بعنوان(الحركة العمالية في العراق: دراسة في اتجاهاتها السياسية)، فضلاً عن بحوث أخرى ستشير لها الباحثة في قائمة المصادر.

ورفدت الأطاريح والرسائل العلمية موضوعة الدراسة بمعلومات مهمة كانت في مقدمتها رسالة الباحث مناف جاسب محمد علي الخزاعي(الحزب الشيوعي العراقي ١٩٥٨ – ١٩٦٣ دراسة تاريخية)، والتي كانت لها أهمية كبيرة في تتبع مسيرة القوى السياسية التي سيطرت على التنظيم النقابي إبّان المدة المقررة للدراسة، وكذلك رسالة الباحثة أثير رزاق نعيم الحسناوي (الحركة الطلابية في صراع الأحزاب السياسية العراقية ١٩٤٨–١٩٦٣)، فضلاً عن أطروحة الباحث مجيد هداب هلهول(نقابة المحامين العراقيين ودورها الوطني والقومي ١٩٥٨ – ١٩٦٣).

اعتمدت الباحثة كذلك على جملة من المصادر العربية والمعربة التي يضيق المقام هنا عن الأحاطة بها وعرضها وتحليلها جميعاً، الاّ إنّ أهمها كان كتاب حنا بطاطو،(العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث) والذي حمل بين طياته الصراع والتنافس الذي كان قائماً بين القوى السياسية من أجل السيطرة على التنظيم النقابي، وكذلك السياسة التي اتبعتها الحكومة القائمة انذاك من أجل الحدّ من تلك السيطرة، كما كان لكتاب عبد الفتاح علي البوتاني،(العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٩٥٨ –١٩٦٣) من المصادر المهمة في الدراسة نظراً لتزامن إطاره الزمني مع الإطار الزمني المحدد للدراسة فشكل رافداً مهماً في المعلومات، زد على ذلك كتاب(الوزارات العراقية في العهد الجمهوري) لنوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي بأجزائه الخمسة التي أغنت فصول الرسالة بمعلومات قيمة.

ومن الكتب المعربة التي استعملتها الباحثة كتاب(العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي 1958-1963)، للمؤلف أوريل دان، فقد استفادت الباحثة منه كثيراً، وكان من المصادر المهمة التي غطت فصول الرسالة بمعلومات دقيقة نظراً لأعتماد الكتاب في الغالبية العظمى من مصادره على الصحف العراقية التي كانت مواكبة للأحداث اليومية.

وبما ان موضوع الاتحادات والنقابات المهنية في العراق كان موضوعاً داخلياً بالنسبة إلى العراق، فقد شحّت الدراسات الأجنبية عنه، وعلى الرغم من ذلك حصلتُ الباحثة على إحدى الرسائل الأجنبية التي تكلمت عن تحليل المشاركة السياسية والحقوق المدنية والأدوار المجتمعية للنساء في العراق، عندما تطرقت إلى موضوع منظمة الدفاع عن حقوق المرآة في العراق، وقد جاءت تلك الرسالة بعنوان:.

An Analysis of Iraqi Women`s Political Participation , Givil Rights and Societal Roles. Gina Marie Longo :للباحثه

ومن منطلق تسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بالدراسة التي أغفلت المصادر التاريخية ذكرها، توجهت الباحثة نحو المقابلات الشخصية إذ شكلت جزءً من مصادر الدراسة ، الى جانب المكالمات الهاتفية التي كان لها دور في التعرف على المعلومات المهمة والتي لم يرد بعضها في المصادر، فضلاً عن المواقع الألكترونية التي تّمت الاستعانة فيها للحصول على بعض المعلومات التي ندر وجودها في بقيه المصادر الأخرى، وسأشير إلى تلك المواقع في قائمة ثبت المعلومات.

واجهت الباحثة بعض الصعوبات منها صعوبة الحصول على الوثائق الخاصة بالنقابات بسبب ما تعرضت إليه تلك النقابات من عمليات حرق وتدمير بعد أحداث عام ٢٠٠٣، كما إنّ الوثائق التي كانت محفوظة في دار الكتب والوثائق والتي خصت موضوع الدراسة اتسمت بعدم الوضوح ورداءة جهاز العرض(المايكروفلم) الذي كان مختصاً في عرض شرائح الوثائق المصورة، ولاسيما وإنّ تلك الوثائق كانت تشكل غاية الأهمية في استلهام المعلومات المهمة،

وعلى الرغم من ذلك تابعت مسيرتي في البحث وحاولت معالجة تلك الوثائق في سبيل الحصول على المعلومات الدقيقة المطلوبة وإن استغرقت بعض الوقت والجهد.

ولابد من الأشارة إلى أنّ الباحثة حاولت وعبر مراحل البحث كافة الألتزام بجانب الحياد والتي تُعَدّ صفه من صفات المؤرخ، لأن غالبية المصادر التي تمّ التعامل معها كانت تنحاز إلى جهة معينة حسب ميول كاتبيها واتجاهاتهم.

واخيراً أرجو أنْ أكون قد وُفَّقْتُ في أداء مهمتي بصورة تخدم البحث التاريخي، وأضع جهدي المتواضع بين يدّي أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة، وألتمس العذرَ إنْ أخطأت أو قصرت فالخطأ والتقصير من صفات الأنسان، والكمال لله وحده عزّ وجلّ، ولكن حسبنا أننا بدأنا خطوة متواضعة على طريق البحث الأكاديمي، لكنها جادة في اعطاء صورة واضحة عن موضوع الرسالة، ورفد المكتبة العراقية التاريخية خدمةً لبلدي والعلم، وفي الختام أقول انّ لكل مجتهد نصيب وحسبي أن أكون واحدة من هولاء.

هذهِ غايتي التي أسعى إليها "وأنْ ليس للأنسانِ الاّ ماسَعى"

والله الموفق

الباحثة

# التمهـــــــيد

## الاتحادات والنقابات المهنية في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨م

المبحث الأول : بواكير التنظيم النقابي في العراق .

المبحث الثاني : تأسيس الاتحادات والنقابات المهنية في العراق ١٩٤٥ – ١٩٥٨ م.

المبحث الثالث : القوانين النقابية وأثرها في الحياة المهنية ١٩٢١ – ١٩٥٨ م.

# المبحث الأول

## بواكير التنظيم النقابي في العراق

تأخر ظهور التنظيمات النقابية في دول العالم الثالث، بشكل عام والعراق بشكل خاص إلى البدايات الأولى للقرن العشرين مقارنة بالدول الأوربية، بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الزراعة بشكل يكاد يكون تاماً، ولم يختلف العراق عن معظم دول العالم التي كانت تحت السيطرة الأجنبية، فضلاً عن تأخر ظهور الصناعة في العراق، إذ انها اقترنت بشكل مباشر بظهور طبقة العمال التي تمتهن الأعمال الجديدة والتي لم يألفها المجتمع من قبل ويمكن أنْ يعزى السبب أيضاً في تأخير ظهور التنظيمات النقابية إلى الموقف المعارض الذي انتهجته الحكومة القائمة آنذاك إزاء المحاولات الأولى التي قامت بها الطبقة العاملة بهدف وضع أول لبنه لتأسيس نقابات عمالية(١).

ولما كان التنظيم النقابي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحركة الصناعية، ولأن التنظيم النقابي يقوم اساساً على وجود طبقة عاملة، ولذلك بدون وجود الحركة الصناعية لا يمكن أنّ توجد طبقة عاملة ومن ثَمّ لا يمكن أن يكون هناك تنظيم نقابي(٢). لذلك لابّد من التطرق اولاً إلى مراحل تطور الواقع الصناعي في العراق حتى يتسنى الوقوف على بداية التنظيم النقابي فيه.

---

(١) الاتحاد العام لنقابات العمال القطر العراقي، نشأة وتطور الحركة النقابية في العراق، بغداد، مطبعة العمال المركزية، ١٩٨٤، ص ١١ .

(٢) محمد الزيدي، التنظيم النقابي والحركة النقابية، د.م، د.ت، ص١٨.

## اولاً: التطور الصناعي في العراق:

اتسم الأنتاج الصناعي في العراق بالدوران في فلك ثابت، نظراً لما عانه من ظروف اقتصادية واجتماعية متدهورة، رافقت التغلغل الأجنبي الذي تعرض له العراق منذ الغزو المغولي، فالسيطرة العثمانية(١)، حتى الاحتلال البريطاني. فكان من الطبيعي انْ يترك التغلغل الأجنبي الذي اتسم بالسلب والنهب، آثارة على مجمل النشاط الاقتصادي في العراق ولاسيما الصناعي منه، فقد خلف علاقات انتاجية معاقة لم تساعد على قيام صناعات محلية متطورة، وإنْ وجدت فأنها لا تعدو أنْ تكون عبارة عن مشاريع صناعية بسيطة ومحدودة العدد(٢).

اتسم الأنتاج الصناعي في العراق في عهد الهيمنة العثمانية بأعتماده على الحرف ذات العمل اليدوي والتي تعرضت في الوقت نفسه إلى التدهور والأضمحلال بسبب فتح الأسواق المحلية أبوابها أمام البضائع الأوربية الاستهلاكية، مما أدى إلى اندثار أغلب الصناعات القديمة(٣). ويمكن القول أنّ تكوين الطبقة العمالية في العراق أرتبطت بشكل وثيق مع أول ظهور للأستثمارات الاجنبية، اذ لم يشذ العراق عن ما حدث في أغلب بلدان الشرق الاخرى. وبما أنّ تلك الاستثمارات كانت في الأعم الأغلب موسمية لارتباطها بمواسم جني المحاصيل الزراعية المستعملة أساساً في الصناعات، وبمجرد انتهاء الموسم الزراعي فإنّ اولئك العمال يعودوا بشكل طبيعي إلى ديارهم لممارسة الأعمال الزراعية وأغلبهم في الريف " لذلك كان العمال هنا موسميين"(٤). ويمكن أن يكون هذا الأمر سبباً في تأخر ظهور التنظيمات النقابية أيضاً.

---

(١) كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١، ص ١٦ .

(٢) محمد الزيدي، المصدر السابق، ص ١٨ .

(٣) نمير طه ياسين، تاريخ التحديث في الدولة العثمانية ١٨٦٩ - ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٤، ص ١٩- ٢ .

(٤)عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج١، ط٢، بغداد، دار الرواد المزدهرة للطباعة، ٢٠٠٧، ص ٧٣ .

دفعت قسوة الحياة الاقتصادية العامل العراقي آنذاك إلى العمل في أسوأ الظروف التي دفعته إلى عدم التفكير حتى في ساعات العمل الطويلة التي كانت تصل الى إحدى عشرة ساعة يوميا، وكان من ضمن تلك الشريحة العاملة النساء والأطفال الذين زَجوا بأنفسهم في ميادين العمل رغم انخفاض مستوى الأجور نتيجة للعوز والفاقة التي كانا يعيشان فيها آنذاك[١].

وعلى ما يبدو لم يكن للعمال خلال تلك الحقبة أي نشاط سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي للمطالبة بتحسين ظروف عملهم، اذ لم يكن يوجد من المشاريع الصناعية الكبيرة يومذاك ما يستحق الذكر، عدا سكك الحديد التي لم تتجاوز (٧٤) ميلا بين بغداد وسامراء، وبعض البواخر النهرية، وكانت جميع تلك المشاريع ملكاً حصرياً للرأسمال الأجنبي[٢].

من البديهي أنّ العراق شهد مع بداية الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨)، تطوراً سياسياً تمثل في أنتقاله من أحضان الهيمنة العثمانية إلى الهيمنة البريطانية، والتي جعلت من العراق مستعمرة بريطانية[٣]، إذ قامت بتهيئة الظروف المناسبة لإحكام سيطرتها على العراق سواء كان من حيث تهيئة الطرق البرية المعبدة، أو إنشاء المصانع التي تخدم أغراضها العسكرية، فكان من الطبيعي ان تستعمل القوات المحتلة أعداداً كبيرةً من العمال العراقيين والفلاحين خلال سنوات الحرب للقيام بأعمال مختلفة كتعبيد الطرق والبناء وغير ذلك[٤]، كما شهدت بعض الصناعات خلال تلك المدة توسعاً في عملها منها صناعة النسيج في العراق،

---

(١) لم تكن الأجور التي كان يتقاضاها العامل في العراق تماثل الأجور التي يتقاضاها العامل في الإمبراطورية العثمانية بل كانت منخفضة، ففي الوقت الذي كان فيه عامل النسيج في الدوله العثمانية يتقاضى أجراً مقداره ٨,٥ قرش في اليوم كان نظيره في العراق يقبض ٧ قروش فقط. للمزيد من المعلومات ينظر: كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك، ص٣.

(٢) خالد محسن محمود الراوي، تاريخ الطبقة العاملة العراقية ١٩٦٨-١٩٧٥، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٢، ص٣٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٨.

(٤) حكمت خليل محمد (ابو ناظم )، دور الرفيق (فهد) و الحزب الشيوعي العراقي في تطوير الحركة العمالية في العراق، بغداد، دار العباد للطباعة والنشر، ٢٠٠٩، ص ٢١ - ٢٢.

فأُنشئت مصانع جديدة أستوعبت أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة[١] وبذلك تبلورت طبقة عاملة في المشاريع التي كانت تابعة لقوات الأحتلال الانكليزي مثل سكك الحديد ، على وفق متطلبات الأحتلال وفي ضوء الخدمات التي كان الجيش المحتل في مسيس الحاجة اليها[٢].

استمرت الحركة الصناعية بعد الحرب العالمية الأولى(١٩١٤-١٩١٨) في مراحل تطورها ولاسيما بعد تأسيس المملكه العراقية في ٢٣ أب ١٩٢١، اذ انشىء عدداً من المعامل الجديدة، مثل معمل السيكاير عام ١٩٢٦، ومعمل الدباغة والطابوق وحلج الأقطان والحدادة[٣]. وفي عام ١٩٢٧ بدأ العمل بأهم مشروع صناعي وهو التنقيب عن النفط، والذي أدّى الى تشغيل أعداد أخرى من العمال في مثل تلك المشاريع[٤].

نتج عن ذلك التوسَّع في ميدان الصناعة زيادة في عدد العمال،يوماً بعد آخر، حتى تبلورت إلى الوجود الطبقة العاملة، التي امتازت بتحديد أهدافها واتجاهاتها منذ بداية تبلورها، رغم أنّ نداءاتها كانت في بداية أمرها اتسمت بالعمومية، الاّ أنها أصبحت نواة التنظيم النقابي، وذات تأثير كبير في القوى الاجتماعية وتحريكها في النضال ضدّ المصالح الأجنبية الاستغلالية التي دأبت على استغلال العامل، فضلاً عن السلطات الحكومية التي رافقتها في التوجه نفسه[٥].

---

(١) حميد جاعد، الحركة النقابية في العراق دراسة تاريخية موجزة، بغداد، مؤسسة الثقافة العمالية، ١٩٧٤، ص٧.

(٢) حكمت خليل محمد (ابو ناظم )، دور الرفيق (فهد) ، ص٢٣ .

(٣) ماجد سلمان حسين، الحركة العمالية في العراق : دراسة في اتجاهاتها السياسية، بحث منشور في مجلة كلية القانون والسياسة، جامعة البصرة، العدد التاسع عشر، ٢٠١٥، ص ٣٨٨ .

(٤) حميد جاعد، المصدر السابق، ص٧ .

(٥) المصدر نفسه،ص٧ .

## ثانياً : انبثاق بذرة العمل النقابي في العراق :

إنّ ما ذُكر آنفاً بأن ما نتج عن نمو وتطور الحركة الصناعية في العراق، تبلور الطبقة العاملة التي ازداد عددها، وفي الوقت نفسه ازداد وعيها وبدأت تحدد أهدافها ومطالبها لمواجهة الأساليب التعسفية والأستغلالية التي كانت تلاقيها من قبل سلطات الأحتلال البريطاني(١).

فمن المعلوم أنّ تلك المشاريع الصناعية أُنشِئتْ من قبل السلطات المحتلة لتثبت مصالحها في العراق، فكان من الطبيعي أن تتبع السلطات المحتلة مختلف الأساليب الاستغلالية الخبيثة إزاء العمال، حتى وصل بها الأمر إلى تعذيبهم وإطلاق النار على كلّ من يحاول ترك ميدان العمل(٢).

إيماناً من العمال الذين بدأوا يتحسسون تلك الأساليب الأستغلالية مقابل الجهود المضنية التي يبذلونها في العمل، والحرمان الذي يكابدونه في سبيل الحصول على أبسط حقوقهم الاجتماعية والصحية(٣)، في الوقت الذي لم يكن فيه آنذاك أي تشريع أو قانون خاص يحدد ساعات عملهم(٤). ويقيناً أن كلّ ما ذكر أسهم في بلورة أفكار حول ضرورة إيجاد تنظيمات لهم تدفعهم لتوحيد مطالبهم نحو تحسين ظروف العمل وتحديد ساعاته.

مما تقدم يتضح أنّ وعي الطبقة العاملة بدأ بالتبلور نحو المطالبة بحقوقها ضدّ مستغليها، وادركت بأن التكاتف والتعاضدّ فيما بينهم هو الطريق لتحقيق المطالب التي تمثلت في المطالبة بزيادة الأجور وتحسين واقع حياتهم الاجتماعي، ثم تطورت تلك المطالب إلى العزم على تكوين نقابات وهيئات تحمي وتدافع عن حقوقهم(٥)، فقد مثلت تلك النقابات أحد أوجه الديمقراطية لدى

---

(١) حميد جاعد ،المصدر السابق ، ص ١١-١٢ .

(٢) كمال مظهر أحمد، العمل والعمال في العراق في سنوات الحرب العالمية الاولى، بحث منشور في مجلة آفاق عربية، العدد الثاني عشر، اب، ١٩٨٠، ص ٧٤ -٧٥ .

(٣) حكمت خليل محمد(ابو ناظم)، دور الرفيق (فهد) ، ص ٥ .

(٤) د. ك . و، ملفات البلاط الملكي،٣١١/١٧٨٥، العمال وما يتعلق بهم، و١٤، ص ٢٢ .

(٥) حكمت خليل محمد (ابو ناظم )، دور الرفيق (فهد) ، ص٥ .

الطبقة العاملة عبر تلك المرحلة، حيث أدركت بفضل وعيها العميق أنّ فقدان الحرية والحقوق الديمقراطية يعني فقدان الكرامة ولقمة العيش، ما جعلها تتمسك بحقّها في التنظيم النقابي وتناضل من أجل تحقيقه(١).

عبّرت الطبقة العاملة عن رفضها للأستغلال وتلبية مطالبها لنيل حقوقها بالإضرابات، والتي وصفت بأنها أقوى سلاح أستعملته الطبقة العاملة ضدّ أصحاب المشاريع الصناعية لتحقيق مطالبهم(٢)، وكذلك الانتفاضات التي ترجمت موقفها الرافض لأي نوع من أنواع الأستغلال أيّاً كان مصدره، فكان إضرابُ عمال مَسفن البصرة عام ١٩١٨، هو أول تعبير ثوري عبرت فيه الطبقة العاملة عن رفضها للأستغلال الاستعماري(٣)، تلتها سلسلة من الاضرابات في الاعوام ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤ (٤)، التي عبّروا من خلالها عن حقوقهم ومطالبهم بتأسيس تنظيم نقابي يصون حقوقهم ويعمل على تحقيقها(٥)، بعد أنّ كانت تهدر من قبل أرباب العمل، لذلك بدأت ملامح المطالبة بضرورة إيجاد تنظيم نقابي يشعرهم بالتعاضد والتكاتف فيما بينهم(٦)، بينهم(٦)، وهذا ما حدث في عام ١٩٢٤عندما تقدم محمد صالح القزاز(٧) بطلب تأسيس نادي

---

(١) مجلة " الثقافة الجديدة "، بغداد، العدد الخامس عشر، نيسان ١٩٦٠، ص ٣ .

(٢) مجلة "العمل والشؤون الاجتماعية "، بغداد، العدد الرابع ، نيسان ١٩٦٧، ص٢ .

(٣) للمزيد عن تفاصيل الاضراب ينظر: حميد جاعد، المصدر السابق، ص ١١، ١٢ .

(٤) للمزيد عن الاضرابات وأسبابها والنتائج التي نتجت عنها ينظر : عبد الرزاق مطلك الفهد، دور العمال في الحركة الوطنية العراقية ١٩٢٢ – ١٩٥٨، بغداد، دار الشهد، ٢٠٠٥، ص١٢–١٣ .

(٥) ماجد سلمان حسين، المصدر السابق، ص ٣٨٨ .

(٦) حميد جاعد، المصدر السابق، ص١٤– ١٥ .

(٧) **محمد صالح القزاز (١٩٠٤- ١٩٧٥):** ولد في بغداد، واكمل دراسته الابتدائية فيها، انتمى الى مدرسة الصناعة، وتعلم عدة لغات منها الانكليزية والتركية والهندية، وواصل عملة في المعامل الاهلية، ثم اسس لنفسة معملاً الياً واداره بنفسه، وقاد حركة نضالية واسعة في مطلع شبابة للمطالبة بحقوق العمال النقابية، لذلك عُدّ رائد الحركة النقابية الاول في العراق. وبسبب نشاطه النضالي تعرض الى الاعتقالات والزج في السجون عام ١٩٣١، لكن ذلك لم يكن عائقا أمام توقف نشاطه النضالي الذي استمر حتى وفاته عام ١٩٧٥. للمزيد ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، بغداد، دار الحكمة، ٢٠٠٤، ص ٥٤٢ ـ ٥٤٣ .

للعمال، إلاّ أنّ الحكومة راوغت في منح الترخيص لإنشائه، ومن ثم قامت برفضه [١].ما يفسر لنا مدى خشيت الحكومة أنذاك من خطورة مايحمله ذلك الطلب من نتائج ، وادركت خطره عليها فرفضته .

رغم ذلك لم تتوقف عزيمة العمال، بل قاموا بسلسلة جديدة من الاضرابات[٢]، ففي عام ١٩٢٧ قام عمال السكك في الشالجية ببغداد بإضراب[٣]، ويمكن عَدّ المحور الذي انبثق منه تأسيس أول نقابة عمالية في العراق، فبعد سنتين من هذا الإضراب أي في عام ١٩٢٩ وافقت الحكومة على تأسيس أول نقابة عمالية في العراق، حملت اسم "جمعية أصحاب الصنائع" برئاسة محمد صالح القزاز [٤].

مما تجدر الإشارة أليه أنّ حكومة توفيق السويدي(٢٨نيسان ١٩٢٩– ٢٥ اب ١٩٢٩)، وافقت على إجازة الجمعية بهذا الاسم في ١ تموز ١٩٢٩، ولم توافق على إجازتها بالاسم الذي تقدم به الأعضاء سابقاً "نادي العمال"، و ادعت بأن مصطلح "العمال" مصطلح واسع المعنى، وقد يضم بين طياته أُجراءً من نوع آخر كالموظفين مثلاً، مما يؤدي الى اتساع معناه بصورة يصعب معها مراقبة أعماله، وربما يجد بعض المتطرفين مجالهم فيه لبث افكارهم الضارة حسب رأي الحكومة بين الطبقة الناشئة، الأمر الذي قد يؤدي الى إحداث ضرر يمكن اجتنابه من الأن بتسمية الجمعية بجمعية أصحاب الصنائع لكي يمكن عبرها تحديد عدد المنتمين إليه وتسهيل مراقبتهم ايضاً[٥]. وترى الباحثة أنّ السلطة امتنعت عن منح التسمية للتجمع العمالي الذي طالبوا به لأنها كانت تخشى قوة تلك الطبقة في المجتمع وفعاليتها.

---

(١) لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية، الحركة النقابية، ط٢، بغداد، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، ١٩٨١، ص ٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٢.

(٣) للمزيد من تفاصيل الاضراب ينظر : عبد الرزاق مطلق الفهد ، المصدر السابق، ص ١٣ –١٦ ؛ كمال مظهر احمد ، تاريخ الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك ، ص ١٢٦.

(٤) طالب عبد الجبار، ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية العمالية في العراق، بغداد، د. ت، ص ٧.

(٥) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي٩٦/١٠٢٣٩، جمعية اصحاب الصنائع، و ٩٦، ص ١٤٨ .

كما انشأت في مطلع عام ١٩٢٩جمعيات من مختلف المهن والأصناف، تحّولت فيما بعد الى مؤسسات نقابية منها جمعية الحلاقين، وجمعية البقالين، وجمعية اتحاد المقاهي والمطاعم والفنادق في بغداد وجمعيات أخرى في الموصل مثل جمعية الخشابين، ومما تجدر الإشارة اليه أنّ كلَّ تلك الجمعيات كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجمعية أصحاب الصنائع في بغداد(١).

يعد انشاء الجمعيات صفحة مشرقة في تاريخ العراق المعاصر، إذ قدمت الكثير من الخدمات لأعضائها من الحرفيين والعمال، ودافعت عن مصالحهم وحقوقهم، وكشفت المصالح الاستغلالية للشركات الأجنبية، كما إنَّها عملت على زيادة الوعي الفكري لدى أعضائها وتعميقه عبر المحاضرات التثقيفية والندوات، وقد لاقت تلك الجمعيات ردود أفعال طيبة من قبل أبناء المجتمع العراقي(٢)، إذ تمكنت من إثبات وجودها وكسب تأييد الشعب بمختلف أطيافه وشرائحه، في ضوء مواقفها النضالية في أهم الأحداث التي شهدها العراق أنذاك ومنها الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩- ١٩٣٢)(٣)، فضلاً عن موقفها الأضرابي إلى جانب أبناء الشعب في معارضته للمعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٣٠(٤) مطالبين باستقلال العراق(٥). وهذا إن دّل

---

(١) حميد جاعد، المصدر السابق، ص ١٦.
(٢) كمال مظهر أحمد، تاريخ الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك، ص ١٣٥-١٣٨ .
(٣) حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية بسبب التضخم في الإنتاج في الولايات المتحدة الامريكية في السنوات (١٩٢٩ ـ ١٩٣٢)، وتعد من أخطر الأزمات التي ضربت العالم حيث تعرض الأقتصاد الأمريكي لموجة من الأضطراب سببها نجم عن بيع الأسهم الكثيف من قبل الأمريكيين ادى الى انهيار في اسعار اسهم الشركات واغرقت الاسواق بالاوراق المالية ونجم عن ذلك افلاس الالاف البنوك والشركات، وسرعان ما انتقل تأثيرها الى دول العالم الثالث ومن ضمنها العراق التي تـأثرت أوضاعه الاقتصادية من جراء هذه الازمة، إذ عانى الشعب بجميع طبقاته من آثار هذه الازمة التي اثرت في انخفاض اسعار المحاصيل الزراعية العراقية في الاسواق العالمية فتعرض الكثير من التجار واصحاب الحرف الى الافلاس، وانخفاض في المستوى المعاشي لأبناء الشعب، وزادت اعداد العاطلين عن العمل ، فكان للتنظيم النقابي دور فعال في التنديد بالدور الاستعماري لبريطانيا عندما القت بثقل هذه الازمة على مستعمراتها ومن ضمنها العراق . ينظر: خالد محسن محمود الراوي، المصدر السابق، ص٤٣.
(٤) **معاهدة ١٩٣٠:** هي المعاهدة المعقودة بين العراق وبريطانيا في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، واشتملت على مقدمة واحدى عشرة مادة تناولت مختلف الجوانب والشؤون العسكرية والمالية والقضائية، وحددت مدتها بخمسة وعشرين عاما، الاّ أنها جوبهت بمعارضة شديده من قبل الأوساط السياسية سواء كانت رسمية ام شعبية لانها منحت الاستقلال الشكلي وليس الجوهري للعراق . للمزيد من المعلومات ينظر: فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٧، ص ٦٠ .
(٥) حميد جاعد، المصدر السابق، ص ١٧ .

دّل على شيء انما يدل على أن التنظيم النقابي لم يكن ذا طابع طبقي اقتصر على الدفاع عن حقوق العمال، بل كان ذا طابع سياسي.

في ٢ حزيران ١٩٣١ أصدرت حكومة نوري السعيد الاولى(٢٣ اذار ١٩٣٠ – ١٩ تشرين الاول ١٩٣١) قانون رقم ٨٤، وهو قانون رسوم البلديات الذي فرضت في ضوئه ضرائب على جميع المهن ومصادر الدخل. وفي حقيقة أمر القانون كان محاولة يائسة من قبل الحكومة لمعالجة أزمتها المالية وسدّ ثغرات النفقات الباهظة التي فرضتها عليها معاهدة ١٩٣٠، وقد نالت أضرار القانون جميع شرائح الشعب العراقي من الفلاحين والعمال وأصحاب المهن[١]، لذلك طالبت جمعية أصحاب الصنائع بتخفيض أجور الرسوم، الأمر الذي رفضته الحكومة، فبادرت الجمعية الى تنظيم الاضراب الذي امتزجت فيه الدوافع الاقتصادية مع السياسية[٢]، وقد تميز الاضرابُ بالقوة والتأثير، لذلك بادرت حكومة نوري السعيد إلى غلق "جمعية أصحاب الصنائع" بعد اتهامها بالقيام بأعمال مخلة بالأمن[٣]. الأمر الذي أدّى إلى إثارة موجة من الاحتجاجات على قرار غلق الجمعية، ومنها احتجاج عمال سكك الحديد الذين طالبوا بإعادة فتح الجمعية في العراق، بعد أن برهنت عبره على أنّها تعمل على خدمة مصلحة العمال العراقيين[٤]، واحتج بقية أصحاب الحرف المنتمين إلى جمعية أصحاب الصنائع على قرار إغلاقها، وفي الوقت نفسه أشادوا برئيسها القزاز وأعربوا عن ثقتهم التامة بشخصه[٥].

---

(١) رزاق ابراهيم حسن، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨، ١٩٦٨، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦، ص ١٩ ؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج١، ص ١٤٢ .

(٢) للمزيد من المعلومات عن طبيعة الإضراب ودوافعه ينظر: شهاب أحمد الحميد، الثورة الصامتة، إضراب بغداد ١٩٣١، بغداد، مطبعة العمال المركزية، ١٩٨٧، ص ٢٩ وما بعدها من الصفحات .

(٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي،١٦٢٣٤ / ٣٠٢٠٥٠، جمعية اصحاب الصنائع، و١٠، ص٣.

(٤) د. ك . و، ملفات البلاط الملكي١٠٢٣٩/٣٢٠٥٠، جمعية اصحاب الصنائع، و٩، ص ٢٧ .

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٧ - ٢٨ .

على الرغم من قيام حكومة نوري السعيد بحلّ "جمعية أصحاب الصنائع " على خلفّية إضراب عام ١٩٣١ المذكور آنفاً، إلاّ أنّ ذلك لم يضع حداً لمطالبتها المستمرة بتحقيق ما يصبو إليه العمال والدفاع عن حقوقهم، ونتيجة لذلك عملت الحكومه على الإيحاء بالاستجابة إلى مطالب العمال وذلك بتأسيس منظمات نقابية تابعة لها عن طريق خلق قيادات جديدة من عناصر تمكنت من كسبها بأساليب مختلفة، منها " جمعية العمال العراقية و"جمعية عمال الميكانيك "[١].

ومما تجدر الأشاره اليه أنّ المخططات الحكومية لم يكتب لها النجاح، فقد استطاعت الطبقة العاملة بفضل وعيها أن تكشف زيف الإدعاءات الحكومية،لاسيما بعد انشغال تلك المنظمات النقابية بمشاكلها الداخلية وخصومات اعضائها . فبالنسبة إلى " جمعية العمال العراقية " حدثت خلافات بين مؤسسيها دفعت بأعضاء الجمعية لمطالبة الحكومة التي كانت برئاسة ناجي شوكت(٣ تشرين الثاني١٩٣٢ –٢٠اذار١٩٣٣)، بأغلاقها بعد أن اكتشفوا بأنها أسست ليست بهدف خدمة الطبقة العاملة، بل خدمةً للبعض منهم ولاسيما رئيسها عبد الرزاق السامرائي الذي استغل منصبه ووظف أموال الجمعية لخدمة أهدافه الخاصة. لذلك اجتمع عدد كبير من أعضاء الجمعية في ١٦ شباط ١٩٣٢ وأعلنوا وقوفهم إلى جانب " جمعية أصحاب الصنائع"[٢].

أمّا مصير جمعية عمال الميكانيك، فقد قرره العمال بأسلوب آخرتماماً، فعندما لم تسفر المراجعات المستمرة والطلبات الكثيرة لإعادة فتح "جمعية اصحاب الصنائع" ، قرر القزاز إحتواء تلك الجمعية بالانضمام اليها، سيما وأنها كانت تَضُمّ عدداً قليلاً من العمال، وقد رحبت "جمعية عمال الميكانيك" بانضمام أعضاء جمعية أصحاب الصنائع إليها بوصفهم عمال جيدين وممن

(١) رزاق ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص ٢٨؛ عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص٣٥-٤٢.
(٢) كمال مظهر أحمد، تاريخ الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك، ص ص ٢١٨، ٢٢١ .

يحسنون صنعة الميكانيك، فضلاً عن أنّها أرادت الاحاطة بهم، وتقييد نشاطهم وبذلك تؤدي واجبها بوصفها جمعية موالية للسلطة الحاكمة(١).

مما لاشك فيه أنّ انضمام أعضاء" جمعية أصحاب الصنائع " إلى جمعية عمال الميكانيك كان جُزءاً من خطة مدروسة، والدليل على ذلك هو مشاركتهم في أنتخابات "جمعية عمال الميكانيك " التي جرت في ٢٦ نيسان ١٩٣٢ إذ فاز فيها أعضاء "جمعية أصحاب الصنائع "بأغلبية الأصوات، وأصبحت إدارة الجمعية بأيديهم، وأصبحت بمثابة امتداد لجمعية أصحاب الصنائع، ودبَّ فيها النشاط من جديد(٢). وذلك ما يعكس مدى الجهود التي بذلها أعضاء التنظيم النقابي وفي مقدمتهم محمد صالح القزاز من أجل المحافظة على استقلالية الحركة النقابية والسير بها نحو الأمام خدمةً للصالح العام.

لم يتوقف القزاز ورفاقُه في العمل عند ذلك الحدّ بل أصدروا قراراً في ١١ آيار ١٩٣٣ يقضي بدمج الجمعيتين في جمعية واحدة أطلق عليها اسم"اتحاد العمال في العراق"(٣)، وبذلك انبثقت منظمة جديدة في تاريخ الحركة النقابية في العراق في ٢٨ ايار ١٩٣٣، وكان بمثابة اتحاد عام للعمال وهي أول اتحاد عمالي يتُّم تأسيسه في العراق(٤).

شهد التنظيم الجديد إقبالاً واسعاً من قبل العمال للأنضمام إليه، إذ انضمت إليه في السنة ذاتها من التأسيس جمعية "السواقيين العراقيين"، مما زاد من قوة التنظيم وصلابته بهدف الوقوف ضد محاولات التسويف والمماطلة التي اتبعتها السلطات الحكومية(٥).

---

(١) عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص ٣٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

(٣) رشيد حميد علي نصار، الإطار القانوني لوظائف نقابات العمال في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ٤٨.

(٤) حميد جاعد، المصدر السابق، ص٢٧.

(٥) كمال مظهر أحمد، تاريخ الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك ، ص ٢٢٣ .

على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة انذاك لمحاولة اعاقة عمل" اتحاد العمال"، أو حتى الإجراءات التي أتخذتها ضد" جمعية أصحاب الصنائع"، الّا أنّ الطبقة العاملة استطاعت عبر تلك المدة قطع أشواط مهمة في الدفاع عن حقوقها، وأصبحت قوة ذات تأثير فعلي في أحداث البلاد(١). فقد كانت لها وقفة جادة من الأحداث التي شهدتها الساحة العراقية عبر تلك المدة، والتي تمثلت بقيادتها لإضراب جماهيري أخر جرت أحداثه عام ١٩٣٣ لمقاطعة شركة التنوير البريطانية، بسبب ارتفاع أسعار الوحدات الكهربائية إبّان عهد حكومة جميل المدفعي الاولى(٩تشرين الثاني ١٩٣٣-١٩شباط ١٩٣٤ )(٢)، إذ قامت بتشكيل"المجلس الأعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق" الذي ضم جميع التنظيمات العمالية وجمعيات الحرفيين وارباب المهن الذين لم تؤسس لهم تنظيمات وجمعيات بعد ، مما أدى الى توحيد جهود الحركة العمالية والحرفيين وجعلها قوة جماهيرية كبيرة ذات فعالية مؤثرة في ارغام الحكومة والشركة على التخفيض(٣).

على خلفّية النجاح الذي حققه التنظيم النقابي في خفض أسعار الوحدات الكهربائية، لذلك بادّرت الحكومة القائمة آنذاك إلى إصدار قرار في الثاني من كانون الثاني ١٩٣٤ يقضي بغلق النقابات، وبذلك قضت الحكومة على جميع هيئات العمال وأصحاب المهن والحرف، مما أدى إلى ايقاف أول حركة عمالية نقابية في تاريخ العراق(٤).

مما تجدر الاشارة إليه أنّه رغم أنّ الحركة النقابية الأولى أثبتت وجودها في وقت مبكر وعبرت عن نفسها، إلاّ إنّها كانت تفتقر إلى جهاز إداري يمكنها من مواصلة عملها في حالات الطوارىء، سيما عندما كانت الحكومة القائمة آنذاك تعمد على قمعها وإيقاف عملها، كما إنّ القضاء على الحركة النقابية الأولى في العراق كان قد تزامن مع ظرف دولي جسيم، تمثل في

---

(١) كمال مظهر أحمد، تاريخ الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك ،ص٢٢٣.

(٢) رزاق ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص ٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

(٤) للمزيد عن إضراب التنوير ينظر : عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص ١١٧ -١٢٠.

انتشار الفاشية[١]، في أوربا الوسطى والتي بدأت تهدد الحركة الديمقراطية في كلّ مكان، وكان من الطبيعي أن تتسرب أفكار الفاشية إلى العراق، بسبب تشجيعها من قبل بريطانيا، لقمع كل حركة ديمقراطية مهما كانت صفتها[٢].

من المفارقة أنْ نذكر أنّ بريطانيا التي كانت بلد الثورة الصناعية، وأول بلد في العالم التي كانت لها الأسبقية في منح العمال حقّهم في التنظيم النقابي، حاولت جاهدة منع أبناء البلد من الحصول على حقهم الصريح في التنظيم النقابي ! ولا عجب من ذلك طالما الحقيقة التي تجيب عن تساؤلات مثل هذه هي سيطرة الروح الأستعمارية على الحكومات البريطانية عند سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والعراق بشكل خاص، ومما هو معلوم بأن الأستعمار لم يكن دائما ليقف إلى جانب المستعمر، فضلاً عن طبيعة نظام الحكم في العراق آنذاك الذي كان مستكيناً لرغبات الدولة الأستعمارية التي هدفت إلى تحقيق مأربها وخنق أي صوت معارض لها[٣]، وعلى الرغم من كون عام ١٩٣٤ مثل نهاية المطاف بحق أول مرحلة من مراحل الحركة النقابية في العراق، الاّ أنّ تلك الحركة استطاعت أن تضع لها اساساً رصيناً لبنائها وتكوينها، وسجلت صفحات خالدة في تاريخها[٤].

وخلال المدة الواقعة بين(١٩٣٤- ١٩٣٥)، وفي ظل حكومة ياسين الهاشمي(١٧ اذار ١٩٣٥- ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦)، أستمرت مطالب العمال بالسماح لهم باعادة فتح نقاباتهم،

---

(١) **الفاشية:** حركة سياسية ظهرت في أوربا في العقد الثاني من القرن العشرين ، أعطت للسلطة التنفيذية كافة الحقوق وفضلتها على بقية السلطات ، كما انها مجدت مباديء الدوله الى حد تقديسها ،ويشكل رئيس الدولة فيها النواة الصلبة ومصدر السلطات، ويعود أصل كلمة الفاشية في جذوره الى ما يطلق عليه باللاتينية (Fasces) أو مايعرف بالرزمة والتي تعني حزمة من القضبان ، وترمز الى السلطة العقابية ،وقد سيطرت الفاشية على معظم أجزاء أوربا ، وأرتبطت الحركة الفاشية بالحركات الالمانية النازيه والإيطالية ، والتي سيطرت على الحكم بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، ومن القادة الفاشيين المعروفيين في إيطاليا موسوليني الذي وصف بالمزاج الحاد ، وفرانسيسكو فرانكو في أسبانيا . للمزيد ينظر : عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة، ج ٣، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ص ٦٧، ٧٥ .

(٢) طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص ١٥ ـ ١٦ ؛ حميد جاعد، المصدر السابق، ص ٣٤ .

(٣) عبد الوهاب السلوم، النقابات في العراق دراسة مقارنة مع شرح لقانون النقابات، بغداد، مطبعة الزمان، ١٩٥٩، ص ١٦ ـ ١٧ .

(٤) حميد جاعد، المصدر السابق، ص ٣٤ .

إلا أن الحكومة آنذاك لم تكن لتستجيب لتلك المطالب وظلت تماطل ، وتتذرع بشتى الذرائع، وتعطي الوعود دون أن تفي بها، وفي الواقع لم يطرأ شيءً من التغيير الملموس على التحرك العمالي النقابي في تلك المرحلة إلا بفعل الأحداث التي رافقت انقلاب عام ١٩٣٦[١]، الذي أطاح بحكم ياسين الهاشمي في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦[٢].

إذ نهضت الطبقة العاملة من جديد وبتخطيط واعٍ أكثر من السابق، وربما كان ذلك بحكم الخبرة والتجربة التي مّرت بها إزاء الأحداث السابقة، فقادت مظاهرات جديدة نادت خلالها بشعارات وطنية وديمقراطية، ما دفع حكومة حكمت سليمان (٢٩تشرين الاول –١٧ اب ١٩٣٧ )،إلى إطلاق بعض الحريات لبضعة اشهر، فنشطت الحركة العمالية من جديد[٣].

قادت الحركة العمالية سلسلة جديدة من الإضرابات، ففي شتاء ١٩٣٦ – ١٩٣٧ جرت عدة اضرابات شملت عمال النفط في كركوك، وعمال مشروع إنشاء سدّة الكوت[٤] ، وإضراب

---

(١) **انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦:** هو الانقلاب الذي قاده أحد الضباط العسكرين يدعى بكر صدقي مع قائد الفرقة الثانية عبد اللطيف نورى للاطاحه بحكومة ياسين الهاشمى التى شكلها فى ١٧ اذار ١٩٣٥، حيث ظهرت نزعه لدى بعض القاده العسكريين ومنهم بكر صدقي لاحداث تغيرات سياسيه، في الوقت الذي شهدت فيه الاوساط الشعبية والسياسية تذمراً من حكومة ياسين الهاشمي بسبب سياسته الاستبدادية التي تمثلت في تقييد الحريات وفرض الأحكام العرفية، لذلك تم التخطيط لانقلاب عسكري – مدني، حيث= =شهد الانقلاب تعاوناً واتفاقاً من قبل بعض الشخصيات السياسية المدنية ومنهم حكمت سليمان للإطاحة بالحكومة، وبالفعل تم تنفيذ الانقلاب في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ واستقالت على اثرها وزارة ياسين الهاشمي، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان( ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ – ١٧ اب ١٩٣٧ )، بينما اصبح بكر صدقي رئيساً لأركان الجيش لكنه لم يستمر طويلاً بسبب سوء تصرفاته وطموحاته الشخصية ومعارضة الكثير من الضباط القوميين لوجهة نظره مما ادى الى مقتل بكر صدقي في الموصل في ١١ اب ١٩٣٧. ينظر : صفاء عبد الوهاب المبارك ، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق "ممهداته ، وأحداثه ، ونتائجه" ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب وهيئة الدراسات العليا ، جامعة بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ١٣٠ .

(٢) أميرة حسين محمود الكريمي ، الحركة العمالية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥،بغداد ، مطبعة سعد ، ١٩٩٠، ص١١٢-١١٣.

(٣) طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص ١٨.

(٤) **مشروع انشاء سدة الكوت :**أول مشروع من مشاريع الري الكبرى التي قامت به الحكومة العراقية في العهد الملكي، جاء نتيجة تذمر الزراع من جراء جفاف نهر الغراف، لذا قررت الحكومة أنشاء سدة على نهر دجلة تعمل على تنظيم المياة بين دجلة والغراف على مدار السنة ، وأجريت بعدها التحريات

عمال سكك الحديد في بغداد، الذين طالبوا بتطبيق الحقوق[١] التي نص عليها قانون العمل[٢]، حمل هذا النهوض الثوري بوزارة حكمت سليمان الى تحديد ساعات العمل تنفيذاً لنصوص قانون العمل التي بقيت حبراً على ورق منذ صدوره قبل سنتين تقريباً[٣].

شهد نشاط الحركة العمالية انتعاشاً ملحوظاً نتج عن نشاطها المذكور، غير انها لم تضع أسساً ملموسة لتنظيمها خلال تلك المدة، اذ واجهتها صعوبة في تأسيس نقابة لعمال سكك الحديد، ويمكن أن يعزو السبب الى عوامل عدة منها، تصدي الادارة الحكومية، وبعض المنتفعين لإحباط أية محاولة لوضع أسس للتنظيم النقابي، كما أنّ جمود النقابيين السابقين على القديم، وعدم تفهمهم للظروف الجديدة[٤]، التي استلزمت إقامة نقابة مستقلة لكل حرفة على خلاف ما كان متبعاً سابقاً، وهو جمع أصحاب الحرف وعمالهم في جمعية واحدة، تحت ذريعة عدم كفاية موارد أي حرفة لتأليف نقابة خاصة بهم، كما انهم بقوا متمسكين بمطلبهم القديم وهو أعادة إجازة نقابة اتحاد العمال المُعَطّلة[٥].

---

اللازمة وجمع المعلومات المطلوبة لذلك المشروع ، وعرضت الحكومة العراقية المشروع للمناقصة فوقعت عليه شركة بلفوروبيتي الأنكليزية بمبلغ قدره (١١١٩٤٣٠) ديناراً على أن تنجزه في ظرف ثلاثة مواسم اشتغال وهذا يقارب ثلاث سنوات وبضعة أشهر وقد باشرت العمل في أواخر عام ١٩٣٤، وكان المشروع يتألف من أنشاء سدة على نهر دجلة ذات (٥٦) فتحه مع ممر للسفن .للمزيد من المعلومات ينظر: وزارة الداخلية ، دليل المملكة العراقية ١٩٣٥-١٩٣٦، بغداد ، مطبعة الأمين ، ١٩٣٥، ص ٥٨١-٥٨٢.

(١) للمزيد من المعلومات حول طبيعة تلك الإضرابات ودوافعها. ينظر: عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص٩٠– ٩٤ ؛ رزاق ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص ٣٩ – ٤١ .

(٢) ينظر : شرح قانون العمل في ص٣٧ .

(٣) صادق قدير الخباز، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، بغداد، مطبعة العمال المركزية، ١٩٧١، ص٥١.

(٤) كاظم الموسوي، الحركة العمالية في العراق ١٩٤٥– ١٩٥٨، السويد، مؤسسة الجسر للدراسات والنشر، ١٩٩٦، ص ١٥٠.

(٥) حميد جاعد، المصدر السابق، ص ٣٩ .

وفي ظَّل الحكومات التي أعقبت استقالة حكومة حكمت سليمان بعد حادثة اغتيال بكر صدقي في ١١ آب ١٩٣٧[١]، عانت الطبقة العاملة من سياسة التضييق والتشريد[٢]، ولاسيما في ظلّ الأحداث التي شهدتها الساحة العراقية، والتي ألقت بظلالتها على الطبقة العاملة ونشاطهم النقابي، ومنها مصرع الملك غازي(١٩٣٣- ١٩٣٩) ليلة ٣/٤ نيسان ١٩٣٩ [٣]، واندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، ومن ثَمَّ حركة مايس ١٩٤١ [٤].

على الرغم من سياسة القمع والتشريد التي جوبهت بها الطبقة العاملة من جراء اضطراب تلك الاوضاع إلاّ أنّها لم توقف نشاطها، بل ازدادت حماساً أكثر من السابق باعتمادهم على أساليب جديدة منها تشكيل الخلايا السرية المنظمة التي كان لها أثر كبير في وضع الأسس العملية للنظم النقابية بعد أن تحّولت إلى النشاط العلني عام ١٩٤٥ [٥].

عبر الأستعراض التاريخي للتنظيم النقابي في العراق خلال عشرينات وثلاثينات وأوائل اربعينات القرن العشرين، يتضح لنا بأن التنظيم كان واقعاً بين حالتي المدّ والجزر، وهو راجع كما بيّنا سابقاً، إلى طبيعة نظام الحكم آنذاك في العراق الذي كان راضخاً للتوجهات البريطانية والتي كانت ترفض تنظيماً كهذا، لانه يتعارض مع مصالحها الاستعمارية في البلاد.ويمكن القول أنّ المناخ المناسب الذي تهيأ للتنظيم النقابي في العراق ومكنهم من ممارسة نشاطهم

---

(١) للمزيد عن تفاصيل حادث اغتيال بكر صدقي ينظر : لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي، بغداد، ١٩٨٧، ص ٦٢ – ٦٣ .

(٢) حكمت خليل محمد (ابو ناظم )، دور الرفيق (فهد) ، ص٥١ .

(٣) للمزيد عن تفاصيل مصرع الملك غازي ينظر : لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٦٨،٢٧٦.

(٤) **حركة مايس ١٩٤١:** أول مواجهة حقيقية حربية بين الجيش العراقي الحديث التكوين وبين القوات البريطانية، والتي تظافرت عدة عوامل ادت الى تفجيرها منها غياب الحياة الديمقراطية، ومصادرة الحريات، وظهور المشكلة الفلسطينية واتضاح الأمر أمام التيار القومي من أنّ الاستعمار البريطاني هو السبب الرئيس في خلق المشكلة، فضلاً عن محاولة حكومة نوري السعيد من الاشتراك في الحرب العالمية الثانيه الى جانب بريطانيا وجعل العراق قاعدة للجيوش البريطانية، وقد شاركت في هذه الحركة جميع طبقات ألشعب الوطنية بما فيها الطبقة العاملة. للمزيد من المعلومات ينظر : رزاق ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص ٤٨-٥٥ .

(٥) الاتحاد العام لنقابات العمال القطر العراقي، المصدر السابق، ص١٦– ١٧ .

النقابي بشكلٍ علني وإجازتهم بصورة رسمية كان في أواسط اربعينات القرن العشرين[١]، وهو ما نحاول إيضاحه لاحقاً.

## المبحث الثاني

## تأسيس الاتحادات والنقابات المهنية في العراق ١٩٤٥ـ ١٩٥٨م

تميزت المدة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية تغييراً في سياسة الدول، وذلك بالميل إلى حالة السلم بعد أنْ وضعت الحرب أوزارها، من أجل السيطرة على الوضع الداخلي وكسب الشعب[٢]، لاسيما بعد أن زاد التذّمر بسبب سوء الأحوال المعاشية التي خلَّفتها الحرب العالمية الثانية، وذلك ما حدث فعلاً في العراق عندما أفصح الوصي على عرش العراق عبد الأله[٣] عن تطور تلك الأوضاع في الخطاب الذي ألقاه في ٢٧ تشرين الثاني١٩٤٥، حيث دعا فيه إلى تحسين الأوضاع العامة في البلاد، وضرورة منح الحرية والديمقراطية وفسح المجال أمام تشكيل الأحزاب والمنظمات[٤].

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٧.

(٢) سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠ـــ١٩٥٨، ج١، بغداد، مطبعة الأديب، ١٩٧٤، ص ١٢٥ .

(٣) عبد الأله بن علي (١٩١٣-١٩٥٨): ولد في مدينة الطائف في الحجاز ، ابن ملك الحجاز علي بن حسين شقيق الملك فيصل الأول ، جاء مع والده الى بغداد عام ١٩٢٦ ، وفي عام ١٩٢٨ سافر إلى بريطانيا لدراسة اللغة الانكليزية ، وعند عودته عين موظفاً في وزارة الخارجية ، وبعد مقتل الملك غازي عام ١٩٣٣ أختير وصياً على عرش العراق لحين بلوغ الملك فيصل الثاني سن الرشد ، حكم العراق تحت الوصاية من ٤ نيسان ١٩٣٩-١٠نيسان١٩٤١، ثم عاد فحكمه من ١ حزيران -٢ مايس ١٩٥٣ حيث انتهت وصايته وعين ولياً للعهد ، قتل في ١٤ تموز ١٩٥٨ على أثر قيام الثورة . للمزيد من المعلومات ينظر : عبد الهادي كريم سلمان ، الامير عبد الاله(١٩٣٩-١٩٥٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩، ص ٤-٩١.

(٤) كاظم الموسوي، المصدر السابق ، ص ٩٩ .

وجدت الحركة النقابية العمالية في تلك الأوضاع والتطورات مناخها المناسب، لذلك بادرت عام ١٩٤٥ إلى تقديم طلباتها إلى وزارة الشؤون الأجتماعية، للسماح لهم بإجازة نقاباتهم حسب ما نص علية قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ والمعدل عام ١٩٤٢[١]، وقد بات عدد تلك الطلبات(٢٤ طلباً) لتأسيس منظمات خاصة بالعمل، إلا إن تلك الطلبات أهُملت في باديء الأمر، مما دفع الطبقة العاملة إلى تشديد مطالبتهم والضغط من أجل كسب حقوقهم في التنظيم النقابي[٢].

مما تجدر الإشارة إليه إنّ إطلاق حرية التنظيم النقابي لم يكن ليشمل كل القطاعات العمالية، وإنما اقتصر على بعض المشاريع و المؤسسات الصناعية، وجعلت حصة كل مدينة من مدن العراق تأسس نقابة واحدة فقط، وإنّ إجازة تلك النقابات لم تكن في وقت واحد، بل تمَّ على شكل مراحل، ما يدَّل على خوف الحكومة القائمة آنذاك والتي تمثلت بوزارة حمدي الباجه جي (٤حزيران ١٩٤٤- ٢٣شباط ١٩٤٦)، من قيام حركة عمالية متناسقة، ومتضامنة. لذلك فان إجازة النقابات في العراق استغرقت وقتاً طويلاً امتد من أواسط ١٩٤٥ الى نهاية عام ١٩٤٦، ورغم ذلك فأنّ عدد النقابات التي أُجيزت خلال تلك المدة لم تكن تتجاوز أكثر من ستة عشر نقابة[٣]. ويبدو أنّ العدد لا بأس به أذا ما قيس بأعداد الطبقة العاملة آنذاك ومحدودية المشاريع الصناعية.

من الجدير بالذكر، أنَّ حكومة حمدي الباجه جي ، رغم انها أطلقت حرية التنظيم النقابي في العراق، إلاّ انّها لم يكن ليروق لها ذلك التنظيم رغم ضيق نطاقة، لذلك فرضت مراقبتها

---

(١) حميد جاعد، المصدر السابق، ص ٤٠ .

(٢) ناجي تركي حمزه عمران، وزارة الشؤون الاجتماعية(١٩٣٩-١٩٥٨) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمه إلى مجلس كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٢ ، ص ١٥٨.

(٣) من ضمن النقابات التي أجيزت (نقابة عمال المطابع، نقابة عمال النجارة، نقابة عمال الأحذية ،نقابة عمال النسيج في بغداد، نقابة عمال سكك الحديد ، نقابة عمال الخياطة ، نقابة عمال الميكانيك ، نقابة عمال الخياطة ، نقابة عمال الميكانيك ، نقابة عمال السكاير ، نقابة عمال البناء ، نقابة عمال الميكانيك، نقابة عمال الميناء ، نقابة عمال البريد والبرق، نقابة سائقي السيارات). ينظر ، نصير سعيد الكاظمي، مساهمة في كتابة تاريخ الحركة العمالية في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، مركز الأبحاث والدراسات الأشتراكية في العالم العربي ، ١٩٩١ ، ص ١٥٢؛ عبد الرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ٩٨.

الشديدة على التنظيم[١]. ورغم ذلك لم تكن لتلك المراقبة الشديدة لتقف عائقاً أمام المسيرة النضالية للحركة العمالية التي ابتدأت منذ بداية نشوئها، فقد شهدت بين عامي(١٩٤٤-١٩٤٥) أضراب عمال سكك الحديد، الذين لم يجدوا حلاً لمشاكلهم السابقة التي كانوا يعانون منها والمتمثلة بقلة الأجور وعدم تحسّن ظروف عملهم[٢]، وبدلاً من استجابة حكومة حمدي الباجه جي لمطالب العمال، اختلقت الأعذار لأغلاق نقابة عمال سكك الحديد، حيث ادّعت بان تأليف النقابات جاء سابق لأوانه، نظراً لكون الطبقة العاملة تعدّ طبقة ناشئة، ولم تصل بعد إلى درجة النضج الثقافي، مما يجعلها ألعوبة بيد أصحاب النفوس الضعيفة، لذلك أصدرت قراراً بغلق تلك النقابة وتذرعت بالمحافظة على أمن وسلامة البلاد[٣].

مثلت الحركة النقابية مصدر قلق ورعب للحكومة القائمة آنذاك، في العراق، لذلك نهجت خطة جديدة بعد غلق النقابة أرادت بها خنق النقابات والسيطرة على نشاط الطبقة العاملة، فقد ابتدعت نظاماً جديداً حمل من الغرابة الشيء الكثير، إذ نصّ على أن كلَّ عامل يُفصل من عملة تحت أيّ سبب كان يسقط حقة من عضوية النقابة. ومما لا شك فيه أن الجهات الحكومية أرادت أن تحكم العمال بتلك الفقرة وتبعدهم عن النقابات عبر أسلوب الفصل التعسفي الذي كانت تتعامل فيه، إلاّ أنّ خطتها جوبهت باستنكار الكثير من قبل العمال والأوساط الوطنية مما أدى الى تأجيل النظر فيه[٤].

واصلت الحركة النقابية نشاطها لتطوير كيانها والدفاع عن حقوقها عبر سلسلة الإضرابات التي قامت بها، فكان أهم أضراب قامت به خلال تلك المدة إضراب عمال النفط في كركوك في اوائل تموز ١٩٤٦، والذي هدف إلى تحسين أحوالهم المادية والمعنوية جراء ما كانوا يلاقونه من معاملة سيئة من قبل موظفي شركة النفط الأجانب، الاّ أنّ الاضراب مثّل فاجعة بحق عمال

---

(١)عبد الوهاب السلوم، المصدر السابق، ص ١٧.

(٢) أميرة حسين محمود الكريمي، المصدر السابق، ص ١٥٧.

(٣) د. ك. و، البلاط الملكي،٣١١/٦٥٣٣٨، إضراب عمال السكك، و ١٥٨، ص ١٧٤ .

(٤) صادق قدير الخباز، المصدر السابق، ص ٥٦.

نفط كركوك، إذ ذهب ضحيته عدد كبير من العمال من جراء اطلاق النار عليهم من قبل الشرطة [١] في حديقة كاورباغي التي كانوا متجمهرين فيها[٢].

على الرغم من ذلك استطاعت الطبقة العاملة العراقية في إضراب عمال نفط كركوك ان تبرهن على موقفهم النضالي في الدفاع عن حقوقهم، وباءت الأساليب الإرهابية التي استعملت ضدهم بالفشل الذريع[٣].

ومثلما كان للعمال مواقف اقتصادية واجتماعية في سلسلة نضالهم السياسي، كانت لهم مواقف وطنية ضدّ التغلغل الاستعماري، والذي تمثل في وقوفهم ومعارضتهم لمعاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨[٤]، إذ كان للطبقة العاملة دور بارز في وثبة كانون التي ألغت المعاهدة، وعكست مدى تأزرهم وقوة ارادتهم، وتزايد وعيهم للمواقف الوطنية وتبنيها[٥]. الأمر إلذي يدل بوضوح على امتزاج النضال الوطني بالنضال النقابي ضدّ التغلغل الأستعماري والذي اكدّ الوعي السياسي وقوة الشعور الوطني لدى العمال العراقيين.

---

(١) عبد الرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ١٤٢.

(٢) **كاورباغي:** مكان اجتمع فيه عمال النفط في كركوك في ١٢ تموز ١٩٤٦، بعد أنْ رفضت شركة النفط العراقية مطاليبهم المشروعة التي كانت من أهمها إجازة النقابة، وزيادة الأجور، وتوفير وسائط النقل، لذلك دعا قادة الحركة النقابية وطلائع الطبقة العامله العمال الى الاجتماع في حديقة تقع خارج كركوك تدعى كاورباغي والتي اشتهرت بسبب ملحمة العمال المجتمعين في حديقة كاورباغي . وسقط نتيجة= =ذلك ستة عشر شهيداً وجرح العشرات من العمال واعتقل قادة الاضراب والناشطون من العمال . للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص ١٤٢ وما بعدها .

(٣) طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص ٢٦؛ عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص ١٥٤ .

(٤) **معاهدة بورتسموث:** عقدت بين العراق وبريطانيا في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ وكان صالح جبررئيس وزراء العراق ممثلاً عن الجانب العراقي وأرنست بيفن رئيس وزراء بريطانيا ممثلاً عن الجانب البريطاني، وتم توقيعها في ميناء بورتسموث، وجاءت كتنقيح لمعاهدة عام ١٩٣٠، الأ أنها في حقيقة امرها لم تكن تختلف في جوهرها عن المعاهدات السابقة أو المعاهدة التي ستحل محلها، حيث ضمنت الكثير من الامتيازات لبريطانيا ولاسيما في المجال العسكري للمزيد من المعلومات : ينظر فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص ٤٠٥ -٤٠٦.

(٥) خالد محسن محمود الراوي، المصدر السابق، ص ٥٦.

وفي أثر وثبة كانون الثاني١٩٤٨، استمرت الحركة الثورية وبدأت بإضرابات عمالية جديدة تمثل في إضراب العمال في شركة نفط الموصل، في عين زاله حيث أعلنوا إضرابَهم في ٢٩ شباط ١٩٤٨، وكان من جملة ما طالبوا فيه اجازة نقابتهم، وزيادة معدل أجورهم بما يتناسب مع المستوى المعاشي السائد، وإيقاف الأساليب التي كانت متّبعة ضدّهم من طرد أو فصل من العمل بدون سبب، فضلاً عن تأمين الخدمات اللازمة كتوفير وسائل النقل،والمواصلات المريحة لهم، واستمر الاضراب عشرة أيام، وكان له دور في حمل الحكومة على الاستجابة لمطالبهم السابقة عدا إجازة نقابتهم(١).

تميز النشاط النقابي بتحرك واسع وكبير، لاسيما في الاشهر من كانون الثاني الى مايس ١٩٤٨، إذ عمّت الاضرابات في كلّ مكان من العراق، وقد تمّيزت الاضرابات بالقوة و العزم، وأصبح نضال العمال الركيزة الأساسية للحركة الوطنية في العراق، إذ اشتد نضال العمال، وكان العمال المضربون يخترقون الشوارع ويسيرون متظاهرين إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ومجلس الوزراء فلا يعودون حتى يحققون مرادهم(٢). ففي ٤ نيسان ١٩٤٨ أعلن عمال الميناء في الفاو أضرابَهم، وبعد يومين شمل الاضراب كل عمال ميناء البصرة بما فيهم عمال السفن والكهرباء وإسالة الماء، وكان اضراباً منظَّماً بحيث أجبر الحكومة التي كانت برئاسة محمد الصدر(٢٩كانون الثاني ١٩٤٨-٢٦ حزيران ١٩٤٨)على الاستجابة لمطاليبهم، وأنتهي الإضراب في اليوم نفسه(٣)، وهذا ما يدلّ على أنّ الاضرابات في أشهر الوثبة شملت أنحاء البلاد من عين زاله في الموصل حتى الفاو في البصرة.

وفي أواسط نيسان من عام ١٩٤٨، اضرب عمال السكك الحديد مطالبين بجملة حقوق عادلة وبدلاً من تلبيتها اتخذت حكومة محمد الصدر سياسة البطش بالعمال والتنكيل بقادتهم، لذلك قام عمال السكك وتحديداً ليله١٧/١٦ نيسان١٩٤٨بمظاهرة ضخمة وتوجهوا نحو بيت رئيس الوزراء بقصد الحصول على وعد رسمي بإجازة نقابتهم، وإطلاق سراح الموقوفين منهم،

(١) عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص١٩٣-١٩٥.

(٢) طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص ٣١ .

(٣) صادق قدير الخباز، المصدر السابق، ص ٦٧ .

ومما ينبغي ذكره أنّ مطالب العمال المضربين لم تكن لتقتصر على المطالب الاقتصادية وحدها بل تعدتها إلى الاضرابات التضامنية تأييداً لأضراب العمال الآخرين في المشاريع الاخرى(١).

أضرب عمال النفط في محطة " k3 " في مدينة حديثة في ٢٤ نيسان ١٩٤٨ مطالبين بزيادة الأجور، وحساب ساعات العمل الاضافية، وإيقاف الطرد الكيفي والغرامات والاهانات، فضلاً عن تطبيق قانون العمل رقم ٧٢ لعام ١٩٣٦ بصورة فعلية، ولمّا لم تلقَ تلك المطالب آذناً مصغية لدى الشركة، أعلنُ اضراب كبير وصف بانه أطول إضراب قام به العمال في العراق استمر اكثر من ٢٥ يوماً، وانتهى الإضراب باعلان الأحكام العُرفية في ١٥ آيار ١٩٤٨ من قبل حكومة محمد الصدر، بحجة انشغال العراق في حرب فلسطين ومنع العمال من ممارسة عملهم النقابي واحتلت مقرات النقابات(٢).

وبحلول عام ١٩٥١ انتعشت الحركة النقابية العمالية، بعد أن مارس العمال جهودهم في الضغط المستمر على الحكومة التي كانت برئاسة نوري السعيد في وزارته الحادية عشر(١٥ايلول ١٩٥٠-١٢ تموز ١٩٥٢)، من أجل إعادة فتح نقاباتهم، وأخذت النقابات مع بداية عام ١٩٥١خطوة تمثلت بتأسيس مجلس مركزي ومجلس دائم للنقابات يعمل على توثيق روابط العمل بين مختلف النقابات، الأمر الذي جعل النقابات موحّدة الحركة وذات دور كبير في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٣)، وهذا ما كان يتعارض مع المصالح الحكومية ،التي اخذت تتحين الفرصة لإغلاق ذلك المجلس بعد أن وجدت فيه القوة الموحدة والمنظمة للحركة النقابية، لذلك أصدرت في ١٠ كانون الأول ١٩٥١ بياناً بغلق هذا المجلس المركزي بحجة عدم اجازته قانونياً(٤).

---

(١) حميد جاعد، المصدر السابق، ص ٤٩ ؛ رزاق ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص ٨٦-٨٧ .
(٢) للمزيد من المعلومات عن طبيعة الإضراب ودوافعه ينظر: عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص ١٨٢ -١٩٣ .
(٣) خالد محسن محمود الراوي، المصدر السابق، ص٥٧ .
(٤) رزاق ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص٩٨ .

شهد عام ١٩٥٢ توسعاً في الحركة العمالية التي اتسمت بالشمول وطابع العنف المسلح من قبل السلطات الحاكمة[١]، ففي حزيران من السنة نفسها أعلن العمال العراقيون في قاعدة الحبانية الحربية الاضراب عن العمل من أجل تحقيق مطالبهم التي تلخصت في زيادة الأجور، واطلاق سراح العمال المعتقلين، واعادة المفصولين منهم، وتخفيض أجور دور السكن، الّا أنّ القوات العسكرية البريطانية عمدت على تفريقهم بخراطيم المياه، وبعد أنْ فشلت بذلك عمدت إلى أطلاق النار عليهم مما أدى إلى إصابة عدد كبير من العمال[٢]، وفي نهاية عام ١٩٥٢ تعرضت نقابة عمال الغزل والنسيج في الكاظمية إلى مداهمة من قبل قوات الشرطة المسلحة التي قامت باختطاف رئيسها ابراهيم الجبوري بدون أي مبرر[٣].

رغم ذلك فإنّ هذا لم يكن ليثني من عزيمة العمال وإصرارهم على مواصلة نضالهم ، فقد شارك العمال القوى الوطنية في انتفاضتها عام ١٩٥٢[٤]، و كان لهم دور كبير في تلك الانتفاضة التي أدتّ إلى استقالة حكومة مصطفى العمري (١٢تموز ١٩٥٢ – ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢)، وخلفتها حكومة عسكرية شكّلها رئيس أركان الجيش نور الدين محمود(٢٣ تشرين الثاني١٩٥٢ – ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣) [٥]، وكذلك الاضرابات التي استمروا في تنظيمها، ، منها اضراب عمال ميناء الفاو في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٣، وأضراب عمال شركة

---

(١) طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص ٣٩ ؛ صادق قدير الخباز، المصدر السابق،ص٧٣.
(٢) جريدة، "الاهالي"، بغداد، العدد ١٠ في ١١ حزيران ١٩٥٢ .
(٣) المصدر نفسه، حكمت خليل محمد (ابو ناظم)، دور الرفيق (فهد) ، ص٨٨.
(٤) **انتفاضة ١٩٥٢:** وهي من الانتفاضات التي قام بها الشعب العراقي ضد الأوضاع السياسية والأقتصادية والاجتماعية المتردية، وعدم رغبة الحكومة القيام بالأصلاحات وقد بدأت شرارتها من كلّية الصيدلة على أثر قرار عمادة كلية الصيدلة والكيمياء القاضي باعتبار الطالب المعيد لدرس ما معيدا بكل الدروس، مما أثار حفيظة الطلاب الذين سارعوا إلى لإضراب عن الدراسة في ١٦ تشرين الاول ١٩٥٢، وتطور الأمر الى اندلاع المظاهرات التي شاركت فيها مختلف شرائح الشعب التي كانت ناقمة من جراء الاوضاع المتردية. للمزيد من المعلومات ينظر : حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق من الاحتلال البريطاني الى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، د.م، د.ت ص ٣٠٩ – ٣١٠ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٣١١ .

نفط البصرة في ٥ كانون الأول ١٩٥٣[١]. وهذا ما أكد قوة تأثير الطبقة العاملة بحيث أصبحت قوة محركّة سواء كان في المجال السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي.

هكذا كانت الحركة النقابية العمالية في العراق تدافع عن حقوقها ومصالحها ضد مستغليها وعانت من جراء ذلك من سياسة الأضطهاد، والاعتقال التي مورست بحق أعضائها. وانتهت سياسة الاضطهاد إلى تعطيل جميع النقابات والتي عدت مظهراً من مظاهر العصر الحديث في أي بلد[٢]، وهذا ما دفع بالعمال إلى ممارسة العمل السري من جديد، فأخذوا بتكوين منظمات عمالية سرية كان لها دور كبير في القضايا الوطنية والقومية ومنها الأسهام في انتفاضة عام ١٩٥٦[٣] عند العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الأول من العام نفسه[٤]، وشاركت في قيام الجبهة الوطنية عام ١٩٥٧ [٥]، والتي كان لها دور كبير في تفجير ثورة ١٤ تموز

---

(١) للمزيد عن تفاصيل الأضراب ينظر : عبد الرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩-٢٦٤ .

(٢) عبد الوهاب السلوم، المصدر السابق، ص ١٩ .

(٣) لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٤) **العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦:** من أهم الأسباب التي قادت إلى العدوان الثلاثي على مصر هي زيادة حدة العداء بين كلّ من القيادات الغربية الثلاث(بريطانيا، فرنسا، اسرائيل) والقيادة المصرية التي أصبحت تمثل مصدر خوف وقلق لهذه الدول، ولاسيما بعد أن قامت بتأميم قناة السويس وقيادتها لحركة التحرر الوطني في العالم العربي، وهذا ما أثار رُعب هذه الدول الغربية من أن يكون لهذا القرار صدى على بقية البلدان العربية للقيام بخطوة مماثلة تجاه المصالح الستراتيجية الأجنبية، لذلك أرادت هذه الدول القضاء على الحس الوطني والقومي بخنقه في مصر اولاً ثم في بقية أقطار الوطن العربي. ينظر: وميض جمال عمر نظمي، غانم محمد صالح،شفيق عبد الرزاق، التطورالسياسي المعاصر في العراق، بدون مكان النشر وتاريخه ، ص ٣١٦.

(٥) **الجبهة الوطنية:** هي جبهة وطنية تكونت من مجموعة من الأحزاب الوطنية التقدّمية وهي الحزب الوطني الديمقراطي، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الاستقلال، حزب البعث العربي الاشتراكي، وكان هناك كم من الأسباب التي حتّمت على هذه الأحزاب التعاون والتنسيق فيما بينها منها : تدني مستوى الأوضاع الداخلية واهمال الحكومة لها، دخول العراق في المشاريع والاحلاف الاستعمارية منها حلف بغداد، والعدوان الثلاثي على مصر ومساندة الحكومة العراقية لدول العدوان، تصاعد حركة التحرر العربي منها ثورة الجزائر ١٩٥٤ التي كانت مثالاً للتصدي للاستعمار، فضلاً عن وعي هذه الاحزاب وادراكها بعدم قدرتها على التصدي للسلطة الحكومية وأساليبها التعسفية بصورة منفردة . وعلى هذا الأساس قام التناسق والتعاون بين هذه الاحزاب التي وضعت في جدول برنامجها مجموعة من الأهداف سعت لتحقيقها منها التخلص من حكومة نوري السعيد وحل المجلس النيابي، والانسحاب من حلف بغداد، والوقوف بوجه كلّ شكل من أشكال التدخل الاستعماري، ومنح الحريات الديمقراطية، فضلاً عن الغاء الأحكام العرفية والإفراج عن السجناء والمعتقلين والمفصولين سياسياً علاوة على إعادة

١٩٥٨ [١]، التي أنهت الحكم الملكي في العراق وأعلنت النظام الجمهوري، اعُترِف بالتنظيم النقابي بصدور قانون (١) لسنة ١٩٥٨[٢] . وواضح أن التنظيم النقابي انتعش في ظلّ النظام الجمهوري الجديد(١٩٥٨-١٩٦٣)، بعد الظروف القاسية والجائرة التي مرّ بها طيلة مدّة العهد الملكي.

## المبحث الثالث

## القوانين النقابية واثرها في الحياة المهنية ١٩٢١-١٩٥٨

تأخّر ظهور التشريعات النقابية في العراق قياساً بالمدة التي ظهرت فيها في أوربا، بسبب تأخر نشوء الطبقة العاملة في العراق[٣]، إذ لم يكن في العراق حتى نهاية عام ١٩٢١ قوانين واضحه وصريحة خاصه للعمال، وانْ وجدت فأنها لا تعدو أن تكون مستوحى من القوانين العثمانية التي كانت مطبقة في العراق، الذي كان خاضعاً للهيمنة العثمانية[٤]، والتي كانت تنصّ على وجوب حصول العامل على إذن رسمي قبل قيامة بأيّ عمل، وإحالة مسائل الخلاف بين العامل ورب العمل إلى هيئات تحكيميه خاصة للنظر فيها، كما إنها منعت تأسيس النقابات والاتحادات منعاً تاماً[٥].

بقيت هذه الأحوال على ماهي عليه حتى في عهد الأحتلال البريطاني للعراق (١٩١٨-١٩٢١)، إذ لم يكن هنالك أيّ تغيير وكان تبريرهم لذلك قائماً على أساس ان " **ان من العبث**

---

الموظفين والمدرسين والطلاب ألمفصولين للأسباب نفسها . ومما لاشك فيه أنّ هذا التعاون دفع بالحركة الوطنية الى الأمام وأدى إلى ارتفاع في معنويات الشعب العراقي . للمزيد من المعلومات ينظر : ليث عبد الحسن ألزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١، ص ص ٩٠ – ٩٢ – ٩٨ .

(١) حميد جاعد، المصدر السابق، ص ٥٨ .

(٢) ماجد سلمان حسين، المصدر السابق، ص ٣٩٧ .

(٣) الاتحاد العام لنقابات العمال القطر العراقي، المصدر السابق، ص ٣٢ .

(٤) د. ك. و، البلاط الملكي، ٣١١/١٧٨٥، العمال وما يتعلق بهم ، و١٤ ، ص١٩ .

(٥) كمال مظهر أحمد، تاريخ الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك ، ص ١٠٥ .

**السعي لتطبيق قانون معقد، مثل ذلك الذي أملاه التقدم الحضاري وعراقة العمال في التشريع في البلاد الغربية، إنّ غاية ما يطلب في العراق، وكما يجري فعلا، هو بضعة مواد بسيطة كافية لحماية العامل أو المزارع العراقي، البسيط من طمع أرباب العمل أو شيوخ العشائر"**[١].

لذلك عندما تأسست الحكومة الوطنية في العراق في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠، لم يكن للتنظيم النقابي العمالي أيُّ نصيب من القوانين التي شهدها البلد في ظلّ الحكومة الجديدة، بل على العكس من ذلك كانوا يلاقون التشريد والمطاردة من قبل الحكومة فيما لو أرادوا المطالبة بتطبيق قوانين تحمي حقوقهم وتحقق مطالبهم المشروعة في تقليل ساعات العمل أو زيادة الأجور[٢].

لم يكن بوسع الحكومة العراقية تجاهل سنّ تشريع قانون عمالي حتى النهاية، ولاسيما بعد أن أصبح هذا الأمر يمثل أحد المطالب الرئيسية للحركة العمالية العراقية تؤيدها في ذلك بقية القوى الوطنية. فمنذ نهاية العشرينات أخذت الأوساط العمالية تناضل من أجل المطالبة بسن تشريع عمالي يضمن حقوقهم، وتبلور عن ذلك ان اقدمت بعض الجمعيات على وضع مسودات لقانون مقترح قدمتها إلى المجلس التأسيسي ومجلس الوزراء وعدد من الوزارات، وهذا نجده في موقف جمعية أصحاب الصنائع وكذلك جمعية تعاون الحلاقين، عندما قدمت مذكره في٣١ آذار ١٩٣١ تضمنت اقتراح تسعة عشر بنداً ليكون أساسا لقانون العمل المقترح، كمنح العمال أجورهم خلال العطل الرسمية والإجازات المرضية وضمان التقاعد والتعويض ومنع تشغل الاطفال[٣].

مما تجدر الإشارة إليه إنّ تلك الجهود لم تكن لتثمر بشيء سوى مادتين تضمنها قانون إدارة البلديات الصادر في حزيران ١٩٣١ وكانتا تنصان على مايأتي[٤]:

---

(١) الاتحاد العام لنقابات العمال القطر العراقي، المصدر السابق ، ص٣٣ .

(٢) جريدة " الجمهورية "، بغداد، العدد ٢٠ في ٨ آب ١٩٥٨ .

(٣) كمال مظهر أحمد، تاريخ الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك ، ص١٠٥.

(٤) الاتحاد العام لنقابات العمال القطر العراقي، المصدر السابق، ص ٣٤ .

- المادة ٥٥/ " **لوزير الداخلية أن يصدر بموجب هذه المادة أنظمة لمراقبة وتفتيش شروط العمل وترقية حالة العمال الاجتماعية**".

- المادة ٥٨/"**تعيين كيفية تأليف نقابات الأصناف والمحترفين وأهل الصنائع بنظام خاص**".

ومن الجدير بالذكر أنّ هذين النصين لم يحُدثا أيّ تغيير على واقع الحال، فلم يتمخض عنهما إصدار أيّ انظمة تخص ذلك.

شهدت بداية الثلاثينات من القرن العشرين تطورات سياسة مهمة، تمثلت في انضمام العراق إلى عصبة الأمم[١] عام ١٩٣٢، فكان لهذا الحدث دور كبير ساعد في تنشيط مطالب الحركة النقابية العمالية بسنّ قانون للعمال واستندت في مطاليبها على وفق ماجاء في ميثاق عصبة الامم[٢]، حيث نصّت المادة(١/٢٣) من ميثاقها على"**أن أعضاء العصبة يجب أن يضمنوا ظروف عمل إنسانية للرجال والنساء والأطفال، والتي يمكن ضمانها فقط عن طريق التشريع**". وهذا ما جعل الحكومة العراقية تهتم بهذا الأمر للإيفاء بالتزاماتها الدولية الناتجة عن الانضمام، وتبلور عن الاهتمام انبثاق أول قانون للعمل في العراق بأسم قانون العمال رقم ٧٢ لسنه ١٩٣٦[٣].

أحتوى القانون على سته أبواب: خُصّص الأولُ منها في مجال التعاريف وبيان معاني بعض المصطلحات كمصطلح المشروع الصناعي، والعامل والمعمل والمصنع والمستخدم فضلاً عن مصطلحات أخرى، أما الباب الثاني فقد تضمن شروط العمل وساعاته وضمان سلامة العمال، وأمر الباب الثالث التعويض في حالة الوفاة والعاهة والمرض، واختص الباب الرابع في مجال تأليف النقابات، فقد نصت المادة الثالثة والعشرون منة على اعطاء الحق للعمال بتأليف

---

(١) عصبة الامم :- منظمة دولية انبثقت بعد الحرب العالمية الاولى في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٠، وكانت تهدف إلى بثّ السلام والامنَ ومساعدة أي دولة تتعرض الى العدوان من قبل دولة أخرى ، والحد من انتشار الأسلحة ، الإ انها اثبتت فيما بعد عجزها عن تحقيق ماكانت تهدف اليه لذلك حلت في ٢٠ نيسان ١٩٤٦. للمزيد من المعلومات ينظر :- عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص٧٩ .

(٢) خالد محسن محمود الراوي، المصدر السابق، ٤٦ .

(٣) الاتحاد العام لنقابات العمال القطر العراقي، المصدر السابق، ص ص٣٣، ٣٥ .

نقابات خاصة بهم، تعمل على رعاية شؤونهم وبثّ روح التعاون فيما بينهم والسعي للأرتقاء بأوضاعهم الثقافية والصحية والاجتماعية والاخلاقية، الاّ انها اشترطت قبل ذلك بوجوب الحصول على إجازه رسمية تسمح لهم بتشكيل النقابات وهو ما نصت علية المادة الرابعة والعشرون من القانون، إذ تكون الإجازة قائمة على أساس طلب مقدم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية من قبل مجموعة من العمال على إلا يقلّ عددهم عن عشرين شخصاً على الأقل، تجمعهم مهنة واحدة أو متداخلة أو متقاربة في أيه وحدة إدارية. وان يكونوا من ذوي السمعة الحسنة وأن لا يكونوا محكومين بجناية سياسية أو جنحة مخلة بالشرف[١]، كما وإنّها اشترطت بأن يتضمن الطلب بياناتٍ ومعلوماتٍ عن النقابة كالعنوان والفئة التي تمثلها واسماء الموقعين على الطلب، مع وجوب أن يرفق في الطلب صورة من النظام الداخلي للنقابة[٢].

أما فيما يخصّ أمر الموافقة أو الرفض على طلب منح الاجازة فقد حددته المادة الخامسة والعشرون بأن يتم ذلك في ظرف(١٥) يوما من تسلّم الطلب المذكور، وللوزير الحقّ في أمر قبول أو رفض أو حتى طلب التعديل في هذا الأمر، وقد أوجبت المادة السادسة والعشرون من هذا القانون في حالة صدور الرخصة لتأليف النقابة فعلى الهيئة المؤسسة دعوة أعضاء النقابة إلى اجتماع عام خلال شهرين من صدور الأمر وذلك من أجل انتخاب هيئة الادارة على أن يتمّ ذلك بإشراف ممثل الوزارة، واذا لم تقمّ الهيئة المؤسسة بتشكيل النقابة فتُعدّ الاجازة ملغاة وذلك خلال شهرين[٣].

أمّا فيما يتعلق بالباب الخامس من القانون المذكور فقد اشتمل على الحقوق والصلاحيات، اذ نصت المادة الثانية والثلاثون منة على حق الوزير أو من ينتدبه زيارة أو تفتيش أي مكان وفي أي وقت نهاراً كان أم ليلاً، على أن يُعلم المستخدمين أو ممثليهم بتلك الزيارات و يحقّ لهم

(١) جريدة " الوقائع العراقية "، بغداد ،العدد ١٥١١ في ٣٠ نيسان ١٩٣٦، ص٩.
(٢) الاتحاد العام لنقابات العمال القطر العراقي، المصدر السابق، ص٤٥ .
(٣) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٦، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٣٧، ص ٤٨٢ .

أن يرافقوه خلال دورته التفتيشية، مع مراعاة أمر الكتمان فيما يخص أسرار الحِرَف والأساليب الصناعية المتَّبعة(١).

أمّا الأمور الأخرى والتي تتعلق في مسألة توفير السكن للعمال، وتعيين الحدّ الأدنى للأجور اليومية للعمال حسب أصنافهم المهنيه فقد تناولته المادة السادسة والثلاثون من الباب السادس للقانون المذكور، فيما ذكرت المادة السابعة والثلاثون أنّ عدم الالتزام بأيّ حكم من أحكام القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن خمسين ديناراً. ويُعَدّ القانون نافذاً بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية، وعلى وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون(٢).

ومما تجدر الإشارة إليه، على الرغم ما جاء في هذا القانون من بعض الإيجابيات، الاّ أنّ هذا لا يعني خُلوه من بعض القيود والتي مثلت مثلبة في العمل النقابي، وهو منح الحكومة حقّ التدّخل في الأوضاع الداخلية للنقابة(٣).

وفي ١ نيسان ١٩٣٧، في ظل حكومة حكمت سليمان وضع نظام خاص لنقابات أرباب المهن والأصناف استناداً الى ما جاء في الفقرة الأولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي والمادة الثامنة والخمسين من قانون إدارة البلديات رقم ٨٤ لسنه ١٩٣١ ويقوم هذا النظام على الأسس والمواد الأتية (٤):

- **المادة الأولى:** خصصت المادة في إعطاء تعريفٍ خاصٍ بالصنف وهو كلُّ جماعة تشترك في مهنة متشابهة ويشمل المحترفين وأرباب الصنائع من غير العمال.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٨٣ .
(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٦ ،ص ٤٥٨-٤٨٦ .
(٣) طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص ١٨ .
(٤) د. ك. و، البلاط الملكي،٣١١/١٧٨٣ ، العمال وما يتعلق بهم ، و٢١، ص١٠٩.

- **المادة الثانية:** نَصّت على أنّ لكلّ صنفٍ له الحقُّ في تأسيس نقابة خاصة به تهتم في تنظيم شؤونهم وبثّ روح التعاون بين أفراده.

- **المادة الثالثة:** يتم تأسيس النقابة بموجب طلب رسمي يُقدّم إلى وزارة الداخلية من قبل مجموعه من الأشخاص لا يقلّ عددهم عن عشرة من أصحاب الصنف نفسة، ومن ذوي السمعة الحسنة، وعلى أن يكون متضمنا لعنوان النقابة والمعلومات الخاصة بها، ويرفق معه صوره لنظامها الداخلي.

- **المادة الرابعة:** على وزارة الداخلية بَعدَ تسلّم الطلب المذكور أن تُصدر قراراً بالقبول أو الرفض عبر مدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماُ من تسلم الطلب، وإذا أصدرت قراراً بالردّ فعلى المستدعين أن يرفعوا الأمر إلى مجلس الوزراء للبت فيه بشكل قطعي.

- **المادة الخامسة:** لكلّ من يتقُن صنعهُ أو مهنة و تتوافر فيه الشروط المعينة في هذا النظام أنْ ينضمّ إلى نقابته ولا يستفيدُ من الحقوق والمساعدات الخاصة بالنقابة مالم يكن حاصلاً على ورقة الانتساب.

- **المادة السادسة:** يجوز جمع أصناف مختلفة في نقابة واحده في الألوية التي لم تتوافر فيها أسباب تأليف نقابات مستقلة لأرباب كلّ صنف على حدة.

إضافة إلى مواد أخرى تضّمنت أموراً متعلقة بتشكيل النقابات، وذلك من حيث تحديد مكان معلوم لكل نقابة، وكذلك انتخاب هيئة للإدارة من قبل أعضاء النقابة[١].

أمّا المادة العشرون من النظام فقد بينت أنّ للوزارة الحقّ في إلغاء الرخصة إذا ثبت قيام النقابة بأمور مُخَّلة بالأمن العام أو الحاق ضرر. و يعد النظام نافذاً من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية. ويقع على عاتق وزير الداخلية تنفيذ النظام[٢]، ويؤخذ على القانون هو منح الوزارة

---

(١) د. ك. و، البلاط الملكي،٣١١/١٧٨٣، العمال وما يتعلق بهم، و٣٣، ص ٤٧ .

(٢) المصدر نفسه ،ص٤٩.

صلاحية التدخل في العمل النقابي والحدّ من نشاط النقابات عندما يتعارض نشاطها مع التوجهات الحكومية، والتي حاولت فيه على ما يبدو جعلها أداة طّيعة بيدها أسُوة بالدوائر الحكومية الأخرى.

بعد مرور ستة اعوام من تطبيق قانون العمال رقم ٧٢ لسنه ١٩٣٦، أُجريت تعديلات على أحكامه بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٢، نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية جديدة حتمت التوسع في مبادئ وأسس قانون العمال لتلافي بعض النواقص، وأهم ما نتج عن ذلك التعديل التنامي في حركة الصناعة، وازدياد عدد الطبقة العاملة، وازدياد وعيهم، واشتداد قوة تنظيمهم النقابي، وتصاعد حدة نضالهم من أجل الحصول على عملهم(١).

نصّ التعديل الجديد على تحديد استراحات وإجازات يتمتّع بها العامل، كما وإنَّها منعت الأشخاص الذين هم دون سن الثانية عشرة من العمل بأيّ مشروع صناعي، إلّا إنّها في الوقت نفسة لم تمنع الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين سن العاشرة والثانية عشرة من القيام بالأعمال التدريبية في المدارس الصناعية أو المدارس والمعاهد الخيرية. كما إنّها أجازت استعمال الأحداث بنسبة لا تزيد على٢٠% من عدد العمال الذين يشتغلون في المشروع بقصد تدريبهم على الأعمال الجارية هناك وبأجور تُعَّين من قبل الوزير على ألاّ تتجاوز مدة عملهم أربع ساعات في اليوم الواحد(٢).

أمّا فيما يخص العمل الليلي، فإذا تطلب المشروع الصناعي ذلك فيجب على المستخدم أنّ ينظَّم الأعمال على شكل وجبات بحيث تشتغل كلُّ وجبة أسبوعين ليلاً ثم تحلّ محلها الوجبة التي كانت تشتغل نهاراً وهكذا، ولا يجوز استخدام النساء والمراهقين في العمل ليلاً لأي مشروع

(١) الاتحاد العام لنقابات العمال القطر العراقي، المصدر السابق، ص ٣٦ .

(٢) مجلة الوقائع العراقية، بغداد ، العدد ٢.٢٨ ، في ٢١ ايار ١٩٤٢، ص٢٢.

صناعي، كما نَّص التعديل على صرف الأجور بشكل كامل للعامل في أيام العطل، واذا استخدم العامل في أيام العطل فيجب أن تدفع له أجور إضافية مقابل عمله(١).

حدد نظام تأليف نقابات العمال سن العامل الذي ينتسب إلى النقابة الخاصة به بخمسة عشر عاماً، ولا يجوز له الانتساب إلى أكثر من نقابة في آن واحد، كما يحقّ للعامل الأجنبي الانتساب الى النقابة ولا يحقّ له أن ينتخب أو يرشح نفسه لعضوية النقابة(٢).

صدرت عبر المدة (١٩٢١-١٩٥٨)، قوانين تتعلق بنقابات مهنية أخرى تأسست خلال تلك المدة منها نقابة المحامين التي تأسست وفق قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٣، حيث صدر القانون بالإستناد إلى المادة (٢٣) المعدلة من القانون الأساسي، وعرفت المادة الأولى منه المحامي بأنه "**من اتخذ المحاماة مهنة له**"، أما الفصل الثاني فقد نصّ على أن تأسس نقابة للمحامين يكون مركزها بغداد، فضلاً عن تحديدها لشروط الانتساب إلى النقابة وممارسة مهنة المحاماة، فيجب أن يكونَ حائزاً على الجنسية العراقية، وأن يكون حائزاً على شهادة من كلية الحقوق العراقية أو ما يعادلها من مدرسة الحقوق العثمانية أو مدرسة القضاء قبل عام ١٩٢١(٣).

اشترط القانون أيضاً على من يعمل في حقل المحاماة،أن يكون معروفاً بحسن السيرة والسلوك، وألاّ يكون محكوماً عليه بجناية غير سياسية، أو بجنحة مُخَّلة بالشرف كالسرقة والتزوير، وتضمن القانون أيضاً بياناً لأهم حقوق وواجبات المحامي، ففيما يتعلق بحقوق المحامي، نصَّ على منحه التسهيلات التي تمكنه من أداء واجبه المهني، وفي مقابل ذلك ترتب عليه واجبات كان من أهمها، المحافظة على أسرار موكليه، وأن لا يقبل الوكالة من متخاصمين في قضية واحدة(٤).

---

(١) أميرة حسين محمود الكريمي، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٢) ناجي تركي حمزة عمران، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٣) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٣٤، ص٦٠٦ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٦١٥ .

أجري على القانون المذكور تعديلٌ بصدور قانون رقم(٥٧) لعام ١٩٣٦، إذ نصت المادة الأولى منه على الغاء مقدمة الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون عام١٩٣٣، وعدلت المادة(٩) في فقرتها(ب) في(١) منها، إذ حلّت محلها الفقرة(أ) التي تنص"**اذا كان مجازاً بالمحاماة من نظارة العدلية العثمانية بنتيجة امتحان في مدرسة الحقوق أو بطريقة اخرى وفق القوانين المرعية قبل ٢٣ اب ١٩٢١ او كان متخرجاً من مدرسة حقوق أجنبية وقد أدى الفحص الإضافي فيما يخصّ القوانين العراقية حسب ما تعينه السلطات المختصة**".[١]

كما عدلت المادة الخامسة والعشرون من قانون ١٩٣٣ بالمادة الخامسة من القانون الجديد والتي جاء فيها، منع المحامي من القيام بالدعاية عن طريق الإعلان، والدلالة من أجل جلب الزبائن، وُيعَدّ المخالف لذلك مخالفاً لشروط المهنة[٢]. ويلاحظ على التعديل إنّه لم يأتِ ليلبي طموح المحامين في ضمان مصالحهم وحقوقهم، بل كان مجرد سدّ الثغرات وتوسيع دائرة الانضمام لنقابة المحامين.

ومن ضمن القوانين النقابية التي صدرت خلال العهد الملكي، قانون نقابة ذوي المهن الطبية رقم (٦٧) لعام ١٩٥٢والذي تأسست بموجبة نقابة لذوي المهن الطبية مركزها في بغداد، ضّمت جميع الأطباء، وأطباء الأسنان، والصيادلة، والأطباء البيطرين، والذين لا يسمح لهم بممارسة عملهم المهني سواء كان على حسابهم الخاص، أو في المؤسسات الأهلية الاّ بعد الانتساب الى النقابة والحصول على إجازة تسجيل منها وفق أحكام هذا القانون، وتهدف النقابة إلى السعي لرفع مستوى المهنة وضمان حقوق أعضائها وتنظيم علاقتهم مع بعضهم ومع الجهات الحكومية والأهلية، كما أجازت انتماء ذوي المهن الطبية من غير العراقيين بشرط ان تكون بلادهم ممن تعامل العراق بالمثل أو ممن لهم عقود خاصة مع الحكومة أو المؤسسات

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٦، ص ٣٥٨ ــ ٣٥٩ .

غير الحكومية بعد الحصول على موافقة وزارة الصحة، وهذا ما أشارت إليه المادة الثانية من القانون المذكور[١].

وفي المادة الثالثة أوضحت الشروط الواجب توفرها لقبول عضوية الشخص في النقابة وهي[٢]:

١- أن يكون حاصلاً على شهادة عالية في إحدى الفروع الطبية المعترف بها قانونياً.

٢- أن لايكون محكوماً عليه بجناية غير سياسية أو جنحة مخلّة بالشرف.

٣- أن يكون عراقي الجنسية بأستثناء ما ذكر عن جواز أنتماء الأجانب.

ويقدم طلب الانتماء حسب ما نصّت عليه المادة الرابعة إلى النقيب،ويكون مصحوباً بالوثائق الرسمية التي تثبت توفر الشروط المذكورة في المادة المذكورة أنفاً، ويكون قرار القبول أو الرفض بشأن الطلب المذكور خلال مدة خمسة عشرة يوماً ابتداءً من تاريخ تقديمة، ولصاحب الطلب المرفوض الحقّ في طعن القرار لدى محكمة التميز وعليها النظر في القرار مدة خمسة عشرة يوماً ويعتبر قرارها باتاً. وفي حالة قبول عضويه المنتسب بشكل قطعي، يتم تسجيله من قبل اللجنة الُعليا في النقابة، ومنحة إجازة تسمح له بممارسة مهنته، وهو ما نصّت عليه المادة السادسة من القانون[٣].

أمّا الهيئات التي تتألف منها النقابة فهي[٤]:

أ- اللجنه العليا التي تتألف من النقيب رئيساً وثمانية اعضاء آخرين.

---

(١)الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٥٣، ص٣٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

(٣) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢ ، ص ٣٣٥ .

(٤) المصدر نفسه، ص٣٣٦.

ب- لجان المهن الطبية التي تشمل كلاً من لجنة الأطباء، ولجنة أطباءلأسنان، ولجنة الصيادلة، ولجنة الأطباء البيطريين.

ج- لجان التحقيق التي تتألف في بغداد والبصرة والموصل.

د- لجان الإنضباط وتتألف في بغداد والبصرة والموصل، ويشترط في أعضائها ان يكون قد مضى على تخرجهم مدةُ لا تقل عن عشر سنوات، ومن واجباتها محاكمة كلّ عضو يرتكب امراً مخالفاً لسلوك مهنته، ومن العقوبات التي تصدرها تلك اللجان: هي الانذار، والتوبيخ، والغرامة، وحرمانه من مزاولة مهنته مدة لا تزيد على السنة.

هـ- ممثلون عن النقابة في المحافظات ماعدا بغداد.

و- الهيئة العامة، وتضُّم جميع منتسبي النقابة.

أمّا النقيب فيتم انتخابه بالرأي الخفي، وان يكون حائزاً على الأكثرية المطلقة من أصوات الناخبين، وقد بينت المادة الثانية عشرة من القانون الشروط الواجب توفرها في النقيب، وهي أن يكون عراقياً، مضى على تخرّجه من الكلية مدة لا تقل عن عشرين عاماً، ومن واجباته تمثيل النقابة في المعاملات لدى المؤسسات الرسمية والاهلية كافةً [١].

ونّص القانون أيضاً على منع بعض الأعمال، منها الأعلان، او الترويج بهدف الربح، والألتزام بالتعليمات أو الضوابط التي تخصّ المهنة والتي تصدر من قبل النقابة بين حين وآخر،، أما بالنسبة الى مالية النقابة فتتكون من رسوم بدل انتماء الأعضاء، وتُدفع عند قبول العضو في النقابة، والمبالغ المستوفية من تجديد الأجازات السنوية، وتُدفع خلال شهر كانون الثاني من كلّ سنة[٢].

(١) الوقائع العراقية، بغداد، العدد ٣١٣٧ في ٢ تموز ١٩٥٢، ص ٦.

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنه ١٩٥٢، ص ص٣٣٨، ٣٤٢ .

كما نصّ القانون على تأسيس صندوق ضمان يكون مركزه في بغداد، يعمل على توفير إعانات مالية لأعضاء النقابة في حالات الطوارىء، ويكون مصدره المالي من وارد مطبوعات النقابة، والاعانات والتبرعات[١].

كانت تلك أهم القوانين التي صدرت خلال العهد الملكي في العراق، والتي حددت إطار التنظيم النقابي في العراق، و يبدو أنّ تلك القوانين كانت بمثابة حبر على ورق فعلى الرغم من أنّها أعترفتْ بحق التنظيم النقابي إلاّ أنَّ ذلك الحقّ لم ينله أصحاب المهن والحَرِف إلاّ بعد خوض سلسلة من النضالات كما مر بنا سابقاً، واستمر ذلك الحال حتى أُخذ بأحكام قانون العمل رقم(١) لسنة ١٩٥٨ والذي نظم العمل والنقابات، الذي سوف نتطرق إليه لاحقاً عند دراسة قوانين النقابات والإتحادات المهنية الصادرة في العهد الجمهوري(١٩٥٨- ١٩٦٣) .

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤٢ .

# الفصل الأول

## الاتحادات والنقابات المهنية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣

المبحث الاول : قوانين الاتحادات والنقابات المهنية الصادرة في العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨ — ١٩٦٣م.

المبحث الثاني : اتحاد نقابات العمال والجمعيات الفلاحية .

المبحث الثالث : الاتحادات والنقابات المهنية الأخُرى.

# المبحث الأول

## قوانين الاتحادات والنقابات المهنية الصادرة في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨-١٩٦٣م

وجد التنظيم النقابي في العراق بنوعين، وكلٌّ نوع يؤسس على وفق قانون خاص يصدر من وزارة مختصة، منها نقابات العمال على مختلف فروعها وأنواعها واتحاداتها التي كانت تؤسس على وفق قانون العمل، والجهة المسؤولة عن رقابتها وزارة الشؤون الأجتماعية، أمّا النوع الآخر من النقابات فهي المعروفة بالمهنية كنقابة المعلمين، والصحفيين، والمحامين، والأطباء، وغيرهم من ذوي المهن المعينة، والتي كانت تؤسس وفق قانون خاص لكل مهنة معينة وارتباطاتها محدودة مع الوزارة التي هي أقرب إلى اختصاصاتها[١].

سوف نتعرف على أهم القوانين التي تأسست بموجبها تلك النقابات خلال مدة الدراسة.

### اولاً: قانون اتحاد نقابات العمال رقم (١) لسنة ١٩٥٨:

يُعَدُّ القانون أعلاه من أهم القوانين التي تأسست بموجبه نقابات العمال، وخطوةً مهمة من خطوات التشريع العمالي في العراق[٢]، إذ تميزّ القانون بأعترافه الصريح بالتنظيم النقابي، واهتمامه بأمور العمل، والنقابات وكيفية تشكيلها[٣]، ورغم صدوره في الأشهر الأخيرة من حكم النظام الملكي في العراق وبالتحديد في ١٦ آذار ١٩٥٨، الاّ أنهّ لم يأخذ حيّزه التنفيذي الاّ في ١٦ تموز ١٩٥٨ أي مع بداية النظام الجمهوري الجديد (١٩٥٨-١٩٦٣)، إذ وجد النظام

(١) هادي رشيد الجاوشلي، الزعيم عبد الكريم قاسم وموعده من التاريخ، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠١١ ، ص١٢٩.
(٢) الاتحاد العام لنقابات العمال العراقي ، المصدر السابق، ص ٣٧.
(٣) خالد محسن محمود الراوي، المصدر السابق، ص ٦٦.

الجديد بإنه لابدّ من وجود تشريع عمالي يتماشى مع التطورات الجديدة المتمثلة في اتساع الحياة الصناعية وازدياد أعداد الطبقة العاملة(١).

آحتوى القانون المذكور على اربعة عشر فصلاً، اختصّ الفصل الأول في مجال التعاريف وتوضيح الأشخاص الذين تسري أو لا تسري عليهم أحكام القانون كتعريف العامل حيث ذكر بانه " **الشخص الذي يؤدي عملاً لرب العمل لقاء أجر بموجب اتفاق خاص أو عام شفهي او تحريري، ويكون عند ادائه تحت توجيه أو ادارته أو على سبيل التدريب او التجربة**"، فيما خصصت المادة الثانية من القانون الأشخاص الذين لا تسري عليهم أحكام القانون، وهم العمال أو المستخدمون في الزراعة أو في البستنة أو الغابات، وخدمة المنازل، والأشخاص الذين يشتغلون في أعمال مؤقتة(٢).

وناقش الفصل الثاني تحديد ساعات العمل والإجازات، فقد حددت المادة الرابعة منه ساعات العمل النهارية بين الساعة الخامسة صباحاً والساعة الثامنة مساءً، بينما العمل الذي يتم إنجازه بين الساعة الثامنة مساءً والخامسة صباحاً يُعَدُّ عملاً ليلياً. كما حددت مدة الاستراحة اليومية بنصف ساعة إذا تجاوزت مدة العمل خمسَ ساعات ولم تبلغ ثماني ساعات وساعة واحدة إذا بلغت مدة العمل ثماني ساعات فاكثر، ويحقُّ للعامل استراحة اسبوعية ليوم واحد وبأجور تامة بعد مواصلة عملة لستة أيام متتالية دون انقطاع . وفي الفصل الثالث من القانون حددت الفئة العمرية للعامل أو المستخدم، فقد ذكرت المادة(٢١) منه "**لا يجوز تشغيل الاحداث الذين لم يكملوا الثانية عشرة من العمر**" (٣).

أماّ فيما يتعلق بمسألة الأجور، وكيفية تحديد الحدّ الأدنى لأجور العمال بطريقة يراعي فيها قابليته على توفير حاجات العامل الضرورية من مأكل وملبس ومسكن فتمَّ التطرق إليها في

---

(١) الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والارشاد ، منجزات ثورة ١٤ تموز لعامها الاول والثاني ، مركز الجمهورية للبحوث والدراسات، بغداد، ٢٠١٩،ص٣٠٩. وسأرمز له في الهوامش القادمة، " الجمهورية العراقية، منجزات ثورة ١٤ تموز".

(٢) الجمهورية العراقية، وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٨، بغداد، مطبعة الحكومة ١٩٥٩ ، ص ١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥-٨ .

الفصل الرابع، وفي الفصل الخامس ناقش مسألة التنظيم، وذلك من حيث وجود لجنة تشرف على سير العمل وتنظيمه تسمى " لجنة العمل الاعتيادية". وفي الفصل السادس تطرق إلى موضوع التوفيق والتحكيم وفضّ النزاع الذي قد يقع بين العامل ورب العمل(١).

أمّا الفصل السابع فقد ناقش أمر التعويض عند الاصابة والأمراض التي تلحق بالعامل في اثناء ممارسته لعمله، إذ نصّت المادة(٦٤) في حالة تعرض العامل إلى حادث أو مرض فعلى رب العمل ان يدفع له تعويضاً، إلاّ إذا كان العامل متقصداً بأصابة نفسه او لم يلتزم عمداً بالإرشادات الوقائية الخاصة بالعمل، فهنا لا يُلزمُ رب العمل دفع التعويض فيها(٢).

ناقش الفصل الثامن من القانون مصلحة الاستخدام من حيث تشكيل دائرة استخدام في المديرية العامة تعمل على توفير أفضل الوسائل لتنظيم الاستخدام، ويكون ذلك بالتعاون مع نقابات العمال وجمعيات أرباب الأعمال. وتطرق الفصل التاسع إلى أمر انهاء الخدمة فقد نصت المادة(٩٣)، في حالة انقضاء مدة خدمة العامل فعلى رب العمل أن يعطي للعامل وثيقة قطع العلاقة تتضمن تاريخ دخول العامل الخدمة وتاريخ خروجه منها ونوع المهنة التي كان يؤديها والأجر الذي كان يحصل عليه فضلاً عن الأمتيازات الأخرى التي كان يتمتع بها، كما نصّت المادة(٩٦) في حالة غياب العامل بإجازة مرضية، فلا يحقّ لربّ العمل إنهاء الخدمة غير المحددة الأجل للعامل، بينما أعطت المادة(٩٧) الحقّ لربّ العمل في إنهاء خدمة العامل قبل انتهاء المدة المتفق عليها وبغض النظر عن وقت الإنذار وبدون دفع ألتعويض اذا اثبت قيام العامل بإحدى الحالات الاتية(٣):

١. تقصد العامل في إلحاق الأذى بنفسه اثناء قيامة بعملة، أو حياة العمال للخطر.

٢. إلحاق ضررٍ في ممتلكات مشروع العمل من قبل العامل بسبب إهماله وعدم اهتمامه ولاسيما بعد توجيه تنبيه له.

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨، ص١٠- ٢٨ .
(٢) المصدر نفسه، ٢٩-٤٥ .
(٣) المصدر نفسه، ص ٤٨ .

٣. ممارسة العامل للعمل وهو في حالة ثمل نتيجة أحتساء المشروبات الروحية.

٤. ارتكابه جرائم كالجنحة أو الجناية في أثناء ممارسه لعملة وحكم عليه من أجلها.

٥. غياب العامل بشكل متواصل مدة خمسة عشر يوماً عن عملة دون أي عذر رسمي.

في حين تناول الفصل العاشر موضوع تفتيش العمل حيث نصت المادة(١٠١) على وجود هيئة خاصة لتفتيش العمل في المديرية العامة، تتكون من مدير يرأسها يسمى "بمدير تفتيش العمل"، فضلاً عن عدد من الموظفين الذين يلقبون"بمفتشي العمل" و"معاوني مفتشي العمل"، ويكون الغرض من التفتيش حسب ما بينته المادة(١٠٢)، من أجل الحرص على تطبيق أحكام القانون[١].

واختص الفصل الحادي عشر بموضوع نقابات العمال وجمعيات أرباب العمل إذ عرفت المادة(١١٠) من الفصل النقابة بانها"**منظمة ذات شخصية معنوية تتألف من العمال والمستخدمين المنتسبين إلى صناعات، او مهن مستقلة،او متشابهة، او متصلة من حيث الانتاج**"[٢]، ومن واجباتها تنظيم علاقات العمل بين العمال وأرباب العمل، وإشاعة روح التعاون بين العمال والمستخدمين لما له من أهمية في تقوية العلاقات الاجتماعية على أسس صحيحة، وكذلك الإلمام بأحوال المهنة ودراستها دراسة علمية، والعمل على تطورها وتقدمها، فضلاً عن تمثيل العمال في الهيئات والمنظمات التي شكلت من أجل حلّ القضايا والمسائل التي تتعلق بأمور العمل[٣].

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨، ص ٤٨ ـ ٤٩ .
(٢) هادي رشيد الجاروشي، الجمعيات والنقابات في التشريع العراقي، بغداد، مطبعة الادارة المحلية-للواء، ١٩٦١، ص ١٠٨ .
(٣) مجموعة القوانين و الانظمة لسنة ١٩٥٨ ، ص ٥٢ـ ٥٣ .

كما بينت المادة (١١١) من القانون المذكور الاشخاص الذين يستطيعون تشكيل النقابة، وهم مجموعه العمال أو المستخدمين الذين يعملون في مهنة واحدة أو مهن متشابهة الحق في تشكيل نقابة خاصة بهم(١).

وفيما يخصُّ أمر الاندماج أو طريقة تشكيل اتحاد، بينت المادة(١١٢) على النقابات التي ترغب بذلك تقديم طلبات إلى الوزير مصحوبة بالأسباب الموجبة والنظام الداخلي للنقابة الموحدة أو الاتحاد، ومن صلاحية الوزير القبول أو الرفض خلال مدة لا تتعدى الشهر من تاريخ تقديم الطلب، وإذا كان ردّ الوزير بالرفض فلابدَّ من بيان الأسباب(٢).

وجاء في المادة(١١٤) الطريقة التي من خلالها يتم تأسيس النقابة، وذلك عن طريق طلب مقدم إلى الوزير من قبل مجموعة من العمال أو المستخدمين لا تقل اعدادهم عن عشرة يعملون ضمن المهنة التي يخصها الأمر، ويجب ان يحتوي كلُّ طلب على اسم النقابة، وعنوان مكتبها ومعلومات تخص مقدمي الطلب من حيث اسمائهم وعناوينهم ومهنتهم، ويجب ان يكون الطلب مصحوباً بلائحة من النظام الداخلي للنقابة وبواقع خمس نسخ، وعلى وزير الشؤون الاجتماعية البت في طلبات التأسيس، وتكون صلاحياته حسب ماجاء في المادة(١١٥) القبول او الرفض(٣).

وحدد العمر الذي عبره يستطيع العامل الانتماء إلى النقابة، بعد اتمامه الخامسة عشرة كما جاء ذلك في المادة(١١٧) من القانون المذكور آنفاً، ولا يحق للعامل الانتماء إلى أكثر من نقابة واحدة(٤). أمّا فيما يخص الفصل الثاني عشر من القانون فقد تضمن احكام عامة كحقوق العامل أو المستخدم التي اكدتها المادة(١٢٦) والتي لاتُبرِءُ ذمة أحد منها الا بالاداء الحقيقي، وفي الفصل الثالث عشر تضمن موضوع الأحصائيات والتقارير إذ تطرق في هذا الفصل في

(١) عبد الوهاب سلوم، المصدر السابق، ص ٣٦ ـ ٣٧ .
(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨، ص ٥٤ـ ٥٦ .
(٣) المصدر نفسه، ص ٥٧ .
(٤) المصدر نفسه، ص ٥٤ـ٥٧ .

المادة(١٣٨) إلى وجوب إصدار دفاتر هوية للعامل مجاناً من قبل المديرية العامة يحتوي على المعلومات المهنية والصناعية كافةً، فضلاً عن الصحية للعامل[١].

وتطرق الفصل الرابع عشر إلى موضوع العقوبات حيث نصت المادة (١٤١)، على أنّ كلَّ من يضع الصعوبات أو المعرقلات أمام مفتشي العمل للقيام بواجبة، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر او بغرامة مائة دينار، كما جاء في الفصل الغاء لقانوني العمال رقم (٧٢) لسنة١٩٣٦والمعدل رقم(٣٦) لسنة ١٩٤٢ بموجب المادة ١٤٨، وقانون حصر المهن بالعراقيين رقم(٢١) لسنة ١٩٣٦[٢].

وفي عام ١٩٦١ عدل قانون العمل رقم(١) لسنة ١٩٥٨ بقانون رقم(٢٣) لسنة ١٩٦١، ومن أهم الأمور التي نصّ عليها التعديل حقّ الحكومة في فرض رسوم على المشتغلين من غير العراقيين في العراق اذا كانت دولتهم تفرض رسوماً على العراقيين المشتغلين لديهم على أساس المعاملة بالمثل[٣].

## ثانياً : قانون الجمعيات الفلاحية رقم (١٣٩) لسنة ١٩٥٩ :

اهتمت حكومة ١٤ تموز بالفلاحين كونهم شريحةً مهمةً، وواسعةً من الشعب العراقي، إذ إنَّ غالبية العراقيين يمتهنون فلاحة الأرض، وُتعَدَّ مصدر الرزق الرئيس لهم، وانطلاقاً من ذلك، وبهدف صيانة حقوق الفلاحين اصدرت الحكومة العراقية قانون الجمعيات الفلاحية في ٩ آيلول ١٩٥٩، والذي تضمن اربعة ابواب مقسمة إلى احدى وأربعين مادة، تناولت اهم الأمور التي تخص الجمعيات الفلاحية.

ففي الباب الأول عرفت المادة الأولى الجمعية الفلاحية بأنها "**منظمة مهنية تؤلف من عدد من الفلاحين والفلاحات طبقاً لأحكام هذا القانون، هدفها العمل على صيانة الجمهورية العراقية ونظامها الديمقراطي برفع مستوى الفلاحين وتنظيم جهودهم لتحسين ما يتعلق**

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨، ص٦٥ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٧-٦٨ .
(٣) ينظر الملحق رقم (١).

**بالزراعة والانتاج الزراعي والعمل على حل مشاكل الفلاحين**"[١]. وفي الباب الثاني تطرق في مواده إلى شروط وكيفية تأسيس الجمعية ضمن الشروط الواجب توافرها في عضو الجمعية،حيث اشترط "بان يكون فلاحاً عراقي الجنسية، لا يقلّ عمره عن الثامنة عشرة وممن معروف بحسن السيرة والسلوك". ويقدم طلب تأسيس الجمعية من قبل مجموعه من الفلاحين يرفق معه لائحة من نظامها الداخلي، وبعد مضي مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تقديم الطلب على المتصرف اصدار قراره بقبول إجازة الجمعية او رفضها مع بيان أسباب رفض الطلب[٢]، وفي الباب الثالث من القانون أشار إلى واجبات الجمعيات الفلاحية والاتحادات من حيث توفير الألات الزراعية والمكائن، وتامين إيصال المياه وتوفير البذور، فضلا عن السعي لتحسين الواقع الاقتصادي والزراعي للفلاحين[٣].

أمّا فيما يخصّ واردات الجمعية فقد أشارت المادة العاشرة من هذا الباب إلى أهم مصادرها وهي المبالغ المستوفية من الأعضاء كبدل الأنتماء، ومبالغ الاشتراك الشهري، والتبرعات والهبات، ومنح الحكومة، فضلاً عن السلف الزراعية والقروض، وفي الباب الرابع من القانون تناول موضوع أدارة الجمعيات الفلاحية والاتحادات، من خلال هيئة إدارية تقوم الجمعية الفلاحية بانتخابها، وتكون مدة عضويتها سنة واحدة[٤]، وأجري على القانون تعديلاً بصدور قانون رقم(٥٤) لسنة ١٩٦١، حيث تضمن التعديل الجديد تحديداً لمدة عضوية هيئة أدارة الجمعية الفلاحية بسنتين بعد أن كانت سنة واحدة[٥].

---

(١) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنه ١٩٥٩، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٦٠، ص ٦٦٤ .

(٢) هادي رشيد الجاروشي، الجمعيات والنقابات في التشريع العراقي ، ص٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٢.

(٤) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩ ، ص ٦٦٧ .

(٥) الوقائع العراقية، بغداد، العدد ٥٦٨ في ٣ ايلول ١٩٦١، ص ١٨ .

## ثالثاً: قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية رقم (٧٨) لسنة ١٩٥٩:

صدر قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية في ١٠ آيار ١٩٥٩، وتضمن إحدى وثلاثين مادة ناقشت أهم الأمور المتعلقة بالاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، ومنها المادة الأولى التي نصت على تأسيس اتحاد عام للجمعيات الفلاحية يكون مركزه في بغداد، ولا يجوز تأليف أكثر من اتحاد واحد. وعرفت في المادة الثانية من القانون الاتحاد بانه " **منظمه مهنية فلاحية هدفها صيانة الجمهورية العراقية ونظامها الديمقراطي ورفع مستوى الفلاحين اجتماعياً واقتصادياً ورعاية مصالحهم**". وللأتحاد حق التمتع بالشخصية المعنوية أي حقّ التملك والتعاقد، والتعبير عن مصالحة كما جاء في المادة الثالثة من القانون. كما أوضحت المادة الرابعة منه المصادر المالية للأتحاد وهي المبالغ المستوفاة من بدلات الاشتراك لأعضائها، والمساعدات التي تمنحها الحكومة(١).

أماّ عن كيفية تأسيس الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية فيتم ذلك بتقديم طلب إلى وزير الداخلية من قبل مجموعة من الأشخاص لا يقلّ عددهم عن خمسةَ عشرَ شخصاً مرفقاً بنسخة من النظام الداخلي. وقد اشترط على من يقدم الطلب ان يكون فلاحاً عراقياً تام الأهلية، لا يقلّ عمره عن الخمسة والعشرين عاماً، وفي حالة توافر الشروط يصدر بيانً خاص بتأسيس الاتحاد. ويدار الاتحاد من قبل المؤتمر العام الذي يُعَدُّ أعلى سلطة في الاتحاد ويتكون من اللجنة التنفيذية وممثلي الهيئات الإدارية لاتحادات المناطق والألوية (المحافظات) والاتحادات الفرعية. ومن الصلاحيات التي يمارسها المؤتمر العام تحديد السياسة العامة للاتحاد (٢). كما نصّ القانون على وجوب تأسيس صندوق ضمان من قبل الاتحاد العام لمنتسبيه بالشكل الذي يكفل لهم ولعوائلهم موردً معيشياً مناسباً(٣).

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، ص ٤٢٤ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢٥-٤٢٦ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٣.

ونظراً لعدم وجود نص او فقرة في قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٩، تضمن حق الجمعيات الفلاحية التي تتقدم بالطلبات الى الاتحاد العام للحصول على الإجازة وعلى الأخص فيما يتعلق بالبت في منح الأجازة عند تقديم أكثر من طلب واحد في قرية واحدة ، او تضمن حرية وسلامة انتخاب الهيئات الأدارية ،لذلك عُدل القانون بأخر جديد ذي الرقم (٩٦) لسنة ١٩٥٩ في ١٤ حزيران ١٩٥٩، الذي تضمن في مادته الأولى تعديلاً للمادة السابعة من قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية رقم (٧٨) لسنة ١٩٥٩[١]، حيث أضيفت لها مجموعة من الفقرات ومنها [٢]:

١. ينظر الاتحاد العام في طلب تأسيس الجمعية خلال مدة شهر من تقديم الطلب إليه، واذا نفذت المدة، ولم يصدر الاتحاد قراراً في الطلب تُعَدُّ الجمعية مجازة بحكم القانون.

٢. اذا كان هناك أكثر من طلب لتأسيس جمعية في القرية يجاز الطلب الاسبق تاريخاً.

٣. اذا كان طلب التأسيس غير مستكمل للشروط يقوم الاتحاد بأبلاغ مقدمي الطلب لأكمال النواقص خلال خمسة عشر يوماً من تبليغهم على ذلك.

٤. اذا كان ردّ الاتحاد بالرفض على تأسيس الجمعية فلطالبي التأسيس الحق في الاعتراض لدى وزير الداخلية على ذلك خلال عشرة أيام من تاريخ التبليغ، ويكون قرار الوزير بذلك باتاً.

وأضافت المادة الثانية فقرة جديدة الى المادة الثامنة من القانون، وهي إجراء انتخاب الهيئة الإدارية تحت إشراف حاكم الصلح في مركز الجمعية، وفي المادة الثالثة أضافت للمادة التاسعة من القانون فقرة جديدة مفادها "**ان يكون إجراء انتخاب الهيئات الإدارية للاتحادات**

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩ ، ص ٥١٠.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٠٩ .

**الفرعية واتحادات الالوية واتحادات المناطق تحت إشراف أقدم حاكم بداءة في مركز الاتحاد"**[١].

## رابعاً : قانون نقابة المعلمين رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٨ :

تُعَدُّ شريحة المعلمين من شرائح المجتمع العراقي المهمة، والتي أخذت على عاتقها مهمة نشر الوعي لدى أفراد الشعب، وتعليم النشىءالجديد بهدف أحداث نقلة نوعية لديهم تتمثل بالحصول على قدر كافٍ من التعليم والثقافة ومحاربة الجهل والأمية وتفشي الأمراض. وانطلاقاً من ذلك اهتمت الحكومة العراقية بهذه الشريحة والتي تمثل ركيزة من ركائز تطوير المجتمع ورفاهيته، ومحاربة كلّ ما يعيق حقوق المعلم لذا عملت على اصدار قانون لنقابة المعلمين، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨.

تضمن القانون إحدى وثلاثين مادة تناولت مختلف الأمور التي تخصّ النقابة، فقد جاء في المادة الأولى من القانون تأسيس نقابة للمعلمين يكون مركزها في بغداد، ويجوز فتح فروع لها في باقي مناطق العراق، فيما أشارت المادة الثانية إلى أنّ الغرض من تأسيس النقابة هو الدفاع عن الجمهورية العراقية بالأساليب الثقافية والأدبية والأسهام في رفع مستوى التعليم والتربية وتحسين مستوى المعلم[٢].

وأشارت المادة الثالثة إلى أنّ النقابة تلجأ في تحقيق أغراضها المذكورة آنفاً من خلال الاستعانة " بوسائل النشر والإذاعة والفعاليات الثقافية والاجتماعية كأصدار المجلات والنشرات والكتب وتنظيم الحفلات والمحاضرات والمناظرات وعقد المؤتمرات "[٣].

تتألف نقابة المعلمين حسب ما نصّت علية المادة الرابعة من الأفراد العراقيين الذين يعملون ضمن إطار مهنة التعليم في جميع مراحله، وممن تركوا مهنة التعليم

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، ص ٥٠٩ .
(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨، ص ١٩١ ؛ مجلة المعلم الجديد، ج٦، مج الحادي والعشرون، تشرين الثاني – كانون الاول ١٩٥٨، بغداد، مطبعة المعارف، ص ٢١٦- ٢٢١ .
(٣) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨ ، ص ١٩٢ .

لأسباب غير عقابية، وقد حددت الفقرة (أ) من المادة الخامسة انتماء هولاء الاشخاص المشار إليهم في المادة الرابعة الزامياً إلى النقابة، وأشارت المادة السادسة من القانون إلى أهم واردات النقابة ومصادرها المترتبة من المبالغ المستوفية من الأعضاء كرسم الانتماء، والاشتراك السنوي، والمنح والتبرعات، وريع الحفلات، فضلاً عن أرباح مطبوعات النقابة(١).

تتكون النقابة من الهيئة الإدارية ولجنة المراقبة ومؤتمر النقابة ومؤتمر عام، في حين تتكون الهيئة المؤسسة من الأفراد الذين قدموا طلب التأسيس أنفسهم، وتقوم باعمال الهيئة الإدارية لحين انتخابها. ومن ضمن الأعمال التي تؤديها الهيئة الإدارية وضع نظام داخلي تنظم من خلاله أعمال النقابة، وتتكون تلك الهيئة حسب ماجاء في المادة الحادية عشرة الفقره (أ) من القانون المذكور من نقيب ونائبين "اول وثاني" وثمانية اعضاء، ويكون النقيب الممثل الرسمي للنقابة أمام الجهات الرسمية، وهو ما أوضحته المادة الثانية عشرة من القانون، وحددت مهمة لجنة المراقبة بمتابعة أعمال الهيئة الإدارية، وفيما يخصُّ مؤتمر النقابة فقد أشارت المادة السادسة عشرة إلى أنهّ يتكون من ممثلين يتم انتخابهم من قبل أعضاء بنسبة ٢ % من عدد أعضاء كلّ لواء، ويمثل الهيئة العُليا للنقابة، أما المؤتمر العام للنقابة فيتألف من جميع أعضائها، ويعقد اجتماعه بناء على دعوة من قبل مؤتمر النقابة ومن صلاحياته إقالة الهيئة الإدارية القائمة عن التقصير في إداء واجباتها(٢).

كما نص القانون على أنّ النقابة تتمتع بالشخصية المعنوية، فلها الحقُّ في تملكّ الأموال المنقولة وغير المنقولة وفي حالة حلّ النقابة فتنتقل أملاكها إلى مؤسسة متشابهة لها في أهدافها، ويكون تحديد المؤسسة من قبل وزارة التربية والتعليم(٣).

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨، ص ١٩٢ .
(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٣-١٩٤ .
(٣) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨، ص ١٥٩ .

بعد مرور شهرين ونصف تقريباً أُجري تعديل أخر على القانون حيث صدر قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩. نصت المادة الأولى منة على حذف فقره (أ) من المادة الخامسة ويحلُّ محلها"**يكون الانتساب إلى النقابة إلزامياً على جميع الاشخاص الوارد ذكرهم في المادة السابعة ولا يجوز لأي شخص ممارسة مهنة التعليم في المدارس والمعاهد غير الرسمية الاّ بعد الانتساب إلى النقابة على وفق أحكام هذا القانون، ويجب أن يكون الانتساب خلال شهر واحد من نفاذ هذ القانون بالنسبة إلى أعضاء أسرة التعليم في المدارس والمعاهد الرسمية وشهر واحد من تاريخ التعيين بالنسبة إلى الذين يعينون في المدارس والمعاهد الرسمية بعد نفاذة** ". ونصت المادة الثانية على حذف فقرة (أ) من المادة الحادية عشرة ويحلّ محلها الفقرة "**تتكون الهيئة الإدارية من نقيب ونائبين "اول وثاني" وواحد وعشرون عضوا**"[١].

أُجري تعديل ثانٍ على قانون النقابة بصدور قانون رقم (١٧٤) لسنة ١٩٥٩، ونص هذا القانون في مادته الأولى على حذف المادة الرابعة وتحلّ محلها مادة جديدة أكدت على" **أن النقابة تتألف من الموظفين والأشخاص العراقيين الذين يعملون ضمن مجال التعليم سواء كان في المدارس الرسمية أو غير الرسمية من غير المحاضرين، وكذلك الموظفين المعينين على الملاك الأداري لوزارة المعارف على أن لا تقلّ خدمتهم التعليمية عن خمس سنوات، والاشخاص المتقاعدين، فضلاً عن المفصولين عن مناصبهم التعليمية لاسباب غير أخلاقية او الجرائم المخلة بالشرف**"[٢].

## خامساً :قانون نقابة الصحفيين العراقيين رقم (٩٨) لسنة ١٩٥٩:

تُعَدّ الصحافة أحد الأركان الأساسية في بناء ثقافة المجتمع وبلورة الوعي الفكري والسياسي فيه، ولكونها الأداة الرئيسية في التأثير والتعبير عن الرأي العام ، لذلك حظيت بأهتمام الحكومة العراقية، وأصدرت قانوناً خاصاً بها في ٢٣ حزيران ١٩٥٩، تضمن إحدى

(١) الوقائع العراقية، بغداد ،العدد ١٢٤ في ٥ شباط ١٩٥٩، ص ٢٢ .

(٢) للمزيد عن تفاصيل القانون ينظر : مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩ ، ص ٨٤٨-٨٥٠.

وثلاثين مادة ناقشت أهم الأمور المتعلقة بالنقابة. ففي المادة الأولى منه أشارت إلى تأسيس نقابة للصحفيين العراقيين بموجب أحكام هذا القانون يكون مركزها في بغداد، ويجوز فتح فروع لها في باقي مناطق العراق، وفي المادة الثانية أشارت إلى أهم الأهداف التي تعمل النقابة على تحقيقها ومنها،حفظ الجمهورية العراقية وحمايتها وتثبيت اساسها الديمقراطي، وتدعيم دستور الدولة الذي ينصّ على ان"**العراقيين على اختلاف قومياتهم واديانهم لهم حرية إصدار المطبوعات باللغة الخاصة بهم**"، والسعي من أجل إبداء المساعدات للصحفيين لأداء عملهم الصحفي، وتوفير الضمان الاجتماعي لأعضائها، فضلاً عن العمل من أجل الإرتقاء بمستوى الصحافة(١).

تضم النقابة جميع الصحفيين العراقيين الذين يمارسون العمل الصحفي، وقد إشارت المادة السادسةعلى أن الأنتماء يكون ألزامياً على كلّ مَنْ يمارس مهنة الصحافة بشرط أنْ يكون عراقي الجنسية أتمّ الثامنة عشرة من عمره وكامل الاهلية المدنية، ومعروف بحسن السيرة والسلوك. وأشارت المادة الثامنة من القانون إلى هيكل النظام الداخلي للنقابة إذ تتألف من الهيئة العامة، والهيئة الادارية، ولجنة الضبط، فضلاً عن لجان الفروع، وهيئاتها العامة. وتُعَدّ الهيئة العامة أعلى سلطة في النقابة، ومن صلاحياتها رسم سياسة النقابة لكلّ سنة، ووضع النظام الداخلي للنقابة أو تعديله على أنْ يصادق وزير الإرشاد على ذلك حسب ما بينته المادة العاشرة من القانون(٢).

كما نص القانون على أن للنقابة شخصيةً معنويةً تتمتع بها، فلها حقٌ تملك الأموال المنقولة والعقار، وتُعَدّ بدلات انتماء الأعضاء والأشتراك الشهري والمنح والتبرعات، فضلاً عن واردات الحفلات التي تقيمها النقابة، من أهم المصادر المالية للنقابة، ويكون قرار حلّ النقابة أوغلق فروعها بقرار صادر من الهيئة العامة(٣).

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، ص ٥١٥ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٥١٥- ٥١٦ .

(٣) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، ص ٥١٨.

## سادساً : قانون المحاماة رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٠ :

صدر قانون المحاماة في ٦ تموز ١٩٦٠، و تضمن اثنى عشر فصلاً، تناول جملة أحكام تخصّ موضوع المحاماة في العراق والنقابة التابعة لهم، ففي الفصل الأول تطرق إلى المحاماة وشروط ممارستها حيث ذكرت المادة الأولى منه " **يشترط فيمن يمارس المحاماة ان يكون اسمه مسجلاً في جدول المحامين** ". فيما ذكرت المادة الثانية الشروط الواجب توافرها لمن يطلب تسجيله في جدول المحامين، وهي أن يكون عراقياً تام الأهلية حاصلاً على شهادة الحقوق، وان يكون معروفاً بحسن السيرة والسلوك [١].

وأشارت المادة الثالثة إلى كيفية الانتماء إلى النقابة، وذلك بتقديم طلب الأنتماء الى النقابة مصحوباً بالوثائق التي تثبت الشروط الواجب توافرها في المنتسب، وبعدها يقرر المجلس قبول الطلب، أو رفضه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التقديم[٢].

وتطرقت المادة الرابعة إلى أمر المحامين العرب المنتسبين إلى إحدى نقابات محامي الدول العربية، ففي هذه الحالة أشارت المادة إلى حقّ المحامي العربي في الترافع أمام المحاكم العراقية في الدرجة المقابلة للدرجة التي يحق لهم الترافع فيها في بلدهم في قضية معينة، بعد أنّ يؤذن له النقيب بذلك. وفي المادة الخامسة أشارت إلى انّه لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين بعض المناصب منها رئاسة السلطة التشريعية، والوزارة[٣].

أمّا حقوق المحامين وواجباتهم فقد تّم التطرق إليه في الفصل الرابع من القانون المذكور، ففيما يخصّ الحقوق، أشارت المادة السادسة عشرة على أنّ المحامي له الحق في انتهاج أي طريق مشروع من أجل الدفاع عن موكله، كما أشارت المادة السابعة عشرة على أنّ المحامي

---

(١) الجمهورية العراقية ، وزارة العدل ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٦١ ، ص ٤٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦٦.

(٣) مجموعة القوانين والنظمة لسنة ١٩٦٠، ص ٤٤٧ .

يجب أنّ يحظى لدى المحاكم، والمراجع الأخرى بالأحترام والتقدير اللائق بكرامة المحامي، و أشارت المادة الثامنة عشرة إلى تمتع المحامي بامتيازات منها تخفيض اجور المستشفيات بنسبه ٢٥ %[١].

ومن ضمن الحقوق التي ناقشها الفصل أيضاً ما أشارت إليه المادة العشرون من أنّ في حالة تعرض المحامي إلى اعتداء في اثناء ممارسته لواجبه، فعندها يعاقب المعتدي بنفس العقوبة التي يعاقب بها لو كان الاعتداء واقعاً على موظف في اثناء تأدية واجبه. وحدد هذا القانون الواجبات المترتبة على المحامي فقد أشارت المادة الثانية والثلاثون على المحامي يجب ان يلتزم بعمله بمبادئ الشرف والصدق والاستقامة والنزاهة وجميع الواجبات التي يفرضها عليه القانون. ولا يجوز أن يكون للمحامي أكثر من مكتب واحد، ولا يحقّ له استعمال وسائل الدعاية والترغيب أو الوسطاء من أجل ممارسة مهنته وفي تلك الحالة تكون عقوبة المخالف حرمانه من مزاولة مهنته لمدة سنة[٢].

أمّا الفصل الخامس فقد أشار إلى موضوع المعونة القضائية والتي يقصد بها تشكيل لجنة من المحامين من قبل مجلس النقابة تتولى أمر الدفاع بقضيه ما لمن لا يجد من يدافع عنه من المحامين، أو من يكون إحدى طرفي الدعوى فقيراً، وهنا لا يترتب على المحامي أخذ اتعابه ممن كلف بالتوكّل عنه، وإنما على المحكمة التي ترافع المحامي أمامها أن تحكم له بأتعاب محاماة على خصم موكله غير المحق[٣].

وتطرق الفصل السادس لكيفية تأسيس نقابه المحامين، إذ يتمّ تأسيس نقابة خاصة بالمحامين تتمتع بالشخصية المعنوية يكون مركزها في بغداد، ويتولى شؤونها مجلس النقابة الذي يتألف من نقيب المحامين ونائبيه وستة أعضاء. ومن صلاحيات مجلس النقابة ادارة

---

(١) مجموعة القوانين والنظمة لسنة ١٩٦٠، ص ٤٦٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٧٠ – ٤٧٢ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٧٣ .

شؤونها. وفي الفصل السابع تطرق ألى موضوع الهيئة العامة للنقابة والتي تتكون من مجموعة المحامين المسجلين في الجدول، وتنعقد برئاسة النقيب أو من ينوب عنه في غيابة، ومن الأمور التي تختص بها الهيئة العامة هي انتخاب النقيب، ونائبيه وبقية أعضاء مجلس النقابة(١).

مما سبق ذكره، فأن قوانين النقابات المهنية خلت من قانون عام بشأن تأسيس النقابات، بل إنّ كلّ نقابة كانت تؤسس على وفق قواعد قانونية خاصة بها، ومن هنا يتضح بأنّ بقية المهن والحرف الأخرى التي لا تمتلك قانوناً خاصاً لتأسيس نقابتها لا يحقّ لها تشكيل النقابة الخاصة بها الاّ بعد أن تصدر السلطات المختصة قانوناً خاصاً يؤهلها لتأسيس النقابة، وهذا ما قاد بالسلطة الحاكمة خلال المدة موضوعة الدراسة لمحاوله وضع قانون خاص حول تشكيل النقابات المهنية بشكل عام، وبالفعل قدمت لائحة بخصوص ذلك.

وافق مجلس الوزراء عام ١٩٥٩ على اصدار قانون سمي بقانون النقابات المهنية، والذي تضمن ثلاثاً واربعين مادة وضّحت أهمَّ الأمور المتعلقة بالنقابات المهنية بشكل عام، وذلك من حيث إعطاء تعريفاً عاماً وشاملاً للنقابة، وتوضيح أهدافها، وكيفية تأسيسها، والشروط الواجب توفرها في عضو النقابة، كما أشار القانون إلى أهم الموارد المالية للنقابة والهيئات التي تتألف منها، والعقوبات الانضباطية التي تتبعها على وفق أحكام القانون، كما بين في القانون الأسباب التي يحق لمجلس الوزراء من خلالها إيقاف نشاط النقابة ومنعها من ممارسة إعمالها، ومما تجدر الاشارة إليه أنّ القانون المُشار اليه على الرغم من ذلك بقي حبيس الرفوف، وهذا راجع على ما يبدو الى تأثير الأوضاع السياسية المتقلبة التي تركت انطباعاً واضحاً على مجرى الأحداث العامة(٢).

---

(١) مجموعة القوانين والنظمة لسنة ١٩٦٠، ص ٤٧٤ .

(٢) د. ك. و، وزاره الداخلية، ٤٢٠٥٠/٣٢٦، النقابات المهنية، و ٦، ص ١١ ـ ١٦ ينظر الملحق رقم(٢) .

# المبحث الثاني

## اتحاد نقابات العمال و الجمعيات الفلاحية

### اولاً : اتحاد نقابات العمال :

شهدت الحركة النقابية في العراق بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، تطوراً في مجال تنظيمها وممارسة أعمالها بالصيغة العلنية[١]، إذ أكدت حكومة الثورة منذ بداية تأسيسها بأنّ التنظيم الديمقراطي يكون على أساس النظام السياسي والاجتماعي الجديد في البلاد، لما له من دور في توحيد صفوف أبناء الشعب ويمكنهم من مواجهة أي تهديد أجنبي، كما وانه يضمن حقوقهم الديمقراطية التي" **طالما سلبت منهم في العهد السابق**"، لذلك سمحت بتأسيس منظمات مستقلة متمثلة بالفئات الشعبية والمهنية المتعددة تعمل على الدفاع عن حقوق أعضائها بالشكل الذي يضمن معه حماية الجمهورية وصيانتها[٢]، لذا بادر العمال منذ الأيام الأولى للثورة إلى تكوين لجان تحضيرية لمختلف المهن والصناعات، وتقديم طلبات بأعاده فتح النقابات التي عطلت في العهد السابق، وتشكيل نقابات جديدة[٣].

مما تجدر الإشارة إليه أنّ الحركة النقابية العمالية في العراق، لقيت دعم وإسناد الحزب الشيوعي العراقي[٤]، بوصفه حزب الطبقة العاملة فبعد نجاح الثورة وبدأ عهد جديد بادر الحزب

---

(١) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الصراع البعثي ـ الشيوعي في العراق ١٩٤٧-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعه ذي قار، ٢٠١٦، ص ١٧٧ .

(٢) مجله "المعلم الجديد"، مج الثاني والعشرون، الجزءان السادس والسابع، بغداد، حزيران– تموز ١٩٥٩، ص ٢٨.

(٣) خالد محسن محمود الراوي ، المصدر السابق ،ص٦٦ .

(٤) **الحزب الشيوعي العراقي :** تأسس في ٣١ اذار ١٩٣٤ على يد يوسف سلمان (فهد)، وكان في بداية تشكيلة عبارة عن حلقة سرية عرفت باسم " لجنه مكافحة الاستعمار والاستثمار "، وفي عام ١٩٣٥ غير اسمها الى الحزب الشيوعي العراقي، واصدر جريدة كفاح الشعب، الاّ أنّ السلطة اكتشفت التنظيم واعتقل اعضائه ومصادرة مطبعته، ونتيجة لتلك الاعتقالات اختفى نشاط الحزب ولم يستأنف نشاطه حتى قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥)، عندما عقد مؤتمرة الاول في عام ١٩٤٤ وفية أقرّ ميثاق الحزب الذي تمثل في المطالبة بالسيادة الوطنية، وتنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين الانتاج الزراعي، والدفاع عن مصالح العمال، فضلاً عن مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكان للحزب دور في اخراج المظاهرات والاضرابات العمالية مما دفع الحكومة الى شن حملة اعتقالات واسعة والوصول الى القادة البارزين ومنهم فهد، ونفذت بهم حكم الإعدام عام ١٩٤٩وعلى الرغم من ذلك استمر نشاط الحزب حتى مجيء النظام الجمهوري (١٩٥٨-١٩٦٣). للمزيد من المعلومات ينظر: مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي ١٩٥٨- ١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعه ذي قار، ٢٠١١، ص ١٥-٤٤؛ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج ٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت، ص ٣٢٣- ٣٢٦ .

الى تشكيل، وفد برئاسة صادق جعفر الفلاحي[١]، لمقابلة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم[٢]، في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٩، وكان من جملة ما تضمنته المذكرة التي رفعها العمال إلى رئيس الوزراء شرح للواقع المرير الذي تعرض له العمال منذ بداية نشوء التنظيم النقابي، على آمل أن يجد ذلك التنظيم نوره بمنح الإجازات القانونية للنقابات في ظل النظام الجمهوري الديمقراطي[٣]. وكان من جملة ما ألقاه رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم على جمهرة الوفد قائلاً " **اريد ان أجعلكم واثقين بانكم ستمارسون حقكم النقابي، بكل حرية، وسوف يكون مرجعكم معي، لإنني متفهم قضاياكم حيث واكبتها منذ سنين، ولما رأيت هذا الظلم الصارخ الذي كان يُلحق بكم، صممت على تقويض النظام الذي كان يضطهدكم**"[٤] .

---

(١) **صادق جعفر الفلاحي (١٩٢٠-٢٠١٠):** وهو من عائلة بغدادية سكنت في منطقة كرادة مريم، ولقب بالفلاحي كونه فلاحاً نشطاً يعمل في بستان والده، وعندما بلغ الثالثة عشرة من عمرة تقريباً التحق بالمدرسة الابتدائية المسائية واستطاع اجتيازها، بعدها دخل ثانوية التجارة وعمل أيضا في ورش معامل النسيج في الكاظمية منذ نعومة اظفاره مما كان له أثر في تحسس معاناه العمال، تأثر بالأفكار الشيوعية خلال اربعينات القرن العشرين ونشط في قيادة الاضرابات العمالية خلال تلك الحقبة مما ادى الى تعرضه للاعتقال والسجن لأكثر من مرة وهو أول من تقلد منصب رئيس اتحاد العمال بعد نجاح ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ . للمزيد من المعلومات ينظر : حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، بيروت، شركه العارف للإعمال ٢٠١٣، ص٣٣٤ ؛ شهاب أحمد الحميد، الزعيم عبد الكريم قاسم والحركة النقابية العراقية أضواء على ثوره ١٤ تموز ١٩٥٨، بلا مكان الطبع وتاريخه، ص٢٢– ٢٣.

(٢)**عبد الكريم قاسم (١٩١٤-١٩٦٣) :** ولد في بغداد، درس في الصويرة بعد انتقال عائلته إليها بعد وفاة والده، دخل سلك التعليم عام ١٩٣١، وعين معلماً في إحدى مدارس الشامية في لواء الديوانية لمدة عام كامل، ثم دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٢، وتخرج فيها برتبة ملازم ثان، ثم اخذ يتدرج في المناصب العسكرية، وفي عام ١٩٤١ التحق بكلية الاركان وتخرج فيها عام ١٩٤٣ . وشارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ برتبة مقدم ركن والتي كان لها دور في يأسه من الوضع السياسي في العراق وهذا ما دفعه الى الانضمام لتنظيم الضباط الأحرار الذي ضمّ عدداً من الضباط الناقمين ضد السياسة التي كانت قائمة والمرتبطة بعجله الاستعمار البريطاني، والتي قادت الى تفجير ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ والتي قلبت نظام الحكم في العراق من الملكي الى الجمهوري برئاسة عبد الكريم قاسم . للمزيد من المعلومات ينظر : عبد الخالق حسين، ثورة وزعيم (دراسة في ثورة 14تموز العراقية وعبد الكريم قاسم)، ط٢، بغداد، دار ميزوبوتاميا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص١٨٢ – ١٨٤ ؛ جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، بغداد، المكتبة الشرقية، ١٩٨٩، ص١٣-٣٨.

(٣) جريدة"اتحاد الشعب"، بغداد، العدد ١٠ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٩ .

(٤) الجمهورية العراقية، ثوره وزعيم "خطب الزعيم في عامها الاول " سنة ١٩٥٨– ١٩٥٩، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٦٠، ص١٢. وسأرمز له في الهوامش القادمة " الجمهورية العراقية، ثورة وزعيم" .

على الرغم من ذلك فإنَّ مسألة البتّ في إجازه النقابات تمّ تأجيلها، وفق قرار صادر من مجلس الوزراء، واستناداً إلى كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية، التي كان استوزر لها ناجي طالب[١]، ولم يتم البت في إجازة تلك النقابات إلاّ بعد إستقالته في ٧ شباط ١٩٥٩[٢]، وقد أجيزت النقابات في اليوم التالي[٣]، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الأسباب الخفية من وراء ذلك هو الموقف المعارض للوزير"ناجي طالب" تجاه المدّ الشيوعي الذي أخذ يسيطر على التنظيم النقابي، إذ بذل الوزير جهوداً من أجل إبعاد تلك التنظيمات عن سيطرة الشيوعيين[٤]، وعلى ما يبدو أنّ المسالة تعلقت بتصادم الميول والاتجاهات بين الحزب الشيوعي وناجي طالب الذي كان ذا ميول قوميةّ.

أثار خبر إجازة التنظيم النقابي صدى واسعاً، ليس بين أوساط العمال والفلاحين والكادحين فحسب، بل لدى بقية الأوساط الشعبية التي استبشرت خيراً لتلك الخطوة[٥]، وما

---

(١) **ناجي طالب (١٩١٧- ٢٠١٢):** ولد في مدينة الناصرية، من أسرة ميسورة الحال ،وكان والده أحد أعضاء مجلس النواب العراقي في العهد الملكي في دورات عده انتخابية، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في الناصرية عام ١٩٣٤، و الاعدادية في بغداد عام ١٩٣٦، ثم التحق بالكلية العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٣٨، التحق بعدها بالكلية العسكرية البريطانية (١٩٣٨-١٩٣٩)،وكلية الأركان البريطانية في كامبرلي(١٩٥٠-١٩٥١)، تدرج في المراتب العسكرية حتى وصل رتبة زعيم ركن ، وعمل أمراً للواء المشاة ١٥ من الفرقة الأولى في البصرة، وفي عام ١٩٥٦ انضّم إلى تنظيم "الضباط الأحرار" وأصبح عضواً في لجنة التنظيم العليا، وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين وزيراً للشؤون الاجتماعية حتى استقال في ٧ شباط ١٩٥٩، لاختلاف آرائه مع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم،اعتقل ليوم واحد بعد حركة الشواف،وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ عين وزيراً للصناعة حتى ٧ تشرين الأول ١٩٦٣ ، وفي عام ١٩٦٤ أصبح عضواً في مجلس الرئاسة المشترك في القاهرة ، ورئيساً للوزراء ما بين ٩ أب ١٩٦٦ حتى ٩ أيار ١٩٦٧ ، أعتقل عقب الأطاحة بحكم عبد الرحمن عارف وأفرج عنه في وقتاً لاحق ، توفي في ٢٣ أذار ٢٠١٢. ينظر: حيدر حنون العتابي، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨، بغداد، مطابع الوقف الحديثة، ٢٠١٢ ،ص ٣٠،٩؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٦١٥-٦١٦.

(٢) عين بديلاً عنه عبد الوهاب أمين في ٧ شباط ١٩٥٩، ينظر: حيدر حنون العتابي ، المصدر السابق ، ص٢٣.

(٣) عبد الفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣، دهوك، دار سييريز للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ص ١٥٧ – ١٥٨ .

(٤) أوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي ١٩٥٨ – ١٩٦٣، ترجمه المحامي جرجيس فتح الله، ج١، السويد، دار نبز للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص ١٥٧.

(٥) اتحاد الشعب، بغداد، العدد ١٦ في ٨ شباط ١٩٥٩ .

تلاها من زيادة في عدد النقابات، والتي بلغ عددها إحدى وخمسين نقابة مثلت مختلف الشرائح في المجتمع، وضّمت اعداداً كبيرة من العمال إزداد عددهم عن ٢٧٥ الف عامل[١]، فكان لابد من وجود اتحاد وطني للنقابات يعمل على قيادتها، ويوحد نشاطها، فأنبثق على أساس ذلك "المكتب التنفيذي لنقابات العمال العراقية " في النصف الثاني من شباط ١٩٥٩، برئاسة صادق جعفر الفلاحي[٢]، وعقد أجتماعه الجماهيري في ٢٠ شباط ١٩٥٩ في بغداد[٣]، وقد كتبت بعض الصحف ومنها جريدة خه بات(النضال) عن خبر تأليف الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، وعّدته خطوةً ديمقراطية جديدة تدعم الحركة النقابية العمالية وتدفع بمسيرتها نحو الأمام[٤].

انطلق الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق بممارسة أعماله ومسؤولياته برئاسة صادق الفلاحي، والذي أخذ يعد لعقد مؤتمر تأسيسي للاتحاد العام حدد لعقده في١١ تموز ١٩٥٩، وبالفعل عُقدّ المؤتمر في موعده المحدد على قاعة الشعب في بغداد[٥]، وبحضور مندوبين عن خمسين نقابة، بلغ عدد اعضائها (٢٥٠) الف عامل[٦].

ظهر من خلال المؤتمر مدى سيطرة الشيوعيين على لجانه، أذ انتُخِب صادق الفلاحي رئيساً للاتحاد، و علي شكر نائباً، وطالب عبد الجبار سكرتيراً، ومما تجدر الأشارة اليه بأن اولئك كانوا من الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي العراقي[٧].

---

(١) طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص ٥٢ .

(٢) أوريل دان، المصدر السابق، ص ١٥٨.

(٣)عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ١٥٨ .

(٤) فرهاد محمد أحمد، جريدة خه بات / النضال ١٩٥٩-١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمه الى مجلس كلية الأداب، جامعه الموصل، ٢٠٠٦، ص ١٨٧ .

(٥) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ١٥٨ .

(٦) فرهاد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١٨٧ ؛ حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار – – (الكتاب الثالث )، ترجمه عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية،١٩٩٢، ص ٢٠٨ .

(٧) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ١٥٨ .

خرج المؤتمر التأسيسي لاتحاد نقابات العمال بمجموعة قرارات كان منها اعتماد أُسلوب التفاوض كونه الوسيلة الرئيسة لحلّ مشاكل العمال مع أرباب العمال والادارات، والحفاظ على النظام الجمهوري وحمايته من المؤامرات والاعتداءات، وأكدّ على أنّ المصالح الطبقية للعمال جُزء لا يتجزء من المصلحة الوطنية(١).

على الرغم من ذلك، فإنَّ الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق لم يستمر طويلاً، حيث بادرت الحكومة إلى اغلاقه في ١٨ تموز ١٩٥٩ ومصادرة أملاكه(٢)، وعلى ما يبدو أنّ الغرض من إغلاق اتحاد نقابات العمال لم يكن بدافع تعطيل عجلة الحركة النقابية بقدر ما كان الغرض منه الوقوف ضدّ الامتداد الشيوعي ومدى تدخله في النشاط السياسي(٣)، ولاسيما بعد أحداث كركوك عام ١٩٥٩التي كان لها دور في اتباع سياسة التحجيم ازاء المد الشيوعي(٤). مما تجدر تجدر الإشارة إليه أنّه رغم صدور القرار بغلق المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، لكن الاتحاد واصل نشاطه للمطالبة بأعادة فتحه، ففي ١٤ آيلول ١٩٥٩ قدمّ مذكرة إلى

---

(١) طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص ٥٤ ؛ هاشم عل محسن، تطور الحركة النقابية في العراق، ج٢ (١٩٥٨ – ١٩٦٠)، بغداد، مطبعه الشعب، ١٩٦٦، ص١٣٢.

(٢) حسقيل قوجمان، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وسياسة الحزب الشيوعي، المملكة المتحدة، ١٩٨٥، ص ١٤٧ .

(٣)هناك اسباب دفعت رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في الوقوف ضد النفوذ الشيوعي ومحاولة ابعادهم، من من بينها النوايا التي ظهرت لديهم وبصورة علنية للمشاركة في الحكم، حيث اصدرت أللجنة المركزية للحزب الشيوعي بياناً في ٢٨ نيسان ١٩٥٩ جاء فيه **" وحرصاً من حزبنا الشيوعي على تعزيز حكومة الجمهورية وترصينها على أساس الثقة الشعبية التامة ووحدة الصفوف المتراصه فأنه يطالب بمشاركته في مسؤوليه الحكم جنباً الى جنب مع ممثلي الاحزاب والقوى الديمقراطية المختلفة، وأنّ هذه المطالبة لاتصدر من رغبة في جني المكاسب السياسية أو أي رغبة ضيقة اخرى بل انها مطلب شعبي ملح يتجاوب مع ضروريات سياسة الجمهورية وتعزيزها "**، كما طالب الحزب ببعض الحقائب الوزارية من ضمنها وزارة الداخلية، دفعت تلك التطلعات الشيوعية برئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الى الاستياء، وعبر عن ذلك في خطابة في ٣٠ نيسان ١٩٥٩ والذي هاجم فيه الحزبية والأحزاب قائلاً **" ان التكتلات العنيفة والحزبية والاحزاب لاتفيد البلاد وتجعلها في مأزق حرج في الوقت الحالي "**، وهذا ماجعلة يقف ضد سياسة الشيوعيين وتطلعاتهم نحو السلطة . للمزيد من المعلومات ينظر : قابل محسن كاظم، موقف الحزب الشيوعي من حكومة عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣، بحث منشور في مجلة واسط للعلوم الانسانية، مج التاسع، العدد (٢٣)، ٢٠١٤، ص ١٠-١١ .

(٤) سنأتي الى ايضاح أحداث كركوك في الفصل الثالث .

وزارة الشؤون الاجتماعية ومجلس الوزراء مطالباً فيها إعادة فتح مقرّ الاتحاد العام، وعلى أثر ذلك أُعيدَ فتح الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق في ١١ تشرين الثاني ١٩٥٩[١]، وأُجريت انتخابات جديدة في٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩، أسفرت عن انتخاب علي شكر، رئيساً للاتحاد وعبد القادر عياش، أحد أعضاء الحزب الشيوعي العراقي سكرتيراً له [٢].

بادر الاتحاد إلى عقد المؤتمر الأول في (٩-١١) شباط ١٩٦٠، وكانت ضمن الشعارات التي رفعت في المؤتمر"صيانة الجمهورية" و "ازدهار الاقتصاد الوطني" و "ضمان اجتماعي شامل"[٣]، حضر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم شخصياً إلى المؤتمر، والقى خطاباً على جماهير العمال بين فيه وقوفه إلى جانب العمال حيث قال " **إنَّها أسعد لحظات عمري أن افتتح مؤتمركم، مؤتمر اتحاد نقابات العمال في الجمهورية العراقية الخالدة، أنني سأفني حياتي في سبيل رفعة هذا الشعب ومتعته وفي سبيل نصرة الكادحين والفقراء والعمال...**"[٤].

طالب المؤتمر في أثناء إنعقاده إعادة المفصولين بسبب نشاطهم النقابي، واطلاق سراح الموقوفين منهم، أمّا الخطوط العامة التي أكدها المؤتمر هي تعزيز وحدة التنظيم النقابي في العراق ورصانته، وتوسيع قاعدة الضمان الاجتماعي، فضلاً عن التأزر بين العمال وأرباب العمل من أجل زيادة الانتاج[٥] .

مما تجدر الشارة اليه أنّ حكومة الثورة أتبعت مع بداية عام ١٩٦٠، الكثير من الأساليب والوسائل التي استهدفت من ورائها انتزاع المراكز النقابية من أيدي الشيوعيين. ومن تلك الأساليب الطرد السياسي من العمل، واتخاذ أسلوب التنقل بين صفوف العمال، وعلى الرغم من مطالبة الاتحاد العام بأيقاف تلك الأساليب المتبعة ضّدهم عن طريق مذكرة رفعت في ٢١ كانون الثاني ١٩٦١ إلى وزير الشؤون الاجتماعية حسن الطالباني (٢١تشرين الأول ١٩٦٠-

---

(١) طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص ٥٥ .
(٢) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٣٠٢ .
(٣) طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص ٥٦ .
(٤) الجمهورية العراقية، ثورة وزعيم "خطب الزعيم في عامها الثاني " سنة ١٩٦٠، بغداد، ١٩٦٠، ص٥٥. وسأرمز له في الهوامش القادمة " الجمهورية العراقية، ثوره وزعيم " .
(٥) طالب عبد الجبار، المصدر السابق ، ص ٥٦.

٨شباط ١٩٦٣) والحاكم العسكري العام أحمد صالح العبدي[١]، الاّ أنّ مطالبهم أُهملت[٢]، واستمرت الاجراءات المتبعة من أجل ابعاد اتحاد نقابات العمال عن المدار الشيوعي، إذ بادرت تلك السلطات إلى اسناد ذلك التنظيم إلى قيادات نقابية مستقلة[٣]، من خلال التحضير لعقد المؤتمر الثاني للاتحاد، وحدد يوم ١٥ آيار ١٩٦١ موعداً لانعقاده ولثلاثة ايام[٤]، تمخض عن المؤتمر المجيء بقيادات نقابية مستقلة تمثلت بانتخاب " ابراهيم جواد " رئيس نقابة عمال النفط رئيساً للاتحاد العام، وبذلك استطاعت السلطة من انتزاع الاتحاد العام لنقابات العمال من سيطرة الشيوعيين[٥].

على ما يبدو أنّ تلك السياسة التي اتبعتها حكومة عبد الكريم قاسم لم تكن تقتصر على الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق فقط، بل شملت بسياستها تلك بقية المنظمات والنقابات المهنية، والتي كانت تهدف من جراء ذلك الى انتزاعها وأبعادهاعن النفوذ الشيوعي وسنوضح ذلك لاحقاً.

---

(١) **أحمد صالح العبدي(١٩١٢-١٩٦٨):** ولد في محلة رأس القرية في بغداد، دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٢ وتخرج فيها عام ١٩٣٤(نفس دورة عبد الكريم قاسم )، درس العلوم العسكرية في المملكة المتحدة، شغل منصب رئيس اركان الجيش في العهد الجمهوري وحاكماً عسكرياً عام ١٩٥٨، قبض عليه اثر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ واودع السجن دون ان توجه له تهمة ، اطلق سراحه في كانون الاول ١٩٦٣ بعد حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، توفي في منزله عام ١٩٦٨ . للمزيد من المعلومات ينظر: محسن حسن خصباك البديري، احمد صالح العبدي ودوره العسكري والسياسي في العراق١٩١٢-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية ،٢٠١٣، ص ٣ ومابعدها .

(٢) مناف جاسب محمد علي الخزعلي، الصراع البعثي – الشيوعي في العراق، ص ١٧٩-١٨.

(٣) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٣٥٥ .

(٤) شهاب أحمد الحميد، المصدر السابق، ص ١٧٣ .

(٥) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٣٩٦ ؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٦١ .

## ثانياً : الجمعيات الفلاحية :

لم يكن نضال الفلاحين الذين يشكّلون الغالبية العظمى من المجتمع العراقي، بمعزل عن نضال الطبقات الأخرى في المطالبة بأيجاد تنظيم نقابي يضمن حقوقهم، ولاسيما وأنّ تلك الطبقة عانت عبر عقود من الاستغلال بسبب تسلط نظام الإقطاع على بنية المجتمع الفلاحي، وهذا ما دفع بهم قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لتنظيم أنفسهم في جمعيات فلاحية سرية شملت شمال العراق وجنوبه، كان لها دور في مساندة الجمهورية بعد انبثاق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨(١). والتي حملت في طياتها مبادىء واهدافاً أهمها القضاء على النظام الاقطاعي والذي وصف بأنه "عماد النظام الملكي"، لذلك كان أمرُ القضاء على النظام الإقطاعي من الأهداف الرئيسة التي رسمتها حكومة الثورة(٢)، من أجل بناء اقتصاد زراعي جديد قائم على أساس زيادة الانتاج الزراعي، وتحسين المستوى المعيشي لأبناء الشعب فضلاً عن ضمان حقوق الفلاحين المسلوبة(٣)، وقد تجلى ذلك في إصدار قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩(٤)، وقد تضمن مجموعة من المواد كان من بينها المادة الثامنة والاربعون التي نصّت على حقّ الفلاحين في تشكيل نقابات تدافع عن حقوقهم، وتضمن مصالحهم، ويكون لها دور في إنجاح عملية الإصلاح الزراعي(٥)وقد لاقى القانون تأييداً كبيراً من قبل الفلاحين، الذين شاركوا في تقديم المذكرات من أجل المطالبة بالأسراع في إجازة الجمعيات الفلاحية(٦).

---

(١) الجمهورية العراقية، منجزات ثورة ١٤ تموز لعامها الاول، ص ٢٦٧-٢٦٨ ؛ مجلة " الثقافة الجديدة "، بغداد، العدد الخامس عشر، نيسان، ١٩٦٠، ص ١ .

(٢) حسين علي فليح، وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢ – ١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية –ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعه بغداد، ٢٠١٥، ص ١٤٧.

(٣) الجمهورية،بغداد ، العدد ١٣ في ١ اب ١٩٥٨ ؛ أحمد مريح المنصراوي، ابراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق٢٠٠٤-١٩١٩، رساله ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية، جامعه ذي قار، ٢٠١١، ص١٠٠ .

(٤) للمزيد عن تفاصيل القانون ينظر : حسين علي فليح، المصدر السابق ، ص ١٥٢ – ١٥٨ .

(٥) د. ك . و، ملفات مجلس السيادة ٥٨-٥٩،٤١١/٣١٦، الاصلاح الزراعي، و ٦، ص ٢٦ .

(٦) أوريل دان ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

نشط الحزب الشيوعي بين الفلاحين ولاسيما بعد نجاح الثورة، وقد طالبت الصحف اليسارية بإجازة تلك الجمعيات وعدّتهُ أمراً ضرورياً لتسهيل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي[١]، وعلى أساس ذلك خرجت اعدادً كبيرة من الفلاحين في ٨ شباط ١٩٥٩ وبأيعاز من الشيوعيين للمطالبة بأجازة نقاباتهم، مما دفع بمجلس الوزراء الموافقة بإجازة تلك النقابات بصورة مبدئية[٢].

انعقد أولُ مؤتمر للجمعيات الفلاحية في ١٥نيسان ١٩٥٩، والذي عُدّ بمثابة الأفق الذي انبثق من خلاله الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، عبر الانتخابات التي أجُريت عبره[٣] والتي تمخضت عن فوز كاظم فرهود[٤] رئيساً للاتحاد، وكانت من جملة ما طالب به المؤتمر في أثناء انعقاده هو " تسليح المقاومة الشعبية، وإبعاد بقايا النظام السابق من أجهزة الدولة ودوائرها، وتطبيق بنود قانون الاصلاح الزراعي، والعمل على إنهاء سلطة الإقطاعيين ونفوذهم،وتوفير المياه للأراضي الزراعية، فضلاً عن منحهم القروض. وعلى ما يبدو أنّ تلك الطلبات لقيت صداها في الاستجابة، إذ وافقت وزارة الداخلية بتوجيه من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم،على منحهم الإجازة، بموجب القانون المرقم بـ (٧٨) لسنه ١٩٥٩ [٥] والذي حمل آسم قانون "الاتحاد "الاتحاد العام للجمعيات الفلاحيه"[٦] وبذلك أُجيز للفلاحين حق تنظيمهم النقابي في١٩آيار ١٩٥٨[٧].

---

(١) أوريل دان، المصدر السابق، ص ١٥٩ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٩ .

(٣) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

(٤) **كاظم فرهود (١٩٢٦-٢٠١٨):** ولد في لواء الديوانية إحدى مدن العراق، لعائله فلاحية ، وبسبب الفقر والعوز لم يكمل دراسته، دخل دورة تمريض ليعمل ممرضاً في مرحلة من حياته، انتمى للحزب الشيوعي عام ١٩٤٨، وأصبح رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية من ١٩٥٩-١٩٦٠ . ينظر حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٣٥٥ ؛ حسقيل قوجمان، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٥) نوري عبد الحميد العاني،علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج٢، ط٢، بغداد، ٢٠٠٥، ص٣٠٣ .

(٦) ورد ذكر تفاصيل القانون في ص٥٤.

(٧) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي ، ج٢، ص ٣٠٢ .

باشر الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية أعماله، وأجازَ خلال شهرين من تشكيلة ما يقارب من (٧٣٤) جمعية فلاحية[١]. ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الهيئة الإدارية المؤسسة للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية لم تقتصر على الشيوعيين فقط، بل شملت أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي[٢] ، الذي حظي بدعم وأسناد وزير الزراعة هديب الحاج حمود[٣]، و تمثلت عضوية عضوية الحزب الوطني الديمقراطي في الهيئة المؤسسة للاتحاد[٤] بشخص عراك الزكم[٥]، وسرعان ما ظهر الخلاف بين أعضاء الاتحاد العام من أجل الهيمنة على قيادة الاتحاد، واتّهم الحزب الوطني الديمقراطي الشيوعيون بأنهم هيمنوا على قيادة الاتحاد، واحتكروا إجازة

---

(١) الجمهورية العراقية، منجزات ثورة ١٤ تموز لعامها الأول والثاني، ص ٢٦٨.

(٢) مناف جاسب محمد علي الخزاعي ، الحزب الشيوعي العراقي ، ص ١٧٢ .

(٣) **هديب الحاج حمود(١٩١٩- ٢٠١٢):** ولد في قضاء الشامية التابع لمحافظه القادسية، وتلقى تعليمة الابتدائي فيها، ثم أكمل المرحلة المتوسطة في النجف الأشرف وتخرج فيها بتفوق، وأكمل دراسته الثانوية في بغداد للعام الدراسي ١٩٣٧ – ١٩٣٨، والتحق بعدها بكلية الحقوق في بغداد وخلال تلك المدة اخذت آراؤة الفكرية والاجتماعية بالتبلور وأخذ ينشط بين صفوف الاتحادات الطلابية، وتخرج من الحقوق عام ١٩٤١ حيث كان أحد أعلام النخبة المثقفة، وانتمى للحزب الديمقراطي الوطني منذ بداية تأسيسه في نيسان ١٩٤٦ حيث وجد في منهاجه ما يوافق أفكاره الاصلاحية لاسيما ما يخصّ معالجة الاراضي وكيفية توزيعها، حيث أظهر هديب منذ صباه اهتماماً بالفلاحين ومساعدتهم، وكان معارضا للقوانين الاقطاعية التي كانت موضوعة من قبل قوات الاحتلال البريطاني، لذلك أيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي وجد فيها فرصة لوضع أفكاره الإصلاحية موضع التنفيذ وخاصة ما يتعلق بتحرير الفلاحين، وهكذا بدأ دور سياسي جديد لهديب مع بداية النظام الجمهوري الجديد (١٩٥٨-١٩٦٣) ،عين وزيراً للزراعة عام ١٩٥٨، ثم شغل منصب وزير للمعارف بالوكالة في ٣٠ أيلول ١٩٥٨، ثم استقال من وزارة الزراعة في ٥ كانون الثاني ١٩٦٠. للمزيد من المعلومات ينظر : زينة شاكر سلمان الميالي، هديب الحاج حمود ودوره السياسي١٩٤٦-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٦، ص ص٢٨ -٣١، ٣٨ ؛ راهي مزهر العامري ، وزراء المعارف في العراق ١٩٢١-١٩٦٨، ط٢ ، دمشق ، مطبعة أمل الجديدة ، ٢٠١٤ ، ص ١٨٥-١٨٧.

(٤) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٥) **عراك الزكم (١٩١٨-١٩٧٣) :** ولد في بغداد، من أسرة فلاحية ، كان الزكم نشيطاً، لبقاً تعلم القراءة والكتابة وامتلك ثقافة شعبية مؤثرة بين أوساط المجتمع العراقي ولاسيما الفلاحين، انتمى إلى الحزب الوطني التقدمي بزعامة محمد حديد عام ١٩٦٠، فاز برئاسة الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية ضمن الانتخابات التي جرت في اواخر ١٩٦٠. للمزيد من تفاصيل المعلومات ينظر:عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي والاصلاح الزراعي(١٩٣٣-١٩٧٠)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص ٣٧٤.

الجمعيات الفلاحية لأنفسهم ووصفوا قانون الاتحاد بأنّه قانون "خاطئ أدى إلى فقدان ثقة الفلاحين به"[١].

ويبدو أنّ اختلاف المواقف وتباينها، بين الحزبين كانت سببها الأختلاف في الاتجاهات الفكرية والانتماءات الحزبية، والتنافس فيما بينهم من أجل الأستحواذ على الهيئات المؤسسة للجمعيات الفلاحية، حتى وصل بهم الأمر إلى مرحلة المواجهة الحقيقة والصدام المباشر، عندما توجهت وفود فلاحية كبيرة يقودها الحزب الوطني الديمقراطي في ١٣ حزيران ١٩٥٩إلى مبنى وزارة الدفاع لتقديم شكوى ضدّ الهيئة الإدارية للاتحاد والتي سيطر الشيوعيون بسبب رفضهم إجازه بعض الجمعيات الفلاحية و توجيههم لسياسة الاتحاد بما تمليه علية مصالحهم الضيقة[٢]، وتطور الأمر إلى اشتباكات بالأيدي أدت إلى جرح عددٍ من المتظاهرين، ما دفع الحكومة إلى التدخل لفض الاشتباكات[٣]. ولم تقتصر تلك الخلافات على مدينة بغداد فحسب بل شملت الألوية الأخرى، إذ قدم وفد من فلاحي ناحية القادسية ضمن لواء الديوانية وقدموا شكواهم إلى وزارة الداخلية ضدّ رئيس الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية كاظم فرهود، الذي وصف بأنه يتبع الميول والانتماءات الحزبية في منح الإجازات للجمعيات الفلاحية، وهذا ما أدىّ إلى عدم حصول جمعيتهم على الأجازة[٤]. وعلى ما يبدو أنّ سبب حرمان تلك المدينة من إجازة جمعياتها، كون وزير الزراعة هديب الحاج حمود الذي كان من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي من أبناء لواء الديوانية وهذا ما يعكس لنا وقوع المدن تحت تأثير الاتجاهات الحزبية.

---

(١) داليا محمد شهاب العبيدي، وزارة الاصلاح الزراعي في العراق ١٩٥٨- ١٩٦٨ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمه الى مجلس كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٥٨ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٩ .

(٣) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص١٧٢.

(٤) د. ك. و، داخلية – ديوان،٤٢٥/٤٢٠٥٠، الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، و ٢، ص٣.

وبسبب اشتداد المواقف المعارضة والاحتجاجات، ارتأت الحكومة في ٩ أيلول ١٩٥٩[١]، إصدار قانون جديد رقم(١٣٩) لسنة ١٩٥٩ حاولت فيه معالجة بعض الاشكاليات التي سببها القانون السابق، وذلك بجعل مهمة إجازة الجمعيات الفلاحية مناطة بحكام الألوية المتمثلة بأشخاص المتصرفين وعلى أن يتم النظر فيها من قبل وزارة الداخلية[٢].

استقبل القانون الجديد بتذمر شديد من قبل الشيوعيين، الذين وصفوه بأنّه "**لا يمثل الفلاحين ومصالحهم**"، بينما لقي القانون كلَّ الترحيب من قبل الجماعة المساندة للحزب الوطني الديمقراطي لأنه" **أكثر شمولية وضماناً لحقوق الفلاحين**"[٣].

من البديهي أنّ يعمل متصرفو الألوية وبموجب القانون المذكور على الأمتناع من ترخيص الجمعيات الفلاحية التي كانت معروفة بولائها للحزب الشيوعي العراقي، كما امتنعت عن تثبيت القديمة منها والعائدة للشيوعيين، وقدر عدد تلك الجمعيات ما يقارب من (٣٢٦٠) جمعية، ولاسيما في الألوية التي كانت تتمتع بنفوذ شيوعي كبير منها البصرة والعمارة والحلة وكربلاء اذ سمح ل(٣٧١) جمعية فقط بمزاولة أعمالها، بينما بلغ عدد الجمعيات المُرخصّة في الديوانية وحدها بـ(٧٧٩)، إذ كان ذلك اللواء زاخراً بالكوادر الأدارية التي كانت تنتمي إلى الحزب الوطني الديمقراطي، فضلاً عن كونها محافظة وزير الزراعة هديب الحاج حمود[٤]، وقد ادّعت الحكومة عدم ترخيص تلك الجمعيات ذات المدّ الشيوعي، بأنّ أعضاءها كانوا من غير الفلاحين وهو مخالفً لما جاء في قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية[٥].

---

(١) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص١٧٢.

(٢) للمزيد عن تفاصيل القانون ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦١، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٦٢، ص ٢٥٩-٢٦٠ .

(٣) داليا محمد شهاب العبيدي، المصدر السابق، ص٦٠.

(٤) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٦١ .

(٥) المصدر نفسه، ص٣٠٤.

اخذ النفوذ الشيوعي بالانحسار عن تلك التنظيمات شيئاً فشياً، ولاسيما بعد الانتخابات التي جرت في شهري شباط وحزيران من عام ١٩٦٠، والتي تنافس للفوز فيها مرشحو كُلّ من الحزب الشيوعي و الحزب الوطني الديمقراطي، والتي أسفرت عن فوز قائمة مرشحي الحزب الاخير وفي جميع الألوية عدا أربيل و السليمانية(١).

ازداد انحسار المّد الشيوعي، ولاسيما بعد اعتقال كاظم فرهود من قبل الحاكم العسكري أحمد صالح العبدي، بتهمة تنظيمه لمظاهرة بمناسبة الأول من آيار بدون ترخيص رسمي، وهذا ما جعل قائمة الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة عراك الزكم تفوز برئاسة الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية بدون منافس في انتخابات ٩ تشرين الأول ١٩٦٠، وبذلك يكون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية خرج عن مدار الحزب الشيوعي(٢).

عقد المؤتمر الأول للجمعيات الفلاحية في ١٤ كانون الاول ١٩٦١، و أهم مطالبيه التي قدمت للحكومة الحرص على تطبيق قانون الاصلاح الزراعي، وضمان حقوق الفلاحين، والإسراع في تأليف الجمعيات الفلاحية، أمّا المؤتمر الثاني فتم عقده في ١٧ اذار ١٩٦٢، والذي طالب فيه أنْ تكون مشاركة الجمعيات بعضو أصلي في لجان الإصلاح الزراعي(٣).

اخذ عدد الجمعيات الفلاحية المجازة بالأزدياد لاسيما بين عامي ١٩٦٠ – ١٩٦١، حيث وصل عددها الى سبعة عشر جمعية وازداد هذا العدد ليصل الى خمسين جمعية بين عامي ١٩٦١ – ١٩٦٢ (٤). وهذا يعكس مدى تأييد الحكومة لتلك الجمعيات بعد أن أبعدتها عن نفوذ الحزب الشيوعي.

---

(١) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص ١٧٤ .

(٢) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٣٥٧ ؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٦٢ ؛ جريدة " الفجر الجديد"، بغداد، العدد ٢٢٣ في ١٠ تشرين الاول ١٩٦٠ .

(٣) داليا محمد شهاب العبيدي، المصدر السابق، ص ٦١ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٢ .

# المبحث الثالث

## الاتحادات والنقابات المهنية الأخرى

### - نقابة المعلمين :

تعد نقابة المعلمين من النقابات المهنية التي تأسست بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق[١]، إلاّ إنّ هذا لا ينفي وجود تنظيم خاص بها قبل الثورة يعبّر عن مبادئها وأفكارها ومنها "نادي المعلمين"، الذي تأسس في شباط ١٩٢٩ وكان الهدف من تأسيسه تقوية الأواصر بين المعلمين[٢]، وكذلك "جمعية المعلمين "التي تأسست في عام ١٩٤٣ والتي كانت تهدف إلى العمل على رفع مستوى مهنة التعليم والمعلم في البلاد وإشاعة الثقافة والوعي الاجتماعي والعلمي[٣].

على ما يبدو أنّ نشاط تلك التنظيمات وغاياتها كان اجتماعياً ثقافياً أكثر من كونه سياسياً، ويمكن ارجاع ذلك إلى الرقابة الشديدة التي كانت متَّبعة من قبل السلطات الحاكمة أبّان العهد الملكي على تلك الشريحة المهمة في المجتمع، لما لها من قوة تأثير في عقول الطلبة، والذين يُعدّون القوة الكامنة في كلّ مجتمع، ما جعل تلك الشريحة الواعية تعلّق آمالها بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إذ رحبت بتلك الثورة وبالنظام الجمهوري الجديد وبادرت إلى المطالبة بتشكيل نقابة خاصة بها تعمل على تحسين الواقع المهني والاجتماعي وضمان الحقوق لأعضائها[٤]، وبالفعل أجيزت تلك النقابة بموجب القانون رقم(٦٦) لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٣ تشرين

---

(١) اوريل دان، المصدر السابق، ص ١٥٩ .

(٢)عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، نقابة المعلمين في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨دراسة تاريخية وثائقية، بغداد، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ١٥ .

(٣) صالح محمد حاتم عبدالله، تطور التعليم في العراق ١٩٤٥- ١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعه بغداد، ١٩٩٤، ص ٤٠.

(٤) عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٢٧- ٢٨ .

الثاني١٩٥٨[١]، وجاء فيه تحديداً لنشاطها وبياناً لأهم اهدافها[٢]. وباتت مسؤولية تلك النقابة ضمن الواجبات المناطة بوزارة المعارف[٣].

وبعد صدور القانون وتبليغ الهيئة المؤسسة بإجازة أعمالها، حُدّدَ يوم ٢٣ كانون الثاني١٩٥٩موعداً لأجراء انتخابات المؤتمر التأسيسي للنقابة، وشهدت الانتخابات منافسة لثلاث قوائم كانت مرشحة وهي " القائمة المهنية الموحدة "والتي كانت تخص الحزب الشيوعي العراقي، وقائمة " الجبهة القومية " التي تخص القوميين، والقائمة "المستقلة "، وقد تمخض عن تلك الانتخابات فوزً ساحق للقائمة المهنية الموحدة في ١٢ لواء من مجموع ١٤، بينما فاز القوميون في لواء الرمادي، أما القائمة المستقلة فقد ضمنت فوزها في لواء كركوك[٤]، وعلى ما يبدو أنّ فوز القائمة المهنية يدلّ على أنّ الشيوعيين أستطاعوا كسب الغالبية العظمى من الشعب، وذلك عبر تقربهم من زعيم الشعب عبد الكريم القاسم خلال تلك المدة، الأمر الذي مكنّهم من السيطرة على تلك المنظمات والهيئات الشعبية.

عقدت نقابة المعلمين مؤتمرها الأول في بغداد في ٤ شباط ١٩٥٩[٥] . وحضر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم المؤتمر وألقى خطاباً اكد فيه " **لقد سبق لي قبل هذا وزاملتكم في هذه الأسرة وكافحت في سبيل أبناء الشعب ومازلت أكافح لخلق جيل قوي صالح يفتت الأستعمار، وان الأستعمار لا يتمكن من التغلغل في صفوفنا الاّ من خلال التفرقة، فعليكم بالتعاون والتكاتف، وعدم إعطاء أي مجال للتفرقة لتكونوا قدوة طيبة في المجتمع**"[٦].

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨ ، ص١٩١ .

(٢) تم التطرق إلى القانون في ص٥٦ .

(٣) أوريل دان، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٥)عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق ، ص ٣٨.

(٦) الجمهورية العراقية، ثورة وزعيم، ص ١٥ ؛ اتحاد الشعب، بغداد ،العدد ١٥ في ٦ شباط ١٩٥٩ .

تشكّلت الهيئة المؤسسة للنقابة في ٦ شباط ١٩٥٩، وتألفت من فيصل السامر[١] رئيساً للنقابة، وعزيز الشيخ[٢] وصديق الاتروشي[٣]،الذي كان متعاطفاً مع الشيوعيين نائبين للرئيس، وانتخب عبد الكريم قاسم رئيساً فخرياً للنقابة، كونه كان أحد أعضاء أفراد الأسرة التعليمية في بداية حياته العملية[٤]. وعلى ما يبدو أنّ المدّ الشيوعي سيطر على الهيئة المؤسسة للنقابة، كبقية النقابات التي سبقتها.

عُقِد المؤتمر الثاني لنقابة المعلمين في العراق في ٣ شباط ١٩٦٠لأجراء الانتخابات التمهيدية، والتي شهدت تنافساً بين القوائم الثلاث السابقة، وبلغ عدد المعلمين المشاركين في

---

(١) **فيصل السامر(١٩٢٢- ١٩٨٢):** ولد في لواء البصرة، وأتمّ دراسته الثانوية في بغداد، التحق بجامعة القاهرة في مصر وحصل على شهادة الماجستير في التاريخ الاسلامي عام ١٩٤٧، واكمل الدكتوراه عام ١٩٥٣ في الجامعة نفسها، اتجه للعمل السياسي ورشح لانتخابات عام ١٩٥٤ ممثلاً عن الحزب الوطني الديمقراطي الاّ أنّه لم يَفز فيها، وكان ميالاً للشيوعيين الاّ أنّهُ لم ينتم لحزبهم، وعرف بموقفه المعادي للنظام الملكي مما سبب في فصله من مهنة التدريس، أيدّ الجبهة الوطنية عام ١٩٥٤ وسافر الى الكويت، عاد إلى العراق بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وعين مديراً للمعارف ثم نقيباً للمعلمين . للمزيد من المعلومات ينظر : لطيف حسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٤٦٢-٤٦٣.

(٢) **عزيز الشيخ (١٩٢٥– ١٩٦٣):** ولد في مدينة عانه في محافظة الأنبار، أحد الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي العراقي حيث انتمى للحزب عام ١٩٥١، وأصبح عضواً للجنة المركزية للحزب بين عامي( ١٩٥٦- ١٩٥٨ )، عارض للنظام الملكي مما سبب في اعتقاله عام ١٩٥٨ وافرج عنه بعد الثورة. ينظر : لطيف حسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٤١٩ .

(٣) **صديق الأتروشي (١٩٢٤-١٩٦٤):** ولد في قضاء شيخان في لواء الموصل، تلقى تعليمه الأبتدائي والثانوي فيها، ثم التحق بدار المعلمين العالية في بغداد عام ١٩٣٩ وتخرج فيها ١٩٤٣، وعين مدرساً في بغداد، حصل على شهادة الماجستير من جامعة الملك فاروق في مصر عام ١٩٤٦، وفي عام ١٩٥٦ نال شهادة الدكتوراه من جامعة كلارك في الولايات المتحدة الأمريكية، وعين بعد عودته استاذاً في دار المعلمين العالية في بغداد، وفي عام ١٩٥٨ أصبح مديراً عاماً للتعليم في وزارة المعارف، وظل يتنقل بين المناصب الإدارية إلى أن التحق بقيادة البارزاني عام ١٩٦٣وعمل في هيئة إذاعة كردستان حتى وفاته عام ١٩٦٤. للمزيد من المعلومات. ينظر: صديق الاتروشي، موسوعة جياي كورمنج، اربيل، مطبعة كردستان، ٢٠١٥، ص ٣٩-٤٠.

(٤) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ١٦١ .

الانتخابات سبعة وعشرون الف معلم، اسفرت عن فوز ساحق للقائمة الشيوعية بنسبة(٩١ %) من الأصوات، بينما حصلت قائمة القوميين على نسبة(٥ %)، أما القائمة المستقلة فكان حصتها(٤%) من الأصوات[١]، وهذا يعكس مدى التقدم الذي حصل علية الشيوعيون في السيطرة على النقابة في انتخاباتها الأولى والثانية. إلاّ أنّ ذلك التقدم لم يستمر طويلاً فخلال انتخابات المؤتمر الثالث لنقابة المعلمين التي أجريت في ١٠ شباط ١٩٦١، والتي رشحت فيها نفس القوائم السابقة، جاءت نتيجة الانتخابات بشكل مغاير عن نتائج الانتخابات السابقة، إذ شهدت انحساراً للمد الشيوعي بينما ظهر تقدم واضح لقائمة الجبهة التعليمية الموحدة الخاصة بالقوميين، واستطاعت تحقيق الفوز برئاسة النقابة[٢] بأسم مرشحها الدكتور محمد ناصر[٣]. وعلى ما يبدو أنّ تراجع المدّ الشيوعي خلال تلك المدة كان بسبب تدخل الحكومة التي انتهجت

---

(١) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص ١٧٨ .

(٢) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٣٩٧ ؛ محمود فهمي درويش، مصطفى جواد، احمد سوسه، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، بغداد، اتحاد الناشرين العراقيين، ٢٠١٣، ص ٥٢٠ .

(٣) **محمد ناصر(١٩١١- ٢٠٠٢):** ولد في قضاء ابو الخصيب في البصرة، من عائلة ميسورة الحال، تلقى تعليمه الابتدائي فيها للعام الدراسي (١٩٢١ – ١٩٢٢) وكان من الطلبة المتفوقين، التحق للدراسة في دار المعلمين العالية عام ١٩٢٧، وتأثر بموجه الحس الوطني والقومي الذي كان سائدا بين صفوف الطلبة، وتخرج فيها عام ١٩٣١، وعين معلماً في مدرسة التطبيقات عام ١٩٣١، حصل على شهادة البكلوريوس من الجامعة الامريكية في بيروت عام ١٩٣٤، وسافر في العام نفسة الى الولايات المتحدة الامريكية لأكمال دراسته العليا فألتحق بجامعة كولومبيا في كلية المعلمين، وحصل على شهادة الماجستير في الأداب عام ١٩٣٧. وعاد الى بغداد واستمر في مجاله التدريسي حتى عام ١٩٣٩، التحق بدورة الضباط الاحتياط برتبة ملازم ثان احتياط في ٢٨ ايلول ١٩٣٩ ولغاية ١ تموز ١٩٤٠، حيث سرح من الجيش وعاد بعدها الى التدريس في دار المعلمين العالية وعين مديراً للمعارف عام ١٩٤١ في محافظه البصرة، وفي عام ١٩٥٥ التحق بجامعه كولومبيا لأتمام دراسة الدكتوراه، وبعد حصوله على شهادة الدكتوراه ، ثم عاد الى العراق، بدأ بمزاولة نشاطه النقابي عندما جرى الاستعداد من قبل التدريسين القوميين لتنظيم انفسهم في قائمة سميت بقائمة الجبهة التعليمية الموحدة لخوض انتخابات الدورة الثالثة لنقابة المعلمين لعام ١٩٦١ والتي كانت بيد الشيوعيين واستمر في عمله النقابي إلى أنتخابات الدورة الرابعة مع بداية عام ١٩٦٢ ورغم ترشيحه الاّ أنّه لم يفوز وبذلك انتهت مدة رئاسته للنقابة واستمر في مجاله التدريسي . ينظر : علاء عريبي غانم، محمد ناصر ودوره التربوي والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الأداب، جامعة البصرة، ٢٠١٨، ص ١٣- ٦٢ .

سياسة جديدة استهدفت الحد من نشاط الشيوعيين ونفوذهم على النقابات والاتحادات المهنية في تلك المدة بعد أن اقترنت زيادة النفوذ بالتطلع نحو الحصول على مراكز قيادية وسلطوية في الدولة.

استمر تراجع المد الشيوعي، وفقدانهم السيطرة على تلك التنظيمات المهنية، ففي انتخابات المؤتمر الرابع لنقابة المعلمين التي جرت في ٢ شباط ١٩٦٢ شهدت تنافساً من قبل خمسة قوائم هي " قائمة جماعة المعلمين الجمهورين " والتي كانت تهدف إلى إبعاد نقابة المعلمين عن تطرف التأثيرات الحزبية، و القائمة الثانية " القائمة المستقلة "، والتي اكدت على انها لجميع المعلمين وليس لأحد دون آخر، والقائمة الثالثة " المهنية الموحدة " التي كانت تمثل الشيوعيون، أمّا القائمة الرابعة هي قائمة أحمد عبد الستار الجواري، والتي أكدت على التعاون بين أفراد الأسرة التعليمية مهما كانت اتجاهاتهم، واخيراً القائمة الخامسة هي قائمة محمد ناصر[١].

عينت المراكز الانتخابية من قبل لجنة[٢]، حددت ١٢ مركزاً انتخابياً في بغداد، كما أقرت بأن يكون الكرخ مكاناً للتصويت من قبل معلمي أطراف سامراء وتكريت، الأمر الذي أثار معارضة قائمتي الجمهورية والمهنية الموحدة، لأن ذلك سيضع العراقيل أمام ناخبي تلك المناطق ولا يضمن وصولهم إلى تلك المراكز الانتخابية، وبعد ان وجدت القائمة الجمهورية أنّ اعتراضها لم يكن مثمراً قررت مقاطعة الانتخابات بشكل نهائي[٣].

اسفرت الانتخابات عن الفوز الساحق لقائمة الجبهة التعليمية الموحدة التي مثلت القوميين في بغداد، وغالبية المناطق الأخرى، ما أثار حفيظة الشيوعيين، حيث أدعوا بان تلك الانتخابات

---

(١) عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق، ص٥٣-٥٤ .

(٢) كانت اللجنة مؤلفة من العقيد يوسف بارود ممثلا عن الحاكم العسكري العام، و عبد العزيز جاسم حافظ ممثلا عن وزارة المعارف، و ابراهيم الحاج محمد ممثلا عن مديرية الأمن العامة ينظر: د. ك. و، وزارة الداخلية – الديوان، ٤٢٠٥٠/٣٠، الاحتفالات والانتخابات للنقابات والجمعيات جمهوري أول، و، ٧٨، ص ٧٨ .

(٣) عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٥٤-٥٥ .

جرت وفق جو من التلاعب والتصرفات غير القانونية وأساليب الارهاب، ورغم تقديمهم شكوى بذلك لكنها لم تلقِ آذانَ مصغية، وبذلك تكون نقابة المعلمين أبعدت عن المدّ الشيوعي كبقية النقابات الاخرى(١).

ورغم دخول نقابة المعلمين في خضم المنافسة الحزبية من أجل الأستحواذ والسيطرة عليها، الأ أنّها استطاعت أنّ تحقق بعض الأهداف التي تأسست من أجلها، فعلى الصعيد المهني، طالبت بأن يكون لها دور في وضع المناهج الدراسية، الأمر الذي يساعد على تطوير الثقافة في ظلّ نظام جمهوري ديمقراطي(٢)، وتطوير الواقع التعليمي والثقافي للمعلمين عبر توفير المكتبات المجهزة بأنواع الكتب لتكون مرجعاً مهماً للمعلم تساهم في زيادة افقه الثقافي(٣).

أمّا جهود النقابة على الصعيد الاجتماعي، فقد كان لها دور كبير في المطالبة بسن قانون يضمن مستقبل المعلمين ويوفر لهم حياة حرة وكريمة(٤)، في حال تعرض أيّ من أعضائها إلى ظرف طارىء يعرقله عن ممارسة مهنته ولو لمدة مؤقته، وبالفعل استجابت حكومة ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ الى تلك المطالب بصدور " قانون صندوق ضمان نقابة المعلمين" رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩(٥).

## - الاتحاد العام لطلبة العراق:

وقفت الحركة الطلابية إلى جانب قطاعات الشعب الأخرى في العمل الوطني وعمِلت بأصرار متواصل من أجل تحقيق حرية التنظيم النقابي والديمقراطي في العراق(٦)، فقد مثلت رافداً أساسياً من روافد الحركة الوطنية وتطوراتها المتعاقبة، بما تمتلكه من شعور وطني متأجج،

---

(١) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص ١٧٩ .

(٢) عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق، ص ١٢٢ .

(٣) مجلة "الاجيال"، بغداد، العدد ٣ في كانون الثاني ١٩٦٢ .

(٤) جريدة "الثورة "، بغداد، العدد ٤٨٦ في ٢٩ حزيران ١٩٦٠.

(٥) للمزيد عن تفاصيل القانون ينظر : الوقائع العراقية، بغداد، العدد ١٩٤ في١٢ تموز ١٩٥٩، ص ٦-٣١ .

(٦) غازي فيصل، لمحات خالدة من تاريخ الاتحاد الوطني لطلبة العراق، ط٢، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٣، ص ٥.

فقد كانت في مقدمة المعارضين للسلطات الحكومية أبّان العهد الملكي، وكانت لهم وقفتهم ايضاً في المظاهرات الوطنية التي شاركت فيها أبناء الشعب ضد قوى الاستغلال[١]، إذ كان نضالهم جُزءٌ لا يتجزأ من كفاح الشعب، وتعرض الكثير منهم للزجّ في السجون والإبعاد عن الدراسة بسبب نشاطهم الوطني[٢].

على الرغم من ذلك استمر الطلاب في جهودهم ونضالهم حتى عقدوا مؤتمرهم الأول في ساحة السباع في ١٤نيسان ١٩٤٨[٣]، والذي أنبثق منه أول اتحاد للطلبة هو الاتحاد العام لطلبة العراق، الاّ أنّ جهود الحركة الطلابية التي تكللت بالنجاح لم تستمر طويلاً، فقد كان الاتحاد حاله حال باقي المنظمات المهنية الديمقراطية التي تعرضت الى مضايقات الحكومة لها حتى انتهى الأمر بحلّ اتحاد الطلبة في خريف ١٩٤٩[٤].

---

(١) كانت من ضمن المظاهرات التي اشتركوا فيها هي استنكارهم ضد معاهدة بورتسموث ١٩٤٨، والتي حملت في طياتها بنوداً جاءت لخدمة المصالح البريطانية في العراق، فعلى أثر ذلك خرج طلاب الكليات والمعاهد ومن ضمنها كلية الحقوق في ٥ كانون الثاني ١٩٤٨ بمظاهرة كبيرة معلنين استنكارهم لتلك المعاهدة، وتكللت جهودهم تلك بالنجاح حيث ألغيت المعاهدة وتمّ اسقاط حكومة صالح جبر التي كانت طرفاً في عقدها . للمزيد من المعلومات ينظر : أحمد عبد العزيز محمود مصطفى، صفحات من تاريخ اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية حتى عام ١٩٩٠، كوردستان ، ٢.١٦، ص ٦٩-٧٠.

(٢) الجمهورية العراقية، منجزات ثورة ١٤ تموز لعامها الأول والثاني، ص ٢٧٢؛ ستار الدوري، الثورة والحركة الطلابية، مقال منشور في جريدة الجمهورية، بغداد ،العدد ١٨ في ٦ اب ١٩٥٨.

(٣) **مؤتمر السباع :** هو أول مؤتمر عقد للحركة الطلابية في العراق وتحديداً في ساحة السباع التي تقع قرب منطقة قمبر علي، والمطلة على شارع غازي ( الكفاح حاليا) لذلك جاءت تسمية المؤتمر نسبة الى الساحة التي عقد فيها، فعلى الرغم من الصعوبات والعراقيل التي وضعت للحد من نشاطهم من قبل السلطات الحاكمة، الا انهم استمروا بجهودهم الكبيرة من اجل تحقيق حلمهم المنشود بأيجاد تنظيم يستطيع ان يوحدهم وينسق اعمالهم ويضمن تحقيق مطالبهم، ولاسيما بعد الانتصار الذي تحقق لهم بعد وثبة كانون الثاني ١٩٤٨، فعملوا على تشكيل لجنة تحضيرية من أجل الإعداد لعقد مؤتمر طلابي، شاركت فيه كل القوى ومن ضمنها القوى القومية التي دخلت في منافسة مع الشيوعيين من اجل السيطرة على قيادة الاتحاد، وبالفعل عقد هذا المؤتمر الذي استمر مدة يومين وشهد حضوراً كبيراً من قبل الطلاب زاد عن الخمسة الاف طالب وطالبه، ناقش فيها مشاكل الطلبة وربطها بمطالب الشعب العراقي في منح الحريات الديمقراطية وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية والاحتجاج على الاساليب الاعتدائيه المتّبعة ضد الطلبة . للمزيد من المعلومات ينظر حكمت خليل محمد(ابو ناظم)، من ذاكرة مؤتمر السباع لاتحاد الطلبة العام / ١٩٤٨، بلا مكان الطبع وتاريخه، ص ١٢-١٣ ؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ج١، ص ٣٥٥- ٣٥٧ .

(٤)عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ،ج١، ص٣٥٧ .

شهدت الحركة الطلابية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وضعاً جديداً، إذ بادرت الحكومة إلى إعادة جميع الطلبة المفصولين إلى مقاعد الدراسة، و اطلاق سراح الموقوفين والمعتقلين [١]، وفي ظل النظام الجمهوري الجديد(١٩٥٨-١٩٦٣)، سارع الاتحاد العام لفتح مقرّة في آب ١٩٥٨ واستئناف نشاطه من جديد، واستطاعت الحركة الطلابية أنّ تحصل على حقّها في التنظيم النقابي على وفق القرار الذي صدر عن مجلس الوزراء في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٨، والذي أجاز فيه الاتحاد العام لطلبة العراق بشكل رسمي ونصّ على السماح بإجراء انتخابات طلابية عامة لاختيار ممثلين عنهم في الاتحاد[٢]. وبالفعل أجُريت الانتخابات الطلابية في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٨، إلاّ أنّ الانتخابات التي أجُريت في موعدها المقرر اكتنفها جوّ ملبد من غيوم المنافسة والصراع ما بين كُلّ من الشيوعيين والقوميين، إذ سيطر الشيوعيون على أعمال اللجنة التحضيرية التي اخذت تنتقي مرشحين للانتخابات الرئيسة، ما أثار احتجاج القوميين وأعلنوا عن عزمهم مقاطعة تلك الانتخابات، ودعوا الى تشكيل لجنة للتحقيق في ذلك، وبالفعل تشكلت لجنة من قبل وزارة المعارف وكونت اللجنة من ثلاثة اساتذة أعُدت تقريراً بشأن ذلك جاء فيه " **اجتمعت اللجنة للنظر في الاعتراضات على انتخابات اتحاد الطلبة من الدكتور صلاح خالص والدكتور صديق الاتروشي والدكتور حمدي يونس، وبعد النظر في الاعتراضات الواردة للجنة تأكد لديهم عدم وجود ما يدعو الى الطعن في الانتخابات التي جرت في المدارس المتوسطة والثانوية والمهنية والمعاهد والكليات**"[٣].

ويُلاحظ أنُ شكاوى القوميين لم تَجدْ صداها لدى تلك اللجنة، بل أيدّت الهيئة التحضيرية، وأصدرت قراراً يقضي بمنع الطلبة من غير العراقيين من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، لأن

---

(١) عبد الواحد موسى الحصونه، الحركة الطلابية العراقية ودورها في النضال الوطني والقومي ١٩٤٧-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كليه الأداب، جامعه بغداد، ١٩٨٣، ص ١٦٤.

(٢) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص ١٥٤ ــ ١٥٥ .

(٣) أحمد عبد العزيز محمود مصطفى، المصدر السابق، ص١٠٠؛ أوريل دان، المصدر السابق، ص ١٥٤.

ذلك سيرجح كفة قائمة القوميين في الانتخابات والفوز بها[١] وعلى ما يبدو أنّ الشيوعيين استفادوا من أجواء التشنج وغضب الحكومة على القوميين.

أسفرت الانتخابات التي جرت في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ عن فوز قائمة الاتحاد العام لطلبة العراق التي تمثل الطلبة الشيوعيين[٢]، الأمر الذي أدّى إلى اثارة الطلبة القوميين فأصدروا بياناً على أثر ذلك أكدوا فيه "**ان مقاطعتهم للانتخابات هو انتصارٌ كبير لهم**"، إذ وصفوا تلك الانتخابات بأنّها جرت في جوَّ انتخابي غير ديمقراطي، وأنّ اللجنة التنفيذية التي انبثقت عن تلك الانتخابات لا تمثل الا نفسها، واختتمت البيان بمطالبتها بإعادة الانتخابات على أساس ديمقراطي نبيل، وأخذ التيار القومي يعمل تحت اسم " اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية "، على وفق تنوَّع التيارات السياسية الموجودة على الساحة العراقية [٣].

عقدَ الاتحاد العام لطلبة العراق مؤتمره الثاني[٤]، ببغداد في ١٦شباط ١٩٥٩، وبحضور عدد كبير من الطلبة[٥]، فضلاً عن وفود من خارج العراق[٦]، وافتتح المؤتمر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي حيّا الحاضري وألقى فيهم خطابا جاء فيه" **يسرني أنّ افتتح مؤتمركم في هذا اليوم، وأرجو أن يكون فاتحة عهد لازدهاركم، ولازدهار الثقافة في هذا البلد، أوصيكم بالتعاون والتسامح فيما بينكم، وأوصيكم بالعبر والاخلاص في واجباتكم واعمالكم...**"[٧].ضّمت

---

(١) أثير رزاق نعيم الحسناوي، الحركة الطلابية في صراع الاحزاب السياسية العراقية ١٩٤٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الأداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٥، ص ١٢٣ .

(٢) أوريل دان، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٣) عبد الواحد موسى الحصونه، المصدر السابق، ص ١٦٨ .

(٤) المؤتمر الاول عقد في ساحة السباع في نيسان ١٩٤٨ .

(٥) مهدي الحافظ، محطات في حياتي، ط٢، بغداد، شركه الانس، ٢.١٦، ص ٣٩ ؛ نوري عبدالحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ص ٢٩٤ .

(٦) أبرز الوفود الذين حضروا المؤتمر كانوا هم برجي بليكان رئيس اتحاد الطلبة العالمي من جيكوسلوفاكيا، وعبد اللاوي علي السكرتير العام لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائرين، وشي بان بيك سكرتير عام اتحاد طلبة عموم الصين الشعبية، وبيدر فرانسيسكو عضو سكرتارية اتحاد الطلبة العام في فينزويلا . ينظر: اتحاد الشعب، بغداد، العدد ٢١ في ١٨ شباط ١٩٥٩ .

**واعمالكم...**"[١].ضّمت الهيئة الإدارية للمؤتمر أغلبية شيوعية[٢]، فقد انتخب أحد أعضاء الحزب الشيوعي الطالب مهدي عبد الكريم رئيسا للاتحاد[٣].

اتخذ المؤتمر جملة من القرارات أهمها الدفاع عن الجمهورية، وتحسين المستوى العلمي للطلبة، والانخراط في صفوف المقاومة الشعبية، واستمرار العضوية في اتحاد الطلبة العالمي[٤]، العالمي[٤]، فضلا عن مطالبته بالانسحاب من حلف بغداد[٥]. من خلال ملاحظة القرارات التي التي اتخذها مؤتمر اتحاد الطلبة دلت على أنّ الاتحاد لم يكن منظمة طلابية بحته تهتم فقط بشؤون الطلبة بقدر ما كان اهتمامها وأصباغها بالطابع السياسي، لأنها جاءت على وفق ما كان يدعو اليها الحزب الشيوعي.

---

(١) الجمهوريه العراقيه، ثورة وزعيم، ص١٧.

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٧٠.

(٣) أوريل دان، المصدر السابق، ص١٥٦ ؛ عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص١٥٥.

(٤) اتحاد الشعب، العدد ٢٤ في ٢٣ شباط ١٩٥٩ ؛ مهدي الحافظ، المصدر السابق، ص ٤٠ .

(٥) **حلف بغداد :** من المشاريع الاستعمارية التي عقدت عام ١٩٥٥، وكان الهدف منه مواجه الاتحاد السوفيتي والقضاء على حركات التحرر في الدول المشتركة في الحلف وكان في بدايته عبارة عن ميثاق تعاون مشترك عقد بين العراق وتركيا في ٢٤ شباط ١٩٥٥، وقد نصت المادة الخامسة منه على **" السماح للدول التي يهمها السلم والامن في منطقة الشرق الأوسط وتشعر بالتهديد من الخطر الشيوعي بالانضمام الى هذا الحلف "**، وفي اطار ذلك انضمت اليه بريطانيا في الرابع من نيسان ١٩٥٥ وهي الدولة الاولى التي اشتركت في الحلف، اما باكستان فانضمت الى الميثاق في تموز من العام نفسه، وكذلك ايران في ٣ تشرين الثاني من العام نفسه، اما الولايات المتحدة فلم تنضمّ بشكل علني إلى الحلف لأظهار موقف الحياد بين الدول العربية التي كانت ترتبط بنفوذ معها، بل إصبحت عضو مراقبا فيه، وقد قُوبل الحلف بانتقاد شديد من قبل الشعب العراقي حيث عُدّ ذلك الحلف بأنّه مثالٌ للروح الاستعمارية التي تتمثل في عزل العراق عن اتحاده الطبيعي مع الدول العربية لخدمة الاهداف العسكرية الغربية، وبذلك تتحقق الغاية التي ابتغاها الاستعمار بتجزئة الوطن العربي وابقاء العرب في حالة من الضعف والانقسام، لذلك تعهد الشعب على النضال من اجل الغائه . ينظر : ليلى ياسين حسين الأمير ، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد واثره في العلاقات العراقية –العربية حتى عام ١٩٥٨، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٨٧-٢٠٨،١٩٣-٢١١.

جرت الانتخابات السنوية الثانية لاتحاد الطلبة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٩، و شهدت تنافساً من قبل ثلاث قوائم، وهي: الجبهة الديمقراطية الموّحدة وتمثل الحزب الشيوعي، والجبهة الطلابية الموحدة التي شملت القوميين وحزب البعث، والقائمة الديمقراطية المستقلة وهم مناصرو الحزب الوطني الديمقراطي. وقد أسفرت الانتخابات عن تحقيق فوز ساحق لقائمة الجبهة الديمقراطية الموحدة[١]، مما أدى إلى إثارة القوميين وجعلهم يوجهون اتهاماتهم إلى السلطات بمساندتها للشيوعيين، وهذا ما زاد من إصراراهم على تبني فكرة اتحاد طلابي يمثل اراداتهم[٢]، وبالفعل قاموا بتشكيل منظمة سرية حملت اسم(الطليعة الطلابية التقدمية) تألفت من الطلبة البعثيين والقوميين، عملت على مواجهة الاتحاد العام لطلبة العراق[٣]، واستطاعت أنّ تمّهد فيما بعد لتأسيس الاتحاد الوطني لطلبه العراق[٤].

تعرض الاتحاد العام لطلبة العراق والذي كان بقيادة شيوعية، إلى محاولات الحكومة للحدّ من النفوذ الشيوعي ومدى سيطرته على تلك التنظيمات، وقد برز ذلك واضحاً وبشكل جلي قبل حلول موعد الانتخابات الطلابية لعام١٩٦٠، إذ قامت بإلغاء كلّ فروع الاتحاد في المدارس، وتعرض الكثير من أعضائه إلى ملاحقة السلطات الحكومية، وعلى الرغم من ذلك استمرت سيطرة الشيوعيين على الاتحاد وقد يكون هذا بسبب كثرة اتباعهم، فضلا عن حاجة حكومة قاسم إلى استخدامهم بوصفهم وسيلة ضغط ضّد الاتحاد الوطني لطلبة العراق بعد تأسيسه في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١، والذي كان يمثل واجهة من واجهات حزب البعث[٥].

مما لا ريب فيه أنّ الحركة الطلابية خلال تلك المدة شهدت وضعاً صعباً للغاية، فقد أصبحت محوراً لصراع دائم ما بين الشيوعيين من جهة والقوميين والبعثيين من جهة أخرى[٦] مما إدى إلى خلق توتر في أوضاع البلاد، ما دفع بالطلبة المنتمين

(١) اوريل دان، المصدر السابق، ص ٣٠٦- ٣٠٧ ؛ نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .
(٢)غازي فيصل، المصدر السابق، ص ٤-٥ .
(٣) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الصراع البعثي – الشيوعي في العراق، ص١٧٠.
(٤) غازي فيصل، المصدر السابق، ص١٥.
(٥) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٥٩ .
(٦) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص ١٦٠ .

المنتمين إلى الحزب الوطني الديمقراطي لمحاولة تخفيف حدّة التوتر من خلال اقتراحهم بأيجاد قائمة توحد الأحزاب السياسية، وتعمل على تهدئة الأجواء المشحونة جراء تلك الصراعات لاسيما قبيل موعد إجراء الانتخابات الطلابية في تشرين الثاني ١٩٦٠، الاّ أنّ اقتراحهم سُرعان ما رفض من قبل الأحزاب المتنافسة[١]. دفع توتّرُ الأوضاع الحكومة إلى تأجيل الانتخابات لعام ١٩٦٠[٢]، مما ادى إلى إثارة وتيرة كلا الحزبين المتصارعين(الشيوعيين والبعثيين)، حيث عَدّ كل طرف بأن القرار كان موجّهاً ضدّ من تطلعاتهم[٣].

دفعت تلك المنافسة الحزبية بالطليعة الطلابية التقدمية إلى التفكير وبشكل جدي بضرورة انشاء اتحاد طلابي جديد يحلّ مَحَلّ الاتحاد العام لطلبة العراق، وبعد إجرائها لمناقشات ومداولات مع قيادة حزب البعث في العراق تمّت الموافقة على ذلك[٤]، لذا اخذت تمّهد لعقد مؤتمر تأسيسي للاتحاد الجديد، وبالفعل عقد المؤتمر في٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١ في مبنى الكلية الطبية والذي انبثق عنة تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق[٥] .

شهدت المدة التي أعقبت تأسيس الاتحاد سلسلة من الخلافات والمصادمات سواء كان ذلك مع السلطة أو مع الاتحاد العام لطلبة العراق، والتي عكست تبعية كلَّ منهما لاتجاهات فكرية متناقضة، فكانت أولى الخلافات ما تعلق بقرار الغاء نظام العبور الذي اصدرته الحكومة في ٢١ شباط ١٩٦٢، حيث عَدَّ الاتحاد الوطني القرار بأنه ردّ انتقامي من قبل الحكومة ضدهم وتحدّياً لأرادتهم، لذلك عارض القرار واصدر بياناً في ٢٤ شباط ١٩٦٢، دعا فيه الطلبة إلى أضراباً عاماً من أجل إجبار الحكومة على التراجع عن قرارها، في حين وقف الاتحاد العام لطلبة العراق ضدّ محاولات الاتحاد الوطني وسعى لأجهاضها بكافة الوسائل، داعياً إلى

---

(١) د. ك. و، وزارة الدفاع، المجلس العسكري العرفي الثاني،٤٢٠٦٠٦٢/٤٣٩، و ٤٢، ص ٥٠ .
(٢) صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق نهاية حكم عبد الكريم قاسم، بغداد، دار الحرية، ١٩٩٠، ص٩٤ .
(٣)غازي فيصل، المصدر السابق، ص ٢١- ٢٢؛ جريدة "الاتحاد الوطني "، بغداد، العدد الاول في ٢٦ اب ١٩٦٣ .
(٤) عبد الواحد موسى الحصونه، المصدر السابق، ص ١٨٨- ١٨٩.
(٥) غازي فيصل، المصدر السابق، ص ٢٤ .

استعمال أسلوب المفاوضات مع الحكومة، وعلى ما يبدو أنّ موقف الاتحاد العام لطلبة العراق المتمثل بالشيوعيين أصبح خلال تلك المدة ضعيفَ الموقف والإرادة، فلم يستطعْ التأثير على ذلك الإضراب أو إيقافه(١)، ونتيجة لذلك اضطُرت الحكومة الى التراجع عن قرارها وإعادة العمل بنظام العبور، مما عُدّ انتصاراً لإراده الأحزاب المعارضة للشيوعيين(٢).

من البديهي أنّ تُصبح المدارس والمعاهد والجامعات خلال تلك المدة ميداناً لمشآدات وصراعات بين طلبة الاتحاديين(الشيوعي والبعثي)، وهذا ما حصل في ٣١ اذار ١٩٦٢ في كلية الزراعة إذ حدثت صدامات بين الطرفين بسبب قيام الطلبة الشيوعيين بإحياء ا لذكرى ٢٨ لتأسيس الحزب الشيوعي، ورفعوا الشعارات المنددة بالطرف الآخر ورددوا هتافات استفزازية، مما أثار الطلبة البعثيين فأشتبك الطرفان في صدامات تطورت إلى أساليب الضرب و الاعتداء الجسدي من قبل الطرفين. ومما لا يخفى بأن الحكومة لم تكن بغافلة عن تلك الصدامات والخلافات التي كانت تَحْدُثُ وكثيراً ما كانت تتدخل، وتقوم باتخاذ أجراءات رادعة مثل اعتقال الطلبة من الطرفين وفصلهم(٣).

استمرت الصراعات بين طلبة الاتحادين(الشيوعي والبعثي)، حتى سقوط حكم عبد الكريم قاسم أثر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣. ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الاتحاد الوطني لطلبة العراق أضحى بعد تأسيسه المسيطر والمهيمن على الحركة الطلابية العراقية في الوقت الذي أخذ فيه النفوذ الشيوعي بالتراجع، ولا يخفى أنّ ذلك راجع إلى موجة الانحسار التي اتبعتها الحكومة ضدّ أي نشاط شيوعي خلال تلك المدة وذلك بعد تطلعهم للمشاركة في السلطة والحكم وسيطرتهم على الأوضاع لاسيما بعد أحداث كركوك عام ١٩٥٩(٤)، مما أدى إلى ضعف سيطرتهم على التنظيمات النقابية ومنها الاتحاد العام لطلبة العراق(٥).

---

(١) عبد الواحد موسى الحصونه، المصدر السابق، ص ١٨٩-١٩٠.
(٢) صالح حسين الجبوري، المصدر السابق، ص ٩٧.
(٣) أثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص٢١٦ .
(٤) عبد الواحد موسى الحصونة ، المصدر السابق، ص ١٩٢ .
(٥) أثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص ٢١٦ .

مما تقدم نستطيع أن نستنتج أنّ التنظيم الطلابي الذي تبنته الأحزاب، سواء كان الشيوعيون او البعثيون عبر تلك المدة، كان من المفترض أن يوجَّهَ اهتمامَهُ وبشكل فعلي نحو التعليم وتطويره و الارتقاء بالمستوى الثقافي والعلمي للطلبة، الاّ أنّ واقع الحال كان عكس ذلك، إذ كان اهتمامه بالأمور السياسية وكيفية زجّ الطلاب في معترك السياسة، بحيث أصبحت المدارس والمعاهد والجامعات من جراء ذلك ميداناً لصراعات حزبية سياسية نابعة عن اختلافات عقائدية، متخذة من الطلاب محور لذلك الصراع مما انعكس سلباً على المسيرة العلمية التربوية.

## -منظمة الدفاع عن حقوق المرآة:

كان للمرآة العراقية مشاركة في المجال التنظيمي النقابي، ترجع ملامحها إلى بداية العهد الملكي في العراق (١٩٢١- ١٩٥٨)، إذ تشكلت الكثير من النوادي والجمعيات النسائية منها (نادي النهضة النسوي )[١]، الذي شكل عام ١٩٢٤ الاّ أنهّ مما تجدر الإشارة إليه انّ تلك التنظيمات كانت ذات طابع خيري واجتماعي أكثر من كونها سياسية[٢].

شهدت أواسط أربعينات وخمسينات القرن العشرين تنامياً وحِراكاً في النشاط النسوي، وقد يكون ذلك راجعاً إلى عوامل منها ما يتعلق بخروج المرآة إلى ميدان العمل بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥) التي فرضت عليها ذلك، مما أدىّ إلى زيادة احتكاكها بالمحيط الاجتماعي[٣]، كذلك تطوير التعليم بين النساء، فضلاً عن تزايد حدة النشاط الوطني خلال تلك

---

(١) **نادي النهضة النسوي:** أول الجمعيات النسوية التي ظهرت في العراق عام ١٩٢٤، ومثل تأسيسه في حينه قفزة مهمة دفعت بالحركة النسوية نحو الأمام، بعد ماعانته من تخلّف وجهل وانعزال، وأهم ما كان يهدف إليه النادي هو المطالبة بتعليم المرآة، وتطوير اسهاماتها في الحياة الاجتماعية. ومما تجدر الإشارة إليه انّ النادي لم يستمر طويلاً وذلك لعدم وجود الأمكانات المالية اللازمة لدعمة . ينظر : أفراح شبل عبد الحسن، تطور الحركة النسوية في العراق ١٩٥٨_١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدّمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ١٥٥-١٥٦.

(٢) ذكرى عادل عبد القادر، رابطة المرآة العراقية ودورها في الحركة النسوية في العراق ١٩٥٢- ١٩٧٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٦٣.

(٣) مقابلة شخصية مع السيد رضا الظاهر، في بغداد، بتأريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٩، صحفي قديم في جريدة طريق الشعب ومسؤول الإعلام فيها، ويعمل حالياً خبيراً اعلامياً في رئاسة الجمهورية .

المدة، وقد أدتّ تلك العوامل إلى تنامي النشاط الوطني والسياسي لدى المرآة العراقية وأصبح لها مشاركات في المواقف الوطنية والقومية التي خاضها أبناء الشعب العراقي من أجل الحريات الديمقراطية(١).

تعرضّت المرآة العراقية بسبب نشاطها السياسي والوطني إلى الإعتقالات، وعانت من الأنتهاك لحقوقها(٢)، وهذا ما دفع بها الى المطالبة بتشكيل تنظيم نسوي هدفه الأرتقاء بظروف المرأة وتحسينها (٣)، لاسيما وأنّ بعض الأحزاب في العراق، ومنها الحزب الشيوعي تّبنى قضية المرآة وجعلها جُزءاً من قضاياه الاساسية. وفي ضوء ذلك قدم طلب لتأسيس منظمة الدفاع عن حقوق المرآة في ١٠ آذار ١٩٥٢، برعاية من الحزب الشيوعي، الاّ أنّ الطلب رُفض من قبل الحكومة لمعرفتها إنّ وراء الطلب العناصر الشيوعية(٤)، ماجعلُهنّ يلتجيئْنَ إلى النشاط السري. وعلى الرغم من ظروف العمل السرية الصعبة الاّ أن المنظمة التي كانت برئاسة الطبيبة نزيهة الدليمي(٥) أستطاعت كسب عدداً كبيراً من النساء من مختلف الطبقات الأجتماعية،

---

(١) من ضمن المواقف الوطنية التي شاركت فيها المرآة العراقية هي وثبة كانون الثاني ١٩٤٨، حيث كان للعنصر النسوي مساهمة فعالّة فيها ومما يذكر أنّ إحدى الفتيات تدعى (عدوية الفلكي ) والتي تبلغ من العمر ستةَ عشرَ عاماً، استطاعت أنْ تجسَّد أروع صفحات البطولة في الوثبة عندما وقفت متحدية رصاص الشرطة لفتح جسر الشهداء أمام المتظاهرين حتى لقبت بـ (فتاة الجسر)، مما كان لها أروع الأثر في شدّ عَضُد المتظاهرين والدفع بهم نحو الأمام من أجل اقتحام الجسر رغم حشود قوات الشرطة أمامهم. ينظر: جاسم علي هداد، حقوق المرآة السياسية في الدساتير العراقية دراسة مقارنة، بغداد، دار الرواد المزدهرة، ٢٠١٥، ص٤٠.

(٢)المصدر نفسه، ص٤٠.

(٣) ذكرى عادل عبد القادر، المصدر السابق، ص٥٩.

(٤) مؤيد شاكر كاظم، رحيم عبد الحسين عباس، موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضايا الاقتصادية والاجتماعية في العراق، بحث منشور في مجلة القادسية، كلية الأداب والعلوم التربوية، مج ٨، العدد ٣ في ٢٠٠٩، ص١٧٦.

(٥) **نزيهة الدليمي(١٩٢٤- ٢٠٠٧):** ولدت في بغداد، من عائلة من الطبقة الوسطى حيث كان والدها السيد جوده يعمل موظفاً في مديرية اساله ماء بغداد، واكملت دراستها الابتدائية والمتوسطة (١٩٣٠-١٩٣٩) في مدرسه تطبيقات دار المعلمات، ثم التحقت بالمدرسة الثانوية المركزية عام ١٩٣٩، وتخرجت فيها عام ١٩٤١ ، واكملت دراستها الطبية عام ١٩٤٧، وعملت طبيبة في المستشفيات العراقية. انتمت الى صفوف الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٤٨، وكان لها دور كبير في الوقوف الى جانب المرأة العراقية، وهي أول أمرآة في العراق والعالم العربي تتقلد منصب وزاري(وزارة البلديات) في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩. للمزيد من المعلومات. ينظر: موفق خلف غانم، نزيهة الدليمي

والأقتصادية، والعرقية، والدينية، للمطالبة بحقوقهن وتحسين واقع ظروفهن في الحياة الاجتماعية[١].

ومن أهم القضايا التي تبنتها تلك المنظمة النضال من أجل نيل حقوق المرآة ومساواتها بالرجل، والنضال من أجل السلم والتحرر واستكمال السيادة الوطنية[٢]. ويتضح مما تقدّم أنّ المنظمة لم تكن لتنشىء لتكون ذات إطار إجتماعي تطالب بالحقوق الاجتماعية للمرآة فحسب، بل كانت ذات إطار سياسي وطني وضعت قضايا البلد بين نُصبِ عينيها.

وفي اليوم الأول لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، انتقلت المنظمة إلى العمل العلني بعد أن بعثت ببرقيات تهنئة لحكومة الثورة مُعلنة عن تأييدها للنظام الجمهوري الجديد، واستطاعت الحصول على إجازة عملها بشكل علني في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٨ من قبل وزارة الداخلية[٣]، وقد عُدّ ذلك من المكاسب الحقيقة للمرآة العراقية في ظلّ النظام الجمهوري الجديد (١٩٥٨-١٩٦٣)، بعد سبع سنوات من النشاط السري، ونضال طويل، وتضحيات جسام، كما عُدّ خطوة مهمة دفعت بالحركة النسوية نحو الأمام وشجع النساء في باقي الألويه على تأييدها واسنادها[٤].

بدأت المنظمة تهيء لعقد مؤتمرها الأول عبر تشكيل لجنة تحضيرية برئاسة نزيهة الدليمي، بادرت إلى إجراء الأنتخابات التي مّرت بمرحلتين الأولى تمثلت في انتخاب اللجان

---

ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية، بغداد، دار الرواد المزدهرة، ٢٠١٤، ص ص ٣٦، ٣٨، ٤١ .

(1)Gina Marie Longo, An Analysis of Iraqi Women`s Political Participation ,Givi Rights and Soletal Roles. MAThesis. Florida Atlantic University, Collage of Rrts, 2008.p.18.

(٢) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص٥٦.

(٣) خانم زهدي، صفحات من تأريخ الحركة النسائية العراقية، بغداد، شركة الرواد المزدهرة للطباعة والنشر المحدود، ٢٠٠٧، ص٤٢؛ عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٤) خانم زهدي، المصدر السابق، ص٤٢.

المحلية في فروع الالوية لاختيار ممثلاتهن في المؤتمر العام، والثانية تمثلت بانتخابات الهيئة العليا التي جرت في بغداد لانتخاب ممثلاتهن في المؤتمر العام[١].

عملت اللجنة التحضيرية للمؤتمر على تشكيل لجان عدة منها: لجنة التقرير العام عن وضع المرآة العراقية، لجنة الأمومة والطفولة، لجنة رعاية الأمومة والطفولة، لجنة السلام العالمي، لجنة مكافحة الأمية، لجنة الدعاية والنشر، لجنة صيانة الجمهورية، وقد تمثلت مهمة تلك اللجان في إعداد تقارير عن أهم المشاكل التي عانت منها المرآة العراقية، أبانّ العهد الملكي وكيفية معالجة تلك المشاكل خلال العهد الجمهوري[٢] .

افتتح المؤتمر جلساته التي استمرت للمدة من ٨-١٢ اذار ١٩٥٩، في قاعة سينما الخيام في بغداد من قبل رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، وبحضور(٢٤٤) امرآة و(٦٢) مراقبة [٣]، وأهم ما تّم التطرق له في المؤتمر هو تقديم التقارير التي كانت مُعّدةُ عن أهم المشاكل التي عانى منها المجتمع العراقي إبانّ العهد الملكي سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية،أو صحية،أو ثقافية، في مختلف مناطق العراق، وكان الغرض منها بيان الوضع المزري الذي كان يعانيه المجتمع العراقي حيث كان للمرآة النصيب الأكبر من تلك المعاناة [٤].

اقتصر اليوم الأخير من المؤتمر على مندوبات الرابطة من أجل انتخاب اللجنة العُليا، حيث وزّعت بطاقات التصويت على عضوات المؤتمر اللاتي مثلن مناطق العراق الشمالية والجنوبية، وفي اليوم التالي اجتمعت اللجنة العُليا لانتخاب مكتب السكرتارية للرابطة، والتي أسفرت عنها انتخاب كلّ من الدكتوره نزيهة الدليمي رئيسة، وعفيفة رؤوف نائبة للرئيسة، وسافره

---

(١) موفق خلف غانم، المصدر السابق، ص٩٧.

(٢) موفق خلف غانم، المصدر السابق ، ص٩٧-٩٨.

(٣) خانم زهدي ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٤) للمزيد عن تفاصيل معاناة المجتمع العراقي ينظر: لجنة الثقافة الوطنية، المؤتمر الأول لرابطة الدفاع عن حقوق المرآة، بغداد، دار بغداد، د.ت، ص ٦٣-٧٦.

جميل حافظ سكرتيرة، ومبجل أديب أمينة للصندوق، وخانم زهدي عضوة و سالمة فخري عضوة احتياط[١].

صدرت عن المؤتمر جملة مهمة من القرارت في ختام جلساته، تمثلت في صيانة الجمهورية، وإقرار حق المرآة في المحافل السياسية، وتشكيل لجنة لرعاية الأمومة و الطفولة في بغداد، والعمل على مكافحة الأمية، وحلّ المشاكل الاقتصادية للمرآة وضمان الحقوق الثقافية لها[٢]. وقد سعت المنظمة إلى نقل تلك القرارات إلى حّيز التنفيذ من خلال نشاطات الرابطة التي مارستها بعد المؤتمر وعلى مختلف الصُعُد، فعلى الصعيد التربوي والثقافي أطلقت حملة واسعة لمحو الأمية عبر فتح المدارس في بغداد والألوية الأخرى، وأخذت تدعو النساء للأنضمام إلى تلك المراكز عن طريق الصُحف المحلية[٣].

أمّا على الصعيد الاجتماعي أسهمت في معالجة بعض المشاكل الاجتماعية للمرآة مثل قضايا الزواج والطلاق وحضانة الأطفال وفي ضوء اجتماعاتها الأسبوعية إذ خصصت اسبوعاً خاصاً للمرآة للأستماع الى مشاكلها،ومحاولة وضع الحلول الناجحة لها، واهتمت بالطفولة في ضوء تنظيمها لاحتفالات خاصة بيوم الطفل العالمي في ١ حزيران ١٩٥٩ وهي المرة الأولى التي يحتفل بها العراق بالمناسبة[٤].

على الصعيد الصحي قامت بفتح مستوصف في بغداد، هذا إلى جانب مشاركتها في المناسبات الوطنية التي شهدها العراق مثل الاحتفال بيوم الجيش وبالذكرى السنوية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٥] وتنظيمها لمسيرة كبيرة بمناسبة الأول من آيار(عيد العمال) معربةً في ضوئها عن وقوفها ومساندتها للطبقة العاملة في العراق[٦].

---

(١) ذكرى عادل عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٢) لجنة الثقافة الوطنية، المصدر السابق، ص ١٢-٢٦.

(٣) موفق خلف غانم، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٤) أفراح شبل عبد الحسن، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٥) المصدر نفسه، ص١٨٤.

(٦) اتحاد الشعب، بغداد ،العدد ٧٩ في نيسان ١٩٥٩.

وكان لها دور كبير في الارتباط بالمنظمات النسوية في الخارج منها الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، وكذلك المنظمات النسوية العربية، مما كان له دور كبير في تعزيز التفاهم والتضامن وتبادل الثقافة وتلاقح الرؤى والافكار ومحاولة تطوير العمل النسوي في مختلف الميادين(١).

من الجدير بالذكر أنّ عددَ عضوات الرابطة أخذ بالازدياد إلى أنْ بلغ في منتصف عام ١٩٥٩ اربعين الف عضوة(٢) وكان من أهم المكاسب التي حققتها المنظمة خلال تلك المدة هو صدور قانون الاحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩(٣)، إذ عد أول قانون مدني ضمن الكثير من الحقوق المدنية والاجتماعية للمرآة العراقية ومن اكثر القوانين تطوراً في الشرق الأوسط من حيث الحقوق التي منحها للمرآة ولا يزال العمل به سارياً لغاية الآن(٤) .

شهد عام ١٩٦٠ عقد المؤتمر الثاني للرابطة للمدة من ٨ – ١٢ آذار من العام نفسه، بحضور رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، وحضرته ٤٣٢ مندوبة يمثلنَ ٤٢ الف عضوة، وأهم ما انبثق عن المؤتمر قرار بتبديل اسم منظمة الدفاع عن حقوق المرآة الى ( رابطة المرآة العراقية )

---

(١) خانم زهدي، المصدر السابق، ص٤٤.

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(٣) **قانون الاحوال الشخصية :** صدر هذا القانون بعد قرابة عام ونصف على قيام الحكم الجمهوري في العراق ويعدّ مكسباً مهماً للمرآة، حيث كان يهدف الى تحقيق الاستقرار في الحياة الأسرية وضمان حقوق المرآة من خلال الجمع بين الاحكام الشرعيه وتوحيدها بقانون وقد جاء في الأسباب الموجبة لأصدار ذلك القانون **" منذ انبثاق ثورة ١٤ تموز جعلت من أهدافها الأولى وضع قانون موحد للأحكام الشخصية يكون اساساً لأقامة بناء العائلة العراقية في العهد الجديد ويكفل استقرار الاوضاع فيها ويضمن للمرأة حقوقها الشرعية واستقلالها العائلي ... حيث لم تكن الأحوال الشرعية للأحوال الشخصية قد شرعت في قانون واحد يجمع من اقوال الفقهاء ما هو متفق علية والاكثر ملائمة للمصلحة الزمنية، وكان القضاء الشرعي يستند في أحكامه إلى النصوص المدونة في الكتب الفقهية والى الفتاوى في المسائل المختلف عليها والى قضاء المحاكم في البلاد الاسلامية ...وقد وجد في تعدد مصادر القضاء واختلاف الاحكام ما يجعل حياة العائلة غير مستقرة وحقوق الفرد غير مصونة فكان هذا دافعاً للتفكير بوضع قانون تجمع فيه اهم الاحكام الشرعية المتفق عليها "**، احتوى القانون على ثمانية ابواب مكونة من ٨٨ مادة ناقشت مختلف القضايا التي تخص أمور المرآة العراقية من حيث الزواج والطلاق والحقوق التي تضمن مساواتها مع الرجل . للمزيد عن تفاصيل القانون ينظر : مجموعة الانظمة والقوانين لسنه ١٩٥٩، ص١٨٩-١٩٥ .

(٤) جاسم علي هداد، المصدر السابق ص٤٣.

بناءً على طلب رئيس الوزراء[١]، اعتقاداً مع ما حصلت عليه المرآة العراقية من حقوق فلا داعي للأسم القديم بعد أن نالت المرآة حقوقها.

وأعيُد انتخاب الدكتورة نزيهة الدليمي رئيسة للرابطة، واستمرت المنظمة بتطبيق برامجها المختلفة، وتثميناً لجهودها وبناءً على طلبها أُقر يوم ٨ آذار ١٩٦٠ عطلة رسمية احتفالاً بعيد المرآة[٢]، ويمكن ملاحظة أنّ المنظمة لاقت الدعم والاسناد الكبيرين من قبل الحكومة.

لابدّ من الإشارة إلى أنّ المنظمة استطاعت أن تسير بأعمالها بصورة جيدة خلال السنتين الأوليتين للثورة، الاّ أن واقع الحال انعكس بعد ذلك حيث تزامن مع تغيّر سياسة حكومة الثورة ضد العناصر الشيوعية، لدرجة أنهّا رفضت طلب تقدم به الحزب الشيوعي العراقي لمنحه إجازة للعمل بعد أن قامت الحكومة بإصدار قانونٍ للأحزاب في ٢ كانون الثاني١٩٦٠[٣].

وفي ظلّ تلك الظروف الصعبة سعت المنظمة لعقد مؤتمرها الثالث عام ١٩٦١، الاّ أنّ الجهات الحكومية وضعت العراقيل أمام نشاط تلك المنظمة وجهودها لدرجة انها امتنعت عن تخصيص قاعة لعقد المؤتمر رغم إجازته، لذلك اضطرت الرابطة إلى عقد المؤتمر في قاعة مقر الرابطة الكائن في الوزيرية، في ٩ آذار١٩٦١، وقد أشارت الدكتورة نزيهة الدليمي إلى الأعمال الأستفزازية التي مارستها الجهات الحكومية ضد الرابطة، والتي عَزتها إلى أسباب سياسية، وتركز النقاش حول تطوير أساليب العمل في ظل الظروف الجديدة بشكل أساسي[٤].

وعلى الرغم من ذلك، لم تستطع الرابطة من أن تمارس نشاطها بحرية كاملة بل بشكل محدود وضيق، حيث تعرضت الكثير من عضوات المنظمة إلى الأعتقال والملاحقة، كما تعرضت الكثير من مقرات الرابطة إلى أعمال عدائية مما ادى إلى إغلاق بعضها، ولم تمنح

---

(١) خانم زهدي، المصدر السابق، ص ٤٥ ؛ جريدة " الثورة "، بغداد ، العدد ٤.٤ في ٨ اذار ١٩٦٠ .

(٢) ذكرى عادل عبد القادر، المصدر السابق، ص ص ١٥٥، ١٥٧.

(٣) سنشير الى ذلك في الفصل الثالث.

(٤) ذكرى عادل عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٦٨.

الرابطة إجازة لعقد مؤتمرها الرابع الذي كان مقرراً عقده عام ١٩٦٢[١]، وبذلك تكون منظمة المرآة العراقية قد نالت نصيبها كباقي المنظمات الجماهيرية التي تعرضت إلى موجات الإنحسار بسبب العناصر الشيوعية التي كانت مسيطرة عليها وبقيت على حالها حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

## - نقابـــة المحـــامـــين:

تُعَدّ نقابة المحامين من المنظمات المهنية العراقية التي اكتسبت صفتها القانونية منذ العهد الملكي، اذ يرجع تأريخ تأسيسها الى عام ١٩٣٣[٢]، بعد أن شرع قانون نقابة المحامين رقم ٦١ لسنة ١٩٣٣ يضمهم وينظم مهنتهم[٣]، وبذلك أصبحت النقابة مرجع كلّ المحامين فيما يتعلق بشؤونهم التنظيمية والإدارية[٤].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ النقابة رغم اكتسابها الصفة القانونية الاّ أنهّا اتسمت طوال مرحلة التأسيس بالاضطراب وعدم استقامة العمل النقابي، وهذا راجع إلى القيود والمراقبة التي فرضتها عليها السلطات الحكومية بسبب الحسّ الوطني والقومي الذي اتسمت به تلك النقابة[٥]. في الوقت الذي كانت فيه تلك السلطات مرتبطة بعجلة الاستعمار الغربي والذي كان يقف ضد

---

(١) موفق خلف غانم، المصدر السابق، ص ١١٤ ـ ١١٥ .

(٢) الوقائع العراقية ، بغداد ،العدد ١٣١٠ في١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣، ص ٢٤ .

(٣) ورد ذكر القانون ص٤١.

(٤) محمود فهمي درويش، مصطفى جواد، أحمد سوسه، المصدر السابق، ص ٤٤٦ .

(٥) مجيد هداب هلهول السعدون، نقابة المحامين العراقية وموقفها من القضايا الوطنية والقومية ١٩٤١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشوره مقدمة إلى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠٠١، ص٣١.

تطلعات كهذه، وعلى الرغم من ذلك استمرت النقابة بنشاطها وجهودها المبذولة حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[١].

وفي ظل بداية العهد الجمهوري الجديد،أُجريت نقابة المحامين انتخابات الدورة السابعة والعشرين لها في ٢٨ آب ١٩٥٩، والتي شهدت منافسة شديدة من قبل الشخصيات التي رشحت فيها وهي كلّ من عزيز شريف (محامٍ شيوعي)، وعبد الرزاق شبيب (عضو في حزب الأستقلال)، والدكتور حسن زكريا الذي كان(عضواً بارزاً في الحزب الوطني الديمقراطي)، وتمخضت نتائج تلك الانتخابات عن تراجع المد الشيوعي على تلك النقابة في الوقت الذي حقق فيه عضو حزب الاستقلال عبد الرزاق شبيب، فوزاً ساحقاً إذ حصل على(٤٥٦) صوتاً مقابل(٢٥٧) حصل عليها عزيز شريف، بينما حصل حسن زكريا على(١٦٥) صوتاً[٢]، ويعود سبب خسارة الشيوعيين في تلك الانتخابات جاء ضمن الوضع العام الذي استهدف تقليصاً لنفوذ الحزب الشيوعي.

كانت أولى النشاطات التي تخصّ نقابة المحامين في ظل بداية العهد الجمهوري الجديد، عقد مؤتمر للمحامين العرب في بغداد بناءً على طلب النقابة لمناقشة أهم القرارات التي تخص عملها، وبالفعل عقد المؤتمر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٩ تحت شعار(الحق والعروبة)، وقد قدمّ الحضور العرب تهنئتهم للعراق بنجاح الثورة[٣]، وألقى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم خطاباً في المؤتمر أكد فيه على"**أن العراق جمهورية مستقلة ذات سيادة تامة، وأنّ السيادة للشعب فهو مصدر القوة ومصدر السلطة، وإنّ العراق دولة محايدة مسالمة تمد يد العون والصداقة إلى جميع الدول العربية والصديقة بوصفها جزءاً من الأمة العربية**"[٤].

---

(١) مجيد هداب هلهول، المواقف الوطنية والقومية لنقابة المحامين العراقيين من عام ١٩٦٨-١٩٧٠، بحث منشور في مجلة كلية التربية – سامراء، جامعه تكريت، مج ٧، العدد ٣٤ في كانون الثاني ٢٠١١، ص١٦٨.

(٢) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٣) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص ١٨٣.

(٤) للاطلاع على النص الكامل للخطاب ينظر: ماجد شبر، خطب الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ – ١٩٥٩، لندن، دار الوراق للنشر، ٢٠٠٧، ص ٧٣ – ٨٠ .

من الأمور التي طرحت في المؤتمر موضوع الوحدة العربية مع الجمهورية العربية المتحدة، وموضوع إلغاء عقوبة الإعدام في الجرائم السياسية، الاّ أنّ تلك المواضيع المطروحة شهدت اختلافاً في وجهات النظر و الرأي بين كلّ من المحامين الشيوعيين ومحامي الجمهورية العربية المتحدة مما أدى إلى تأجيل النظر في تلك المواضيع الى المؤتمر اللاحق(١).

شاركت نقابة المحامين في مؤتمر المحامين العرب الخامس الذي انعقد في بيروت للمدة من(١-٥)ايلول ١٩٥٩، برئاسة عبد الرزاق شبيب، وحضره عدد من المحامين الشيوعيين ومنهم عزيز شريف، وغضبان السعد، كما شهد حضوراً من قبل سفير العراق السابق في القاهرة المحامي فائق السامرائي(٢)، والذي قدم مذكرة إلى المؤتمر حملت اسم(رابطة المحامين القوميين الأحرار)، انتقد خلالها طبيعة نظام الحكم القائم في العراق واصفاً إيّاه "بالمستبد الذي تدار دفة حكمه من قبل عناصر الحزب الشيوعي، الذين عاثوا بالبلاد خراباً"، أدت تلك الانتقادات إلى

---

(١) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص ١٨٤.

(٢) **فائق السامرائي (١٩٠٦– ١٩٧٩):** ولد في مدينة العمارة ، تلقى دراسته الابتدائية والمتوسطة في المدرسة الامريكية في البصرة اثر نقل والده مديراً للأوقاف فيها، ثم التحق بالمدرسة الاعدادية المركزية في بغداد، ودخل بعدها كليه الحقوق عام ١٩٢٨ وتخرج فيها عام ١٩٣٢ وتنقل في الوظائف الحكومية بعد تعينه، كما ساهم مع مجموعة من العناصر القومية في تأسيس حزب الاستقلال. ومن المناصب التي تقلدها بعد تعينه سكرتير وزارة العدل عام ١٩٣٣، ومدير لشؤون العمل عام ١٩٣٦، ومدير عام للدعاية عام ١٩٣٩. ترأس جريدة الاستقلال التي صدرت في اب ١٩٤٦، وانتخب نائباً عن مدينة بغداد عام ١٩٤٨ استقال في اذار١٩٥٠، كما انتخب نائباً عن مدينة سامراء عام ١٩٥٠ واستقال في عام ١٩٥٢، وبعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، عين سفيرا للعراق في مصر الاّ إنّه استقال في ٢٦ اذار ١٩٥٩، وأصبح لاجئاً في مصر وأعلن معارضته للنظام القائم، فصدر عليه حكم غيابيا بالأعدام في ايار١٩٦٠، واختير امين سر الهيئة القيادية للتجمع القومي العراقي في مصر. للمزيد من المعلومات ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٥١.

تعميق التناقضات والاختلافات وتطورت إلى اشتباكات بين أعضاء وفد المحامين العراقيين أدت إلى تدخل الشرطة اللبنانية لفضها، وبالتالي اخفاق المؤتمر[١].

دَلّ ذلك على ضعف سيطرة الشيوعيين خلال تلك المدة، في الوقت الذي تفوق فيه القوميون بدليل فوز عبد الرزاق شبيب في الانتخابات التي أجرتها النقابة في١٩ تشرين الاول ١٩٦٢ للمرة الرابعة بعد ان حصد(٤٢٧) صوتاً مقابل (١٠٨) أصوات حصل عليها زميله (توفيق منير) نائب رئيس مجلس انصار السلام[٢].

## -نقابة الصحفيين:

إنّ بادرة إنشاء نقابة الصحفيين لم تكن وليدة يومها، بل جاءت نتيجة لجهود متكاتفة، ومستمرة من قبل الصحفيين العراقيين، طيلة العهد الملكي في العراق، إذ تكمن مطالب الصحفيين في السماح لهم بإيجاد تنظيم نقابي يدير شؤونهم، ويضمن حقوقهم، سيما وإنّ الصحافة في العراق عانت طوال العهد الملكي من مضايقات، وقيود وانتهاكات تمثلت في تعطيل غالبية الصحف، فضلاً عن تعرض الكثير من الصحفيين الى السجون والمعتقلات كما لو أنهمّ كانوا سياسيين وليس محترفي صحافة[٣].

كانت مطالب الصحفيين كثيراً ما تهمل من قبل الحكومة القائمة آنذاك، ورغم ذلك استمر الصحفيين بمطالبتهم في إيجاد تنظيم نقابي لهم وزاد ضغطهم، الأمر الذي حمل الحكومة على الموافقة على تأسيس جمعية للصحفيين أواسط عام ١٩٤٥، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ تلك

---

(١) نوري عبد الحميد وعلاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية ،ج٣، ص ٢٤٥- ٢٤٦ .

(٢) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٤٠٠.

(٣) فيصل حسون، صحافة العراق مابين عامي ١٩٤٥ – ١٩٧٠، د.م، د.ت ،ص٢٣٩.

الجمعية بقيت مكبلةً بالقيود والمراقبة من قبل الحكومة القائمة حتى اصدار قرار بإغلاق الجمعية وإنهاء أعمالها عام ١٩٥٤[١].

يعكس ذلك أنّ الحكومة العراقية أبانّ العهد الملكي، كانت تتدخل في وسائل الإعلام ولاسيما الصحافة، رغم انها تمثل رافداً مهماً من روافد العمل الوطني لما لها من دور في إعطاء صورة واضحة عن موقف الرأي العام المساند لحركة التحرر الوطني أو الاجتماعي، الأمر الذي يؤثر سلباً على نظام الحكم .

وعلى الرغم من فشل محاولات الصحفيين في إيجاد تنظيم نقابي لهم طيلة العهد الملكي، الاّ أنّ جهودهم تلك كانت بمثابة الجذور التمهيدية التي مهدت للصحفيين لتأسيس نقابتهم في ظل النظام الجمهوري الجديد[٢]، ولاسيما وإن الصحافة لاقت اهتماماً كبيراً من قبل حكومة الثورة كونها اللسان الُمعبرَّ عن حال الشعب والواجهة الثقافية للبلاد، لذلك بادرت الحكومة إلى اطلاق حرية الصحف، وإعادة نشاط الصحف، التي كانت معطلة أبانّ العهد الملكي[٣]، وسمحت للصحفيين بعقد أول اجتماع لهم في ١٠ آذار ١٩٥٩ في مقر نادي المحامين في بغداد[٤]، الذي ضَمّ عدداً كبيراً من صحفي العراق، ومن مختلف الاتجاهات والافكار السياسية، وتمخّض عن ذلك الاجتماع تأسيس نقابة للصحفيين تهدف إلى الإرتقاء بمستوى الصحافة، والتغلب على العقبات التي تواجه عملهم الصحافي، فضلاً عن ضمان حقوق أعضائها، وعلى أساس ذلك قدم طلب رسمي إلى حكومة الثورة للسماح لهم بتأسيس نقابة للصحفيين ومنحهم رخصة بذلك[٥]،

---

(١) أطياف اسماعيل خليل البياتي، تطور العمل التنظيمي للصحفيين العراقيين ١٩٣١ – ١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٨، ص ص٤٤-٤٦، ٦١ .

(٢) أطياف اسماعيل خليل البياتي،المصدر السابق، ص٦٣ .

(٣) دعاء جواد ناصر مهدي الطائي، وزارة الأرشاد العراقية ١٩٥٨- ١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٦، ص٨٣ ؛ عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ١٦١ .

(٤) سامي عبد الحسن ثجيل، جريدة صوت الأحرار في العراق (١٩٥٨-١٩٦٣)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية - ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ٢٦٢ .

(٥) فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، بغداد، مطبعة الاديب، ١٩٧٦، ص ٤١١ .

وبالفعل وافقت الحكومة على الطلب المقدم في ٢٣ حزيران١٩٥٩، وبذلك انبثقت نقابة الصحفيين إلى الوجود[١]، بموجب القانون رقم (٩٨) لسنة ١٩٥٩[٢].

عُقَدّ أول مؤتمر تأسيسي للصحفيين في ٧ آيلول ١٩٥٩، على قاعة الشعب في بغداد لأنتخاب الهيئة الإدارية للنقابة، ففاز محمد مهدي الجواهري[٣] برئاسة النقابة وهو من ذوي الميول الشيوعية، كما فاز بعضوية الهيئة مجموعة من اليساريين منهم جلال الطالباني[٤]، وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عبدالرحيم شريف[٥]. ويتبين من نتائج انتخابات الهيئة الإدارية بروز المَدّ الشيوعي، وهذا يَدلّ على أنّ نقابة الصحفيين التحقت بالركب الشيوعي كباقي المنظمات المهنية في بداية تأسيسها.

---

(١) أطياف اسماعيل خليل البياتي، المصدر السابق، ص ٦٧ .
(٢) تم التطرق الى تفاصيل القانون ص ٥٨ .
(٣) **محمد مهدي الجواهري (١٩٠٠-١٩٩٧) :** ولد في مدينة النجف الاشرف، وسط أسرة معروفة بالعلم والفقه والأدب، انتقل الى بغداد عام ١٩٢٥ وعمل اميناً للتشريفات الملكية، الاّ أنهّ فضل العمل في المجال الصحفي، فاصبح محرراً للعديد من الصحف التي كان لها دور كبير في السياسة العراقية منها جريدة الرأي العام، كما كان له دور في تأسيس حزب الاتحاد الوطني علم ١٩٤٦، واحد اعضائه البارزين، الا انه انسحب من الحزب بعد مرور اقل من سنة على تأسيسه بسبب خلافات مع بعض اعضائه، كما تقلد منصب العضوية في مجلس النواب و زامن احداث وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ لذلك خرج من عضويه المجلس واعلن وقوفه الى جانب ابناء الشعب في معارضتهم لحكومة صالح جبر، واعتقل في ابو غريب عام ١٩٥٢، واصدر جريدة "الجديد " عام ١٩٥٣، غادر العراق الى دمشق واستقر فيها عام ١٩٥٦ وعاد الى بغداد بعد نجاح ثورة ١٤ تموز، وعدا هذا فهو شاعر العرب الأكبر. للمزيد من المعلومات ينظر : حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ٥٦٣-٥٦٥ .
(٤) **جلال الطالباني (١٩٣٣-٢٠١٧) :** ولد في محافظة السليمانية العراقية، واتم دراسته الثانوية في كركوك عام ١٩٥٢، دخل كلية الحقوق في بغداد عام ١٩٥٣، لكنه اضطر الى ترك الدراسة عام ١٩٥٦ هرباً من الاعتقال بسبب نشاطه في اتحاد الطلبة الكردستاني، وبعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عاد طالباني الى كلية الحقوق وتخرج فيها عام ١٩٥٩، عمل في الصحافة لمدة طويلة، ومثل احد الاعضاء البارزين للحزب الديمقراطي الكردستاني، انتخب رئيساً للجمهورية العراقية عام ٢٠٠٥ وجدد انتخابه عام ٢٠١٠ . للمزيد من المعلومات ينظر : عمار عباس محمود، الفكر السياسي لجلال الطالباني، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٥ وما بعدها ؛ جريدة "المدى" ، بغداد ، العدد ٤٠٣٢ في ٤ تشرين الأول ٢٠١٧.
(٥)**عبد الرحيم شريف(١٩١٧-١٩٦٣):** ولد في مدينة عانة في محافظة الانبار، من اسرة متوسطة الدخل، انتمى الى صفوف الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٥٠، واصبح عضو اللجنة المركزية خلال (١٩٥٦-١٩٥٨ ) و(١٩٥٨ -١٩٦٣ ) . ينظر: حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٩.

باشرت النقابة بعد إتمام مؤتمرها التأسيسي لإنجاز الأعمال التي رسمت لها، واستطاعت أنّ تثبت وجودها وشخصيتها عبر مطالبتها لوزارة الأرشاد في ١٤ ايلول ١٩٥٩ بعدم السماح لأي صحفي غير منتسب إلى النقابة من ممارسة العمل الصحفي، ولا يجوز منح أيّ امتياز جديد دون بيان رأي النقابة[١]. ويبدو هنا أنّ النقابة أرادت أن تحصر نشاطها بعيداً عن تدخل باقي الأحزاب السياسية.

من المكاسب المهمة التي حققتها النقابة للصحافة انضمامها إلى منظمة الصحفيين الدولية، وأقرت بأنّ تكون مسألة اختيار الوفود الصحفية إلى الخارج خاضعاً إلى مجلس النقابة[٢].

وَقعتّ نقابة الصحفين في مُعترك المصادمات الحزبية عن طريق الصُحف التي كانت وسيلة لتوجيه الاتهامات والانتقادات فيما بينها[٣]، وهذا أدى إلى تدهور أوضاع الصحافة العراقية. وقد أشار رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم إلى ذلك في المؤتمر الثاني لنقابة الصحفيين المنعقد في ٧ نيسان ١٩٦٠، عندما القى خطاباً بين فيه " **انني لم أحضر هذا اليوم لافتتح هذا المؤتمر، مؤتمر الصحافة العراقية، إن الصحافة العراقية قد دفنت في الحضيض... لقد فشلت الصحافة في العراق خلال السنة المنصرمة فشلاً ذريعاً، وإن أرباب الصحف و المراسلين ومن يشتغل بمعيتهم فليتواروا خجلاً أمام الشعب، إنّهم فرقوا صفوف الشعب...إننا أمام ثورة جامحة وانتم مدعوون وابناء الشعب مدعوون لرص الصفوف وعدم تفرقها...**"[٤].

هدف رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم من خطابه، وضع حدّ لحالة الحرب الصحفية(حرب الجرائد) بين الأحزاب، لما لها من تأثير بأشعال نار الفتن والاضطرابات الداخلية، فضلاً عن تقليص سيطرة الشيوعيين على تلك المنظمات والنقابات الجماهيرية[٥]، وقد لاقى خطابه الإشادة الإشادة والتأييد من قبل الحاضرين. وأجريت بعدها الانتخابات التي تمخضت عن بقاء الهيئة

---

(١) فائق بطي، المصدر السابق، ص ٤١١ .
(٢) أطياف اسماعيل خليل البياتي، المصدر السابق، ص ٧٧.
(٣) فائق بطي، المصدر السابق، ص ٤١٤ .
(٤) الجمهورية العراقية، ثورة وزعيم، ص ١٤٩-١٥١ .
(٥) أطياف اسماعيل خليل البياتي، المصدر السابق، ص ٧٨-٧٩ .

الإدارية التي نتجت عن المؤتمر الأول برئاسة محمد مهدي الجواهري[١]. وقد أعربَ المؤتمر في نهاية أعماله عن التزام النقابة بالأسس والأهداف التي قامت من أجلها وفي مقدّمتها صيانة الجمهورية، و الدفاع عن الاستقلال الوطني، وصيانة الحريات، ونبذ التفرقة و الخلافات[٢].

استمرت الصراعات الخفّية بين الصُحف التي تمثل كلٌ منها اتجاهاً سياسياً مختلفاً، ما دفع بالحكومة إلى تعطيل الكثير من الصحف ولاسيما ذات النزعة الشيوعية، فضلاً عن الصحف المعروفة بأتجاها القومي[٣]، وذلك يعكس تأثُّر النقابة بالأحداث السياسية وتقلباتها آنذاك.

على ما يبدو أنّ سيطرة الشيوعيين على النقابة جعلها واجهه للصدام الذي اندلع بين الشيوعيين، وحكومة عبد الكريم قاسم سيما بعد عام ١٩٦٠، الأمر الذي انعكس على مهام النقابة، وعدم تقدّمها من ناحية نشاطها الصحفي، وفي ٩ حزيران ١٩٦١ عقدت النقابة مؤتمرها الثالث لإجراء انتخابات الهيئة الإدارية، جاءت نتيجة الانتخابات بصورة مغايرة عن نتائج المؤتمرين السابقين، حيث أسفرت تلك النتائج عن أنحسار سيطرة الشيوعيين عن تلك النقابة،

---

(١) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٣٩٩ ؛ فائق بطي، المصدر السابق، ص ٤١٣ .

(٢) أطياف اسماعيل خليل البياتي، المصدر السابق، ص ٨١ .

(٣) كانت من ضمن الجرائد التي تعرضت الى التعطيل هي(اتحاد الشعب، البلاد، صوت الأحرار، الحضارة، الثبات ) للمزيد ينظر : فائق بطي، الموسوعة الصحفية، المصدر السابق، ص ٤١٥ ؛ قحطان حميد كاظم العنبكي، اجراءات وزارة الداخلية العراقية وموقفها من الاحداث السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨-١٤ تموز ١٩٥٩، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مج ٢٠، العدد ٨ في اب ٢٠١٣، ص ٢٠١ .

وفوز العناصر القومية متمثلة بشخص طه الفياض[١] صاحب جريدة (الفجر الجديد) ليتولى رئاسة النقابة[٢].

عقد المؤتمر الرابع لنقابة الصحفيين في ٧ نيسان ١٩٦٢، والذي تمخَّض عن انتخابات الهيئة الإدارية للنقابة، فأعيد انتخاب طه الفياض رئيساً للنقابة بأغلبيه (٨٦) صوتاً مقابل(٦٣) صوتاً حصل عليها لطفي بكر صدقي،صاحب جريدة "صوت الأحرار" ذات الميول الشيوعية[٣]. وعلى ما يبدو، أنّ نجاح القوميين وتفّوقهم على الشيوعيين يمكن إرجاعه إلى الوضع الراهن الذي كان سائداً آنذاك متمثلاً بموجه الانحسار المتخذة ضد الشيوعين.

وبعد اتمام الانتخابات القى النقيب طه الفياض كلمة أعرب من خلالها عن شكره وامتنانه للحاضرين وثقتهم به لإعاده انتخابه للمرة الثانية، مؤكداً على السير وفق ما رسم للنقابة منذ بداية تأسيسها[٤].

ومن الجدير بالذكر أنة رغم تلك الآمال والتفاؤل بالهيئة الإدارية الجديدة للنقابة، ألاّ أنة سُرعان ما أحُبطت تلك الآمال بقيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ إذ جمدت النقابة تمهيداً لحلها[٥].

---

(١) **طه الفياض(١٨٩٩- ١٩٦٤):** ولد في مدينة عانة في محافظة الانبار، وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، ثم التحق بدار المعلمين في بغداد عام ١٩١٥، فدخل المدرسة الحربية في الاستانة وتخرج فيها برتبة نائب ضابط وبعدها ترفع الى ملازم ثان، شارك الجيش العثماني في حملاته اثناءالحرب العالمية الاولى الأمر الذي ادى الى تعرضه الى الأسر من قبل القوات البريطانية، وبعد ان اطلق سراحه مارس العمل الصحفي واسس العديد من الصحف ذات التوجه القومي . للمزيد من المعلومات ينظر : كاظم الموسوي، تاريخ اعلام الصحافة العراقية قديماً وحديثاً دراسة تحقيقية وثائقية، بغداد، دار الضياء، ٢٠١١، ص٢٩.

(٢) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٣٩٩ ؛ فائق بطي، المصدر السابق، ص ٤١٩ ؛ فيصل حسون، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(٣) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص ١٨٣ ؛ فائق بطي، المصدر السابق، ص٤١٩.

(٤) أطياف اسماعيل خليل البياتي، المصدر السابق، ص٩١.

(٥) أطياف اسماعيل خليل البياتي، المصدر السابق، ص٩١.

مما سبق يتبين لنا وقوع تلك النقابة تحت حكم الأتجاهات السياسية وتأثيرها وهذا ما أثّر في نشاطها الصحفي، فلم يكن لها أنجازات أو أعمال على وفق المستوى الذي اسست من اجله.

## -نقـــابـــة ذوي المهـــن الطبيـــــة :

انبثقت فكرة تأسيس نقابة لذوي المهن الطبية منذ عام ١٩٣٥، من قبل مجموعة أطباء في العراق لإيجاد تنظيم نقابي يعمل على ضمان حقوقهم وينظّم عملهم، والارتقاء بمستواهم العلمي، فضلاً عن الأسهام بشكلٍ فعال في تحسين الواقع الصحي المتردي في العراق[١]، لذلك رفع مجموعة أطباء طلباً لتأسيس نقابة في ٧ آيار ١٩٣٥[٢]، لكنه أهمل من قبل السلطات الحكومية ولم يلقِ اذناً مصغية[٣]، ولا غرابة في الموضوع طالما أنّ الحكومة أبانّ العهد الملكي حاربت التنظيم النقابي لمختلف المهن والحرف في بداية تأسيسها.

استمرت جهودُ الأطباء العراقيين للمطالبة بتأسيس نقابة خاصة بهم، حتى تمكنوا بالفعل من انتزاع الموافقة على إنشاء التنظيم الذي حمل اسم" نقابة ذوي المهن الطبية" بموجب القانون المرقم(٦٧) لسنة ١٩٥٢[٤].

ولّما كانت النقابة قد وضعت نَصبَ عينيها منذ بداية تأسيسها النهوض بالواقع الصحي المتردي في العراق، لذلك حاولت معالجة تلك الأوضاع عن طريق تقديم الاقتراحات المناسبة إلى وزارة الصحة، والتي تتمثل بتوفير الخدمات الصحية ولاسيما في المناطق النائية، وسدّ النقص الحاصل في الكادر الطبي عن طريق توسيع أعداد الطلبة المقبولين في الدراسة الطبية

---

(١) ضحى نجم عبد كشاش العبادي، نقابة أطباء العراق ١٩٥٢-١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية، جامعه القادسية، ٢٠١٩، ص ٣٧ .

(٢) د. ك. و، وزارة الداخلية، ١٠٨٥٠/ ٣٢٠٥٠، الجمعيات الطبية العراقية ١٩٣٢– ١٩٣٦، و٣١، ص١٤.

(٣) ضحى نجم عبد كشاش العبادي، المصدر السابق، ص٣٧.

(٤) تم التطرق الى قانون ذوي المهن الطبية في ص ٤٣.

فضلاً عن توفير الخدمات العلاجية والوقائية على أساس مبدأ المجانية بعدّ "ان الخدمة الطبية حق من حقوق المواطن"[١].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّه رغم تلك الجهود المبذولة للإرتقاء بالمستوى الصحي في العراق أبانّ العهد الملكي، الاّ أنّ الأوضاع بقيت مترديه وعانت من الإهمال[٢].

بعد نجاح ثوره ١٤ تموز ١٩٥٨، حرصت حكومة الثورة على تطبيق الأهداف التي جاءت من أجلها، ومنها محاربة الفقر، والمرض والاهتمام بالواقع الصحي لأبناء الشعب من أجل المساهمة في نشأة جيل صحيّ جديد، وحياة أفضل، فكان من الطبيعي أن تحظى نقابة ذوي المهن الطبية بأهتمام الحكومة[٣].

كانت باكورة أعمال النقابة في ظل النظام الجمهوري الجديد(١٩٥٨-١٩٦٣)، تشكيل لجنة إدارية لأجراء انتخابات الدورة الثالثة للنقابة، والأولى في ظل النظام الجديد، و بالفعل إجريت تلك الانتخابات في ٧ تشرين الثاني١٩٥٨، تمخضت عن فوز الدكتور وصفي محمد علي رئيساً للنقابة[٤].

عقدت نقابة ذوي المهن الطبية مؤتمرها الأول في ١٥ كانون الاول ١٩٥٩، وأفتتح المؤتمر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وألقى خطاباً جاء فيه " **يسرني في هذا اليوم ان أحضر مؤتمركم هذا وهو المؤتمر الذي عقد بالاشتراك مع جمعية الطب ونقابة ذوي المهن الطبية**

---

(١) حيدر حميد رشيد، الاوضاع الصحية في العراق١٩٤٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية في التاريخ الاجتماعي للعراق المعاصر، ط٢، دمشق، رند للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ١٧٢- ١٧٣ .

(٢) ضحى نجم عبد كشاش العبادي، المصدر السابق، ص ٧٩ .

(٣) الجمهورية العراقية، منجزات ثورة ١٤ تموز لعامها الاول والثاني، ص ٢٧١ .

(٤) محمود فهمي ، مصطفى جواد ،احمد سوسة ، المصدر السابق، ص ٦٢١ .

**العراقية. انني اعتز وافتخر بحضوري هذا اليوم فأكون معكم واعترف بالجميل لأهل الطب...**"[١].

كانت نقابة ذوي المهن الطبية أحدّ النقابات التي سيطر عليها الشيوعيون في بداية النظام الجمهوري، إذ كان للشيوعيين نشاطهم الواضح في المؤتمر عبر هيأتهم الأدارية المتكونة من عناصر شيوعية برئاسة عبد الصمد نعمان[٢].

كانت أولى القضايا التي درستها الهيئة النقابية الجديدة، العمل بصورة جدية على تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها النقابة، ومنها ضمان حقوق أعضائها، والارتقاء بمستواهم الأجتماعي والأقتصادي لذلك انبثقت فكرة تأسيس صندوق ضمان لأعضاء النقابة يعمل على توفير الإعانات لأعضاء النقابة أو لورثتهم في حالة وفاتهم، أو توقفهم عن العمل لأسباب طارئة كالمرض او تقدمهم في السنّ. وقد وافق مجلس الوزراء على أصدار القانون رقم (١٥٦) لسنة ١٩٥٩، الذي نصّ على تأسيس " صندوق ضمان لذوي المهن الطبية " لأعانة الأعضاء المستحقين أو ورثتهم، وتتكون موارد الصندوق حسب ما جاء في المادة الثالثة من بدل الاشتراك السنوي، والمبالغ التي تأتي عن طريق الهبة أو التبرعّ على وفق القانون، وتحّول نسبة لا تتجاوز ٢٠ % من ميزانية النقابة إلى ميزانية صندوق الضمان بناءً على الطلب الذي يُقدّم من قبل لجنة الصندوق وبعد موافقة الهيئة العامة على تحويلها[٣].

أثّر تقلّب الأوضاع السياسة سيما بعد عام ١٩٥٩ سلباً على النقابة، حيث خضعت لصراعات الأحزاب، والأتجاهات السياسية، سيما بعد أن أخذ نفوذ الشيوعيين بالتحجيم، وقد ظهر ذلك واضحاً في الانتخابات التي جرت في كانون الثاني ١٩٦١ والتي أسفرت عن حصول الشيوعيين على(٣٣٩) صوتاً مقابل(٩٠٠) صوتاً لصالح القوميين، وهذا يدلّ على أن دور

---

(١) حسن شبر، المصدر السابق، ص ٣٠١ .

(٢) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص ١٨٦ .

(٣) للمزيد عن تفاصيل القانون ينظر: مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩ ، ص ٣٥٢ .

الشيوعيين بات يتضاءل في تلك النقابة[١]، وقد أثّر ذلك على الأوضاع العامة للنقابة التي أخذت بالتدهور نتيجة لحملات الأعتداء والتجاوزات التي قامت بها الحكومة ضدّ الأطباء ونقاباتهم لما كان لهم من ارتباط بالحزب الشيوعي[٢] وأخذ دورها بالتدهور حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

نستنتج مما سبق أنّ غالبية الاتحادات والنقابات المهنية في العراق حصلت على إجازتها الرسمية لممارسة نشاطها ومزاولة أعمالها طوال العهد الجمهوري الأول وفق قانون خاص بكل نقابة، الاّ أنّها وقعت تحت تأثير الأحزاب وسيطرتها التي أخذت بتوجيه تلك النقابات وتحديد موقفها من الأحداث السياسية حسب ميولها وهذا ماسنأتي إلى إيضاحه لاحقاً.

(١) أوريل دان، المصدر السابق، ص٤٠٠.
(٢) ضحى نجم عبد كشاش العبادي،المصدر السابق، ص٩٣.

# الفصـــل الثانـي

## الدور السياسي للاتحادات والنقابات المهنية على الصعيد الداخلي ١٩٥٨-١٩٦٣م

المبحث الاول : موقف الاتحادات والنقابات المهنية من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م.

المبحث الثاني: موقف الاتحادات والنقابات المهنية من الأحداث السياسية ١٩٥٨-١٩٥٩ م.

المبحث الثالث: موقف الاتحادات والنقابات المهنية من التطورات السياسية ١٩٦٠– ١٩٦٣ م.

# المبحث الاول

## موقف الاتحادات والنقابات المهنية من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

تعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بداية مرحلة جديدة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، لما رافقها من تغيير كبير في مجرى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولاسيما بعد ان غير نظام الحكم من الملكي إلى الجمهوري.

ومن نافلة القول أنّ تلك الثورة لم تكن حدثاً أنياً على الإطلاق، بل كانت في الحقيقة نتيجة تراكم كمي هائل من التناقضات بين الحاكمين والمحكومين امتدت منذ الأحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤ حتى قيام الثورة[١]، إذ تظافرت عوامل عدة داخلية وخارجية أسهمت في تفجيرها، فعلى الصعيد الداخلي تمثلت تلك الأوضاع في زيادة تذمر الشعب واستيائه من تغلغل المصالح البريطانية في العراق[٢]، وربط العراق بسلسلة من المعاهدات، والأحلاف الاستعمارية التي كانت تُهدف إلى خدمة المصالح البريطانية[٣]، واستياء الشعب من السياسة الحكومية التي كانت متَّبعة والمتمثلة في تقيد الحريات الديمقراطية[٤]، وكان لتردي الأوضاع الأقتصادية آنذاك النصيب الأكبر في العوامل التي أسهمت في تفجير تلك الثورة، فقد كان لهيمنة الشركات الأجنبية على الإقتصاد بضمنها شركات النفط التي كان لها دور كبير في

---

(١) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص١٣.

(٢) محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق، بغداد، دار الاندلس للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص ٩ .

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤ – ١٥.

(٤) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الايديولوجي ١٩٥٨- ١٩٦٣، بغداد، مكتبة اليقضة العربية، ١٩٨٩، ص ٨٨.

تقويض الأقتصاد العراقي لاسيما بعد ربط الأقتصاد العراقي بالكتلة الإسترلينية[١]مما أدّى إلى تضخم العملة وغلاء الأسعار[٢].

ومن الناحية الأجتماعية تمثل في التفاوت الكبير بين طبقات المجتمع، وعدم توزيع الثروة بشكلٍ عادل إذ عانت أغلبية طبقات المجتمع وفي مقدمتها العمال والفلاحون من الجوُع والحرمان، بينما تركزت الثروات بأيدي طبقات أخرى متمثلة بالأقطاع ورؤساء العشائر[٣]. لذا يمكن القولُ أنّ العوامل المذكورة آنفاُ يمكن عدُّها عواملَ تمهيديةً للثورة، بينما كان انبثاق البذرة الأولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أثر فشل حركة مايس ١٩٤١ في العراق وما تبعها من حملات تقويض للجيش العراقي، حيث لجأت خلايا من الضباط للعمل السري في صفوف الجيش بهدف العمل على تقويض النظام الملكي في العراق فأقدموا على تأسيس تنظيم عسكري عُرفَ باسم (الضباط الأحرار) [٤].

وجاءت العواملُ الخارجيةُ لتكون رافداً آخر أسهمَ في تفجير الثورة، ومنها الحرب الفلسطينية الصهيونية عام ١٩٤٨، وما بدأ من حُكّام العرب ومنهم حكام العراق من تأمر، حيث كانت من أهم العوامل التي شجّعت الضباط الوطنيين على التفكير في تنظيم الخلايا الثورية في صفوف الجيش، والعمل على تقويض النظام الملكي، ثم جاءت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في

---

(١) **الكتلة الأسترلينية :** أصطلاح اقتصادي اطلق عام ١٩٣٢، على مجموعة دول تقودها بريطانيا متخذة من الجنية الإسترليني البريطاني أساساً للعملات المتداولة في داخل تلك الدول المنتمية للكتلة ، الهدف منها تقوم على حرية الصرف وحرية إنتقال رؤوس الأموال وحرية التجارة ، بحيث أصبح الجنيه الإسترليني في ظل الكتلة يتمتع بحرية التحول إلى العملات الأخرى ، وكان من الطبيعي للدينار العراقي أن يكون ضمن الكتلة الإسترلينية، فالعراق كان تحت النفوذ البريطاني والكتلة الإسترلينية قوية وممتدة في جميع أنحاء الأرض(عدا الأمريكيتين)، فضلاً عن أنّ عوائد النفط كانت تدفع بالإسترليني حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، مما أثر ذلك على الأقتصاد العراقي، لذلك كان من الطبيعي ان يطالب المتخصصون في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بالخروج من الكتلة الإسترلينية من أجل تحرير الأقتصاد العراقي، لاسيما بعد ان أصبحت عوائد النفط بعد الحرب العالمية الثانية تدفع بالدولار، وبالفعل خرج العراق من الكتلة الإسترلينية وربط سعر دينارة بالدولار عام ١٩٥٩.ينظر: عبود السامرائي، العراق والمنطقة الإسترلينية ، بغداد، ١٩٦٠، ص٣٠-٢٩ .

(٢) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٥ .

(٣) صبحي عبد الحميد، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٤، ص ٣٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.

مصر التي أطاحت بالحكم الملكي فيها، لتعطي دفعة أخرى أكثر قوة للعمل الجدّي لأسقاط النظام الملكي في العراق، فكانت تلك السنة بداية تشكيل أول تنظيم عسكري جدّي بهدف الإعداد للثورة عُرفَ ذلك التنظيم "بتنظيم الضباط الأحرار"(١)، ومثّل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ عاملاً آخر أسهم في نقمة الشعب العراقي، وذلك لِما أبدته الحكومة العراقية من تعاون مع بريطانيا على وجه الخصوص والغرب بصورة عامة(٢).

وعلى أثر تلك الأوضاع المتدهورة توالت اجتماعات الضباط العراقيين وأخذو يَعَون تلك الأحداث، ويتحسسون ما كان يلاقيه أبناء الشعب، فتولدت لديهم الرغبة الجامحة لتغير نظام الحكم(٣). وهذا يفسر أنّ الجيشَ كان أقرب المؤسسات إحساساً بمعاناة الشعب .

كان من أبرز المنتمين لتنظيم الضباط الأحرار العميد الركن عبد الكريم قاسم، الذي انضمَّ إلى ذلك التنظيم عام ١٩٥٦(٤)، وفي العام التالي أنضمَّ عبد السلام عارف(٥)، أمّا بالنسبة لبقية الأحزاب السياسية فقد رأت أنّ من الضرورة توحيد جهودها ونبذ الخلافات على جانب من أجل

---

(١) للمزيد عن تفاصيل ذلك التنظيم ينظر: مذكرات جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز أسرارها، احداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ٣٢ – ٤٣ .

(٢) تمت الاشارة الى أسباب ذلك العدوان في ص ٣٤.

(٣) محسن حسين الحبيب ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

(٤) محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص ٨٤ – ٨٥ .

(٥) **عبد السلام عارف (١٩٢١- ١٩٦٦ ) :** ولد في مدينة بغداد، وتلقى تعليمة الابتدائي في مدينة الرمادي على أثر انتقال سكن اهله إلى تلك المدينة التي تُعَدَّ منبعهم الأصلي، وبعد اتمامه لدراسته الابتدائية عادوا إلى مدينه بغداد، فأتمّ دراسته المتوسطة والثانوية فيها وتخرّج في مدرسة الاعدادية المركزية عام ١٩٣٨، ليلتحق بعدها الى الكلية العسكرية ، وتخرّج فيها عام ١٩٤١، برتبة ملازم ثان في الجيش العراقي، أظهر معارضته للنظام الملكي ، شارك في حركة مايس عام ١٩٤١، كما كان أحد الضباط الذين شاركوا في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ألتحق بعدها بتنظيم الضباط الأحرار ، وكان له دور في تفجير ثوره ١٤ تموز ١٩٥٨، عين نائباً لرئيس الوزراء ووزير للداخلية ونائب القائد العام للقوات المسلحة، بعدها ظهرت اختلافات سياسية وعقائدية بينه وبين رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، لذلك أعفي من منصبة في ٣٠ ايلول ١٩٥٨، وعين سفيراً للعراق في مدينه بون في ألمانيا بهدف إبعاده، حكم عليه بالأعدام بتهمة محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الاّ أنّ الأخير عفا عنه، وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ عين رئيساً للجمهورية وبقى في منصبة حتى وفاته عام ١٩٦٦، على أثر تحطيم طائرته في البصرة . للمزيد من المعلومات ينظر: ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة مقدّمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ص ٢٤ – ٣٢ وما بعدها .

تحقيق الأهداف التي كانت تصبو اليها وتغيير الواقع السياسي والأقتصادي والأجتماعي لمصلحة غالبية الشعب، وبالفعل شُكلت جبهة في شباط ١٩٥٧ سميت "بجبهة الاتحاد الوطني"[١]، وتم التنسيق بينها وبين تنظيم الضباط الأحرار للإعداد لتفجير الثورة[٢].

تظافرت الجهودُ لوضع خطّة مُحْكَمة[٣]، للإطاحة بالنظام الملكي، وبالفعل نفذت الخطة في صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، والتي ابتدأت بالسيطرة على معسكر الهنيدي (الرشيد)، و الهجوم على قصر الرَّحاب في اليوم نفسه وأستطاعوا خلال معركة استمرت لوقت قصير من السيطرة على القصر، وقتل أفراد الأسرة الملكية الحاكمة كان من بينهم الملك فيصل الثاني، والوصي عبد الاله، وبنجاح تلك الثورة ومقتل الأسرة الحاكمة إنتهى العهد الملكي في العراق ليبدأ العهد الجمهوري[٤]. يتبين مما سبق بأنّ الثورة كانت ذا تحرك عسكري ساندتها قطاعات الشعب بمختلف فئاته الأجتماعية التي كان لها مساهمة واضحة في أحداث الثورة.

## ثانياً: موقف الاتحادات والنقابات المهنية من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨:

وجدت الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، المتنفس لكرباتها التي عانتها طيلة العهد الملكي، والتي تمثلت في تضيق حرياتها ومطاردة اعضائها واعتقالهم، لذلك يمكن القولُ أنّ الطبقة العاملة أسهمت ايضاً في التمهيد لتلك الثورة عبر نضالاتها الوطنية و القومية، ودعمها لجبهة الاتحاد الوطني عبر تأييدها لتلك الجبهة وأهدافها والعمل على تحقيقها[٥].

وبعد نجاح تلك الثورة ابتهجت بها الطبقة العاملة وحركتها النقابية، وقدّمت دعمها واسنادها، إذ أسهمت جماهير العمال الغفيرة بكلَّ قواها في الثورة وأيدتها منذ اللحظات الأولى لأنفجارها[٦]، ففي ١٦ تموز ١٩٥٨ صدر أول بيان باسم الطبقة العاملة أعلنت فيه مساندتها للثورة وتنديدها بالسياسة المجحفة التي كانت مُتّبعة من قبل الحكم الملكي، وقّع من قبل عدد من

---

(١) تمت الاشارة اليها في هامش ص ٣٤ .
(٢) محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص ٩٠ .
(٣) للاطلاع عن تفاصيل تلك الخطة ينظر : ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٨٢.
(٤) جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص ١٢٩ – ١٣٠ .
(٥) خالد محسن محمود الراوي، المصدر السابق، ص ٦٥ .
(٦) مقابلة شخصية مع السيد رضا الظاهر، في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٩ .

رؤساء النقابات منها نقابات السكك الحديد المعطلة، والميكانيك والغزل، والنسيج والنجارة،والكهرباء، والخياطة، والأحذية، فضلاً عن سكرتارية المكتب الدائم لمجلس نقابات عمال العراق المعطل(١).

ومن الجدير بالذكر أنّ موقف الطبقة العاملة وحركتها النقابية في دعم الثورة وإسنادها لاسيما طيلة الأشهر الأولى من عمر الثورة تَمثل عبر إطلاق النداءات التي وجهتها إلى عمالها تدعوهم فيها إلى الالتفاف حول الثورة والمحافظة عليها عن طريق(٢):

**اولاً:** التعاضد والتأزر بين العمال بالشكل الذي يحافظ على وحدتهم. لما تمثله تلك الوحدة من دور كبير في رصّ صفوفهم، وترصين قوتهم من أجل المحافظة على الثورة ومعطياتها.

**ثانياً:** غربلة التنظيم النقابي من بعض العناصر التي كانت تكنّ الولاء للنظام الملكي السابق.

**ثالثاً:** التيقُّظ والحذر التام تجاه دسائس عملاء الاستعمار، ومفرقي الصفوف ومكافحة أي محاولة للأضرار بالعمل، ومنع كلّ محاولات الإضرابات في الوقت الحاضر لأنها لا تخدم حالياً المصلحة العامة ولا مصلحة الانتاج الوطني ولا العمال انفسهم.

**رابعاً:** التأكيد على المحافظة على النظام الجمهوري وصيانته.

**خامساً:** حلّ الخلافات مع أصحاب العمل والمسؤولين عن طريق التفاهُم والتفاوض.

**سادساً:** دعم الثورة سياسياً عبر التعهد بحمايتها، واقتصادياً في ضوء العمل على زيادة مستوى الأنتاج الوطني ورفعه خدمةً لوطننا وتقدمه الصناعي.

دعت الهيئات المؤسسة للتنظيم النقابي عمالها إلى الأنضمام إلى فرق المقاومة الشعبية(٣) من أجل الذود عن الوطن عبر البيان الذي وجهته لهم وأهم ماجاء فيه " **اخواننا المجاهدين من**

---

(١) هاشم علي محسن، المصدر السابق، ص ١١٣ .

(٢) رزاق ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص ١٢٧ .

(٣) **فرق المقاومة الشعبية:** فرق شعبية دعا الى تأسيسها الحزب الشيوعي العراقي بعد ايام قليلة من انتصار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، من أجل حماية الثورة ونظام الحكم الجديد، وقد ضمت بين صفوفها الطبقة العاملة ، وقد لبىّ العمال تلك الدعوة معبرين عن موقفهم المؤيد للثورة ومما ينبغي ذكره ان حكومة الثورة لم يكن ليروق لها ذلك التنظيم لذلك أصدرت بياناً في ١٧ تموز ١٩٥٨ حذرت فيه المواطنين من الانضمام إلى تلك الفرق، كما طلب الحاكم العسكري (أحمد صالح العبدي ) في ٢٠ تموز ١٩٥٨ بغلق مكاتب التطوع غير المرخصة لتلك الفرق. ويتبين لنا من ذلك أنّ حكومة الثورة قد ادركت النوايا الخفية من قبل الشيوعيين من وراء ذلك التنظيم والخوف من أنّ تصبح تحت أيديهم قوة تساعدهم في السيطرة

**قادة الحركة النقابية ...إليكم انتم يا من تحملتم العبيء الأكبر من الظلم و والاضطهاد في عهد الطغيان والفساد.لقد انهار صرح الاستعمار في بلادنا وتحطمت عروش البغي والطغيان وولى عهد العبودية الى غير رجعة، لذا فإنّ واجب طبقتنا العاملة العراقية التي أعتادت على بذل التضحيات في سبيل الوطن وسلامته، ينحصر في الآونه الراهنة في الالتفاف حول النظام الجمهوري والتأييد المطلق للخطوات الآيجابية التي خطتها وتخطوها حكومة الثورة، وإن واجبنا الوطني يتطلب منّا جميعاً المبادرة الفورية للتطوع في فرق المقاومة الشعبية لغرض الذود عن حياض الوطن والدفاع عن حمى الشعب وإلقاء درس من نوع جديد على المستعمرين، إذا ما سولت لهم انفسهم بالاعتداء على حرمات وطننا العزيز"**[١].

و كان للطبقة العاملة دورٌ كبيرٌ أيضاً في الانضمام إلى لجان (صيانة الجمهورية)،التي تأسست في اليوم الأول للثورة ومهمتها شنّ حملة تطهير ضد الموظفين الذين يثبت عدم ولائهم للجمهورية[٢]، وذلك ما يعكس أنّ الموقف النقابي والسياسي للطبقة العاملة كان واضحاً في دعم الثورة وتأييدها.

وأعربت الجمعيات الفلاحية عن تفائلها بتلك الثورة، إذ وجدت فيها المُخلّص الوحيد لما عانوه من تسلط النفوذ الإقطاعي، لذلك تعالت صيحاتهم معلنين تأييدهم لتلك الثورة ولاسيما وأنّها قد جاءت بأعظم انجاز يخصّ الفلاحين الاّ وهو قانون الاصلاح الزراعي[٣]، كما استطاعت الحركة الفلاحية بقيادة جمعياتها واتحادها العام ان تسير بخطىً واسعة نحو الامام، وأن تسّجل انتصارات مهمة في تعبئة الفلاحين، وتنظيمهم في لجان تشكّلت في الريف من أجل الدفاع عن الثورة، والوقوف بوجه كلّ محاولة لإعاقة مسيرة الثورة وشلّ تحركات الاقطاعيين

---

على زمام الامور لاحقاً . للمزيد من المعلومات ينظر : عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ١٤٧ .

(١) هاشم علي محسن، تطور الحركة النقابية في العراق، ج٤، بغداد، مطبعة الشعب، ١٩٦٨، ص٣٧-٣٨.

(٢) مناف جاسب محمد علي الخزاعي ، الحزب الشيوعي العراقي ، ص ١٣٨.

(٣) عزيز السيد جاسم، مناقشات موضوعية حول الاصلاح الزراعي والحركة الفلاحية، بغداد مطبعة السجل، ١٩٦٩، ص ص ١٢٢، ١٤٨.

وأعداءالثورة[١]، كما حدث في مدينة الديوانية،عندما تصدى الفلاحون لمحاولة قائد الفرقة العسكرية الأولى اللواء الركن عمر علي[٢] لإجهاض الثورة في صبيحتها، عندما جمع جنوده وخطب فيهم خطاباً أوضح عبره أنّ الثورة التي قامت في بغداد كانت بتخطيط من قبل الشيوعين بدافع مصالحهم ومنافعهم الخاصة، ولابدّ من التصدي لذلك وأنهى خطابه هاتفاً بحياة الملك[٣]، إلاّ أنَّ الفلاحين كان لهم دور كبير في التصّدي لتلك الحركة عندما طوقوا المدينة ومقر الفرقة العسكرية وتمكنوا من إجهاض حركته دفاعاً عن الثورة الفتية[٤].

وكان للفلاحين دوراً آخر في دعم الثورة وإسنادها تمثل في التصدي للتمرد الإقطاعي، إذ وجد الأقطاعيون في تلك الثورة ضرباً لمصالحهم ونفوذهم الذي اعتادوا عليه أيام العهد الملكي، لذلك اخذ هولاء يثيرون الفتن والاضطرابات، بل وصلت بهم الحالة إلى التعرض لحياة الفلاحين وذلك ما حدث في لواء العمارة عندما قتل الفلاح صاحب مله خصاف [٥] في قضاء الميمونة

---

(١) مكرم الطالباني، في سبيل أصلاح زراعي جذري في العراق، بغداد، شركة الطبع والنشر الاهلية، ١٩٦٩، ص ٨٩ .

(٢) **عمر علي(١٩١٠– ١٩٧٤):** ولد في كركوك ، وأتمّ تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، ثم التحق بالمدرسة العسكرية الملكية في بغداد عام ١٩٢٨ وتخرج فيها برتبة ملازم عام ١٩٣١، وتدرج في المناصب العسكرية حتى التحق بمدرسة الاركان العراقية عام ١٩٣٨ وتخرج فيها عام ١٩٣٩ وتولى منصب أمر لواء ١٤، وكانت له أسهامه في حركة مايس ١٩٤١، واستمر في تدرجه المناصب العسكرية وعين قائداً للفرقة العسكرية الأولى في لواء الديوانية بعد ترقيته برتبه لواء ركن عام ١٩٥٧، قاد حركة تمرد ضد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ محاولاً إجهاضها الاّ أنّ محاولته لم تنجح واعتقل على اثرها وأحيل إلى المحكمه العسكرية (محكمة المهداوي )، بتهمة التآمر ضد الثورة، وحكم عليه بالإعدام في ٦نيسان ١٩٥٩، الاّ أنّ القرار لم يُنفَّذ فقد صدر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في اذار ١٩٦٠ قراراً بتخفيف حكم الإعدام إلى السجن لمدة سبع سنوات، وفي ايلول ١٩٦١ خففت إلى خمس سنوات، وبقى في السجن حتى افرج عنه في ١٩ تموز ١٩٦٤ بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (٦٤٧) . للمزيد من تفاصيل المعلومات ينظر: https//www.algardenia.com .

(٣)اتحاد الشعب، بغداد، العدد ١٥ في ١٠ شباط ١٩٥٩ .

(٤) عزيز سباهي، مواقف من المسألة الزراعية في العراق، بغداد، دار الرواد المزدهرة، ٢.١٠، ص ٢٤٨.

(٥) **صاحب مله خصاف :** أحد العناصر الشيوعية الذي تزعم الحركة الفلاحية في لواء العمارة، أصبح رئيساً للجمعيات الفلاحية فيها بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وعضو اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في تلك المدينة، سعى إلى حماية مكاسب ثورة ١٤ تموز التي الغت امتيازات الإقطاعيين، والمطالبة بحقوق لفلاحين ضد مستغليهم، مما سبب ذلك في مقتله على ايدي اولئك الاقطاعيين، فكان لتلك الحادثة أثر كبير في لواء العمارة التي أثارت نقمتها ضد الإقطاعيين : ينظر محمد علي محي الدين، صويحب ما يموت

عام ١٩٥٩ على يد رجال الإقطاع في المدينة، مما أثار ذلك استياءً وتذُّمراً شديداً من قبل الفلاحين، فهبوا بحماسهم الشديد ضدّ الإقطاعيين الذين ارتعبوا من جَرّاء ذلك فما كان منهم الاّ أنْ يلوذوا بالفرار واللجوء إلى بغداد و بقية المدن الكبرى. وبذلك يكون للفلاحين أثرٌ في الحفاظ على الثورة والتصدي لأحداثها(١). ومن الجدير بالذكر أنّ دور الجمعيات الفلاحية في دعم الثورة لم يتوقف عند ذلك الحد بل كان لها أثرٌ في تشجيع الفلاحين للعمل لزيادة الانتاج الزراعي وإتمام أعمالهم الزراعية في جّو يسوده الألفة والمحبة، والشعور بالمسؤولية تجاه عملهم ووطنهم(٢).

أسهمت باقي النقابات المهنية في دعم الثورة ايضاً، فقد استقبل كادر الأسرة التعليمية في العراق، تلك الثورة بالفرح الشديد ورحبوا بأنبثاق أول جمهورية في العراق(٣)، "ولا ننسى بأن للمعلمين أثراً كبيراً في الإعداد للثورة وان كان بشكل غير مباشر، عبر تهيئة عقول الأجيال للفكر الثوري وتعميق وعيهم وأدراكهم للأوضاع التي كانت قائمة، فكان لها دور في صنع تلك الأجيال التي خططت ونفذت لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨"(٤)، كما تعهدت بعد الثورة على السير قُدماً من أجل الارتقاء بمستوى الثقافة الوطنية والقومية، والدفاع عن الجمهورية ضمن نطاق التربية والتعليم وبالأساليب التربوية والثقافية الممكنة، وتعهدت بدعم وزارة المعارف لتحقيق أهدافها التربوية ومكافحة الأمية وضمان حقوق منتسبيها، والحرص على مكاسب الثورة(٥).

كذلك الحال كان بالنسبة الى نقابة المحامين التي أعلنت عن موقفها منذ إعلان بيان الثورة من اذاعة بغداد وقوفها إلى جانب الثورة، وبادر مجلس النقابة إلى الإسراع في إصدار

---

ومنجله يداعي ، مقال منشور في الموقع الالكتروني(الحوار المتمدن) www.m.ahewar.org، في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٩.

(١) عزيز سباهي، مواقف من المسألة الزراعية في العراق، ص ٣٥٧ .

(٢) الجمهورية العراقية، منجزات ثورة ١٤ تموز لعامها الاول والثاني، ص ٢٦٨.

(٣) عادل تقي البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٤) مجلة المعلم الجديد، ج٦، مج الثاني والعشرون، حزيران، ١٩٥٩، بغداد، مطبعة المعارف، ص١-٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

بيانات التأييد ووزعتها على غرف المحامين في انحاء العراق كافه، ومما يدلّ على الموقف السياسي المساند للثورة الكلمة التي ألقاها نقيب المحامين العراقيين عبد الوهاب محمود في مؤتمر للمحامين العرب في بغداد للمدة(١٣– ١٥) اب ١٩٥٨، إذ قال"**انني وإن كنت عراقياً أرى من واجبي أن اوجه التحية إلى ذلك البطل عبد الكريم قاسم، لانني أعتقد أن صفته كعراقي نزولاً أمام صفته كعربي قام بهذا العمل العظيم حيث حطّم هذه القلعة الاستعمارية الكبيرة التي شيدت في العراق للوقوف في طريق الوحدة والتحرير**"(١).

وكان لنقابة المحامين العراقيين أثرٌ إعلامٌي كبير في المؤتمر من خلال تعريف العرب بمبادىء الثورة وأهدافها، فكان لها دور في إعلان وفود المحامين العرب عن مساندتهم للثورة وهو ما نجده في الكلمة التي ألقاها نقيب المحامين في الجمهورية العربية المتحدة مصطفى البرادعي في ذلك المؤتمر إذ قال" **ليست هذه الانتفاضة من العراق إلاّ صدى عميقاً لماضية العريق في المجد والعروبة، صدى تردد من قبل في مصر فهز الدنيا.. سينتصر العراق، وستنتصر مصر مهما تكتلت قوى الشر، وذلك بفضل إيماننا وثباتنا واعتقادنا بفضل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم**"(٢).

وفي السياق نفسه ألقى نقيب المحامين في سوريا محمود الجبرودي كلمه جاء فيها "**...أحيي رجال ثورتكم من مدنيين وعسكريين، الذين ما فت في عضدهم ظلم الظالمين...**"، وتلاه علي الديب نقيب محامي ليبيا كلمه جاء فيها "**... انني انما جئت لأحمل انطباعي عن فرحة الشعب الليبي لانطلاقة أحرار شقيقه الشعب العراقي، ان انطباعي عن هذه الانطلاقة التاريخية هي انها قلما يجود بها الزمن**"(٣).

---

(١) مجيد هداب هلهول، نقابة المحامين العراقيين ودورها الوطني والقومي ١٩٥٨- ١٩٦٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠٠٤، ص١١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٩.

(٣) المصدرنفسه، ص١١٩.

وكذلك القى نقيب محامي فلسطين ابراهيم أبو سته قائلاً "... **جئنا نحمل تحية شعب فلسطين لشعب العراق العظيم. جئنا نحمل تلك التحية الى ابطال العراق، والى قيادة الثورة من عسكريين ومدنيين، تلك الثورة التي شارك فيها الشعب الفلسطيني ايضاً يوم ١٤ تموز**"[١].

وفي ١٥ أب ١٩٥٨وهو اليوم الآخير من أعمال ذلك المؤتمر، وجّه المكتب الدائم لأتحاد المحامين العرب باسم أعضاء المؤتمر العرب برقية تهنئه إلى حكومة الثورة وابناء شعبها العراقي بمناسبة انتصار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، جاء فيها " **نهنىء العراق بثورته المجيدة بقيادة جيشه الباسل،(المكتب الدائم) يؤيد هذه الثورة العظيمة ويتمنى لها التوفيق في العمل لتحقيق اهداف العراق القومية. ويحي المحامون العراقيون والعرب البطل العظيم عبد الكريم قاسم الذي حطم مع إخوانه رجال الجيش والشعب العراقي حصناً منيعاً من حصون الاستعمار...**" [٢]، من ذلك يتبين أن سبب عقد ذلك المؤتمر جاء من أجل كسب تأييد الثورة وبيان موقف العرب منها بصورة واضحة ومؤيدة عن تلك الثورة، ومن ثَمَّ الحصول على كسب المنظمات العربية والدولية وتأيدها لها.

ووقفت نقابة المحامين إلى جانب الثورة وقررت الالتحاق في صفوف المقاومة الشعبية ليكونوا جنوداً مخلصين في الدفاع عنها[٣]، ولم يتوقف أثر النقابة عند ذلك الحدّ بل كان لها بصمات واضحة في وضع الدستور المؤقت لحكومة الثورة يوم ٢٧ تموز١٩٥٨ [٤]، حينما كتب مسودة الدستور المحامي حسين جميل[٥].

---

(١) المصدر نفسه،ص١٢٠.

(٢) مجيد هداب هلهول، نقابة المحامين العراقيين ودورها الوطني والقومي ١٩٥٨- ص١٢٠.

(٣) الجمهورية، بغداد، العدد ١٨ في ٦ آب ١٩٥٨.

(٤) للمزيد عن تفاصيل ذلك الدستور ينظر: ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٢٥- ٢٢٧.

(٥) **حسين جميل(١٩٠٨- ٢٠٠٢):** ولد في مدينة كربلاء من عائلة عريقة، اهتم بعالم السياسة منذ صغره، وكان من الشخصيات السياسية والفكرية البارزة للمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي خلال العهدين الملكي والجمهوري، درس القانون، وتولى العديد من المناصب الرسمية في الدولة، وكان أحد مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦، وأصبح عضواً لمجلس النواب عدة مرات، وفي عام ١٩٤٩ عين وزيراً للعدلية، وانتخب لمنصب نقيب المحامين عدة مرات، وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين وزيراً للإرشاد في ٨ شباط ١٩٥٩، ثم سفيراً للعراق في الهند عام ١٩٥٩، وله عدة

كما كان لها دور ايضاً في دعم الثورة عبر الإشادة بالقرارت والقوانين التي أصدرتها حكومتها، ومنها قانون الإصلاح الزراعي إذ رفعت النقابة برقية إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم أعربت فيها عن تأييدها لذلك الإنجاز العظيم لما فيه من ضمان لخير الشعب ورفاهيته[١]، وبذلك يتجلى دور نقابة المحامين في دعم ثوره ١٤ تموز١٩٥٨واسنادها.

أمّا فيما يتعلق بموقف الإتحاد العام لطلبة العراق من الثورة، فقد استقبلت الحركة الطلابية تلك الثورة بحفاوة كبيرة، عندما نزل الطلاب إلى الشوارع في بغداد وبقية المدن العراقية وهم يهتفون ويحيون الثورة منذ ساعاتها الأولى، وقد وجدوا في الحكومة التي تمخضت عن تلك الثورة بانها حكومة وطنية استطاعت تخليص البلاد من هيمنة الاستعمار والحكومات التي كانت متعاونة معه[٢].

انضمَّ الطلاب وبأيعاز من اتحادهم لصفوف المقاومة الشعبية لحماية النظام الجمهوري الجديد وصيانته[٣]، وكذلك لجان صيانة الجمهورية التي ضّمت طلبة المدارس والمعاهد والكليات، وأضيفَ لهم دور آخر غير دورهم العلمي وهو العمل على صيانة الجمهورية عبر تتبع نشاط الموظفين الذين يُشّكُ بعدم ولائهم للنظام الجمهوري، ومما تجدر الاشارة إليه أنّ تلك اللجان بالغت في مهمتها فأخذت تتدخل في الأمور الإدارية وتفرض أرائها بفصل الموظفين أو نقلهم، مما أدى إلى إصدار قرار بحلها في تموز ١٩٥٩ بعد تعرضها لتذمر شديد من قبل أفراد الشعب[٤] .

---

مؤلفات منها العراق شهادة سياسية، للمزيد من المعلومات ينظر: بشرى سكر خيون الساعدي، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ص ٥، ١٣، ١٨ .

(١) مجيد هداب هلهول، نقابة المحامين العراقيين ودورها الوطني والقومي ١٩٥٨- ١٩٦٨، ص ١٢٦.

(٢) أثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص ٩٩ ؛ أحمد عبد العزيز محمود مصطفى، المصدر السابق، ص ١٠٠ .

(٣) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص ١٥٤ .

(٤) أثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص ١١١- ١١٢ .

أمّا نقابة الصحفيُين، فقد ساندت هي الأخرى الثورة، ولاسيما وأنّها كان لها أثرٌ متميزٌ عبر صحفها في العمل على كشف مساوىء الحكم الملكي والمطالبة بالحرية والديمقراطية لإبناء الشعب، فكانت نشاطاتها السرية بمثابة الشرارة التي اشعلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ [١]، وقد سجلت نقابة الصحفيين الأسبقية في نشر أول صورة لعبد الكريم قاسم يراها العالم له بعد الثورة ، مما يدلّ على الموقف المؤيد لها[٢]. وفي اليوم التالي للثورة نشرت جريدة البلاد[٣] في عددها الأول وصفاً دقيقاً للثورة من حيث تعاون الشعب مع الجيش للقيام بتلك الثورة ومعززاً ذلك بالصور[٤]، وعبرت الكثير من الصُحف منها (الحرية و الشعب) عن موقفها المساند للثورة عبر طبع عبارات الفرح و التهنئة منها عبارة "مبروك"[٥]. ويتضح من ذلك ان للصحافة كان لها أثرٌ في تغطيه أحداث الثورة وتأييدها لها.

وفي نطاق دائرة البحث نقف على أعتاب دور الحركة النسوية في العراق وبيان موقفها من الثورة، إذ لا يخفى أنّ للحركة النسوية أثرٌ في العمل والإعداد المسبق للثورة والدليل على ذلك أنّ الجبهة الوطنية التي تأسست عام ١٩٥٧ ضّمت بين صفوفها لجنة نسوية مثلتها الدكتورة نزيهة الدليمي، وعلى الرغم من ذلك فإن عضوات تلك اللجنة أو الرابطة لم يكن ليعلمن بساعة تنفيذ الثورة[٦]، وهذا ما يعكس مدى سرية الضباط الأحرار وتكتمهم على ساعة تنفيذ الثورة خوفاً من اجهاضها.

---

(١) فائق بطي، المصدر السابق، ص ٢٨٥ .
(٢) فيصل حسون، المصدر السابق، ص ٣٥٥ .
(٣) **جريدة البلاد:** وهي من الصحف التي استمرت بالصدور بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ورئيس تحريرها هو كمال بطي، وقد ركزت في اصدارها بعد الثورة على عناوين ومواضيع تتعلق بالثورة منها " الثورة، اعلان الجمهورية العراقية، مع الثورة من الساعة الرابعة صباحا، عبد الناصر يهنيء شعب العراق "، الا انها جمدت عن عملها في ٣٠ اب على اثر نشر بعض الاخبار التي عدت سابقة لأوانها نقلاً عن جريدة الاهرام تتعلق بالنفط، الا ان قرار التجميد لم يستمر طويلاً فقد عاودت عملها بعد شهر واحد واستمرت في الصدور حتى ٨ شباط ١٩٦٣ . ينظر : فائق بطي، المصدر السابق، ص ٢٨٦.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٦.
(٥) فيصل حسون، المصدر السابق، ص ٣٥٥ .
(٦) ذكرى عادل عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٠٤ .

وقد كان لخبر نجاح تلك الثورة اصداءهُ ايضاً لدى العنصر النسوي، فما أن سمعن بخبر نجاحها حتى خرجن إلى سوح الشوارع بمظاهرات يهتفن بالتأييد والمساندة لتلك الثورة، وكان من بينهن الدكتورة نزيهة الدليمي التي خرجت من بيتها في شارع المغرب في بغداد ونزلت لتشارك في تلك المظاهرة المؤيدة للثورة(١).

بادرت رابطة الدفاع عن حقوق المرآة في اليوم الأول للثورة إلى إرسال برقية تهنئه بأسم الدكتورة نزيهة الدليمي إلى حكومة الثورة وقادتها جاء فيها " **اعضاء مجلس السيادة في الجمهورية العراقية المظفرة أنّ اللجنة العُليا لرابطة الدفاع عن حقوق المرآة التي تمثل الجماهير النسائية عربيات، وكرديات اللاتي ناضلنَ منذُ تأسيسها بعزم وصبر... ضد الاستعمار لما سسببه للمرآة العراقية من تشريد ابنائهن وزجّهم في السجون، وسدّ أبواب العلم في وجههن، سنصون بدمائنا جمهوريتنا الوطنية الفتيه** "(٢). ويتضح من نصّ البرقية المذكورة آنفاً أنّ الحركة النسوية كانت قد علقت آمالها وثقتها بالثورة وبالحكومة التي انبثقت منها، وتعهدت بحماية النظام الجمهوري الجديد وصيانته والاصطفاف إلى جانب الثورة وصيانتها.

وعبرت صحيفة الأخبار عن المواقف المؤيدة للرابطة من خلال نشرها للبرقيات التي رفعتها الرابطة إلى حكومة الثورة جاء فيها " **قد انتصر الشعب بمؤازرة القوات المسلحة البطلة في القضاء على الخونة واذناب الاستعمار، نقف نحن النساء صفاً واحداً معكم إلى النهاية للدفاع عن جمهوريتنا الفتية ونعدّ أنفسنا من الآن متطوعات في خدمة الجمهورية العراقية**"(٣).

كما تجلى الموقف المساند للحركة النسوية للثورة عندما زارت الدكتورة نزيهة الدليمي مع عدد من نساء رابطتها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في ١٢ تشرين الاول ١٩٥٨، وطلبت منه

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٥ .
(٢) جريدة "الاخبار"، بغداد، العدد ٥٢١٨، في ٩ ايلول ١٩٥٨ .
(٣) المصدر نفسه، العدد ٤٩٥ في ٢٩ اب ١٩٥٨ .

السماح لهن بالمشاركة الفعلية في فرق المقاومة الشعبية من أجل حفظ الجمهورية وصيانتها[١]، وأخذت بتشكيل فرق نسائية من قبل عضوات رابطة الدفاع عن حقوق المرآة، وكان لهن دورٌ كبير في تنظيم جماهير النساء وتعبيئتهن عن طريق طَرق أبواب بيوتهن وشرح مبادىء الثورة وأهدافها أمامهن، ومطالبتهن بتوحيد جهودهن والأنخراط في صفوف الرابطة لتأييد الثورة[٢].

من الجدير بالذكر أنّ موقف المرآة المساند للثورة لم يكن ليقتصر على مدينة بغداد بل شمل باقي ألوية و مدن العراق، ففي لواء العمارة انطلقت أول مظاهرة نسوية عام ١٩٥٩ تقودها فاضلة جاسم عمارة[٣]، رئيسه رابطة الدفاع عن حقوق المرآة في المدينة، مع عدد غفير من النساء العماريات على اثر مقتل الفلاح " صاحب مله خصاف " على يد رجال الإقطاع، فأخذن يهتفن ويندن بالإقطاع وبأعداء الثورة[٤]، وهذا يؤكد أصالة المواقف المساندة للثورة ودور المرآة الواضح في دعم الثورة والدفاع عنها.

لم تتخلف نقابة ذوي المهن الطبية عن باقي النقابات المهنية في موقفها المساند للثورة، والتي أعلنت تأييدها للثورة منذ الأيام الأولى لقيامها، وتعهدت باتخاذ الاجراءات التي من شأنها العمل على توسيع الخدمات الطبية في كافة مدن واقضية ونواحي العراق الجديد[٥].

نستنتج مما تقدم أنّ التنظيم النقابي في العراق وجد في انطلاق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ المتنفس لما كان يعانيه من تضييق للحريات واضطهاد خلال حكم العهد الملكي، لذلك بادر الى

---

(١) موفق خلف غانم، المصدر السابق، ص ١٢٠ .
(٢) موفق خلف غانم، المصدر السابق، ص ٨٧ .
(٣) **فاضلة جاسم عمارة (١ تموز ١٩٣٨- ...) :** من مواليد مدينة الموصل ، انتمت الى الحزب الشيوعي عام ١٩٥٤ ، كانت احدى النساء الناشطات في الحركة النسوية والحركة السياسية في لواء العمارة، أيدت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، واصبحت عضوة في رابطة الدفاع عن حقوق المرأة(مسؤولة التثقيف) في لواء العمارة بعد نجاح تلك الثورة، واهم نشاطاتها واعمالها هي مكافحة الامية، والرعاية الصحية للنساء . مكالمة هاتفية مع السيدة فاضلة جاسم عمارة في ١٥ حزيران ٢٠١٩.
(٤) مقابلة شخصية مع السيدة سميرة مزعل في ميسان، بتأريخ ٢٠ ايار ٢٠١٩، احدى العضوات الناشطات في صفوف الحزب الشيوعي العراقي.
(٥) ضحى نجم عبد كشاش العبادي، المصدر السابق، ص٨٣-٨٤ .

تقديم دعمه واسناده لتلك الثورة، ولم يتوقف دوره عند ذلك الحدّ، بل كان لذلك التنظيم موقف من أهم الأحداث السياسية والتطورات التي شهدها العراق خلال حكم عبد الكريم قاسم، وهذا ما سوف نأتي إلى إيضاحه لاحقاً.

# المبحث الثاني

## موقف الاتحادات والنقابات المهنية من الأحداث السياسية ١٩٥٨ -١٩٥٩م

### اولاً: أحداث الموصل ومحاولة أنقلاب الشّواف:

تُعَدُّ محاولة انقلاب عبد الوهاب الشّواف[١] في الموصل يوم ٨ آذار ١٩٥٩، من أهم الأحداث البارزة التي شهدتها الساحة السياسية في عهد عبد الكريم قاسم، ومن الجدير بالذكر أنّه ما من حدث تاريخي الاّ وكانت له مجموعة أسباب مهدت وقادت إليه، لذلك كانت هناك ثمة أسباب أدتّ إلى القيام بتلك المحاولة منها الخلاف العقائدي بين رئيس الوزراء عبد الكريم

(١) **عبد الوهاب الشّواف (١٩١٦ – ١٩٥٩ ) :** ولد في مدينة بغداد، ونشأ ودرس فيها، وكان من اسرة معروفة بالتزامها الديني، إذ كان والدة عالماً في اللغة والفقه والادب، انخرط في المجال العسكري وتلقى تعليماً عسكرياً في اثر دخوله الكلية العسكرية ثم كلية الاركان في بغداد، وتدرج في الرتب العسكرية، حتى اصبح برتبة عقيد ركن، وفي عام ١٩٥٣ انضم الى اللجنة العليا للضباط الاحرار، وبعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ شغل منصب أمر اللواء الخامس في الموصل حتى ٨ اذار ١٩٥٩ . للمزيد من المعلومات ينظر : خليل ابراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين و عبد الوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٩، ص ١٨ ؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ٤٠٧ ؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٩٢ .

قاسم ونائبه عبد السلام عارف فيما يتعلق بمسألة الوحدة العربية [١]، فبينما كان عبد السلام عارف مؤيداً للوحدة العربية والساعي إلى تحقيقها كان عبد الكريم قاسم رافضاً لتلك الوحدة، وقد أدى ذلك إلى تباين في المواقف والأراء انبثق على أثرها تياران أحدهما مؤيد لمشروع الوحدة العربية وتمثل ذلك في الاتجاه القومي، والآخر رافض لتلك الوحدة والذي تزعمه الأتجاه الشيوعي[٢].

كانت مدينة الموصل من أكثر مدن العراق تأثراً بذلك الخلاف، وقد يكون لذلك أسبابهُ أيضاً منها أنّ مدينة الموصل عرف عنها تطبعها بالطابع الديني ومنبعاً للأفكار القومية، وهذا ما جعلها تتخذ موقفاً معارضاً ضدّ كلّ من الأفكار الشيوعية وسياسة عبد الكريم قاسم التي كانت مناهضة للقومية الوحدوية، لذلك كان الاتجاه القومي والوحدوي الأقوى في المدينة[٣].

ومن جملة الأسباب التي مهدت لمحاولة الانقلاب شعور بعض الضباط الأحرار بالغبن، وعدم تقدير جهودهم ودورهم في الثورة، وكان من بينهم العقيد الركن عبد الوهاب الشّواف الذي كلف بمهمة قيادة القوات العسكرية في الموصل بعد الثورة، وكان يعتقد أنّ مهمته تلك ستكون مؤقتة لحين تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي يجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية، الاّ أنّ ظنه جاء مخالفاً لذلك، إذ رفض رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم تشكيل ذلك المجلس، مما أدى إلى

---

(١) من الجدير بالذكر أنّ تناقض المواقف والأراء بين رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ونائبه عبد السلام عارف قد ظهرت منذ الايام الاولى للثورة، إذ اختلف كل منهما في مسألة تعين ممثل للعراق في هيئة الامم المتحدة، فبينما كان عبد الكريم قاسم مرشحاً احد الضباط العسكرين (اسماعيل العارف) لذلك المنصب، كان عبد السلام عارف معارضاً لذلك الترشيح وطالب بترشيح احد المقربين اليه وهو صالح مهدي عماش، وقد اثار هذا الاختلاف جدلاً بينهما ترك على اثرها عارف الاجتماع متذمراً . للمزيد من المعلومات ينظر : اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية في العراق، لندن، منشورات الماجد، ١٩٨٦، ص ٣٦٨ – ٣٦٩ .

(٢) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ١٢٦ ؛ خليل ابراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، ج١، بغداد، مطبعة دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧، ص ٩ .

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة وثائقية في ضوء التقارير الامنية الخاصة، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٠، ص ٢٦ .

تذمر الشّواف واستيائه لأنه أدرك أنّ نقله إلى الموصل كان بصورة نهائية، وعده بمثابة ابعادٍ له[١].

فضلاً عن ذلك كانت هناك عوامل أخرى تمثلت في استقالة الوزراء الستة[٢] الذين كانوا من ذوي الاتجاه القومي احتجاجاً على سياسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ولاسيما في تقريبه للشيوعيين[٣].

وسط تلك الأجواء المشحونة قرر الشيوعيون عقد مؤتمر أنصار السلام[٤]، في ٦ آذار ١٩٥٩ في مدينة الموصل، مما عمق حدّة الخلاف بين القوميين والشيوعيين

---

(١) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ايران، امير- قم، ١٩٩٧، ص ١٤٦ .

(٢) **الوزراء الستة هم كلّ من:** عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية، وناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية، ومحمد صديق شنشل وزير الارشاد، وبابا علي الشيخ محمود وزير الاشغال والمواصلات، ومحمد صالح محمود وزير الصحة، وفؤاد الركابي وزير للأعمار . ينظر : صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص ١٧٨ ؛ جريدة الشعب، "بغداد "، العدد ١٣ في ٨ شباط ١٩٥٩ . وكان السبب الذي دفع بهولاء الوزراء لتقديم استقالتهم سياسة الحكومة في تقريب الشيوعيين وتماديهم في نفوذهم من دون أن يكون للحكومة أي موقف رادع تجاههم، فضلاً عن اسباب اخرى تعلقت في اصدار حكم الاعدام بحق عبد السلام عارف، وتجاهل حكومة عبد الكريم قاسم لمناقشة مسألة الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة في اجتماعات مجلس الوزراء . للمزيد من المعلومات ينظر : عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ٢٠٢ .

(٣) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص ١٧٨ .

(٤) **انصار السلام :** ترجع جذور تأسيس هذه الحركة في العراق الى المدة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، على اثر سيادة نوع من سياسة السلام في دول العالم انذاك لذلك انبثقت فكرة تأسيس الحركة بعد الاجتماع الذي دعي الى عقده في بغداد في نيسان عام ١٩٤٩ من قبل كاظم السماوي والذي كان معروفاً بميوله للعمل الصحفي وحضوره لكثير من مؤتمرات السلام العالمية والعربية، وقد حضر الاجتماع كلّ من كاظم الدجيلي نائب رئيس نقابات العمال، وصفاء الحافظ الذي كان احد اعضاء الحزب الشيوعي العراقي وعضواً في مجلس السلم العالمي، والشاعر محمد صالح بحر العلوم الذي عرف بموقفه المعارض للحكم الملكي وتأييده لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وتدارسوا خلال الاجتماع موضوع تأسيس حركة انصار السلام في العراق تزامناً مع تطور تلك الحركة في دول العالم ولاسيما

فقد عدّ القوميون في الموصل بأن ذلك تحدً لهم، سيما وإن غالبيتها العظمى من ذوي الإتجاه القومي، أمّا الشيوعيون فقد أرادوا من ذلك إبراز قوتهم وظهورهم المساند للحكومة أمام تهديدات القوميين، وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي جوبه بها قاسم ازاء عقد المؤتمر في الموصل، لكنه وافق على عقده[١]، بل كان للحكومة دورً كبير في تسهيل عقده عبر توفير وسائط النقل أمام وفود المؤتمر، وبأسعار مخفضة ليتسنى لهم الوصول للموصل[٢]، ويتضح من ذلك مدى الدعم الذي حظي به الشيوعيون من قبل حكومة عبد الكريم قاسم خلال السنة التي تلت عمر الثورة من أجل استخدامهم كقوة ضاربة لوأد أحلام القوميين في تحقيق الوحدة العربية.

وبالفعل وصلت وفود أنصار السلام من مختلف مدن العراق إلى الموصل وانطلقوا بمظاهرات صباح يوم ٦ آذار ١٩٥٩، وهم يهتفون بالشعارت المؤيدة للنظام[٣].

وفي اليوم الذي تلا عِقد مؤتمر أنصار السلام، خرج القوميون بمظاهرة كبيرة طافت شوارع الموصل حدث على أثرها مصادمات بين الطرفين قادت الى اعتداءات وعمليات حرق للمقاهي والمكتبات، طبق على اثرها العقيد الركن عبد الوهاب الشواف خطة الامن واعلن حالة منع

---

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبالفعل أتفق على تأسيس تلك الحركة واصدروا بياناً اوضحوا من خلاله أهم أهداف تلك الحركة منها شيوع السلام والسعي لتحقيق الاستقلال الوطني والابتعاد عن سياسه التحزب، وقد لقي ذلك البيان ردود افعال ايجابيه من قبل افراد الشعب، وعلى الرغم من وضوح أهدافها الاّ أنّها كانت تمثل محط مخاوف بالنسبة للنظام الملكي وذلك لان غالبية عناصر وأعضاء الحزب الشيوعي العراقي كانوا قد انضموا إليها، لذلك كانوا ينظرون اليها على انها حركة شيوعية مماجعلها ان تنال حظها من المضايقة وملاحقة اعضائها من قبل حكومة العهد الملكي والامتناع عن اجازتها بشكل رسمي، مما دفعها الى مزاولة العمل السري في نشاطها، ورغم ذلك فأن تلك الحركة لم تكن بعيدة عن المظاهرات والاضرابات التي شهدتها الساحة السياسة في العراق انذاك، وبعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اعلنت حركة أنصار السلام عن نشاطها العلني وكانت باكورة اعمالها إبانّ ذلك هو إرسال برقيات تهنئه إلى حكومه الثورة معربة عن موقفها الداعم للثورة،للمزيد من المعلومات ينظر : علي برزان عطار الحسناوي، حركة انصار السلام في العراق ١٩٥٤ – ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشوره مقدمه الى مجلس كليه التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار، ٢٠١٨ ص ص ٢٧ – ٢٨، ٣٣، ٣٥، ٥١ ؛ اوريل دان، المصدر السابق، ص ص ١٤٩، ٤٠١ .

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٢٧ .

(٢) اوريل دان، المصدر السابق، ص ٢١٦ .

(٣) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ١٩٢ .

التجوال، وعلى أثر تدهور تلك الاوضاع قرر الشواف إعلان حركته وإعلان حالة العصيان وبدأت الإذاعة التي حصل عليها من مصر عن طريق الحدود السورية بأذاعة البيان الاول للانقلاب في صباح يوم ٨ اذار ١٩٥٩[١]، والذي كان معداً سابقاً من قبل الشّواف نفسه وكشف البيان عن انتقاد شديدً لسياسة عبد الكريم قاسم،واتهامه بالانحراف عن مبادىء الثورة، وانكاره لدور الضباط الأحرار الذين كان لهم الدور الفعّال في تفجير الثورة ونجاحها، وفي الوقت نفسه قرب بعض العناصر وجعلها تهيمن على مفاصل الدولة، واعلن البيان عن العزم على " **تحرير وطننا الحبيب من الاستعباد و الاستبداد**". هكذا كان انبثاق البيان ايذاناً ببدء محاولة انقلاب الشّواف، إذ أخذ القوميون يهاجمون الشيوعيين في الموصل وسيطروا على المدينة يومي الثامن والتاسع من آذار[٢]. إنّ حصول الأنقلابيين على إذاعة خاصة بهم دليل على وجود دعم خارجي واضح من قبل دولة عربية تدخلت في الشأن الداخلي للعراق، وهي مصر.

أتخذ رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم التدابير اللازمة للقضاء على محاولة انقلاب الشواف، فإصدار مرسوم بأحالة العقيد الركن عبد الوهاب الشّواف إلى التقاعد، والتحري عنه واعتقاله، وفي صباح يوم ٩ آذار قامت اربع طائرات من السرب الخامس في معسكر الرشيد بقصف مقر الشّواف في الموصل، أدت إلى أصابته بجروح نقل على أثرها إلى المستشفى،وقبل ان يتماثل للعلاج اغتيل من قبل أحد الجنود الموالين لعبد الكريم قاسم، مما أثّر ذلك على معنويات أنصاره، وتراجعت مقاومتهم[٣]، وبذلك فشلت محاولة انقلاب الشّواف في الموصل[٤].

---

(١) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .
(٢) محمد عبد الحسين عبد الله العقابي، الفكر القومي في العراق١٤ تموز١٩٥٨- ١٧ تموز ١٩٦٨، اطروحة دكتوراه غير منشوره مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٩٩ .
(٣) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص١٥٠– ١٥١ .
(٤) لمعرفة تفاصيل اسباب فشل حركة الشواف ينظر : ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٦٩-٣٧٠ .

مهدت أحداث الموصل السبيل أمام الشيوعيين للسيطرة على الموصل واتبعوا، أساليب عدائية ضد ممثلي التيار القومي في المدينة، وشكلوا محاكم[١] أصدرت حكم الإعدام بحق القوميين والوحدويين[٢].

وفيما يتعلق بالموقف السياسي للاتحادات والنقابات المهنية إزاء أحداث الموصل، كان من الطبيعي أن تقف إلى جانب الحكومة لسببين أولهما: ان تلك النقابات تعهدت منذ بداية تأسيس النظام الجمهوري بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بحماية الجمهورية وصيانتها، والآخر أن الحزب الشيوعي العراقي الذي كان طرفاً في الصراع مع القوميين كان الأكثر نفوذاً في تلك النقابات، فكان من الطبيعي أن يكون توجه النقابات في موقفها إلى جانب الحكومة.

تباين موقف الاتحادات والنقابات في طريقة التصدي لمحاولة أنقلاب الشّواف فبعضها كان موقفها ميدانياً، والآخرى كان موقفها شجب الأنقلاب بما يتناسب مع طبيعة مهنتها، وتمثل الموقف الميداني لأتحاد نقابات العمال فرع الموصل الذي كان له دور كبير في قمع الانقلاب، عندما وقف إلى جانب الجماهير والجيش للدفاع عن الجمهورية، وكان التصدي مقتصراً على الطبقة العاملة في الموصل حيث لم تشهد مجيء عمال آخرين من بقية محافظات العراق ومدنه، وذلك لأنّ محاولة الأنقلاب اخمدت بشكل سريع وبوقت قصير جداً خلال٤٨ ساعة، فلم يكن الأمر يستدعي وصول ومشاركة بقية أفراد الطبقة العاملة في العراق[٣]، كما كان لعمال

---

(١) من ضمن المحاكم التي شكلت في مدينة الموصل المحكمة القصابيه برئاسة عبد الرحمن القصاب، وهو من مدينة الموصل كان يمتهن تجارة الاغنام، ويعتبر أحد الأعضاء النشطين في الحزب الشيوعي العراقي، نفذت تلك المحكمة حكم الاعدام بحق عدد من العناصر البعثية والقومية من جراء اشتراكهم في محاولة انقلاب الشّواف، ومن الجدير بالذكر ان تلك المحكمة او مايشابها من المحاكم التي اقامها الشيوعيون في الموصل لم تكن محاكم رسميه أي انها لم تكن مجازة قانونياً. للمزيد من المعلومات ينظر: خليل ابراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين و عبد الوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين، ج٤، ص ٢٩٧- ٢٩٨.

(٢) محمد عبد الحسين عبد الله العقابي، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٣) مقابلة شخصية مع السيد هادي علي لفتة، في بغداد، بتأريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٩، احد اعضاء الحزب الشيوعي العراقي في بغداد ويعمل حالياً نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق .

نفط عين زالة دور في الوقوف ضد محاولة الانقلاب، وذلك عندما القوا القبض على عدد من الضباط المساهمين في المحاولة الذين أرداوا الفرار بعد فشل الانقلاب عبر الحدود السورية، ونفذوا بهم حكم الإعدام بشكل آني بتشكيل محكمة برآسة أحد العمال(١).

أمّا موقف الجمعيات الفلاحية من ذلك الانقلاب فكان من الطبيعي انْ يتسم موقفهم بالمضاد لذلك الانقلاب، ولاسيما وانه كان مدعوماً من قبل كبار الملاكين والإقطاعيين في مدينة الموصل، والذين كانوا ناقمين على الثورة والقوانيين التي جاءت بها، ومنها قانون الاصلاح الزراعي، الذي أضّر بمصالحهم، لذلك وضعوا كلّ امكاناتهم المادية والمعنوية لمساندة الانقلاب بل كانوا هم أحد محاوره الاساسية، إذ اعتقدوا أن نجاح الانقلاب يعني عودة نفوذهم، واملاكهم، وسلطتهم، التي كانوا يمارسونها على الفلاحين والتي ذهبت مع مهب الريح على أثر تلك الثورة، ومن أبرز كبار الملاكين والإقطاعيين الذين دعموا محاولة الشّواف قبائل شُمَّر من الياور والفرحان وأغوات باب البيض(٢).

اثارت محاولات الاقطاعيين تلك خوف الفلاحين وحفيضتهم من أنّ نجاح الانقلاب يعني عودة نفوذ الإقطاعيين وسيطرتهم من جديد، مما جعلهم يستعدون للوقوف بوجه ذلك الانقلاب عندما هبّت مجاميع كبيرة من الفلاحين إلى مدينة الموصل للدفاع عن ثورة ١٤ تموز، والأسهام في اخماد تلك المؤامرة(٣)، لذلك يمكن القول أنّ المعنى الحقيقي لأنقلاب الشّواف لدى الفلاحين أنّها كانت تعني محاولة تغلب كبار الملاكين على قانون الاصلاح الزراعي واعادة نفوذهم وسيطرتهم.

---

(١) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٢، ص ١٥٦ ؛ خليل ابراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين و عبد الوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين، ج٤، ص ٢٩٦ .

(٢)عزيز سباهي، مواقف من المسألة الزراعية في العراق، ص ٣٥٩.

(٣)المصدر نفسه، ص ٣٥٩ .

وكان للأتحاد العام لطلبة العراق دور كبير في التصدي لمحاولة أنقلاب الشّواف، سيما أنّ مدينة الموصل شهدت قبل وقوع المحاولة صراعات بين الطلبة الشيوعيين والبعثيين، وتطلع الشيوعيون لإخضاع المؤسسات التعليمية لنفوذهم بقيامهم بارسال احد الطلبة يدعى " يوسف فرنسيس " من أهالي عين كاوه، وكان مفصولاً من معهد المعلمين منذ عام ١٩٥٢ والتحق بمقاعد الدراسة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بموجب قرار إعادة الطلبة المرقنة قيودهم إلى مقاعدهم الدراسية، فأخذّ ذلك الطالب يمهدّ لتنفيذ المهمة التي أرسل من أجلها وهي محاولة إخضاع المؤسسات التعليمية للنفوذ الشيوعي وإزالة أيّ نفوذ أو اتجاه قومي، وذلك عبر توجيه التهم للطلبة المنتمين لأحزاب أخرى بانهم أعداء للديمقراطية، كما اتهم الهيئة التدريسية بانها انحرفت عن مبادىء الثورة وتسترت على الطلبة من ذوي الاتجاه القومي، وقد أدت تلك التهم لحدوث مشّاداة ووقوع اصطدامات بين الطرفين في المدينة سيما وأنّ كلّ طرف أخذ يستفز الآخر بالهتافات العدائية(١).

وجدت تلك المشاداة صداها في محاولة انقلاب الشّواف لأنها كانت عاملاً مؤججاً لتلك الأحداث، وتشكلت على أثّرها فرق طلابية أخذت كل فرقة بتسليح نفسها، فقد كانت الفرق الطلابية ذات الاتجاه القومي يصلها السلاح من مصر عن طريق سوريا، أمّا فرق اتحاد الطلبة العام فقد حصلت على أسلحتها من بعض الضباط العسكرين المناوئين لمحاولة الشّواف في الموصل، الأمر الذي قاد إلى اشتباكات بين الفرقتين خلال الأيام التي أعلنت فيها محاولة الأنقلاب، فكان للاتحاد العام لطلبة العراق دور كبيرا في الذودّ عن حكومة عبد الكريم قاسم والوقوف ضدّ محاولة الشّواف، عندما اقتحموا الشوارعَ وهم حاملين اسلحتهم وتصدوا للمساهمين في الانقلاب، كما عملوا على تعبئة الجماهير وتوعيتهم بواقع تلك المحاولة الذي وصفوه بانه تواطىء ومكيدة على نظام الحكم من قبل القوميين والوحدويين. قادت تلك الأحداث إلى أن تقدم الحركة الطلابية عدداً من القتلى والجرحى، نتيجة زَجّ انفسهم بتلك الأحداث سواء كانوا من ذوي

(١) اثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص ١٣٥- ١٣٦ .

الاتجاه القومي أو من ذوي الاتجاه الشيوعي[١]. وبذلك يمكن القول إن الاتحاد العام لطلبة العراق أسهم في أخماد محاولة أنقلاب الشّواف وخنقها في مهدها، كما كان له دور في تعقب العناصر الذين اطلق عليهم بالخونه(القوميين والبعثيين)، وإعداد لائحة تضّم اسماء الطلبة والمعلمين واساتذة الجامعات، وإصدار قرار يتعلق بفصلهم وطردهم واعتقالهم[٢].

وفي المجال ذاته نذكر موقف نقابة المعلمين من ذلك الانقلاب فقد كان لها دور كبير في تنبيه رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم لذلك الانقلاب، عندما انتهزت نقابة المعلمين فرع الموصل تواجد اعضائها في بغداد لحضور مؤتمرها الأول المنعقد في اواسط شباط ١٩٥٩، فطلب اعضاء تلك النقابة مقابلة رئيس الوزراء، لقضية تتعلق بأمن البلاد ونظامها الجمهوري، وثورتها الفتية. استجاب عبد الكريم قاسم لطلبهم، وقابلهم في وزارة الدفاع، وبعد ان رَحب رئيس الوزراء بأعضاء الوفد بدء حديثة معهم بالإشادة بدور المعلم في المجتمع، فبدأ رئيس وفدهم " يحيى الشيخ عبد الواحد " حديثة بأستعراض الأوضاع المستجدة في مدينة الموصل، ووصف ما ألت إليّه أوضاع المدينة من اضطراب بسبب نشاط الدعاة القوميين وأخبروا الزعيم بوجود مؤامرة تحاك ضد الجمهورية، وهذا يعني أن ناقوس الخطر بدأت تدق أجراسه اذا لمّ يتم تدارك الموقف ومعالجته بأسرع وقت ممكن. وأضاف بأنّ الأسلحة تم إيصالحها إلى الموصل من الجمهورية العربية المتحدة عبر الحدود السورية[٣].

إتّسَمت رَدّة فعل عبد الكريم قاسم بالهدوء وردد كلماته المعروفة " الصبر، والتسامح، والكتمان، والمباغتة "[٤]. وهذا ما يفسر بإن الأسلوب الذي كان يعتمده قاسم في طريقته وتعامله هو أسلوب التكتيك وعدم التهور أو التخبط للوصول الى ما يريد.

---

(١) جريدة " الزمان "،بغداد ، العدد ٦٤٩٧ في ١٧ اذار ١٩٥٩.

(٢) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج ٢، ص ٢٩٥.

(٣) نقلاً عن : حامد الحمداني ، المصدر السابق، ص١٥١.

(٤) المصدر نفسه، ص١٥٢.

أثارت رَدّة فعل رئيس الوزراء استنكار رئيس الوفد فكان من جملة ماقاله له " **ياسيادة الزعيم أنّ هناك حكمة تقول الوقاية خير من العلاج، وان انتظار حدوث الكارثة ومعالجتها بعد ذلك أمر خطير جداً، اذ ربما تكون لها ارتباطات مع قطاعات عسكرية في مناطق أخرى من العراق، ولربما تؤيدها غيرها من القطعات العسكرية في مناطق أخرى، وربما تتيح تلك المحاولات أغتيال الثورة، وفي أحسن الاحوال لو قامت المحاولة وفشلت فلا احد يستطيع تقدير خسائرها واضرارها، لذلك فان منع وقوعها أفضل بكثير من أنتظار وقوعها والقضاء عليها**". أثار ذلك الحديث وتيرة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم حيث رد عليه قائلاً " **إننا ندرك الأمور إدراكاً جيداً، وأنّ العقيد الشّواف هو أحد الضباط الأحرار وانتم تهولون الأمور وتضخمونها، نحن أقوياء واثقون من انفسنا**"(١).

ردُّ رئيس الوفد على ذلك قائلاً " **ياسيادة الزعيم: إننا لا نطالب من سيادتكم سوى طلب بسيط، فنحن لا نطالب أن تعاقب أحداً، أو تسجن أحداً، وكّلُ ما نطلبه هو نقل زمرة الضباط المذكورة إلى وحدات عسكرية غير فعالة، أو تفريقها في مناطقة أخرى منعاً لوقوع الواقعة**"(٢).

رفض رئيس الوزراء ذلك التحذير، وعلى ما يبدو أنّه عَدْ تدخلاً في قراراته وأحكامه والدليل على ذلك رَدّ عبد الكريم قاسم قائلاً " **إن هذه الأمور تتعلق بنا وحدنا ونحن لا نسمح لأحد التدخل فيها** ". ثَمَّ قام بتغيير الكلام متطرقاً عبر ذلك إلى مُنجزات الثورة وأهدافها، وبذلك ختم اللقاء وعاد الوفد الى الموصل وهو يحمل معه القلق والتفكير لأنّ الأوضاع كانت تنذر بوقوع الكارثة(٣).

دّلَ موقف نقابة المعلمين المذكور آنفاً على وقوفها ضدّ محاولة انقلاب الشّواف، ولَمّ يَقتصّر الأمر على ذلك بل اتبعت النقابة بعد فشل الانقلاب حملات تصفية ضدّ العناصر من ذوي الأتجاه القومي في كادرها التربوي، وذلك بتنحيتهم عن وظائفهم أو نقلهم إلى مدارس نائية،

---

(١)المصدر نفسه، ص١٥٣.

(٢) نقلاً عن :حامد الحمداني، المصدر السابق ، ص١٥٣.
(٣) المصدر نفسه، ص١٥٣.

فضلاً عن عرقلة سير معاملات ترفيعهم[١]،وقدمت نقابة المعلمين فرع الموصل التهاني والتبريكات بمناسبة إجهاض محاولة انقلاب الشّواف، وتضمنت تهنئتها عبارات"عاش زعيمنا الاوحد، وعاشت جمهوريتنا البطلة، وعاشت الموصل الباسلة والموت للأستعمار واعوانه الخونة"، وفي الوقت نفسه وجهت نقابة المعلمين فرع كربلاء بياناً إلى أعضائها دعتهم فيها إلى أن يكونوا حذرين واعين للدسائس التي تحاك من قبل اعداء الثورة [٢].

وعلى الغرار نفسه سجلت نقابة الصحفيين أول تحرك لها في ٩ آذار ١٩٥٩ عندما دَعتّ إلى التصدي لمحاولة انقلاب الشّواف، وقدمت مذكرة طالبت فيها بتطهير جهاز الدولة واجتثاث من أسمتهم بالعناصر الفاسدة والمتأمره ويقصد بهم – القوميين والبعثيين – . وبعد إخماد تلك المحاولة بيوم عقدت أجتماع كانت تؤمل من خلاله الحصول على إجازه رسمية لعملها، إلاّ أنّها طالبت فيه بحجب الصُحف التي لم تشجب المؤامرات التي قامت ضدّ الجمهورية ومنها صُحف "اليقظة والحرية والافاق"، ووصفتها بالصُحف المتأمره ولَمّ تكتفِ بذلك بل هاجمت محل طباعتها، ولقيت نفس المصير صَحيفة "الفجر الجديد" أمّا بقية الصُحف ومنها صَحيفة "بغداد"، و"المواطن العربي" فقد فضلت التوقف عن الصدور، وقد عرفت تلك الصحف بأتجاها القومي وتأييدها للوحدة العربية، لذلك يمكن القول أنّ الصحيفة التي سيطرت على الساحة بعد فشل أنقلاب الشّواف واكتسحت الصُحف القومية هي صَحيفة "اتحاد الشعب" والتي وصل توزيعها اليومي ٣٥ الف نسخة[٣].

جاء أول تَحرك لنقابة ذوي المهن الطبية، على الصعيد الداخلي في عام ١٩٥٩، عندما وقفت موقفاً مدافعاً عن مدينة الموصل بشجبها لمحاولة الأنقلاب التي راح ضحيتحها العديد من أبناء الموصل، لذلك قامت بمهمتها الأنسانية بتأليف لجان أنيطت بها مهمة جمع التبرعات من أجل إغاثة عوائل الانقلاب وضحاياه، وأعلن نقيب الاطباء الدكتور وصفي محمد علي، عن أستعداد أعضاء النقابة التطوع لأنقاذ وأسعاف جرحى تلك الأحداث[٤].

---

(١) الثورة، بغداد، العدد ٣٦٥ في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٠ .
(٢) عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق، ص ١٤٣ .
(٣) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٢٢٩ – ٢٣٠ .
(٤) نقابة ذوي المهن الطبية، التقرير السنوي لنقابة ذوي المهن الطبية لسنة ١٩٥٩، ص ١٢ .

ولم تكن رابطة الدفاع عن حقوق المرآة المتمثلة برئيستها الدكتورة نزيهة الدليمي وعضواتها بعيدة عن تلك الأحداث، بل تابعت الأحداث السياسية كمنظمة نسوية، ووقفت الى جانب باقي الاتحادات والنقابات المهنية في التصدي لكل المؤامرات التي تهدف الأطاحة بالثورة، ومنها محاولة انقلاب الشّواف، فعبرت عن شجبها لتلك المحاولة بالمظاهرات النسوية التي قادتها تلك الرابطة[١]، كما رفعت مذكرة خلال عقد مؤتمرها الاول ٨-١٢ اذار ١٩٥٩ إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم استنكرت من خلالها تلك المحاولة ووصفتها بالمؤامرة وأهم ماجاء في تلك المذكرة"... **نحن المؤتمرات هنا نتوجه اليكم بأسم النساء الثاكلات وبأسم الاطفال الذين حرموا من الحنان الأبوي وقد يحرمون جراء المؤامرات الاستعمارية الدنيئة التي دبرت ومازالت تدبر ضد شعبنا الأبي، نطالبكم بان تنفذوا حكم الإعدام بخونة الشعب والمتأمرين عليه لا انتقاماً لشهدائنا فحسب وانما من أجل صيانة جمهوريتنا الديمقراطية، كما يؤسفنا جداً ان تفقد جمهوريتنا رجالاً مناضلين امناء عليها ومخلصين لها بينما نرى الذين دنسوا وطننا وباعوا شعبنا واعلنوا عن انفسهم صراحة وأمام الشعب ومحكمته بانهم خدم للأستعمار ينعمون بالحياة...**"، وختمت المذكرة بهتافات بحياة الجمهورية ورئيس حكومتها ومنها "عاشت جمهوريتنا حرة ديمقراطية" و"عاشت جمهوريتنا بقيادة زعيمها البار عبد الكريم قاسم وعاش الشعب العراقي البطل"[٢]، وهذا يؤكد موقف الرابطة الرافض لمحاولة انقلاب الشّواف في الموصل ومناشدة الحكومة باتخاذ أقسى الإجراءات بحقهم.

وفيما يتعلق بموقف نقابة المحامين من أحداث الموصل فقد وقفت هي الأخرى ضدّ تلك الأحداث، وشكلت فيمّا بَعد محاكم في مدينة الموصل لمحاكمة القوميين المشتركين في تلك الأحداث، منها المحكمة التي شكلها المحامي الشيوعي"حمزة سلمان"[٣].

---

(١) مقابلة شخصية مع السيدة انتصار عليوي حسن ابراهيم الميالي، في بغداد، بتأريخ ١٥ ايار ٢٠١٩، ناشطة في حقوق المرأة والطفل وعملت كعضو فاعل في عدد من المنظمات النسوية والانسانية، وعضو في عدد من الاتحادات والنقابات المهنية وفي اختصاصات متنوعة(اعلامية وادبية و فنية)، وتعمل حالياً عضو في رابطة المرآة العراقية(بغداد)، وعضو في هيئة تحرير صحيفة نضال المرآة .

(٢) لجنة الثقافة الوطنية، المصدر السابق، ص ٢٨ .

(٣) هلال ناجي، مأساة المحامين في العراق، مصر، الدار القومية، ١٩٦٠، ص ١٣.

وفي سياق منفصل لدور التنظيم النقابي من تلك الأحداث فلم يكن دوره ليقتصر على التصدي لتلك المحاولة في الداخل وقمعها، بل كان له دور في شن حملة استنكارية على مؤججي تلك الاحداث ومؤيديها في الخارج ولاسيما الجمهورية العربية المتحدة حيث رفع بياناً استنكارياً موجهاً ضدّ الرئيس جمال عبد الناصر(١)، وموقعاً من قبل ممثلي عدد من الاتحادات والنقابات المهنية في العراق(٢)، تستنكر فيه وبشدة وقوفه ودعمه للمؤامرات التي تحاك ضدّ النظام الجمهوري في العراق واصفاً إيّاهها بانها تتنافى مع أواصر الإخوة التي تربط الدول العربية، ومطالبة في الوقت نفسه بالتوقف عن مثل ذلك التحريض والوقوف يداً بيد ضدّ التدخلات الأجنبية(٣).

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ أحداث الموصل أثّرت فيما بعد على مسيرة عمل التنظيم النقابي في العراق، وذلك من حيث أنّ تلك الاتحادات والنقابات المهنية كانت بقيادة الشيوعيين الذين تَعاظّم دورهم أكثر بَعدّ أحداث الموصل، فأخذوا يطالبون بأشراكهم في الحكم والسلطة وخرجوا

---

**(١) جمال عبد الناصر(١٩١٨ – ١٩٧٠) :** ولد في مدينة الاسكندرية ، واتسمت سنوات عمره الاولى بالتنقل ما بين القاهرة والاسكندرية. اظهر ميلاً للنشاط السياسي والحس الوطني ولاسيما وان الاجواء في مصر خلال مدة الثلاثينات كانت تساعد على ذلك، شارك في مظاهرات ضد حكومة اسماعيل صدقي (١٩٣٠ – ١٩٣٣ )، التحق بعد ذلك بالكلية العسكرية عام ١٩٣٧ وتخرج فيها عام ١٩٣٨ برتبه ملازم، وتدرج في الرتب العسكرية، وكانت له مشاركة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وعلى اثر النكبة التي تلقتها الجيوش العسكرية في تلك الحرب تولدت لديه مشاعر ساخطة ضد النظام الملكي في مصر والذي كان سسبباً في تلك الهزيمة فاخذ يخطط بعدها للاطاحه بذلك النظام، وبالفعل فقد تمكن من وضع خططه موضع التنفيذ عندما فجر ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ والتي قلبت نظام الحكم في مصر من ملكي الى جمهوري، تولى بعدها رئاسة مصر للمدة (١٩٥٥– ١٩٧٠). للمزيد من المعلومات ينظر: ألياس سحاب، جمال عبد الناصر وجيله، ترجمة سيد زهران، بيروت، دار التضامن للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص ص ٢٧ -٢٩، ٤٤ – ٤٨.

(٢) كان من ضمن ممثلي النقابات الذين وقعوا على ذلك البيان هم كلا من الدكتور احمد الجلبي ممثلاً عن نقابة ذوي المهن الطبية، و الدكتور صفاء الحافظ ممثلاً عن نقابة المعلمين، والسيد صالح الشالجي ممثلاً عن نقابة المحامين والسيدة عفيفة رؤوف ممثلة عن رابطة الدفاع عن حقوق المرأة . ينظر : نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٢، ص١٧٦ .

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

بمظاهرة مليونية ضخمة في الأول من آيار ١٩٥٩ مطالبين بذلك [١]، مما جعل الحكومة تتبع سياسة جديدة تجاههم وتحجيم دورهم في المؤسسات والمنظمات الديمقراطية التي كانت تحت أيديهم، وأدى ذلك لوقوع التنظيم النقابي تحت وتيرة الفئات المتنافسة (الشيوعيين والقوميين)، وقد أثر على عمل تلك النقابات ونشاطها بحيث أصبح همّ تلك الفئات في كيفية الفوز برئاستها والظفر بها دون الإلتفاتة إلى تطوير عملها أو التقدم بها نحو الأمام[٢]، ومما زاد الطين بله أحداث كركوك.

## ثانياً: أحداث كركوك وموقف الاتحادات والنقابات المهنية منها:

تعد مدينة كركوك مِن المدن النفطية المهمة في العراق، يقطن فيها العرب والأكراد والتركمان، وكان كلٌ من الأكراد والتركمان على طرفي نقيض، وأختلافات تمتد جذورها إلى أيام الحكم العثماني، ويعزى سبب ذلك إلى عوامل قومية واقتصادية واجتماعية، فقد كان التركمان يتمتعون بالنفوذ وحياتهم الاقتصادية أغنى من الأكراد ولاسيما وانهم كانوا يتبؤون أفضل المناصب في شركة نفط كركوك، بينما الأكراد لم يكن عملهم في تلك الشركة يقتصر إلاّ على العمل اليدوي البسيط ونفوذهم أدنى من التركمان[٣]، لذلك فان الآلاف العمال الأكراد عانوا وضعاً بائساً وهناك غبن واضح لحقوقهم، وهذا ما جعل الحزب الشيوعي العراقي يتغلغل بينهم ويمثل الحزب الساند والداعم لهم بشكل خاص وللأكراد بشكل عام بوصفه الحزب الداعم للطبقة العاملة والكادحة[٤]، وهذا ما يفسر حقيقة إنضمام الأكراد للمنظمات والنقابات المهنية ونشاطهم

---

(١) كان هتافهم الاول وردد في معظم الوية العراق " ماكو زعيمي الا كريمي، حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي". ويلاحظ ان ذلك تطور جديد مما دفع قاسم الى محاولة اقصائهم عن المشهد السياسي وتحجيم دورهم في الحياة السياسية . ينظر حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢١١ .

(٢) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص٢١٤.

(٣) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٤) مناف جاسب محمد علي الخزاعي ، الحزب الشيوعي العراقي ، ص ٢٢٢.

الكفاحي من أجل تأسيس التنظيم النقابي، بينما لم يَمتّدُ ذلك النشاط بين صفوف التركمان الذين فضلوا الإنزواء تحت شعار القومية التركمانية(١).

أدى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي نوعاً من الضغينة بين القوميتين الكردية والتركمانية(٢)، والتي أزدادت بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ومجيء النظام الجمهوري، على أثّرَ تبوء الأكراد بعض المناصب المهمة(٣) في المدينة والتي أثارت حقد التركمان وضغينتهم حيث كانوا يعّدون انفسهم أصحاب النفوذ في المدينة، لذلك ما لبثت أن أصبحت الأجواء في تلك المدينة اشبه ببركان غاضب قابل للأنفجار في أيّة لحظة(٤).

ومما تجدر الإشارة إليّه أنّ النقابات المهنية في كركوك ذكرت بأن عملاء شركات النفط في المدينة كان لهم دور كبير في تأجيج الصراع القومي فيها(٥)، وقد شكلت نقابة المعلمين في كركوك وفداً لمقابلة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، شرحت له حقيقة موقف تلك الشركات من زرع بذور التفرقة بين القوميتين وتأليب احداهما على الأخرى. دحض قائد الفرقة الثانية ناظم الطبقجلي(٦)ما نقلة وفد النقابة إلى رئيس الوزراء، حيث بعث بكتاب إلى الحاكم العسكري أحمد

---

(١) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج٢، ٤٣٤ ؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٢٤ .

(٢) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٣) من ضمن المناصب التي تولاها الأكراد في مدينه كركوك: تعيين معروف البرزنجي رئيس منظمة انصار السلام في المدينة رئيساً لبلدية كركوك، وعوني يوسف وهو كردي الاصل من ذوي الميول الشيوعية رئيساً لمحكمة كركوك، ومهدي حميد قائد المقاومة الشعبية في كركوك فضلاً عن تولي الاكراد ادارة اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في كركوك . ينظر : مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي، ص٢٢٢.

(٤) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٣، ص٢٨.

(٥) مقابلة شخصية مع السيد هادي علي لفته، بتأريخ ٢٨ كانون الثاني٢٠١٩.

(٦) **ناظم الطبقجلي (١٩١٣-١٩٥٩) :** ولد في بغداد، واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، التحق بعدها في الكلية العسكرية عام ١٩٣٥ وتخرج فيها عام ١٩٣٦، ثم كلية الاركان عام ١٩٤٣ وتخرج فيها عام ١٩٤٥، وتدرج في الرتب العسكرية، واشترك في قمع حركة التمرد الكردية التي قام بها مصطفى

صالح العبدي في ١٥ شباط ١٩٥٩ أوضح فيه "**أنّ الأوضاع المتأججة في المدينة سببها صراع قومي بين القوميتين المتنافستين(الكرد والتركمان) في داخل لواء كركوك، يحركهم من وراء ذلك فئةٌ انتهازية تلقي اللوم على شركات النفط**"[١]. يتضح من رده ان الفئه الانتهازية كان يقصد بها الشيوعيين لأنهم وقفوا إلى جانب الأكراد في صراعهم ضدّ التركمان.

ومما ينبغي قوله إنّ الحزب الشيوعي رغم وقوفه إلى جانب الأكراد،وتقديم دعمه واسناده لهم، إلاّ أنّ الأكراد كان توجههم وشيوعيتهم سطحية بحيث أنّ الأهداف التي سعوا إلى تحقيقها كانت أهدافاً كرديةً محظة ولم تكن شيوعية، وعملوا في الوقت نفسه على تسخير منظمات الحزب ونقاباته لخدمة صراعهم مع التركمان[٢].

حدثت بعض الأعمال الأستفزازية من قبل الطرفين قبيل انفجار حوادث كركوك منها مبالغة التركمان في أظهار معالم الزينة للأحتفال بالذكرى السنوية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ونصبهم لقوس كبير يمثل شكله مدخل وزارة الدفاع وفي منتصف القوس وضع شعار الجيش العراقي وتحته لافته باسم التركمان خطت عليها عبارات الولاء للجمهورية، أثار ذلك غضب الأكراد حيث أعتقدوا أنّ التركمان بعملهم يقصدون اثباتاً لقوميتهم، وانكاراً لبقية القوميات العرقية، والتأكيد فقط على قوميتهم، لذلك بَادَرَ الأكراد إلى القيام بأعمال استفزازية ضدّ التركمان منها

---

البرزاني عام ١٩٤٥، وتسلم منصب امر الفوج الاول للحرس الملكي عام ١٩٥٢، كان احد ضباط التنظيم الاحرار الذي اطاح بالنظام الملكي في العراق، وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تسلم قيادة الفرقة العسكرية الثانية في كركوك، اعدم رمياً بالرصاص عام ١٩٥٩ على اثر مشاركته في انقلاب الشواف . للمزيد من المعلومات ينظر : احمد كاظم محسن البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٩٣٥ – ١٩٥٩، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢، ص ٧ ومابعدها .

(١) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٣، ص ٣٩ .

(٢) د. ك. و، وزارة الداخلية، رقم الملفة٢٤٠٥١٠٠، احداث كركوك، و ١، ص ١٥.

حملهم للأعلام السوفيتية وهتافهم بشعارات منها"جبهة وطنية صداقة سوفيتية عراقية لتسقط التركمانية "وهم يحملون الحبال بأيديهم[١].

ومهما يكن من أمر فقد جاء الأحتكاك المباشر بين القوميتين الكردية والتركمانية، على أثر إقامة أحتفالات الذكرى السنوية الأولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إذ ظهر هناك تباين في المواقف لإحياء تلك الذكرى فبينما كان الأكراد الشيوعيون مصرين على أن يكون الاحتفال بتلك الذكرى مشتركاً بين كلّ القوى السياسية، وكلّ القوميات وبمسيرة واحدة تحت زعامتهم، كان الموقف التركماني مصراً على تنظيم مسيرة منفردة خاصة بهم[٢].

انطلقت على أثر ذلك مسيرة الأحتفالات في الساعة السادسة مساء ١٤ تموز ١٩٥٩ ضمت بين صفوفها المنظمات الشعبية، والنقابات المهنية، والعمالية، والجمعيات الفلاحية، فضلاً عن عدد كبير من النسوة اللاتي مثلن رابطة الدفاع عن حقوق المرآة [٣]،وضمت الطلبة الذين مثلوا الاتحاد العام لطلبة العراق، فضلاً عن عدد من جنود الفرق العسكرية والمقاومة الشعبية[٤]، وبذلك تكون الاتحادات والنقابات المهنية دعمت الأكراد ضدّ التركمان.

وفي مقابل ذلك خرج التركمان بمسيرة منفردة، وعندما التقى الطرفان قرب مقهى الرابع عشر من تموز، شهدت الأجواء اطلاق الرصاص من مصادر مجهولة، كان لها دور في حدوث فوضى وانفلات أمني، تطور إلى اشتباكات بالعصى، وتراشق بالحجارة في بادىء الأمر، رَدّ الجنود بإطلاق العيارات النارية ورجال المقاومة الشعبية بعد هجومهم على مقهى الرابع عشر الذي كان مقراً لتواجد التركمان، وكان من ضمن الهتافات التي يرددها الأكراد

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٢٦ .

(٣) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص ١٦٧ .

(٤) أثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص ١٤٨ .

والشيوعيون قولهم "ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة"، وهكذا شهدت الأوضاع الأمنية في المدينة انفلاتاً واصبحت السيطرة عليها شبه مستحيلة(١).

ازداد الوضع توتراً خلال الأيام التي تلت الحادثة وهي يوما الخامس عشر والسادس عشر من تموز، حيث شهدت المدينة أقوى حالات العنف بحق التركمان من قتل وسحل في شوارع كركوك وتعليق جثامينهم على أعمدة الكهرباء والأشجار(٢).

أثبتت تلك الأحداث أنّ المقاومة الشعبية، والمنظمات الديمقراطية، والجمعيات الفلاحية التي كانت برئاسة الشيوعيين قَدّ سُخرت للقيام بأعمال العنف ضد التركمان(٣)، وهذا ما عكس أنّ التنظيم النقابي استُخدم أبانّ تلك المدة كأداة بيد بعض العناصر للوصول إلى مبتغاها، بحيث تأطر التنظيم بأطار التسيس الحزبي والسياسي لا المهني الذي تأسس من أجله.

نتج عن أحداث كركوك المروعة أنقلاب الكفة لصالح عناصر الإتجاه القومي، وإنحسار للمَدّ الشيوعي وسيطرتهم على المنظمات، والنقابات المهنية والاتحادات التابعة لهم، حيث واجهت تلك التنظيمات هجوماً قاسياً وشديداً من قبل رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم عبر خطاباته التي أُلقيت، ومنها الخطاب الذي ألقاه عند حضوره لأفتتاح كنيسة مار يوسف في ١٩ تموز ١٩٥٩، إذ شجب ما حدث في كركوك واصفاً إيّاه بالفوضى "**ان ماحدث اخيراً في بعض المدن والقرى إنْ هو إلاّ ناتج عن القسوة وعن التعصب الأعمى. أنّ ما حدث أخيراً في كركوك انني اشجبه تماماً وباستطاعتنا ايها الأخوان أنّ نسحق كلّ من يتصدى لأبناء شعبنا بأعمال فوضوية نتيجة للحزازيات والاحقاد والتعصب الأعمى...**"(٤).

---

(١) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٢٧ ؛ أثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص ١٤٨ .

(٢) فرهاد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ٩١ .

(٣) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٣، ص ٥٠ .

(٤) للمزيد عن تفاصيل نص الخطاب ينظر : ماجد شبر، المصدر السابق، ص ٢٣١ – ٢٣٦ .

لم يكن ذلك الخطاب الأول والاخير الذي هاجم فيه رئيس الوزراء التنظيم النقابي، والاتحادي، ففي ٢٩ تموز ١٩٥٩ عُقد مؤتمر صُحفي ألقى خطاباً فيه أظهر عبره تعنتاً شديداً ضدّ الاتحاد العام لطلبة العراق، حيث ذكر بأنّ إجازة ذلك الأتحاد كان من أجل تحقيق الأهداف التي كان يسعى إليها، وليس من أجل القائه في معترك المنافسات والصرعات الحزبية، كما أظُهر خلال المؤتمر بعض الخرائط التي وجدت لدى مقر الاتحاد العام لطلبة العراق، وهي تحتوي على تأشيرات لبعض بيوت العناصر القومية والخونة على حد تعبيرهم مع ارقامها لغرض اغتيالهم، ومما ذكره بخصوص ذلك " **اذا كان اتحاد الطلبة يستقصي الجماعات الخائنة فما عملنا نحن**"[١].كان تبرير اتحاد الطلبة لمواقفة تلك بأن رفع مذكرة في ١٢ اب ١٩٥٩، ذكر فيها بأن تصرفاته تلك ومواقفه كانت بدافع حماية الجمهورية وصيانتها[٢].

كانت حوادث كركوك القشة التي قصمت ظهر البعير، إذ أدت إلى إتّباع الحكومة سياسة تحجيم دور الشيوعيين وسيطرتهم على المؤسسات التي كانت تحت أيديهم، ومن ضمنها المنظمات والاتحادات المهنية، ومن جملة الأساليب التي أتبعتها الحكومة إزاء تلك المنظمات الديمقراطية،غلق مكاتب الاتحاد العام لنقابات العمال، كما وجهت ضربات قاسية إلى بقية النقابات العمالية منها نقابة عمال ميناء البصرة والتي تعرض أعضاؤها إلى الزجّ في السجن وأغلقت مكاتبها في ٨ آذار ١٩٦٠[٣]، واتبعت أساليب النقل،والطرد الكيفي، بين صفوف الطبقة العاملة، وهذا ما دفع بالاتحاد العام لنقابات العمال إلى رفع مذكرة إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في ١٢ نيسان ١٩٦٠ مستنكراً تلك الأساليب التي اتبعت تجاه التنظيم النقابي ومطالباً في

---

(١) نقلاًعن : أثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص ١٥٠ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٢ .

(٣) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٢٥٩ .

الوقت نفسه بوضع حدّ لتلك الحملات والتوقف عنها، وعلى الرغم من ذلك فإنّ تلك المذكرة لم تكن لتأتِ بالنتيجة التي رفعت من أجلها [١].

كانت من ضمن الوسائل التي اتبعتها أيضاً الحكومة هي التدخل في الانتخابات النقابية من أجل أبعاد العناصر الشيوعية الأكثر نشاطاً فيها، وما يدل على ذلك انتخابات نقابة عمال سكك الحديد في ١ آيار ١٩٦٠، فقبل إجراء الانتخابات بأيام قليلة أصدر المدير العام لسكك الحديد صالح زكي توفيق، تعميماً جاء فيه " **هناك تضخم في عدد موظفي السكك الحديدية وعمالها بنسبة تزيد عن ٢٥ %، ولهذا قررنا انهاء خدمة كلّ موظف أو عامل يخل بواجبه او يسيء التصرف او لا يحضر بشكل منتظم او غير كفء، او يتدخل في السياسة طوال ساعات العمل أو يشوه سمعة الاخرين بنشر أخبار كاذبة، وبهذه الطريقة سنتخلص من التضخم، ونطهر المؤسسة في الوقت نفسه من أمثال هولاء الناس**". وواضح من نصّ التعميم أنّ الحكومة أرادات إبعاد بعض العناصر من تلك النقابة بحجة تضخم عددها، وان النقابات وقعت تحت تأثير ومطرقة الحكومة من أجل إبعاد العناصر التي كانت متحكمة فيها، وبذلك أستطاعت إنتزاع إدارة الاتحاد العام لنقابات العمال من أعضاء الحزب الشيوعي بعد أن قامت بألقاء القبض على رئيس الاتحاد علي شكر، وعدد من الأعضاء وإيداعهم السجن[٢].

وفيما يخصُّ الجمعيات الفلاحية، عملت على أخذ إجازتها من اتحاد الجمعيات وجعلها منوطة بيد المتصرفين(حكام المحافظات المحليين) بموجب القرار رقم١٣٩ لسنة ١٩٥٩[٣]، وتعرضت رابطة الدفاع عن حقوق المرآة، للمضايقات واغلقت فروعها في باقي الألوية ولم يسمح

---

(١) د. ك . و، وزارة العدل،٤٢١٠٩٣٠٣/٥٥٧، عريضة الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية في ١٢ نيسان ١٩٦٠ الى سيادة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم و سيادة وزير الشؤون الاجتماعية، و ٥٢، ص ٩٥ .

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٢٦١.

(٣) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٢٣٤ .

لها بعقد مؤتمرها الثاني عام ١٩٦٢، وأغلقت مراكز محو الأمية التابعة لها[١]. كما صدر قرار بالغاء فروع اتحاد الطلبة الشيوعي كافة من المدارس الثانوية[٢].

ولم تكن نقابة ذوي المهن الطبية بعيدة عن ذلك التأثير، فقد مورست اعمال عنف وقعت على عاتق الأطباء، ونقاباتهم في مختلف مدن العراق[٣]، وفيما يخص نقابة الصحفيين فقد أصدر قرار حكومي في اوائل ١٩٦١ بألغاء انتساب ما يقارب مائة صحفي إلى النقابة بذريعة إنّهم ليسوا "مُحترّفين متفرغين"[٤].

## ثالثاً: موقف الاتحادات والنقابات المهنية من محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم:

جاءت محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، بتخطيط وتدبير سابق من قبل البعثيين والقوميين، ولاسيما بعد استقالة الوزراء القوميين الستة[٥] في ٧ شباط ١٩٥٩، حيث بدأ التحضير والتخطيط للتخلص من عبد الكريم قاسم، وكان يدفعهم في ذلك العداء المستمر مع الشيوعيين والذي ازداد بعد فشل أنقلاب الشّواف في الموصل[٦].

وقد أيد فكرة الاغتيال مدير الاستخبارات العسكرية رفعت الحاج سري[٧]، الذي أتصل بأمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي، فؤاد الركابي[١]، لمعرفة مدى قابلية الحزب وأستعداده

---

(١) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٤٠١ .

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٢٥٩ .

(٣) ضحى نجم عبد كشاش العبادي، المصدر السابق، ص ٩٣ .

(٤) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٣٩٩ .

(٥) تمت الإشارة إلى أسماء اولئك الوزراء والأسباب التي دفعتهم للأستقالة في هامش ص ١٢٥.

(٦)عماد جاسم عناد، الاغتيالات والتصفيات السياسية في العراق (١٩٥٨- ١٩٦٣ )، رسالة ماجستير غير منشوره مقدمة الى مجلس كلية الأداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٩، ص ٩٠ .

(٧) **رفعت الحاج سري(١٩١٧-١٩٥٩):** ولد ونشأ في بغداد وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، والده الحاج سري من مؤسسي فوج الامام موسى الكاظم أول فوج في الجيش العراقي، دخل الكلية العسكرية في ٩ شباط ١٩٣٨، وتخرج فيها برتبة ملازم ثان في ٧ شباط ١٩٣٩، وتدرج في الرتب العسكرية شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، كما كان احد مؤسسي تنظيم الضباط الاحرار عام ١٩٥٢ الذي

وأستعداده للقيام بحركة لأسقاط حكم عبد الكريم قاسم[٢]، وتم الاتفاق على خطة الاغتيال وهي القاء حقيبة من المتفجرات على سيارة عبد الكريم قاسم،عند مرورها في شارع الرشيد من فوق شقة اختيرت لذلك الغرض، لكنّ الخطة لمّ تنفذ حيث كان رأي رفعت الحاج سري عند عرضها عليها بوصفة ضابط هندسة بانها خطة فاشلة ولا يكتب لها النجاح[٣]، ولم يتم بعدها بالشروع بخطة جديدة للإغتيال إلاّ بَعّد فشل أنقلاب الشّواف في ٨ آذار ١٩٥٩، حيث تعرض الكثير من البعثيين والقوميين إلى حملات اعتقال وتصفيات من قبل حكومة قاسم واعتداءات من قبل

---

اطاح بالنظام الملكي واعلن الجمهورية عام ١٩٥٨، تسلم بعدها منصب مدير الاستخبارات العسكرية، اعتقل وسجن على اثر مشاركته في محاولة انقلاب الشواف في الموصل عام ١٩٥٩ ثم نفذ به حكم الاعدام رمياً بالرصاص في ٢٠ ايلول ١٩٥٩. للمزيد من المعلومات ينظر : عماد نعمة العبادي، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي ١٩٤٨ – ١٩٥٩، بيروت، الدار العربيه للموسوعات، ٢٠٠٢، ص ٤ ومابعدها .

(١) **فؤاد الركابي (١٩٣١–١٩٧١):** ولد في مدينة الناصرية ، كان والده موظفاً بسيطاً في احدى دوائر الدولة، تلقى تعليمه الابتدائي في الناصرية عام ١٩٣٧، عاصر اهم الاحداث السياسية التي شهدها العراق ومنها حركة مايس ١٩٤١ مما كان له دور في بلورة نشاطه السياسي رغم صغر سنه، اكمل تعليمه الابتدائي عام ١٩٤٣، ليلتحق بعدها بالدراسة الثانوية واجتازها بتفوق وبمعدل ٦٩,٢٤ % أهله لدخول كلية الهندسة جامعة بغداد عام ١٩٤٩، تبلورت ميوله القومية على اثر احتكاكه بالطلبة من ذوي ذلك الاتجاه القومي ومنهم احمد الحبوبي، فضلاً عن اطلاعه على عدد من الكتب التاريخية والسياسية في بغداد والتي أسهمت في بناء افكاره السياسية، لذلك كان احد المنتسبين لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٥، تخرج من كليه الهندسة عام ١٩٥٢ وتعين على اثرها في دائرة الاثار العامة في بغداد بدرجة ملاحظ فني، ثم نقل عمله بعدها ليعمل موظفاً في مجلس الاعمار، وبعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اعلن عن تأييده واسناده لتلك الثورة، ولاسيما وانه كان على علم بساعة الصفر عن طريق الضباط البعثيين الذين انضموا الى تنظيم الضباط الاحرار، وبعد نجاح الثورة تقلد منصب وزير الاعمار، الا انه لم يستمر طويلاً بالمنصب حيث كان من ضمن الوزراء الستة الذين قدموا استقالتهم في ٧ شباط ١٩٥٩،احتجاجاً على سياسه رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في تقريب الشيوعيين وموقفه المضاد من مسألة الوحدة العربية، لذلك كان من ضمن المخططين والمشاركين في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في٧ تشرين الاول ١٩٥٩، والتي هرب على اثر فشلها الى سوريا، واصدر بحقه الاعدام الغيابي في ٢٦ كانون الاول ١٩٥٩. للمزيد من المعلومات ينظر : عدي حسن داخل، فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق (١٩٣١ -١٩٧١)، رسالة ماجستير غير منشوره مقدمة الى مجلس كلية الاداب- جامعة ذي قار، ٢.١٤، ص٢١ومابعدها ؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٤٨ – ١٢٦ .

(٢) اسماعيل العارف، المصدر السابق، ص ٣٨٥ .

(٣) عماد جاسم عناد، المصدر السابق، ص ٩١ .

الشيوعيين[١]، وأعُدم الكثير من الضباط العسكرين الذين أسهموا في ذلك الأنقلاب، لذلك تبادرت من جديد فكرة اغتيال عبد الكريم قاسم من قبل البعثيين والقوميين، وتم أتخاذ التدابير اللازمة من حيث الإستعداد والخطة اللازمة لتنفيذ عملية الاغتيال[٢] وذلك عند مرور سيارة عبد الكريم قاسم من شارع الرشيد بعد مجيئه من وزارة الدفاع إلى مقّر سكنه في منطقة العلوية، ورغم تأجيل الخطة أكثر من مرة بسبب عدم تزامن مرور سيارة رئيس الوزراء مع الخطة المتفق عليها، الاّ أنّها نفذت في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩، من قبل مجموعة من العناصر البعثية والقومية، أسُفرت عن إصابة عبد الكريم قاسم برصاصات نقل على أثرها إلى المستشفى[٣].

استنكرت الاتحادات والنقابات المهنية محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وخرجت بالمظاهرات التي طافت شوارع بغداد رغم صدور قرار بمنع التجوال، خوفاً من وقوع اشتباكات تتطور إلى حرب أهلية بين الشيوعيين والقوميين[٤]، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل رفع الاتحاد العام لنقابات العمال والجمعيات الفلاحية خلال تلك الحادثة برقية الى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، مستنكره ما تعرض له شخصه من اعتداء آثم، ووصف ذلك الاعتداء بأنه "اعتداء على ابناء الشعب والجمهورية بشكل عام"[٥]، ووقفت رابطة الدفاع عن حقوق المرآة ضدّ محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم و اصدرت بياناً في ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٩، وصفت فيه القائمين على عملية الاغتيال بانهم أعداء للنظام الجمهوري العراقي، وينبغي الوقوف

---

(١) جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص ٢٤٠ .

(٢) للمزيد عن تفاصيل الاستعدادات والخطة ينظر: نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٣، ص ٢٩٦- ٢٩٩ .

(٣) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الصراع البعثي – الشيوعي في العراق، ص ١٥٤ .

(٤) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٣، ص ٣٠٨ .

(٥) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٣، ص ٣١٣ .

ضدهم وردعهم[١]، كما زارت الدكتورة نزيهة الدليمي ممثلة عن رابطة الدفاع عن حقوق المرآة رئيس الوزراء في المستشفى للأطمئنان عن حالته الصحية[٢].

وقفت نقابة المحامين موقفاً معارضاً من محاولة الاغتيال، وأرسلت برقية إلى رئيس الوزراء مستنكرة تلك المحاولة ومهنئة في الوقت ذاته على سلامته وأهم ما جاء في تلك البرقية " **سيادة الزعيم تنتهز نقابتنا ذكرى حلول يوم السلام، يوم خروجكم من المستشفى معافى من الحادث الذي تعرض له جنابكم لتزجي لسيادتكم التهنئة متمنية من الله ان يحفظكم ويوفقكم لخدمة العراق والامة العربية**"[٣].

أقامت نقابة الصحفيين في ٢٥ كانون الاول ١٩٥٩، حفلة بمناسبة شفاء رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم معبرة في ذلك عن موقفها المعارض لمحاولة الاغتيال، و القى فيها نقيب الصحفيين محمد مهدي الجواهري، كلمة دعا عبرها الصحفيين إلى" **الالتزام برسالتهم الوطنية في حفظ الجمهورية وصيانتها والالتزام بالصدق والامانة في نقل الأخبار والابتعاد عن المؤثرات الخارجية**"[٤]. واستنكرت نقابة ذوي المهن الطبية تلك المحاولة ورفعت برقية في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٩ إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم جاء فيها " **تعلن الهيئة العامة لنقابة ذوي المهن الطبية عن استنكارها للاعتداء الاثيم والمحاولة الغادرة التي ارتكبتها ايدي الخيانة، ونشكر العناية الالهية التي حفظتكم وابعدت عنكم كيد الخائنين وترجو لكم شفاء عاجلاً وعمراً مديداً، دمتم فخراً للبلاد وحبيباً للشعب، وعاشت جمهوريتنا الديمقراطية الخالدة بقيادتكم الحكيمة** "[٥].

كان موقف الحركة الطلابية من محاولة الأغتيال في المدارس والمعاهد والكليات منقسماً إلى فئتين، فئه معارضة لتلك الحادثة وهم الطلبة الشيوعيون الذين كانوا يمثلون الاتحاد العام

---

(١) اتحاد الشعب، بغداد، العدد ٢٣٤ في ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٩.

(٢) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٣، ص ٣٠٥ .

(٣) مجيد هداب هلهول، نقابة المحامين العراقيين ودورها الوطني والقومي ١٩٥٨-١٩٦٨، ص ١٠٦.

(٤) أطياف اسماعيل خليل البياتي، المصدر السابق، ص ٧٧ .

(٥) نقابة ذوي المهن الطبية، التقرير السنوي لنقابة ذوي المهن الطبية لسنة ١٩٥٩، ص ٦.

لطلبة العراق، والذين خرجوا بمظاهرات كبيرة بمناسبة خروجه من المستشفى في ٣ كانون الأول ١٩٥٩، وهم يهتفون بحياته ويندون بالعناصر القومية والبعثية[١]،وعبروا عن فرحهم بسلامته بتوزيع الحلوى في المدارس، والفئة الآخرى المؤيدة لعملية الاغتيال وهم الطلاب القوميين والبعثيين [٢]، ومما يمكن ملاحظته أنّه رغم الأجواء المشحونة بين الفئتين والمواقف المتناقضة بينهم تجاه محاولة اغتيال رئيس الوزراء، الاّ أّنه لم تشهد المدارس، أو المعاهد والكليات وقوع حالات للصراع أو الاشتباكات بين الطرفين[٣]. وهذا ما يعكس مدى الأجواء الأمنية المشددة التي فرضت طوال تلك الحادثة خوفاً من استغلالها في وقوع أعمال شغب وفوضى وبالتالي تؤدي الى حدوث انفلات أمني في البلاد.

كما استنكرت نقابة المعلمين محاولة اغتيال رئيس الوزراء واصدرت بياناً وصفت ذلك الأعتداء "بالجريمة الشنعاء" التيّ يقف وراءها اياديٍ أثمة سولت لها نفسها القيام بأغتيال رئيس الوزراء[٤].

وهكذا كان العام الأول من عمر الثورة مليئاً بالأحداث السياسية الداخلية والصراعات الحزبية والتي اتخذت من التنظيم النقابي أداة لتحقيق أغراضها وتوجهاتها الحزبية، واستمرت تلك الأحداث والتطورات السياسية في الأعوام اللاحقة من عمر الثورة والتي ألقت بتبعيتها ايضاً على التنظيم النقابي ونشاطه في أوساط العمال والفلاحين وبقية شرائح الشعب الاخرى.

# المبحث الثالث

(١) د. ك . و، وزارة التربية والتعليم،٤٥٦/٤٢١٢٠٠، الطلاب ومعاملاتهم، و ٢٢١، ص ٩١ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

(٣) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٠٣ .

(٤) عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق، ص ١٤٤ .

# موقف الاتحادات والنقابات المهنية من التطورات السياسية ١٩٦٠ – ١٩٦٣

## اولاً : صدور قانون الجمعيات لعام ١٩٦٠ واثره على التنظيم النقابي في العراق :

شهد العراق تطورات سياسية طوال حكم عبد الكريم قاسم منها صدور قانون الجمعيات في ٢ كانون الثاني ١٩٦٠[١]، الذي نص على أنّه يطبق على الجمعيات التي تتألف من مجموعة من الأشخاص، تؤسس وفق أهداف، وقوانين عامة، وبهذا فأنها لا تطبق على بقية المنظمات

---

(١) كانت الاسباب الموجبة لاصدار قانون الجمعيات رقم ١ لسنه ١٩٦٠ هي **" لقد كان قانون الجمعيات المرقم ٦٣ لسنه ١٩٥٥ مبنياً على أساس منح السلطة التنفيذية ( وزارة الداخلية ومجلس الوزراء ) سلطات مطلقة في اجازة الاحزاب ورقابتها وحلّها إضافة الى حرمانه لفئات عديدة من المواطنين العراقيين من حقهم في الانتماء الى الاحزاب دون سبب مقنع الى غير ذلك من الأحكام المنافية لمباديء التنظيم السياسي المتعارف عليها في البلاد الديمقراطية، ولما كانت فترة الانتقال التي اعقبت ثورتنا المباركة اصبحت على وشك الانتهاء حيث سبق لقاسم ان حدد يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ (يوم الجيش ) للبدء بتشكيل احزاب وجمعيات جديدة تأخذ مكانها في خدمة جمهوريتنا الخالدة ولضمان ممارسة هذه الجمعيات لنشاطها في جو من الديمقراطية وعلى اساس الحرية التي نادت بها ثورة ١٤ تموز لذلك فقد شرع قانون جديد ينظم احكام الجمعيات ويكفل حماية النشاط الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به، ويسعى لتكوين وعي عام ينمي الفعاليات الاجتماعية ويطور الحياة السياسية في البلاد وفقاً لما تقتضية المصلحة الوطنية . وقد ابتنى هذا التشريع الجديد على مجموعة أسس** منها:

**١- اقر مبدأ حق التنظيم لكل جمعية لا تتعارض اغراضها مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية ونظامها الجمهوري ومتطلبات الحكم الديمقراطي ولا تهدف الى بث الشقاق بين القوميات وان تؤدي فعالياتها بالطرق السلمية .**

**٢- اسند مهمة إجازه الأحزاب ومراقبتها وحلها الى الهيئة العامة لمحكمة التمييز وهي اعلى هيئة قضائية في البلاد . لما فيه من ضمان استقلال النشاط الحزبي وسيادة العدالة .**

**٣- يحقّ لكلّ المواطنين الراشدين تأسيس جمعيات والانتساب اليها .**

**٤- اوجب القانون ان تقوم الانظمة الداخلية للجمعيات على اسس ديمقراطية تضمن التعرف الحر على اراء اعضائها وتضمن احترام هذه الاراء .**

**فضلاً عن أحكام اخرى تساعد الأحزاب في مهماتها السياسية كمنحها حق أصدار صحيفه ناطقة باسمها "** ينظر جريدة، الوقائع العراقية، بغداد، العدد ٢٨٣ في ٢ كانون الثاني ١٩٦٠، ص ٧ .

الديمقراطية والنقابات المهنية لأنها تؤسس على وفق قوانين خاصة، ويتم إجازة تلك الجمعيات من قبل وزارة الداخلية[١].

وعلى أساس ذلك قدمت مجموعة من الأحزاب[٢] في ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ طلباً إلى وزارة الداخلية للموافقة على منحها إجازة لأحزابهم، وكان من ضمن تلك الأحزاب الحزب الشيوعي العراقي الذي قدم طلبه باسم " الحزب الشيوعي العراقي"[٣] وبين في ميثاقه انه يهدف إلى حفظ الجمهورية وصيانتها، وتثبيت الحكم الديمقراطي، واسناد المنظمات والنقابات المهنية التي تضمن تحقيق حقوق أعضائها ومنتسبيها من أبناء الشعب [٤].

مما يمكن ملاحظته أنّ طلب إجازة الحزب الشيوعي جاءت متزامنة مع موجة الانحسار التي اتبعتها الحكومة ازائه من أجل تحجيم دوره وسلطته ونفوذه بين أفراد الشعب، لذلك سعت الحكومة إلى إيجاد حزب منافس وتحت نفس التسمية، من خلال الطلب الذي قدمه داود الصايغ[٥] لتأسيس حزب شيوعي كان منهجه من حيث الأهتمام الاقتصادي والاجتماعي شبيهاً

---

(١) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٣٣٣ .

(٢) ضمن الأحزاب التي قدمت طلباتها هي الحزب الشيوعي العراقي (جماعة اتحاد الشعب ) من قبل زكي خيري ورفاقه، والحزب الشيوعي العراقي (جماعة داود الصايغ ) و الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة ممثله محمد حديد ومجموعه من الأعضاء الاخرين، وكذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني باسم ممثلة الملا مصطفى البارزاني ورفاقه، وفي شباط من عام ١٩٦٠ قدمت مجموعه اخرى من الاحزاب طلباتها الى وزارة الداخلية للسماح لها بمنحهم رخصة تأسيس احزابهم، ومنها الحزب الاسلامي العراقي الذي قدم طلبه من قبل ابراهيم عبدالله شهاب ورفاقه، وحزب التحرير من قبل عبد الجبار عبد الوهاب ورفاقه، والحزب الجمهوري من قبل عبد الفتاح ابراهيم ورفاقه . للمزيد من المعلومات ينظر أوريل دان، المصدر السابق، ص ٣٣٧ ؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٣٦- ٢٤٢ .

(٣) اتحاد الشعب، بغداد، العدد ٢٩٨ في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠.

(٤) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٤٩ – ٢٥٠ .

(٥) **داود الصايغ (١٩٠٧-١٩٦٩) :** ولد في الموصل، من ابناء الطائفة المسيحية، تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٣٢، كان احد الاعضاء الذين انضموا الى الحزب الشيوعي العراقي منذ ايام فهد والذي كان له دور في انضمامه للحزب، واصبح عضو لجنة مركزية في الحزب خلال ١٩٤١-١٩٤٣، الا ان الصايغ اعلن عن انشقاقه عن الحزب الشيوعي وأسس رابطة خاصة به بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٧ سميت " رابطة الشيوعيين العراقيين "، لذلك كانت العلاقة بينه وبين الحزب الشيوعي الاول متوترة ومتشاحنة . ينظر : حسن لطيف الزبيدي المصدر السابق، ص ٢٥٨ ؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٥١ .

لمنهاج الحزب الشيوعي الأول، كما عبر عن ولائه لرئيس الوزراء عبد الكريم قاسم[١]، وبذلك حصل الصايغ على ترخيص لحزبه في ٩ شباط ١٩٦٠ [٢]، بينما رفض طلب التأسيس الذي تقدم به أعضاء الحزب الشيوعي الأول من قبل وزارة الداخلية وبأيعاز من قبل رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، وكانت الحجة في ذلك أنّه تم إجازة حزب آخر وبالتسمية نفسها، وأنّ قانون الجمعيات " لا يسمح بتأسيس حزبين سياسيين لهما الأهداف نفسها تقريباً " وقد مثل ذلك صفعةً كبيرة لأعضاء الحزب الشيوعي الأول حيث عُدَّ ذلك سرقة لجهودهم وتاريخهم عبر سنين طويلة[٣].

وفي نهاية تشرين الثاني ١٩٦٠، عقد حزب داود الصايغ مؤتمره الأول والذي افتتحه بكلمة تطرق عبرها إلى أهمية الطبقة العاملة ودورها في المجتمع وما كانت تعانيه من جراء قيادة تنظيمها النقابي من قبل عناصر قليلة الخبرة والتجربة ( وهنا يقصد بالعناصر هم جماعة الحزب الشيوعي الاول، حزب اتحاد الشعب )، ووصفهم بأنهم كانوا يكنّون العداء للطبقة العاملة وغير مؤيدين للجمهورية ونظامها الديمقراطي. وكان يهدف من وراء ذلك إلى استبدال العناصر التي كانت مسيطرة على التنظيم النقابي وهم جماعة الحزب الشيوعي الأول، بعناصر من أعضاء حزبه الجَديد[٤].

وعلى الرغم من ذلك، كان لعدم إجازة الحزب الشيوعي على وفق قانون الجمعيات لعام ١٩٦٠، وضعف نفوذه على التنظيم النقابي أثراً، بحيث أدى إلى تفكك في المنظمات التابعة له ومنها النقابات، فلما كانت تلك النقابات واقعة تحت نفوذ الحزب الشيوعي الاول وسيطرته (حزب اتحاد الشعب)، لذلك كان ينظر إليها على انها منظمات ونقابات شيوعية، فعلى أثر

---

(١) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٣٤٠ .

(٢) الزمان، بغداد، العدد ٦٧٦٢ في ١٠ شباط ١٩٦٠ .

(٣)عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج٢، ص ٤٧٨ ؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٥٣ .

(٤) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ص١٦٩ -١٧١ .

ضعف نفوذ الشيوعيين تعرضت تلك المنظمات والنقابات إلى أعتداء وتهجّم على ممتلكاتها، فقد قدر عدد الغارات التي تعرضت اليها المنظمات التابعة للحزب الشيوعي ب (٧٥١٠ ) غارة[١] .

ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحدّ بل أخذ ينظر أيضاً إلى المشاريع التي اطلقتها بعض النقابات ومنها حملة محو الأمية في جنوب العراق من قبل نقابة المعلمين، والتي لاقت الدعم والاسناد في بادىء الأمر من قبل حكومة قاسم، أخذ ينظر إليها فيما بَعد على انها مخطط شيوعي هدفه تركيز النفوذ الشيوعي في الريف العراقي، لذلك لقيت محاربة ايضاً من قبل السلطة المتنفذة في جنوب العراق والمتمثلة بقائد الفرقة الأولى العميد " سيد حميد سيد حسن الحصونه " وبأيعاز من قبل الحكومة[٢].

وهكذا أخذ نفوذ الشيوعيين يضعف شيئاً فشيئاً،سيما بعد رفض إجازة الحزب الشيوعي، وانتزعت المنظمات الديمقراطية والاتحادات والنقابات المهنية من سيطرته، وفسح المجال أمام القوى المنافسة له والمتمثلة بالقوميين والبعثيين، لإتمام سيطرتهم على ذلك التنظيم النقابي، والذين اخذوا بتوجيهه حسب أهوائهم ومصالحهم، ويتضح لنا ذلك عبر أول إضراب قاده التنظيم النقابي ضد السلطة الحاكمة عندما أصبح تحت سيطرة البعثيين والقوميين.

## ثانياً : إضراب البانزين عام ١٩٦١ ودور الاتحادات والنقابات المهنية فيه :

كان اضراب البانزين في ٢٧ آذار ١٩٦١، أول إضراب قاده التنظيم النقابي ضدّ حكومة عبد الكريم قاسم عندما تولَّت قيادته العناصر القومية والبعثية، وكان سببه إقدام الحكومة في ٢٢ آذار ١٩٦١ على رفع أسعار وقود السيارات إلى ٢٠ فلس للغالون الواحد بعد أن كان ١٠ فلوس، مما أدى إلى أثقال كاهل سواق السيارات بشكلٍ لا يتناسب مع انخفاض المستوى المعاشي لأبناء الشعب بشكل عام، وهذا ما حدا بسواق السيارات إلى القيام باحتجاج على ذلك،

---

(١) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ٢٨٣ .

(٢) اوريل دان، المصدر السابق، ص ٣٥٢ .

تطور الأمر فيما بعد إلى إضراب كبير شارك فيه عموم أبناء الشعب، بما فيهم الطبقة العاملة والفلاحون والطلبة وبقيه أصحاب المهن والحرف الأخرى(١).

تزامن ذلك الإضراب مع جوُّ التشاحن والتنافس بين الأحزاب السياسية لاسيما الشيوعي والبعثي، والسياسة التي اتبعتها الحكومة إزاء تلك الأحزاب، لذلك استغلت الأحزاب السياسية ذلك الإضراب ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي استطاع طوال تلك المدة من أن يحكم سيطرته على الاتحادات والنقابات بفعل موجة الانحسار التي واجهها النفوذ الشيوعي، لذلك استغل البعثيون ذلك الإضراب لتوجيه اللوم والتقصير لا على الحكومة فقط بل على الحزب الشيوعي واتهامه بأنه كان مسانداً للحكومة في خططها الاقتصادية المرتجلة التي أدت إلى تدهور المستوى المعاشي لأبناء الشعب(٢).

خطط البعثيون وبمساندة من قبل القوميين لإضراب كبير(اضراب البانزين )، انطلق في ٢٧ آذار ١٩٦١ شارك فيه عموم أبناء الشعب من العمال والفلاحين وبقية أصحاب الحرف و المهن الأخرى متمثلين باتحاداتهم ونقاباتهم المهنية(٣)، ومشاركة العنصر النسوي متمثلاً برابطة الدفاع عن حقوق المرآة(٤)، ومما يمكن الاشارة إليه أن الشريحة الشعبية الأكثر مشاركة في الإضراب كانوا من الطلبة من التنظيم البعثي الذين كان لهم دور كبير في توزيع منشورات وبيان الحزب التي دعت الشعب الى الاحتجاج والاستنكار ضدّ أجراءات السلطة الحاكمة(٥). وكاد ذلك

---

(١) رزاق ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص ١٣٦ .

(٢) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الصراع البعثي – الشيوعي في العراق، ص ١٨٠ .

(٣) رزاق ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص ١٣٦ .

(٤) مقابله شخصية مع السيدة انتصار عليوي حسن ابراهيم الميالي، بتأريخ ١٥ ايار ٢٠١٩ .

(٥) اثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص ١٩٩ .

الإضراب أن يتحول إلى انتفاضة شعبية كبيرة حيث امتدّ ليشمل باقي مدن العراق، الاّ أن الحكومة قامت بأنزال القوات العسكرية للسيطرة على الوضع[١].

ومما ينبغي ذكره أنّ مشاركة الشيوعيين في الإضراب كانت محدودة وبمستوى ضعيف جداً، على الرغم مما لاقوه من قبل الحكومة من اجراءات اتبعت ضدهم، وهذا ما يفسر أن الشيوعيين لم يكن بودهم الإشتراك في أيّ إضراب أو عمل من شأنه ينهي سلطة الحكومة فقد كانوا يَعدّون مصيرهم مرتبط بمصير الحكومة القائمة آنذاك[٢].لذلك كانت أسهاماتهم في الإضراب ضعيفة، ورغم ذلك اصدروا بياناً في نيسان ١٩٦١، أدانوا فيه اجراءات الحكومة في رفع سعر وقود السيارات[٣] .

وعلى الرغم من ضجة ذلك الإضراب وما رافقه من مظاهرات الاّ أنّه لم يكن ليأتِ بنتيجة لخفض سعر وقود السيارات، بلّ على العكس من ذلك فقد وصُفت الحكومة اولئك المتظاهرين بانهم مشاغبون يعملون على عرقلة أعمال ومشاريع الحكومة القائمة وتأليب الناس ضدّها [٤].

قدم التنظيم النقابي جراء مشاركتهم في ذلك الإضراب ضحايا كثيرة منهم العامل النقابي"عبد الرحمن السراج" وعدد من الطلبة منهم"عبد الرزاق موسى" و "مؤيد الملاح" و "صلاح عبد القادر" و" قحطان الزبيدي"[٥].

---

(١) غازي فيصل، المصدر السابق، ص ١٦ .

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

(٣) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الصراع البعثي – الشيوعي في العراق، ص ١٨.

(٤) اثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص ٢٠١ .

(٥) غازي فيصل، المصدر السابق، ص ١٨ .

وهكذا تأثر التنظيم النقابي في العراق بالأحداث والتطورات السياسية التي شهدتها البلاد أبان تلك المدة، الاّ أنّ تلك الأحداث والتطورات لم تكن خاتمة المطاف بل كانت هناك أحداثً وقضايا أخرى حدد التنظيم النقابي أيضاً موقفة منها ومنها القضية الكردية.

## ثالثاً : القضية الكردية وموقف الاتحادات والنقابات المهنية منها :

قبل تسليط الضوء على موقف التنظيم النقابي إزاء تلك القضية لاّبد من اعطاء لمحة موجزة عن علاقة الأكراد بالنظام الجمهوري منذ بداية أعلانه، فقد أتسمت العلاقة بين الأكراد وحكومة الثورة في بادىء الأمر بالعلاقة الطيبة وحظي الأكراد برعاية الحكومة وأهتمامها سيما وأنّهم وقفوا إلى جانبها في قمع محاولة أنقلاب الشّواف في الموصل، كما شمل الدستور المؤقت الذي شرع بعد نجاح الثورة على حَقّ الأكراد في وطنهم حيث نصّت المادة الثالثة منه على **"يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويَعدّ العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم ضمن الوحدة العراقية"**[١].

أصدرت حكومة الثورة قراراً بأعادة السياسيين المُبعدين منهم خارج البلاد، وكان من ضمن اولئك المبعدين الملا مصطفى البارزاني[٢]، الذي سمح له بالعودة إلى البلاد بموجب القرار

---

(١) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٥، ص ٢٠٥ .

(٢) **الملا مصطفى البارزاني (١٩٠٣-١٩٧٩):** ولد في قرية بارزان احدى القرى الواقعة في جنوب كردستان العراق، وتلقى تعليماً ينصبّ بالدرجة الأساس على التعليم الديني لذلك لقب ـ " الملا"، اتسمت شخصيته بالسياسية والعسكرية وكان صاحب نفوذ كبيربين ابناء قبيلته، وكان يتطلع الى حكم ذاتي في كردستان العراق لذلك خاض عدة تمردات ولاسيما بعد عام ١٩٤٣ بعد أن أصبح له نفوذ كبيربين أفراد قبيلته، وهذا ما دفع حكومة العهد الملكي الى شنّ عدة حملات لأخضاع تمرده هرب على اثرها الى

الصادر في ٥ تشرين الأول ١٩٥٨ بعد أن كان مقيماً في الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٤٦ على أثر قمع تمرده(١).

لم تستمر العلاقة الجيدة طويلاً بين الأكراد وحكومة الثورة ، فقد اخذت تأخذ مَنحى جديد فيمّا بعد وذلك على أثر قيام البارزاني بتعزيز نفوذه شيئاً فشيئاً بين أبناء قبيلته، وأخذ بتعزيز نفوذه في المنطقة الممتدة بين حدود تركيا إلى السليمانية مستغلاً انشغال حكومة الثورة بالأحداث السياسية التي كانت سائدة(٢)، لذلك أثارت تلك التصرفات من قبل البارزني وتيرة قاسم وَعدّ ذلك خطراً على النظام الجمهوري وحكومته، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ بل اخذت الفجوة بين الأكراد وحكومة قاسم بالاتساع، على أثر قيادة ملا مصطفى البارزاني حركة عصيان في ١٠ ايلول ١٩٦١ بعد أن كسب القبائل الكردية إلى جانبه وكان فحوى تلك الحركة المطالبة بالحكم الذاتي في كردستان، وعلى أثر ذلك شنت عدة حملات عسكرية من قبل حكومة قاسم ضد الحركة الكردية في شمال العراق وأندلعت نار القتال التي لم تخمد لهيبها حتى أنهيار حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣(٣).

اتسم موقف التنظيم النقابي من القضية الكردية بالتقارب والموحد إزائها وهو موقف التأييد والإعلان عن الوقوف إلى جانبها ابتداءً من موقف الاتحاد العام لنقابات العمال الذي أعلن عن تأييده لحقوق شعب كردستان ضمن إطار الجمهورية، وانطلاقاً من مبادىء الديمقراطية التي

---

ايران عام ١٩٤٥، وانتمى الى الجمهورية الكردية التي تأسست فيها (جمهورية مهاباد ) في كانون الاول ١٩٤٥، الا انه بعد سقوط تلك الجمهورية عام ١٩٤٧ حاول البارزاني العودة الى العراق عبر الحدود الا انه تمت ملاحقته من قبل القوات العراقية لذلك اضطر ومن معه من رفاقه الى اللجوء الى الاتحاد السوفيتي والحصول على حق اللجوء السياسي عام ١٩٤٧، وبعد الإطاحة بالنظام الملكي واعلان النظام الجمهوري عاد الى العراق بعد أنّ صدر قرار من قبل حكومة الثورة يقضي بالسماح له بالعودة ومن معه من رفاقه. للمزيد من المعلومات ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ٥٨٤ ـ ٥٨٥.

(١) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٥، ص٢٠٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٦.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٠٦.

كان يؤمن بها، ونظم الكثير من المظاهرات التي طالبت بوقف العمليات العسكرية في شمال العراق وحل القضية الكردية بالطرق السلمية[١] .

لم يتوقف الأمر عند ذلك الحدّ بل كثيراً ما كانت تناقش تلك القضية في المؤتمرات التي يتمُّ عقدها من قبل تلك الاتحادات والنقابات المهنية، حيث كان يُخصص جزءٌ من محاور تلك المؤتمرات للمطالبة بحقوق الأكراد وهذا ما نجده في المؤتمر الأول الذي انعقد لاتحاد الطلبة العام في العراق في ١٦ شباط ١٩٥٩، إذ أكد الاتحاد على الحقوق القومية والثقافية لطلبة كردستان، وطالب بتدريس مادة ادب وتاريخ الأكراد في المدارس والمعاهد وجامعة بغداد، وتدريسها في الجمهورية العربية المتحدة من أجل الإطلاع على تاريخ وادب تلك القومية على المستوى الداخلي والخارجي وتعريف العالم العربي بهم، فضلاً عن مطالبتهم بتأسيس دائرة خاصة في وزارة التربية والتعليم تهتم بمناقشة قضايا الأكراد وأستيعابها، وأهم المشاكل التي تعترضها من الناحية الثقافية والتربوية[٢].

تمثل دور اتحاد الطلبة العام في العراق باستنكار ما تعرض إليه الطلبة الأكراد من عمليات عسكرية استهدفت قصف المؤسسات التعليمية في كردستان وأصدر بيان استنكار بشان ذلك في ٢٩ كانون الاول ١٩٦٢[٣].

اما فيمّا يخصّ نقابة المعلمين فقد كان لها دور أيضاً في الوقوف إلى جانب القضية الكردية ومطالبه وزارة المعارف بالوقوف إلى جانب الاكراد بمنحهم حقوقهم الثقاقية في إحياء التراث الفكري والتوسع والازدهار للثقافة والتعليم في كردستان، والمطالبة بأن يكون لفرع نقابة المعلمين في كردستان دورٌ فعالٌ عبر وضع مفردات المناهج التربوية، كما كان لها دور في توجيه بياناتها التي كانت تدعو فيها إلى وحدة الصف الوطني ونبذ الخلافات واللجوء إلى الحل السلمي، وأكدت على وحدة المعلمين في جميع أنحاء العراق عبر عقد المؤتمرات الخاصة بالأقليات، متطرقة إلى أهم المشاكل الثقافية والفنية التي تعترضها ومحاولة إيجاد الحلول

(١) مقابلة شخصية مع السيد هادي علي لفتة، بتأريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٩ .
(٢) أوريل دان، المصدر السابق، ص١٥٦.
(٣) أثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص٢٢٦.

المناسبة لها، كالمؤتمر الذي انعقد في ٢٨ اب ١٩٦٠ في قاعة سينما اطلس في كركوك من أجل العمل على ازدهار التعليم في جميع انحاء العراق(١).

وفيما يتعلق بموقف اتحاد الجمعيات الفلاحية فكان من الطبيعي أن يُعلن عن وقوفه إلى جانب القضية الكردية ولاسيما وانّ إجازة ذلك الاتحاد كان قد لقي كلّ الترحيب من قبل الشعب الكردي الذين وجدوا فيه انصهاراً لبوتقة المصالح الطبقية لجميع الفلاحين وتجسيداً للوحدة الوطنية وهذا مادعى إليه بالفعل عندما وقف إلى جانب المسأله الكردية(٢).

كذلك الحال كان بالنسبة إلى موقف رابطة الدفاع عن حقوق المرآة التي اتسم موقفها من القضية الكردية بالتأييد والتأكيد على أواصر الأخوّة بين القوميتين العربية والكردية وباقي القوميات الأخرى، وهو ما دعت إليه في مؤتمرها الأول المنعقد خلال المدة ٨ –١٢ اذار ١٩٥٩(٣)، إذ اكدت على ضرورة شدّ أواصر الأخوة وتوحيد الصف الوطني لمواجهة قوى الأستعمار التي تحاول شق ذلك الصف عن طريق إثارة التفرقة، كما ان توحيد الصف الوطني يُعَدُّ من أهم دعائم الحفاظ على النظام الجمهوري وثورته الفتيه(٤)،ودعت الى توحيد الحركة النسوية في كردستان وبالفعل وحدت منظمة اتحاد " نساء كوردستان الديمقراطي " مع منظمة " رابطة الدفاع عن حقوق المرآة "، لأدارة الجهود للعمل المشترك مع تخصيص لجنة لشؤون نساء كردستان في الرابطة تعمل على إحقاق حقوق الأكراد(٥)، وهذا ما يعكس الجهود التي بذلتها رابطة الدفاع عن حقوق المرآة من أجل إثبات حقوُق الشَعب الكردي والوقوف إلى جانبه.

وفي مجال آخر نلتمس موقف نقابة الصحفيين التي تُعَدُّ من النقابات الديمقراطية المهمة التي ناصرت القضية الكردية ولكن بالقدر المستطاع، حيث لم تمارس تلك النقابة الحرية الكاملة للتعبير عن أرائها الصريحة في الوقوف إلى جانب القضية الكردية بسبب الرقابة الحكومية التي

---

(١) عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق، ص ص ٤٩، ١٢٣ .
(٢) احمد علي سبع الربيعي، مكرم الطالباني ودوره السياسي والفكري في العراق (١٩٢٣ ١٩٧٩ )، رساله ماجستير منشورة مقدمة الى مجلس كليه الاداب، جامعه بغداد، ٢٠١٤، ص ٦٤ .
(٣) موفق خلف غانم، المصدر السابق، ص ١٠٢ .
(٤) لجنة الثقافة الوطنية، المصدر السابق، ص ١١ .
(٥) خانم زهدي، المصدر السابق، ص ٤٤ .

كانت مفروضة عليها، وعلى ما يبدو ان حكومة الثورة شددت الرقابة على تلك النقابة وصُحفها لأنها كانت النقابة الأكثر تأثيراً في الرأي العام، فكثير ما كانت تحذف عبارات او مقالات من الصُحف من قبل الرقيب الحكومي أو الحاكم العسكري العام، وعلى الرغم من ذلك فأن توجهات النقابة كانت مع القضية الكردية ولاسيما وأنّ هيئتها الإدارية ضمت بعض العناصر الكردية منها جلال الطالباني والذي كان من أوائل الأعضاء في نقابة الصحفيين، فضلاً عن وجود الشيوعيين في النقابة والذين كانوا مؤيدين لتلك القضية(١).

عبر ما تقدم نستنتج أنّ القضية الكردية كانت أحدى أهم الأحداث السياسية التي برزت خلال حكم عبد الكريم قاسم والتي أعرب التنظيم النقابي عن الوقوف إلى جانبها ممثلة بالتنظيم الشيوعي انطلاقاً من مبادىء الحقوق التي آمن بها منذ بداية تأسيسه، ومما تجدر الإشارة إليه انَّ موقف التنظيم النقابي من الأحداث والتطورات السياسية لم يكن ليقتصر دوره على الصعيد الوطني(الداخلي) فقط، بل كان له موقفاً ايضاً من القضايا العربية التي كانت سائدة والتي مثلت محور النضال العربي ولاسيما القضية الفلسطينية والقضية الجزائرية.

(١) مقابلة شخصية مع السيد سجاد الغازي، في ٢ اذار ٢٠١٩، خبير في الصحافة العراقية والتأهيل المهني الاعلامي، شغل عدة مواقع سياسية منها عضو اللجنة العليا لحزب الاستقلال ١٩٥١ – ١٩٥٤، والامين العام لاتحاد الصحفيين العرب على مدة سبعة عشر عاماً، كما شارك في تأسيس نقابة الصحفيين العراقيين عام ١٩٥٩، ودخل العمل النقابي منذ عام ١٩٦٠ كعضو في مجلس النقابة ولمدة ستة عشر عاماً .

# الفصل الثالث

## موقف الاتحادات والنقابات المهنية من القضايا العربية

المبحث الاول:موقف الاتحادات والنقابات المهنية في العراق من القضية الفلسطينية.

المبحث الثاني: موقف الاتحادات والنقابات المهنية من الثورة الجزائرية.

المبحث الثالث: موقف الاتحادات والنقابات المهنية في العراق من الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨.

# المبحث الاول

## موقف الاتحادات والنقابات المهنية في العراق من القضية الفلسطينية

لم يقتصر نشاط الحركة النقابية في العراق الوطني والسياسي على الصعيد الداخلي فقط، بلّ كانت لها مواقف داعمة، وساندة لأهم الأحداث والتطورات السياسية التي شهدها العالم العربي، وحرصها على مواكبتها، انطلاقاً من مبادئِها التي كافحت من أجل تحقيقها في داخل العراق وهي الحرية والاستقلال.

كانت من أهم الأحداث والقضايا العربية التي حرصت الحركة النقابية على دعمها هي القضية الفلسطينية والتي مثلت الشغل الشاغل لكلّ الدول العربية ومن بينها العراق، فقد برزت القضية على مسرح الأحداث منذ صدور "وعد بلفور"[١] في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، والذي فتحت على أثرة أبواب الهجرة إلى فلسطين أمام اليهود بهدف تأسيس وطن قومي، لهم على الأرض العربية، وعلى أثر ذلك انبثقت المقاومة الفلسطينية التي رأت في تلك الهجرة اغتصاباً

---

(١) **وعد بلفور:** هو البيان الذي اصدرته بريطانيا في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ والذي نص على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك عندما بعث وزير خارجية بريطانيا ارثر جيمس بلفور برسالة الى ليونيل والترسوتشيلد وهو زعيم يهودي، وكان هذا البيان يناقض تماماً مّا تعهدت فيه بريطانيا للعرب في مراسلات حسين – مكماهون بمنح العرب استقلالهم وإنشاء دولة عربية، وقد ايدت بقية دول الحلفاء هذا الوعد وتمت المصادقة علية في عصبة الامم في ٢٤ تموز ١٩٢٢، وعلى أثر ذلك فتحت أبواب فلسطين أمام الهجرات اليهودية التي بدأت تتدفق بشكل متزايد ولاسيما بين الاعوام ١٩٢٢-١٩٣٥، بهدف تأسيس وطن قومي لهم في أرض فلسطين، وقد تباين المؤرخون في تحديدهم لاسباب ودوافع بريطانيا لإصدار ذلك البيان أو الوعد فمنهم من قال أن بريطانيا أرادت ان تكسب عطف اليهود في الولايات المتحدة الامريكية حتى تقوم الادارة الامريكية لدخول الحرب العالمية الاولى الى جانب بريطانيا، ورأي اخر يقول ان بريطانيا كانت تهدف من وراء ذلك ضرب الوحدة العربية بأقامة وطن قومي لليهود على اراضيها، ورأي اخر يقول خوف بريطانيا من أن تسبقها ألمانيا في كسب اليهود الى جانبها وتعزز موقفها هو الذي دفعها إلى إصدار ذلك الوعد، ومهما تباينت اسباب ودوافع ذلك الوعد المشؤوم يبقى السبب الرئيس والكامن من ورائه هو تحقيق مصالح بريطانيا في الارض العربية وهذا ما كانت ترنو اليه منذ زمناً بعيد . للمزيد من المعلومات ينظر : مازن قاسم مهلهل، وعد بلفور الاسباب والنتائج، بحث منشور في مجلة التراث العلمي والعربي، العدد ٤٠ في ٢٠١٩، ص ٥٢٨-٥٣١.

لأراضيها من قبل فئات لا يمتون إليها بصلة، وعلى الرغم من مطالبتهم في أراضيهم وايقاف لتلك الهجرة غير الشرعية، الاّ أنّ بريطانيا كانت غير صاغية لتلك المطالب، فقد استعملت مختلف أنواع البطش والقسوة ضدّ أبناء الشعب العربي في فلسطين وارتكبت بحقهم مجازر دموية منها مجزرة دير ياسين في ٩ نيسان ١٩٤٨التي ارتكبتها العصابات الصهيونية المَدّعومة من قبل بريطانيا، وهذا ما يفسّر أنّ فلسطين أصبحت عبارة عن ميدان لصراع متأجج ما بين أبناء الشعب العربي في فلسطين وما بين قوات الأحتلال الصهيوني(١).

وقفت الحركة النقابية بكل نقاباتها واتحاداتها موقف الداعم والمسند لنصرة الشعب العربي في فلسطين، ابتداءً من الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق والذي كان السباق في مواقفه الوطنية والقومية أزاء تلك القضية(٢)، فقد ساعد أنضمام الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق إلى عضوية الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عام ١٩٥٩، إلى توحيد الجهود لتكوين حركة عمالية عربية موحدة لخدمة الأحداث والقضايا العربية ومساندتها لمواجهة قوى الأستغلال الخارجي فكانت القضية الفلسطينية أحدى القضايا العربية التي لاقت اهتماماً بذلك(٣).

تمثل دور الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق بعقده للندوات التثقيفية لتوعية أفراد الطبقة العاملة على الظلم الذي لحق بأبناء الشعب العربي في فلسطين والمخطط الصهيوني الغاشم الذي فرض عليهم والدعوة لأسنادهم، لذلك كثيراً ما كانت الطبقة العاملة تشارك في المظاهرات الأحتجاجية والاستنكارية ضدّ الصهيونية، وتُقدّمَ دَعمها المادي والمعنوي لنصرة الشعب العربي في فلسطين، الاّ أنه مما ينبغي الإشارة إليّه أنّ الدعم المادي كان أقل بكثير من الدعم المعنوي وذلك نظراً لقلة الامكانيات المادية الخاصة باتحاد نقابات العمال (٤).

---

(١) سعد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨- ١٩٦٦، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ٢٤٧-٢٤٨ .

(٢) مقابلة شخصية مع السيد هادي علي لفته ، بتأريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٩.

(٣) خالد محسن محمود الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٥٤.

(٤) مقابلة شخصية مع السيد هادي علي لفته، بتأريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٩ .

وعلى الرغم من ذلك كانت الطبقة العاملة حريصة على تقديم ولو بعض الأمكانيات المادية البسيطة، تعبيراً عن تضامنها مع أبناء الشعب العربي في فلسطين، وهذا نجده في نص خطاب رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي ألقاه في المؤتمر الأول للاتحاد العام لنقابات العمال في بغداد وعلى قاعة الشعب مساء يوم الثلاثاء ٩ شباط ١٩٦٠ عندما قال ما نصه "... **لقد راجعني اخوانكم العمال قبل مدة مضت بشعور طفح من الإخلاص والإيمان بحقّ هذا الشعب والبلد، لقد راجعوني وطلبوا منّي أن أُعلن للعالم ولأبناء الشعب تبرع إخواني العمال بالاشتغال ساعة واحدة إضافة إلى أعمالهم من أجل نَصرة الشعوب التي تكافح في سبيل التحرر وانني في هذا اليوم سأعلن ذلك. انكم سوف تشتغلون ساعة واحدة في اسبوع انتم تعينوه، وهذه الساعة يكون ريعها للجمهورية الفلسطينية الخالدة** ". وواضح من نص الخطاب أنّ الطبقة العاملة قد خصصت أرباح ساعة من عملها في الأسبوع تبرعاً لأبناء الشعب العربي في فلسطين، وهذا ما يدلّ على موقفها الوطني والقومي إزاء تلك الأحداث السياسية [١]، وقد بارك رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بتلك الخطوة الشجاعة وعبر عن ذلك قائلاً " **لقد قاتل اجدادنا فيما مضى من أجل فلسطين فقد ذهب المخلصون من هذه البلاد، وقد ذهب صلاح الدين الايوبي من هذه البلاد، وقد أسهموا كلهم في تحرير فلسطين من المستعمرين والغاشمين في ذلك الزمان، واننا احفادهم اليوم قد أقسمنا وصممنا على أن تنتزع حقوقنا كاملة غير منقوصة وان تتحرر فلسطين، وسوف يقع الحمل الثقيل على أهلها، اننا سوف نساند اهلها بالمال والسلاح والرجال إننا أعددنا العدة لذلك، وإننا صممنا على تنفيذ هذه الفكرة، وان الباري عزّ وجل يبارك في جهود المخلصين**"[٢].

كذلك الحال بالنسبة إلى باقي النقابات المهنية ومنها نقابة المعلمين التي دأبت منذ بداية تأسيسها على أثبات موقفها المساند لقضية فلسطين حيث كانت لها المساهمة في شتى

---

(١) الجمهورية العراقية، ثورة وزعيم، ص ٥٦ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٧ .

الممارسات والفعاليات الخاصة بتعمق الوعي الوطني والقومي المتعلق بالقضية الفلسطينية وحقّ تقرير مصير أبناء شعبها وذلك عن طريق:

**اولاً:** اغتنام المناسبات الوطنية والقومية كافة لألقاء المحاضرات التثقيفية التي تعمل من شأنها على بلورة الوعي والإدراك للقضايا العربية، وبالتالي خلق جيل جديد واعي لتلك القضايا.

**ثانياً:** بذل الجهود من أجل تعميق الشعور الوطني والحماس القومي المرتبط بالأمة العربية وبشكل خاص الشعور المرتبط بالقضية الفلسطينية لدى أبناء الجيل الجديد.

**ثالثاً:** العمل على تشجيع أبناء الشعب العربي في فلسطين على ضرورة الالتحاق بمدارسهم رغم أضطهاد الكيان الصهيوني لهم، وذلك من أجل مواجهة العدو بأهم وأخطر سلاح وهو سلاح العلم والتعليم .

**رابعاً:** المطالبة بإعادة النظر في المناهج الدراسية والتي يجب ان تحتوي على دروس قيّمة تبرز عبرها القضية الفلسطينية وإدراكها للجيل الجديد بأساليب علمية تربوية.

**خامساً:** المطالبة بحل القضية الفلسطينية وإعادة شرعّية الأرض إلى أهلها، من خلال عقد المؤتمرات المحلية والمظاهرات وإلقاء المحاضرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في كلّ مناسبة وطنية وقومية[١].

**سادساً:** إعلانها عن تأييدها لجبهة التحرير الفلسطينية التي تأسست في عام ١٩٦١[٢].

**سابعاً:** مطالبة الجهات الرسمية بضرورة تدريب المعلمين على حمل السلاح ليكونوا على أهبة الاستعداد للمشاركة في المقاومة العربية الفلسطينية.

---

(١) القيادة القومية، نضال حزب البعث عبر مؤتمراته القومية، بيروت، ١٩٥٩، ص ٣٧ .

(٢) **جبهة التحرير الفلسطينية :** هي تنظيم سياسي وعسكري فلسطيني من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وامينها العام علي اسحق، تأسست عام ١٩٦١ من قبل احمد جبريل وشفيق الحوت مدعومة من قبل سوريا، وتختصر بـ ( ج. ت . ف )،اندمجت مع المنظمات الفلسطينية وانشق عنها مشكلاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة . للمزيد من تفاصيل المعلومات ينظر : Wiki http s //ar.mWikipedia.org.

**ثامناً:** وكان للنقابة دورٌ في تجسيد القضية الفلسطينية على شكل مسرحية وعرضها من خلال دور اللجان الفنية الموجودة في المدارس.

**تاسعاً:** تخصيص مكافئات مادية وجوائز لأعضاء النقابة الذين يبذلون جهودهم من أجل إبراز القضية الفلسطينية ودعمها سواء كان ذلك عن طريق تأليف المسرحيات أو النشرات و المقالات التي تتضمن تلك القضية وكذلك الكتب و نشر البحوث من أجل تعريف الرأي العالمي العام بتلك القضية ومساعدة أبناء شعب فلسطين في إسترداد حقهم وتقرير مصيرهم [١].

**عاشراً:** لم يكن ليقتصر دورها على الجانب التثقيفي لكادرها التربوي بتلك القضية، بل مارست نشاطها ايضاً بين عامة أفراد الشعب من خلال طبع شعارات القومية الفلسطينية منها " ارض العرب للعرب" و "مركزية القضية الفلسطينية"، وكانت تستعمل في سبيل ذلك وسائل النشر والاعلام كالصحافة والاذاعة والتلفزيون والمسرح.

**احدعشر:** كان للنقابة دورٌ أيضاً في الترحيب باللاجئين الفلسطينيين والسعي لتشغيلهم وتعيينهم من اجل التخفيف من وطأة معاناتهم [٢].

وأصدرت النقابة بمناسبة مرور الذكرى الثانية والاربعين لصدور وعد بلفور المشؤوم بياناً جاء فيه "**يا ابناء الأمة العربية اتحدوا ضد الأستعمار والصهاينة والرجعية من أجل استعادة فلسطين، ودعم حركة التحرر العربي، فعلى اقدام اتحادكم تتحطم أطماع المستعمرين والصهيونيين ويتحقق لأمتنا الظفر والتحرر والتقدم والنصر**"[٣].

وبذلك جعلت النقابة مسألة فلسطين جُزءاً من برنامجها الأساسي والسياسي والتي بذلت من أجله مساعيها ودعمها المادي والمعنوي حتى عام ١٩٦٣.

---

(١) القيادة القومية، المصدر السابق، ص ١٤٩ .

(٢) مقابلة شخصية، مع السيد عبد الجبار عبد الوهاب، في ميسان، بتاريخ ١٠ آيار ٢٠١٩، احد افراد الاسرة التربوية خلال المدة ١٩٥٨-١٩٦٣ .

(٣) نقلاً عن : عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق، ص ١٤٨ .

وفيما يخصُّ الحركة الطلابية التي تميزت بالحس الوطني والقومي الفتيّ والمشاعر الحماسية الجياشة، فقد كانت في طليعة المنظمات الديمقراطية التي عبرت عن مساندتها للشعب العربي في فلسطين عن طريق المظاهرات الطلابية ورفعها للشعارات الشاجبة للحركة الصهيونية[١]، سيما وان انضمام الاتحاد العام لطلبة العراق إلى عضوية اتحاد الطلبة العالمي منذ انبثاق مؤتمر السباع عام ١٩٤٨، والاستمرار في عضويته كان له دور كبير في توحيد سياسة الطلاب وأتجاهاتهم، وتطبعها بسياسة اتحاد الطلبة العالمي والتي كانت تهدف إلى محاربة ومقارعة الأستعمار الصهيوني[٢].

أولى الاتحاد العام لطلبة العراق القضايا العربية أهمية كبيرة، وعدها من أولوياته في المؤتمرات التي كان يعقدها، كما في المؤتمر المنعقد في ١٦ شباط ١٩٥٩، حيث كانت ضمن القرارات التي نوقشت في المؤتمر قضية فلسطين، وأهم ما نصّ عليه قرار المؤتمر بشأن القضية الفلسطينية هو" **أنّ المؤتمر يَعدّ إقامة اسرائيل في قلب وطننا العربي وتشريد أهلها العرب واتخاذها قاعدة للتأمر والعدوان الاستعماري ضد حركة العرب التحررية جريمة بحق العدالة والانسانية ونعتبر الاجراءات التي قامت بها الدول الاستعمارية في التمهيد لأقامة هذه الدولة وتدعيمها بالرجال والمال والسلاح هي جزء من الشرور التي أصابت العالم العربي جراء السيطرة والتحكم الاستعماريين، ولذلك فأننا نشجبُ أبقاء الاغتصاب في فلسطين وأبقاء السكان أصحاب هذه البلاد مشردين في الخيام يعانون الجوع والحرمان أننا نعلن عن تضامننا مع آمال أخواننا الطلبة الفلسطينيين والشعب الفلسطيني الشقيق وندعو إلى توحيد جهود الشعوب العربية لاستعادة الحقوق المغتصبة في فلسطين وإعادة العرب إلى ديارهم وإحباط المساعي الأستعمارية الهادفة ألى إسكان اللاجئين العرب حيثما وجدوا**". وهذا يدلّ على أهتمام

(١) غازي فيصل، المصدر السابق، ص ٢٦ .

(٢) اتحاد الشعب، بغداد، العدد ٢٤ في ٢٤ شباط ١٩٥٩ .

الاتحاد العام لطلبة العراق بالأحداث والقضايا الوطنية والسياسية على الصعيد الداخلي والخارجي[١].

وفي ذكرى صدور قرار تقسيم فلسطين يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠، خرجت مظاهرة طلابية كبيرة أنطلقت من مدرسة أعدادية الكرخ في بغداد، انضم إليها عددٌ غفير من طلبة المدارس والمعاهد والجامعات، وهم يهتفون بحياة الشعب العربي في فلسطين، وبالتضامن العربي، ويندون بالأستعمار، والكيان الصهيوني، ومن ضمن الشعارات التي رفعت في تلك المظاهرة " فلسطين عربية فلتسقط الصهيونية " و" عاشت فلسطين حرة عربية"[٢]. وهكذا شغلت قضية فلسطين حّيزاً كبيراً من أهتمام الحركة الطلابية بصورة عامة.

وعلى الغرار نفسه، كان موقف الحركة النسوية التي أولت القضايا العربية ومنها القضية الفلسطينية أهتماماً كبيراً، تمثل في المذكرة التي رفعُت من قبل مجموعة من عضوات الرابطة برئاسة الدكتورة نزيهة الدليمي[٣] إلى الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد Dag Hammarshjold[٤]،مستنكرة قيام الكيان الصهيوني من إعدام أحد أفراد المقاومة العربية ويدعى "أحمد عثمان" مع عدد من رفاقه في فلسطين، وأهم ما جاء في تلك المذكرة " **هيئة الامم المتحدة – مستر داغ همرشولد باسم عشرات الالوف من نساء بغداد اللواتي تخلصن من رقبة الاستعمار وعملائه وبأسم جميع الامهات في عراقنا المتحرر المنطلق نحو التقدم والازدهار، وباسم جميع النساء اللواتي يبذلن الجهود الجبارة من أجل مستقبل أفضل لأبنائهن**

---

(١) اتحاد الشعب، بغداد، العدد ٢٤ في ٢٤ شباط ١٩٥٩.

(٢) أثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص ١٨٧ .

(٣) من ضمن العضوات كانت الدكتورة نزيهة الدليمي رئيسة الرابطة في مقدمة العضوات التي وقعت على المذكرة فضلاً عن عدد أخر من العضوات منهن الدكتورة عفيفة البستاني، سالمة الفخري، ابتهاج الاوقاتي، مبجل اديب، سلوى زكو، عميدة الرفيعي، حياة النهر، ماري المالح، ماري القروي، قمر محمد علي، بتول الأوقاتي، زكية خليفة، باسمة الظاهر، سلوى صفوت، فيكتوريا بطرس، سافرة جميل حافظ، خانم زهدي . ينظر : جريدة، الزمان، بغداد، العدد ٦٣٦٨ في ١٧ تشرين الاول ١٩٥٨ .

(٤) **داغ همرشولد (١٩٠٥ –١٩٦١):** ولد في السويد من عائلة غنية معروفة حيث كان والده رئيساً لوزراء السويد خلال المدة التي تزامنت مع الحرب العالمية الاولى، كما كان اجداده من العسكرين البارزين الذين شاركوا في حروب السويد قديماً، تولى همرشولد منصب الامين العام للامم المتحدة خلال المدة ١٩٥٣ – حتى وفاته عام١٩٦١ على أثر انفجار طائرة كانت تنقله الى زامبيا لتحقيق السلام في الكونغو، ولم يتم معرفة الجهة التي كانت وراء التخطيط لتفجير طائرته . للمزيد من المعلومات ينظر : https://ar.mwikipedia.org

**وللوطن، وباسم العدالة وحقوق الانسان، نعلن شديد أحتجاجنا وإستنكارنا على إصدار حكم بحق المناضل العربي أحمد عثمان ورفاقه من قبل السلطات الاسرائيلية المعتدية. ان اسرائيل هذه الدويلة المتطفلة على العرب اوُجدها الاستعمار، تحاك منها المؤامرات على الدول العربية ويستغل عدوانها لمصالحة الأستراتيجية، اننا اذ نقف الآن وفي المستقبل في وجه التحرشات الاسرائيلية ونحذر من سلوكها العدائي ونطالب بوقوف حكم الاعدام على البطل أحمد عثمان ورفاقه وإطلاق سراحهم حالاً "**(١).

كما أكدت رابطة الدفاع عن حقوق المرآة على أهمية القضية الفلسطينة عبر أجتماعاتها ومؤتمراتها ، ففي مؤتمرها الأول المنعقد من ٨ –١٢ آذار ١٩٥٩ ناقشت أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا والدول الأستعمارية الحليفة لها بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك من أجل تثبيت وجودها في قلب الوطن العربي بشكل يجعلها قادرة على إثارة نوع من إضطراب الأوضاع في البلدان العربية وبالتالي إتخاذ ذلك ذريعة لتدخلها في شؤون تلك البلدان، لذلك أعلنت الرابطة عن طريق مؤتمرها مساندتها وتأييدها لمؤتمر باندونغ حول القضية الفلسطينية(٢).

وفي مؤتمرها الثاني المنعقد عام ١٩٦٠، أكدت فيه على ضرورة التضامن مع الشعب العربي في فلسطين ومساندة ذلك الشعب والوقوف إلى جانبه من أجل نيل حريته وكرامته المغتصبة من قبل الكيان الصهيوني(٣)، لذلك أعلنت الرابطة عن تضامنها ومساندتها للشعب الفلسطيني في قضيته العادلة من خلال الدعم المادي والمعنوي حيث قامت بجمع التبرعات والاتصال بالنساء الفلسطينيات لغرض تعبئتهن وتقديم المساعدة والإسناد لهن، وقد تم الاتصال بهن عن طريق الفلسطينية سلافة الحجاوي(٤).

---

(١) الزمان، بغداد، العدد ٦٣٦٨ في ١٧ تشرين الاول ١٩٥٨ .
(٢) لجنة الثقافة الوطنية، المصدر السابق، ص ٤-٥ .
(٣) خانم زهدي، المصدر السابق، ص ٤٥ .
(٤) **سلافة الحجاوي (١٩٣٤ – ...) :** ولدت في مدينه نابلس في فلسطين، وتلقت تعليمها فيها حتى الصف الثالث الثانوي، اذ انتقل والدها في عام ١٩٥١ الى العراق للعمل كخياط وتاجر اقمشة، اتمت تعليمها الثانوي في مدرسة الرشيد في بغداد، ثم التحقت بكلية الأداب والعلوم، وحصلت على شهادة البكالوريوس في اللغة الأنكليزية عام ١٩٥٦، وكانت من الطلبة المتفوقين الذين توسمت اسماؤهم لوحة الشرف التابعة للكلية . عاصرت المأساة الفلسطينية خلال مرحلة طفولتها في نابلس، وكانت احدى المتطوعات للعمل كممرضة في المستشفى الذي انشأه جيش الانقاذ في نابلس، وعملت في العراق بعد ان اكملت دراستها

ومن ضمن مواقف الرابطة ايضاً المناداة بوجوب إعطاء المرآة الفلسطينية دور في الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي(WIDF)[١]، وذلك من أجل تمكينها في إيصال صوتها وتثبيت كيانها على المستوى العالمي[٢].

وعلى نفس الشاكلة يتمثل موقف نقابة الصحفيين فقد كانت هي الأخرى داعمة وساندة للقضية الفلسطينية، ولم تكن لتخلو مؤتمراتها التي عقدتها عن مناقشة وأستنكار الأعمال العدائية وتأييد تلك القضية . ففي مؤتمرها الأول المنعقد في ٧ آيلول ١٩٥٩ أدانت فيه مشروع همرشولد[٣] الذي يخصّ موضوع اللاجئين الفلسطينين، إذ وجدت فيه مصادرة لحقوق الشعب

---

فيه مدرسة ومترجمة وباحثة في مركز الدراسات الفلسطينية في بغداد، تزوجت من الشاعر العراقي الراحل كاظم جواد . وكانت احدى العناصر النسوية الناشطة . للمزيد من المعلومات ينظر : http// Sulafahaijjawi.ps

(١) **الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي (WIDF) :** اتحاد عالمي ضم مجموعة منظمات نسائية مقره في برلين ،أسس الاتحاد مؤتمر عام عقد في باريس عام ١٩٤٥ بدعوة من الاتحاد الشيوعي للنساء الفرنسيات ، ويضم المؤتمر العام وهو الهيئة العليا للأتحاد ممثلين عن المنظمات المنتمية الى الاتحاد وبعض الأفراد ،وهو يجتمع مرة كل أربع سنوات لأنتخاب الرئيسة والمجلس الذي يعقد جلساته سنوياً ويتولى أدارة الأعمال في غياب المؤتمر العام، أعلن الاتحاد أنّ أهدافه تتلخص في العمل على توحيد النشاط النسائي في العالم في سبيل الدفاع عن حقوق المرآة ، وحماية الطفل ، وتوطيد السلام والديمقراطية، والأستقلال الوطني ، وأقامة العلاقات الودية بين النساء ، شارك الاتحاد مجلس السلام العالمي في حملته ضد التجارب النووية، وفي سنة ١٩٤٧ أنشأ الاتحاد لجنة دائمة للمسائل النسائية في المستعمرات ، كما انشأ عام ١٩٦٤ لجنة للتضامن الدولي في سبيل فيتنام الجنوبية ، وهناك لجان أخرى للاتحاد تعى بالسلام والتضامن . ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، ج١ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د.ت، ص ٥٦-٥٧.

(٢) مقابلة شخصية مع السيدة، انتصار عليوي حسن ابراهيم الميالي، بتأريخ ١٥ ايار ٢٠١٩ .

(٣) **مشروع همرشولد :** وهو المشروع الذي قدمه رئيس هيئة منظمة الأمم المتحدة كمحاولة منه لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينين في بقية الدول العربية، لذلك قدم الوثيقة المرقمة أ / ٤١٢١ في١٥حزيران ١٩٥٩ الى الجمعية العامة عندما عقدت اجتماعها السنوي الرابع عشر، وقد حملت تلك الوثيقة عنوان " مقترحات بشأن استمرار الامم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين "، وقد تضمنت تلك الوثيقة مجموعة من الأراء والمقترحات عرفت بأسم مشروع داغ همرشولد نسبة الى الامين العام للأمم المتحدة صاحب تلك الأراء، تطرق في تلك المذكرة في بادىء الأمر إلى مشكلة اللاجئين والمناطق الاكثر حضوراً فيها وهي(مصر والاردن ولبنان) وهي من البلدان الفقيرة والمحدودة الامكانيات المالية اذ كانت مقترحاته ترمي الى العمل على تطوير تلك البلدان وإقامة المشاريع الاقتصادية فيها وبنفس الوقت تعمل تلك المشاريع على إيجاد فرص عمل للاجئين لفلسطينين بشكل يمكنهم من تحسين واقعهم المعاشي، كما دعا البلدان العربية إلى التعاون من أجل إنجاح ذلك المشروع وذلك بأستضافه اللاجئين، ومن الجدير بالذكر أنه عند التمعن في مقترحات وأراء ذلك المشروع نجد أنّ همرشولد كان قد نظر إلى مشكلة اللاجئين على أنّها أسباب اقتصادية ، مفتاح حلها بتوفير فرص العمل غاض النظر عن الدوافع والأسباب الحقيقية التي دفعت بأولئك اللاجئين إلى ترك وطنهم ومطالبتهم بالعودة . وعلى ما يبدو ان همرشولد عندما تجاهل السبب السياسي كان يدرك تماماً مدى تعقدّ الموقف المتمثل بالموقف المتصلب من قبل اسرائيل بشأن عدم الموافقة للاجئين بالعودة إلى أوطانهم ، وهذا يؤدي بالأخير من خلق أجواء متشنجة

العربي في فلسطين ومحاوله لطمس هويته وشخصيته الوطنية [١]،ودعت باقي حكومات العرب برفض ذلك المشروع ومقاطعته بشكل عام، وأنْ تُعلن عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني وحقّهم في العودة إلى ديارهم بدون مماطلة او تسويف[٢].

ومن جملة ما اكدّته في مؤتمرها السابق بانّ فلسطين جُزء من الأمة العربية، والواجب يقتضي الدفاع عنها من اجل تحرير ذلك الجزء العربي المكمل للرابطة العربية من براثين القوى الأستعمارية[٣].

تجسد موقف نقابة ذوي المهن الطبية، في التفاعل مع أغلب القضايا على الصعيد القومي ومنها القضية الفلسطينية، حيث وضحت النقابة بأنها سوف تبذل قصارى جهدها من أجل دعم حركة المقاومة العربية في فلسطين، كما دعت الدول العربية إلى توحيد صفوفها لمواجهة العدوان الأسرائيلي المغتصب للأراضي العربية الفلسطينية[٤].

وفي الوقت نفسه ناشدت هيأة الأمم المتحدة للنظر في الأوضاع المزرية التي يعيشها عرب فلسطين، وضرورة العمل على أتخاذ إجراءات فعلية وتطبيقية لأنقاذ اطفال ونساء وشيوخ فلسطين وليس مجرد قرارات تكون حبراً على ورق، لذلك ناشدت النقابة هيأة الامم المتحدة

---

تؤدي إلى تأزم الأمور بدلاً من حلّها . للمزيد من المعلومات ينظر : أديب صالح عبد اللهيبي، تقرير الامين العام للامم المتحدة(داك همرشولد) بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينين ١٥ حزيران ١٩٥٩: دراسة تاريخية، بحث منشور في مجلة جامعة كركوك، كلية التربية للعلوم الانسانية، مج ٨، العدد ٢، ٢٠١٣، ص ٨-٥ .

(١) اتحاد الشعب، بغداد، العدد ١٩٣ في ٨ ايلول ١٩٥٩ .

(٢) مجلة " الثقافة الجديد "، قرارات المؤتمر الاول لنقابة الصحفيين، العدد ١١ في ايلول ١٩٥٩، ص ١٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٦ .

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

بالوقوف إلى جانب اولئك من أجل إشاعة حالة السلام والأمن وهي الأسس والأهداف التي تأسست من أجلها تلك المنظمة(١).

وضمن المواقف الداعمة للنقابة تبّرع الأطباء بجزء من أرباح عياداتهم لمدد زمنية مختلفة وذلك من أجل مدّ يد العون والمساعدة لأبناء الشعب العربي في فلسطين والوقوف إلى جانبهم في إستعادة حقهم(٢).

ويأتي موقف نقابة المحامين لتتمثل بالموقف الناصر والمؤازر للقضية الفلسطينية والمدافع عن حقوق ابناء الشعب العربي في فلسطين انطلاقاً من مبادىء الحقوق والمبادىء الدستورية التي تعمل بموجبها ولم تكن مناشدتها ومؤازرتها تقتصر على الصعيد المحلي بل إنما حاولت إيصال صوتها إلى البلدان العربية وتعريف العالم العربي بضرورة مؤازرة تلك القضية، وهذا ما نجد موقفها في مؤتمر المحامين العرب الخامس الذي أنعقد في بيروت للمدة ١-٥ ايلول ١٩٥٩، حيث دافع وفد النقابة الذي كان برئاسة عبد الرزاق شبيب عن أرض فلسطين والتي عدتها جُزءاً من الوطن العربي، وَعَّدتْ أي اعتداءٍ يقع عليها يعني اعتداءً على سيادة الوطن العربي وحقوق الأمة العربية جمعاء، لذلك ناشدت بقية الدول العربية إلى توحيد صفوفها وبذل قصارى جهدها من أجل استرداد الحقوق العربية المغتصبة(٣).

وبذلك يتضح وقوف التنظيم النقابي في العراق إلى جانب القضية الفلسطينية وأولاها أهتماماته ودعمة. ومن الجدير بالذكر أنّ موقف ذلك التنظيم وأهتمامه لم يكن ليقتصر فقط على الأهتمام بقضية فلسطين وشعبها، بل كانت لبقية القضايا العربية نصيب في ذلك ومنها قضية الجزائر التي شغلت حيزاً كبيراً من أهتمام النقابات والاتحادات المهنية.

---

(١) ضحى نجم عبد كشاش العبادي، المصدر السابق، ص ١٣٩ .

(٢) اسماعيل العارف، المصدر السابق، ص ٢٩٩ .

(٣) هلال ناجي، المصدر السابق، ص ٣٩-٤٠ .

# المبحث الثاني

## موقف الاتحادات والنقابات المهنية من الثورة الجزائرية

كانت الثورة التي اندلعت بالجزائر في ١ تشرين الثاني ١٩٥٤، من أهم الأحداث السياسية التي جاءت كرد فعل ضدّ الاحتلأل الفرنسي للجزائر[١]، والذي ترجع جذوره إلى عام ١٨٣٠، وما رافقه من اتّباع سياسة فرنسية قامت على أساس الإرهاب، وارتكاب المجازر الدموية وطمس الهوية الوطنية والقومية بحقّ الشعب الجزائري[٢].

(١) دفعت مجموعة اسباب فرنسا للتخطيط لاحتلال الجزائر عام ١٨٣٠، منها الموقع الستراتيجي للجزائر، ورغبة فرنسا في الحصول على تعاظم لنفوذها عن طريق الحصول على المستعمرات في الشرق، كما كان لاضطراب الاوضاع الداخلية في فرنسا دفع بملكها شارل العاشر chariesx، الى محاولة صرف انظار شعبه وانشغالهم عن قضاياهم الداخلية بقضايا خارجية، ولا ننسى السبب المباشر للأحتلال او بالأحرى الذريعة التي اتخذتها فرنسا حجة لاحتلالها للجزائر وهي حادثة المروحة الشهيرة التي وقعت في ٢٩ نيسان ١٨٢٧، التي تتلخص في ان الجزائر طالبت فرنسا بمبلغ من المال قدره مليون فرنك فرنسي لتسديد ديونها عن قيمة صفقات شراء القمح من الجزائر، فتقاعست فرنسا عن دفعه، لذلك حدثت مشادات كلامية بين القنصل الفرنسي دوفال Duval وبين حاكم الجزائر الداي حسين، فأشار بمروحة كانت بيده مست وجه القنصل الفرنسي لذلك اتخذت فرنسا من تلك الحادثة ذريعة لأعلان هجومها على الجزائر وبالتالي اعلان احتلالها لها، ومنذ ذلك الوقت مارست القوات الفرنسية الاستعمارية اسوء الاساليب الارهابية بحق تلك البلاد، مما ادى الى تنامي الوعي الوطني عند الجزائريين وظهورها بشكل المقاومة المسلحة . للمزيد من المعلومات ينظر: اكرم بوجمعة، اوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد ٢٨ في اب ٢٠١٦، ص ١٢٦-١٧٢ .

(٢) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٣، ص ٤٩٦ – ٤٩٧.

زامنت تلك الثورة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، لذلك حظيت بالدعم المادي والمعنوي الكبير من قبل الحكومة العراقية المتمثلة برئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، والمنظمات الديمقراطية التي تأسست خلال تلك المدة، وقد يكون تشابه الهدف الاسمى بين الثورتين وهو الحصول على الأستقلال من التبعية الأجنبية والمبادىء الديمقراطية هو الرابط الذي أدى الى شدّة التفاعل بين الثورتين(١).

تجسد موقف التنظيم النقابي في العراق من الثورة الجزائرية بالموقف المتضامن والمتكاتف لتلك الثورة، وعبر كلّ اتحاد أو نقابة عن موقفة المساند، فقد دعا الاتحاد العام لنقابات العمال الوقوف إلى جانب الشعب العربي في الجزائر، و خرج بمظاهرات عبرت عن موقفه الداعم المندد بالأستعمار الفرنسي(٢)، سيما وأنه تطرق في المؤتمر التأسيسي الأول المنعقد في بغداد في تموز ١٩٥٩ إلى توجيه بيانات إلى الطبقة العاملة دعا فيها إلى الوقوف بحزم بوجه بقايا الأستعمار، وتظافر الجهود مع النضال العربي ضدّ براثين الاستعمار، فكان من الطبيعي أنّ تحظى تلك الثورة بأهتمام ورعاية الاتحاد العام لنقابات العمال، وسَاعد إنضمامه في عضوية الاتحاد العالمي لنقابات العمال عام ١٩٥٩ في إتاحة الفرصة له في إيصال صوته أمام الرأي العالمي والدولي في المطالبة بنصرة الشعب الجزائري(٣).

ومن ضمن المواقف التي اتخذها الاتحاد هي أحتجاجُهُ على قيام القوات الفرنسية بإعتقال الأمين العام للاتحاد العام لعمال الجزائر "عيسات ايدير" في ٢٦ تموز ١٩٥٩، فقام بأرسال مذكرة احتجاج إلى الأمم المتحدة طالب فيها بإجراء تحقيق دولي عاجل، وفي الوقت نفسه أرسل

---

(١) قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣، القاهرة، مطبعة مدبولي، ٢٠٠٨، ص ٢٤٥ – ٢٤٦ .

(٢) مقابلة شخصية مع السيد هادي علي لفته، بتأريخ ٢٨ كانون الثاني ٢.١٩ ؛ طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص ٥٣ .

(٣) ابراهيم حسين، المصدر السابق، ص ٣٨-٣٩ .

مذكرة أخرى إلى الاتحاد العام لعمال الجزائر قَدمّ فيها تعازيه إلى العمال الجزائريين بفقدانهم رئيس اتحادهم النقابي [١].

نَشر الاتحاد من خلال صحيفة "وعي العمال"[٢] المقالات التي شجبت الأساليب الدموية والعنفوانية التي أتبعتها السلطات الفرنسية في الجزائر منها ما تمّ نشره بعنوان " **معركة الشرق التي لا تبالي بالتضحيات**"، وجاء نشر المقال كردّ فعل على قيام فرنسا باعتقال أحد أعضاء التنظيم النقابي في الجزائر يدعى"يحيى محمد" في شباط عام ١٩٦٠[٣].

أصدرت الصَحيفة نفسها مقالاً جاء فيه " **نناشد هيأة الأمم المتحدة وجميع شعوب العالم ودوله، بإتخاذ كافة السبل التي تردع فرنسا لغرض إيقاف الإجراءات المناهضة للقوانيين الديمقراطية ولأجل إيقاف الحرب ضدّ الشعب الجزائري**"[٤].

وفي مقالٍ آخر لصحيفة اتحاد العمال نشر بعنوان نضال الطبقة العاملة العراقية جاء فيه "**ان طبقتنا العاملة التي تحررت مع الشعب من سيطرة الاستعمار بفضل ثورة ١٤ تموز تشعر أنّ من أولى واجباتها هو مساندة الطبقة العاملة العراقية الجزائرية، وتأييد ثورة الشعب**

---

(١) أحمد عبد الواحد عبد النبي، موقف الرأي العام العراقي من الثورة الجزائرية ١٩٥٤- ١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا – الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص ١١٣-١١٤.

(٢) **وعي العمال:** جريدة يومية سياسية أصدرها الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق في ١٣ اذار ١٩٦٠، ورئيس تحريرها سعد قاسم حمودي نقيب الصحفيين لعام ١٩٧١ وكانت تابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهي تختلف عن صحيفة "اتحاد العمال" التي كان يصدرها الحزب الشيوعي العراقي، ورغم اختلاف الصحيفتين في اتجاهاتهم السياسية، الاّ أنّها كانت متوحدة في موقفها المساند إزاء القضايا العربية . ينظر فائق بطي، المصدر السابق، ص ٣٣٢ .

(٣) جريدة " وعي العمال "، بغداد، العدد ٩٨ في ٢٦ شباط ١٩٦٠ .

(٤) المصدر نفسه، العدد ١٢٦ في ٢٢ نيسان ١٩٦٠ .

**الجزائري، وإننا على ثقة من أنّ مصير الشعب الجزائري سيتكلل بالتحرر والسيادة الكاملة بفضل نضاله المستمر وصمود أبنائه في معارك الحرية والشرق، وان ثورته ستنتصر"**[١].

أقام الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق إحياء الذكرى السنوية لإنطلاق الثورة الجزائرية، وأرسل تهنئته إلى رئيس حكومة الجزائر فرحات عباس[٢] واهم ما جاء في تلك التهنئة **" نشترك والأحرار في الجزائر في النضال ضدّ العدو المشترك الأستعمار العالمي، وإنّ الثورة الجزائرية وثورة ١٤ تموز وجهت ضربة قوية ضد الاستعمار عدونا المشترك، فأنتصرت قضيتنا وانتصرنا لقضيتكم"** [٣].

وفي صورة اخرى للموقف المساند للاتحاد، بَادَرَ وبالتعاون مع باقي المنظمات الديمقراطية بتخصيصّ أسبوع سمي(أسبوع الجزائر) لشرح قضية الجزائر وتوضيحها من حيث أهم أسبابها و

---

(١) جريدة "اتحاد العمال"، بغداد، العدد ٢٥ في ٢٥ نيسان ١٩٦٠ .

(٢) **فرحات عباس (١٨٩٩-١٩٨٥):** ولد في منطقة بني عافر الجزائرية، وتلقى تعليمه الابتدائي فيها، واتمّ تعليمه الثانوي عام ١٩٢٣ ليلتحق بعدها بكلية الصيدلة في جامعة الجزائر وتخرج فيها عام ١٩٣١، كان ميالاً للسياسة، تأثر بمجمل التطورات التي عاشتها الجزائر قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، إذ انتقل فكرة الاندماج مع فرنسا والتي كان مؤيداً لها الى فكرة الاستقلال، ومن النضال الاصلاحي الى العمل الثوري، مما ادى الى تعرضه للاعتقال من قبل القوات الفرنسية عام ١٩٤٥، واطلق سراحه عام ١٩٤٦، ولم تكن نهاية لنشاطه السياسي، بل بادر بعدها الى تأسيس حزب جديد اطلق عليه حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وبعد اندلاع الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ انضم الى جبهة التحرير الوطني واصبح عضواً فيها، وانتخب كأول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة خلال المدة ١٩٥٨ – ١٩٦١ . للمزيد من المعلومات ينظر: سامي صالح الصياد، غيلان سمير طه، فرحات عباس ودوره في السياسة الجزائرية ١٨٩٩-١٩٨٥، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج ١٩، العدد ١ في كانون الثاني ٢٠١٢، ص ٣٦٧-٣٧٩ .

(٣) أحمد عبد الواحد عبد النبي، المصدر السابق، ص ١١٧ .

ودوافعها ومدى إنعكاسها على العالم العربي والدولي[١]. وهذا يدلّ على أهتمامه الكبير الذي خصصه تضامناً مع نضال الجزائر.

وفي تشرين الأول من العام ١٩٦٠، وبمناسبة مرور الذكرى السادسة لأنطلاق الثورة الجزائرية وجه الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق دعوة إلى أبناء الشعب العراقي جاء فيها "**إنّ الحرب الاستعمارية التي تُشَنُّ ضدّ الجزائر، لمّ تكن موجه ضدّ الشعب الجزائري فحسب بلّ هي ضدّ الحركة التحررية التي تخوضها الشعوب العربية، وان المعركة التي يخوضها الشعب العربي في الجزائر هي معركة الجماهير في العراق** "، وفي ختام ذلك دعا الاتحاد بقية النقابات إلى إقامة المهرجانات الأحتفالية في مقراتهم ومساندة ثوار الجزائر والوقوف الى جانبهم[٢].

استمر الاتحاد في نشر البيانات التي عبر في ضوئها عن تأزره مع الشعب الجزائري، وإدانة الأعمال الأستفزازية من قبل القوات الفرنسية، منها البيان الذي أصدره في كانون الاول ١٩٦٠ والذي عبر فيه عن احتجاجه واستيائه من الأعمال الوحشية التي تمارسها قوات الأحتلال في الجزائر وأهم ما جاء فيه " **أيّها العمال لقد تحديتم الارهاب ضدّ العهد البائد، الذي كان يضع العراقيل للحيلولة دون ابداء تضامنكم مع شعب الجزائر، والوقوف إلى جانبه في معركته من أجل الحرية والاستقلال. إنّ اتحادكم يدعوكم أنْ تطلقوا صوتكم وتعبروا عن سخطكم ضد المحتلين، وجميع المستعمرين الذين ارتكبوا هذه الجرائم الوحشية ضدّ شعب الجزائر الشقيق بمختلف الوسائل مؤكدين بأصرار تضامنكم الأخوي مع الشعب الجزائري**"[٣]، وهكذا عبرَ الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق عن تعاونه مع شعب الجزائر في نضالهم بمختلف الوسائل والأساليب الممكنة.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١١٧ .

(٢) أحمد عبد الواحد عبد النبي، المصدر السابق، ص ١١٧ .

(٣) جريدة، "البلاد"، بغداد، العدد ٥٩٨٢ في ١٨ كانون الاول ١٩٦٠.

والموقف نفسه ينطبق على الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التي تكاتفت مع عرب الجزائر في نضالهم ضدّ الأستعمار، ولاسيما وأنّ الفلاحين قدّ خاضوا نضالاً مريراً من أجل التخلص من سيطرة الأستعمار في العراق ، لذلك كان تأييدهم للمقاومة الجزائرية ما هو الا امتداد لنضالهم الوطني داخل العراق، وقد عبروا عن ذلك بالمظاهرات والمسيرات الداعمة والمشجعة لنضال الجماهير في الجزائر من أجل نَيلّ الحرية والاستقلأل(١).

ومن امثلة مواقف الفلاحين المؤازرة لجماهير الجزائر، ما أقدم على فعله فلاحو الكوت الذين قدموا مذكرة ضمت تواقيع تسعة وستين فلاحاً، قدمت إلى ممثلي الحكومة في المدينة، تمخضت عن تأثيمهم للأرهاب الفرنسي ضدّ سكان الجزائر، وتعهدهم بالوقوف جنباً الى جنب مع شعب الجزائر(٢).

وعلى المطاف ذاته وقفت نقابة المعلمين إلى جانب نضال الشعب العربي في الجزائر، ونالت حيزاً كبيراً من أهتمامها وذلك عن طريق تقديم دعمها المادي والمعنوي، ففي عام ١٩٦٠ قامت بتنظيم حملة تبرع بمبلغ ثلاثة آلاف دينار من أجل إغاثة إطفال الجزائريين المشردين(٣).

كما تمثل دورها أيضاً عبر المؤتمر العالمي الذي أنعقد لنقابات معلمي دول العالم في بلغاريا خلال المدة ٢٣ – ٢٨ شباط ١٩٦٠، حيث طالبت في ضوء ذلك المؤتمر الى ضرورة مساعدة أطفال الجزائر اللاجئين، وأقترحت أنشاء إيواء لهم يستوعب مئة طفل تتولى بنفسها مهمة تكاليفه وبالفعل تم الاتفاق على ذلك المقترح(٤).

---

(١) مقابلة شخصية مع السيد هادي علي لفته، بتأريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٩ .

(٢) أحمد عبد الواحد عبد النبي، المصدر السابق، ص ١١٩ .

(٣) د. ك. و، وزارة الداخلية، الديوان، رقم الملفة٤٢٩/٤٢٠٥٠، النقابات – اكتتاب عام العرب الجزائر، و ١٦، ص ٩٩ .

(٤ ) أحمد عبد الواحد عبد النبي، المصدر السابق، ص ١١٨.

رفعت مذكرة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٠ موجهة إلى حكومات البلدان العربية، اشارت فيها إلى أن الثورة الجزائرية هي ثورة كل العرب وأهم ماجاء في تلك المذكرة " **ان الحرب المقدسة التي يحمل لواءها جيش التحرير الجزائري، هي حرب الأمة العربية جميعها ضدّ عدوها الأستعمار، وعلى الحكومات العربية ان تدرك واجبها في دعم واسناد قضية الجزائر وبذل الجهود في سبيل تلك القضية القومية** "[١] وعلى أثر ذلك أصدرت النقابة بياناً إلى منسبيها في ٣٠ تشرين الأول من العام ذاته نصّ على " **ان تكون القضية الجزائرية قضية مركزية وشرح أسباب ثورتها واهدافها النبيلة التي قامت من أجلها** " [٢]، وهذا ما يدلّ على الأهتمام الكبير الذي حظيت به الثورة الجزائرية من قبل تلك النقابة، بأعتبارها النقابة الأكثر وعياً وإدراكاً للأمور السياسية والأكثر تأثيراً و تأثراً بالأحداث عبر توعية أبنائها الطلبة بنضال الشعوب من أجل نيل حريتهم واستقلالهم.

كما كان لها دورٌ أيضاً في مناشدة هيأة الأمم المتحدة من أجل مساعدة عرب الجزائر من أجل كسب حريتهم وحقّ تقرير مصيرهم[٣]. ومن أمثلة تضامنها ايضاً طبع بعض الكتب منها كتاب " تربية المواطن العربي " خصصت أرباح بيعها للثورة الجزائرية، وكان من جملة العبارات التي تم طبعها على اغلفة الكتب منها " **اذا اردنا ايها المعلمون مساندة الجزائر مادياً ومعنوياً فعلينا ان نقتني نسخه منه**"[٤]، وهذا يدل على أنّ النقابة بذلت قصارى جهدها من أجل دَعمّ تلك الثورة.

وكان لها دورٌ في مناشدة وزارة المعارف بفتح المدارس والمعاهد والجامعات أبوابها لأستقبال طلبة الجزائر، وقد لاقوا المعاملة الطيبة والحسنة وتهيئة السبل والوسائل أمامهم خدمةً

---

(١) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٢) البلاد، العدد ٥٦٤٣ في ١ تشرين الثاني ١٩٦٠ .

(٣) عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق، ص ١٥١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٥١ .

للقضية الجزائرية[١]، وكانت من ضمن الجامعات التي شهدت تزايداً في إعداد الطلبة الجزائريين المقبولين فيها هي جامعة بغداد التي وصلت الى ١٣٥ طالباً في عام ١٩٦١ و ١٢٠ في عام ١٩٦٢ [٢].

وكان للمعلمين بصمةٌ واضحة في المشاركة في الحملة التي دعا اليها المؤتمر الثاني لاتحاد المعلمين العرب المنعقد في ٢١ –٢٥ اب ١٩٦١، بهدف جعل التعليم في الجزائر باللغة العربية، من أجل إثبات هويته الوطنية والقومية[٣]، بعد أن حاول الأحتلال الفرنسي طمسها بأتباع سياسة الفرنسة في الجزائر[٤].

لم تكتف بذلك بل كانت لها مشاركة لفرحة الجزائريين أيضاً عندما نالوا استقلالهم في ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٢، عندما سافر نقيب المعلمين أحمد عبد الستار الجواري إلى الجزائر، وتقديم التهاني للشعب الذي تكللت ثورته بالنجاح والأنتصار[٥].

لم يكن الوسط الطلابي بعيداً عن التفاعل مع نضال الشعب العربي في الجزائر، سيما وأنّ الاتحاد العام لطلبة العراق جعل من نصرته لنضال الشعوب العربية أحدى محاورة الأساسية التي ناقشها في المؤتمرات ومنها المؤتمر الثاني المنعقد في ١٦ شباط ١٩٥٩ [٦]، لذلك كانت

---

(١) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٤، ص ٢٢٩ .

(٢) قحطان احمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(٣) نشرة، اخبار نقابة المعلمين، العدد ٦، ١٩٦٢، ص ١٢.

(٤) **سياسة الفرنسة:** هي السياسة التي كانت قد اتبعتها فرنسا في الجزائر والتي تهدف الى طمس معالم واثار تلك البلاد والعمل على تلاشي شخصيتهم الوطنية من خلال اتباع مجموعة من الاساليب كان في في مقدمتها فرض اللغة الفرنسية وجعلها لغة البلاد الرسمية والقضاء على مراكز التعليم والثقافة العربية. للمزيد من المعلومات ينظر : احمد عبد الواحد عبد النبي، المصدر السابق، ص١٢.

(٥) عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق، ص١٥١.

(٦) اتحاد الشعب، بغداد، العدد ٢٤ في ٢٣ شباط ١٩٥٩ .

الحركة الطلابية جُزءاً لا يتجزء من موقف التنظيم النقابي المساند لتلك الثورة، وقد عبرت عن موقفها المتضامن بالإستنكار والإدانة للممارسات البشعة التي اتُبعت من قبل قوات الأحتلال تجاه الشعب الجزائري، إذ كانت الشوارع في بغداد وباقي مدن العراق تغص بالمظاهرات الطلابية المؤيدة لنصرة شعب الجزائر، ومنها المظاهرة الكبيرة التي شارك فيها عدداً كبيراً من طلبة المدارس والمعاهد والجامعات بمناسبة مرور الذكرى السابعة لانبثاق ثورة الجزائر في تشرين الاول ١٩٦١، وكان مركز تجمع تلك المظاهرة في ساحة التحرير في بغداد، حيث رفع الطلبة شعارات مجّدوا من خلالها بالنضال الجزائري ضدّ قوات الأحتلال الفرنسية [١]، كما كانت أحدى مطالبهم أيضاً الإفراج عن أحد زُعماء النضال الجزائري يدعى"أحمد بن بلة"[٢] ورفاقه[٣].

استنكر طلبة العراق ما تعرض إليه مجموعة من الطلاب الجزائرين الذين اختطفوا على يدّ الفرنسيين عندما كانوا في فرنسا من أجل أكمال دراستهم الجامعية فيها، وعبروا عن تضامنهم ووقوفهم إلى جانب الشعب الجزائري وطلابه المختطفين عبر رسالة تم أرسالها في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٢ إلى الاتحاد العام لطلبة الجزائر، حيث شجّبوا من خلالها تلك العملية البشعة التي

---

(١) سعد مهدي شلاش، المصدر السابق، ص ٢٢٢ .

(٢) **احمد بن بلة(١٩١٦– ٢٠١٢):** ولد في مدينه مغنية في الجزائر، وتطوع للخدمة العسكرية منذ عام ١٩٣٧، ناضل من اجل استقلال بلاده، وشارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني عام ١٩٥٤، واندلاع الثورة التحريرية فعد رمزاً وقائداً للثورة، وبعد الاستقلال انتخب اول رئيس للجزائر المستقلة في ٢٩ ايلول ١٩٦٢ ونال ثقة الشعب الجزائري بذلك. للمزيد من المعلومات ينظر : مائدة خضير السعدي، احمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام ١٩٦٥، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ٨ ومابعدها ؛ الزمان ، بغداد ، العدد ٤١٧٢ في ١٢ نيسان ٢٠١٢.

(٣) وهم كل من محمد الخضير وحسن عبد وحسين مضياف ومصطفى الاشرف، ويذكر ان بن بلة ورفاقه كانوا قد اختطفوا من قبل القوات الفرنسية في ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٦ وهم على متن طائرة كانت تقلهم الى تونس لحضور مؤتمر مصالحة مع فرنسا، وكانت فرنسا تأمل من وراء هذا الاجراء كسر شوكة نضال الشعب الجزائري، الامر الذي اثار استياءً واسعاً في العراق على المستويين الرسمي والشعبي . للمزيد من المعلومات ينظر : البلاد ،بغداد، العدد ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٦ ؛ عبد الله كاظم عبد، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨، عمان، دار الرائد العربية، ٢٠٠٦، ص ٢٢٠- ٢٢١.

أرتكبتها الحكومة الفرنسية بحق طلبة الجزائر، ووجهوا أيضاً بياناً إلى جميع هيئات الحركة الطلابية في العالم تدعوهم إلى تقديم شكواهم لدى الحكومات الفرنسية وإعتراضهم على تلك الحادثة البغيضة التي أرتكُبت بحق رموز العلم والمعرفة الجزائرية[١].

كان لخبر انتصار الثورة الجزائرية صداه لدى الحركة الطلابية في العراق حيث أسهمت في مشاركة الشعب الجزائري واحتفاله بذلك الخبر المفرح بتنظيم الأحتفالات في ١٩ آذار ١٩٦٢، حيث عمت مدارس ومعاهد وجامعات العراق الأحتفالات التي تتغنى بذلك الخبر السعيد، وفي ٢١ اذار ١٩٦٢ خرجت مسيرات طلابية كبيرة في العراق رفعت من خلالها شعارات مجدت بطولة الشعب العربي في الجزائر[٢].

ومن الجدير بالذكر أنّ الحركة الطلابية عندما أنحسر المدّ الشيوعي من السيطرة على اتحادها، وانبثاق الاتحاد الوطني لطلبة العراق من قبل البعثيين كان لذلك الاتحاد ايضاً موقفه المساند للثورة الجزائرية، فَبعَدّ انتصار الثورة بعث برسالة في ٢١ اذار ١٩٦٢ الى الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين يهنئهم بإنتصار ثورتهم الأبية وأهمّ ما جاء في تلك الرسالة "**يسرُّ الاتحاد الوطني لطلبة العراق أن ينتهز الانتصار العظيم الذي أحرزته ثورة العروبة في الجزائر ليقدم لطلبة وشعب الجزائر أطيب تمنيات طلبة العراق المنضويين تحت لوائه، ومضى الاتحاد في رسالته قائلاً: أن اتحادنا اذ يقف بأجلال وخشوع أمام أرواح كلّ الشهداء الذين خروا صرعى في معركة الشّرف فهو في الوقت ذاته يؤكد أنه يجند جميع إمكانياته وكلّ جهوده ويقف على أتمّ الإستعداد من أجل المساهمة مع أشقائة في بناء جزائر الغد**"[٣]. وهذا ما يعكس أنّ الحركة الطلابية رغم وقوعها تحت تأثير وتوجهات حزبية مختلفة فأنها لم تخرج عن أهدافها ومبادئها، والتي كانت من أهمها مناصرة القضايا العربية وشجب الأستعمار بكلّ أشكاله.

---

(١) عبد الواحد موسى الحصونه، المصدر السابق، ص ١٩٣-١٩٤.
(٢) عبد الواحد موسى الحصونه، المصدر السابق ، ص ١٩٤ .
(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٤ .

وفيما يتعلق برابطة الدفاع عن حقوق المرآة فقد كانت من ضمن المنظمات الديمقراطية التي أعربت عن مساندتها ودعمها للقضايا العربية ومنها الثورة الجزائرية، إذ بادرت الرابطة بتشكيل وفد في ٢٣ نيسان ١٩٦٠، لمقابلة ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة[١] في بغداد(حامد روابحيه)، وقد حمل وفد الرابطة معه رساله سَلّمها إلى ممثل الحكومة الجزائرية وأهم ما جاء فيها "**سيادة ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة المحترم. استجابة للنداء الذي وجهته حكومتكم للتطوع في جيش التحرير الجزائري الذي يسجل في كل يوم بطولة وتضحية... لاسيما في هذه المرحلة من مراحل النضال والقتال في وجه المستعمر في جزائركم الصامدة إستجابة لكلّ هذا فأنّ رابطة المرآة العراقية اللسان المعبر عن الآلاف من نسائنا وفتياتنا البطلات اللواتي وقفن ويقفن دائما إلى جانبكم نعلن تطوعنا في خدمة الجيش الجزائري ممرضات ومقاتلات**"[٢].

كما ناشدت الرابطة السكرتير العام للامم المتحدة داغ همرشولد بوجوب تشكيل لجان تحقيق في المجازر التي أقترفتها قوات الأحتلال الفرنسي بحقّ الشعب العربي في الجزائر، وأصدرت نداء في ١٦ حزيران ١٩٦٠ نادت فيه " **بوجوب رفع راية التضامن مع الجزائر المناضلة**"، وكان للرابطة دعم مادي للثورة تمثل في تبرعها بجزء من المقتنيات الذهبية ومبلغ من المال[٣].

كما شجبت عبر مؤتمرها الثاني المنعقد عام ١٩٦٠، ماتعرضت اليه المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد[٤] من اعتقال من قبل القوات الفرنسية، وطالبت بالإفراج عنها وعن باقي المعتقلين

---

(١) تم تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في القاهرة في ١٩ ايلول ١٩٥٨، وفي اليوم نفسه قدم سفير العراق في القاهرة فائق السامرائي اول اعتراف بتلك الحكومة فقد تم ذلك الاعتراف بعد مرور عشرة دقائق فقط على اعلانها، وبذلك يكون العراق اول دولة اعترفت بتلك الحكومة وفتحت لها مكتب في بغداد . ينظر : نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، ص ٢١٠ – ٢١١.

(٢) ذكرى عادل عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٣) موفق خلف غانم ، المصدر السابق ، ص١١٢–١١٣؛ مقابلة شخصية، مع السيدة انتصار عليوي حسن ابراهيم الميالي، بتأريخ ١٥ ايار ٢٠١٩.

(٤) **جميلة بوحيرد (١٩٣٥- ٢٠١٥ ) :** ولدت في حي القصبة العتيق في العاصمة الجزائر، ونشأت في أسرة متوسطة المعيشة، بين ام تونسية الاصل، وأب جزائري مثقف، وهي رمز من رموز النضال الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، تشربت بمبادىء النضال منذ صباها عندما رفضت ان تردد النشيد

الجزائريين[١]، ففي ٢٢ حزيران ١٩٦٠ بعثت الرابطة بمذكرة الى هيأة الأمم المتحدة والسلطات الفرنسية، ونسخة منها كذلك إلى السفارة الجزائرية والسفارات العربية في بغداد تضمنت أستياءً وتذمراً شديد من قبل الرابطة إزاء ما تعرضت اليه المناضلة الجزائرية جميله بوحيرد من معاملة بشعة من قبل القوات الفرنسية [٢]، وهذا ما يعكس أنّ الرابطة لم يكن دورها يقتصر فقط على المطالبة بحقوق المرآة العراقية والدفاع عنها بل كانت لها وقفة ايضاً في الدفاع عن حقوق المرآة العربية وعُدّ ذلك جزءاً من نشاطها الوطني والقومي.

وكانت لها وقفة أيضاً في المظاهرة الكبرى التي أنطلقت في ٢٠ كانون الأول ١٩٦٠ في بغداد، والتي شاركت فيها عدد كبير من الطالبات والنساء المثقفات، يهتفن بهتافات مؤيدة لنضال الشعب العربي في الجزائر ومنددة بالأحتلال الفرنسي[٣]، وموقف أخر أيضاً عندما رَفعّتْ مذكرة في كانون الأول١٩٦٠ إلى الرئيس الجزائري الياس فرحات أدانت فيه المجازر التي راح ضحيتها عدد كبير من أبناء الشعب الجزائري من قبل قوات الأحتلال الفرنسي [٤]، و

---

الوطني (أمنا فرنسا) في مدرستها، حيث رددت (أمنا الجزائر) مما ادى الى معاقبتها من قبل مدير المدرسة، ورغم ذلك لم يكن ليثن من عزيمتها واصرارها، حتى التحقت بصفوف الثورة الجزائرية عام ١٩٥٦، وشاركت اخيها الرجل بمهام جسيمة كزرع القنابل والعبوات الناسفة في الاماكن التي يرتادها الجيش الفرنسي، مما ادى الى القاء القبض عليها من قبل القوات الفرنسية وحكم عليها بالاعدام في ٧ اذار ١٩٥٨، الا انه خفف فيما بعد الى السجن المؤبد ثم اطلق سراحها مع الاسرى بعد عقد اتفاقية "ايفيان" . للمزيد من المعلومات ينظر: مجلة "افريقيا قارتنا "، العدد الحادي عشر في اذار ٢٠١٤، ص ١-٣ ؛ جريدة "الحرية "، بغداد، العدد ١١٣١ في ١٥ اذار ١٩٥٨.

(١) خانم زهدي، المصدر السابق، ص٤٥.

(٢) موفق خلف غانم، المصدر السابق، ص ١١٣.

(٣) أفراح شبل عبد الحسن، المصدر السابق، ص١٩٣.

(٤) جريدة، "الاستقلال"، بغداد، العدد ٦١٧ في ١٦ كانون الاول ١٩٦٠ ؛ مقابلة شخصية، مع السيدة انتصار عليوي حسن ابراهيم بتأريخ ١٥ ايار ٢٠١٩.

كانت الرابطة تحيي الثورة الجزائرية بالأحتفالات السنوية لذكرى إنبثاقها، وهي تجدد بذلك دعمها ومسيرتها المؤيدة لتلك القضية(١).

ولم يتوقف دعم الرابطة للثورة الجزائرية بحدود المؤتمرات التي كانت تعقدها بل حاولت أيضاً إيصال صوُتها المتضامن مع الشعب الجزائري في المؤتمرات العالمية التي كانت تشارك فيها، ومنها مؤتمر الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي لنزع السلاح المنعقد في مدينة كوتنيرك بالسويد من ٩-١٠كانون الثاني ١٩٦٠، إذ أرسلت الرابطة من ينوب عنها في ذلك المؤتمر،سميرة أديب بابان، والتي دعت نساء العالم إلى دعم القضية الجزائرية ومساعدة الشعب الجزائري في نيلّ أستقلاله (٢).

كما تجلت مواقف التأييد من قبل رابطة الدفاع عن حقوق المرآة بانها أفتتحت مؤتمرها الرابع المنعقد في ٨ اذار ١٩٦٢ تحت شعار " **تضامن نساء العراق مع نساء الجزائر من أجل السلم والتحرير الوطني**"، وهذا ما يدلّ على أنّ القضية الجزائرية أصبحت تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات الرابطة، وقد حضر ذلك المؤتمر إحدى مناضلات الشعب الجزائري تدعى بنت قدور، فضلاً عن ممثلات عن الاتحاد القومي في تونس، وهما السيدتان جليلة بنت مصطفى واسماء الربيعي وتم التأكيد في ذلك المؤتمر على تأييد الشعب العربي في الجزائرومساندته من أجل نيلّ حقة في الحرية والاستقلال والدفاع عن حقوق المرآة العربية وكرامتها بشكل عام والجزائرية بشكل خاص (٣). وهكذا تعددت الصور المؤيدة والمساندة للثورة الجزائرية من قبل رابطة الدفاع عن حقوق المرآة، والتي عكست حقيقة شعور المرآة بمسؤولية الإحساس بالقضايا العربية والدفاع عنها وهذا ما يدل على أنها ربطت نشاطها الوطني بالنشاط العربي.

---

(١) الاستقلال، بغداد، العدد ٥٧٧ في ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٠.

(٢) أفراح شبل عبد الحسن ، المصدر السابق ، ص ١٩١.

(٣) ذكرى عادل عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٧١ .

وفيما يخصّ نقابة المحامين فهي الأخرى كشفت عن مواقفها المتضامنة مع الشعب العربي في الجزائر في نضاله من أجل نيل أستقلاله وحريته، وأعلنت عن تأييدها لأي مبادرة تصدر من الهيئات أو المنظمات الدولية والعالمية بشان تلك القضية، ومنها تأييدها للبيان الذي صدر من قبل جامعة الدول العربية والذي نص على حث الدول العربية لمساندة نضال الشعب الشقيق في الجزائر والإضراب بصورة شاملة لمدة ساعة واحدة، لذلك سارعت إلى عقد اجتماع في ١٦ تشرين الثاني ١٩٦١ برئاسة نقيبها عبد الرزاق شبيب، وقررت فيه مساندة البيان الذي الذي صدر عن جامعة الدول العربية بشأن تنظيم إضراب يعبر عن أستنكار الدول العربية بشأن ما يتعرض إليه الشعب الجزائري من سجن وتعذيب وإعتقال، وإيصال صوتها المعبر إلى المنظمات الدولية والمطالبة بتدخلها لمّا يتعرض إليه ذلك الشعب الأبي[١].

وبالفعل تم تحديد ساعة الإضراب من الساعة الثانية عشرة حتى الواحدة ظهراً من يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٦١، وفي نهاية الاجتماع أكدت النقابة على مساندتها وتضامنها مع الثورة الجزائرية، وأصدرت نداءاً في ذلك جاء فيه " **تضامناً مع أخوتنا الجزائريين المعتقلين في سجون فرنسا الباغية، والمضربين عن الطعام احتجاجاً على سوء معاملة فرنسا لهم اهانة وتعذيب وتقتيل، قررنا أعلاننا عن سخطنا على جرائم فرنسا ضدّ الشعب العربي في الجزائر، واستصراخاً للضمير العالمي، ومشاركة مع الفئات القومية في الوطن العربي الكبير، الإضراب عن العمل ساعة واحدة بعد الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس ١٦ تشرين الثاني ١٩٦١، فيرجى من أعضاء نقابتنا ومنظماتنا كافة تنفيذ هذا القرار والإضراب خلال الساعة المذكوره** "[٢].

استنكرت نقابة المحامين العراقيين حملات الإباحة والجرائم التي كانت ترتكب من قبل قوات الأحتلال الفرنسي بحقّ الشعب الجزائري، ومنها استنكارها لعملية اختطاف المعتقلين

---

(١) مجيد هداب هلهول، نقابة المحامين ودورها الوطني والقومي ١٩٥٨-١٩٦٨، ص ١٤٢ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٢ .

السياسيين في الجزائر الذين اختطفوا من قبل السلطات، ومنها أستنكارها لعملية أختطاف المعتقلين السياسيين في الجزائر الذين أختطفوا من قبل السلطات الفرنسية وقامت بأحراقهم وهم احياءً، حيث شجبت النقابة ذلك بمذكرة رفعتها إلى بوثانت السكرتير العام لهيأة الأمم المتحدة في آيلول من عام ١٩٦٢، وأهم ماجاء فيها " **السيد بوثانت السكرتير العام لهيأة الأمم المتحدة – نيويورك، تواصل منظمة الجيش السري الفرنسية أرتكاب الجرائم الوحشية في الجزائر بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الإجرام والبربرية. وقد قامت مؤخراً بإختطاف السجناء السياسيين المعتقلين الجزائريين في وهران، وأحرقتهم وهم أحياء ومثلت بهم أبشعّ تمثيل، وجرى ذلك كلّه على مرأى من سلطات الأستعمار الفرنسي وعلمهم، فلم تحرك ساكناً أو تحول دون هذا العمل الأجرامي الفظيع...، إنّ نقابة المحاميين في الجمهورية العراقية وقد هالتها هذه الفضائع تحمل فرنسا مسؤولية أرتكاب هذه الجرائم وتستنكر أشدّ الإستنكار سياستها الأستعمارية، ونرجوا إبلاغ هيأة الأمم المتحدة هذا الأحتجاج، والعمل للحيلولة دون استمرار اقتراف المجازر في القطر الجزائري العرب المجاهد، ومنحه حريته واستقلاله**"[١]. وهكذا عبرت نقابة المحامين العراقيين عن تضامنها مع الثورة الجزائرية والتأكيد على حقّ الشعب العربي في الجزائر على نَيلّ حريته واستقلاله.

وعند التطرق في موقف نقابة ذوي المهن الطبية نَجَدّ أنّها كانت ماضية في أداء رسالتها الأنسانية التي لم تكن مقتصرة فقط على شعورها الوطني، بل كان لشعورها بالقضايا على الصعيد العربي جُزءاً متمماً لتلك الرسالة، لذلك أعلنت عن وقوفها إلى جانب القضية الجزائرية ومساعدة شعبها في الأجتماع الذي عقدته اللجنة العُليا للنقابة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٩، حيث قررت تأليف هيأة فرعية مهمتها تشجيع الأعضاء للمشاركة في العمل الأنساني والوطني، وأخذ الموافقة من الجهات الحكومية من أجل القيام بأكتتاب لجمع كميات متنوعة من الأدوية والعقاقير الطبية وأرسالها إلى مقاتلي الشعب الجزائري، وذلك من أجل الشدّ على عَضدّهم وتقوية عزيمتهم وثباتهم في مقارعة الأستعمار، وبالفعل تمّ تشكيل تلك الهيأة وقامت بتنفيذ

(١) مجيد هداب هلهول، نقابة المحامين ودورها الوطني والقومي ١٩٥٨-١٩٦٨، ص ١٤٠ .

المهام التي أُسندت إليها كما شهدت تعاوناً كبيراً معها من قبل أعضاء النقابة من حيث حملات التبرع التي سلمت إلى المكتب الجزائري في بغداد، وكذلك الحال بالنسبة إلى فروع النقابة في باقي مدن العراق الذين أسهموا في هذا العمل الوطني والأنساني المشرف [١].

لم يقتصر أسهام تلك النقابة على التبرع بالأدوية والعقاقير الطبية، بل كانت لها أسهامة فعلية عندما قام بعض الأطباء ومنهم الطبيبان أحمد الخطيب و وديع الحداد بالتطوع لإسعاف الجرحى الجزائريين[٢]، وأهديت سيارة إسعاف تبلغ قيمتها عشرة الآلاف دينار إلى الجزائر[٣]. وبذلك تكون نقابة ذوي المهن الطبية قد شاركت زميلاتها من النقابات والاتحادات في موقفها المساند والداعم للقضية الجزائرية.

كذلك الحال كان بالنسبة إلى نقابة الصحفيين التي أحيت في مؤتمرها التأسيسي الأول في ٧ آيلول ١٩٥٩ كفاح الأحرار الجزائريين، وأدانت الدول الاستعمارية التي تقف إلى جانب فرنسا في حربها ضدّ شعب الجزائر، كما شجبت عبر ذلك محاولات السلطات الفرنسية على إجراء تجاربها النووية في صحراء الجزائر وأعتبرت ذلك تحدياً لنضال ذلك الشعب الأبي في أبقائه تحت هيمنه الأستعمار، لذلك ناشدت عبر ذلك المؤتمر الهيأت ومنظمات السلام العالمي للتدخل ووضع حد أمام تلك المحاولات الأستعمارية وتجاوزاتها[٤].

نستنتج مما سبق أنّ الاتحادات والنقابات المهنية في العراق كانت متوحدة في توجهها العربي ومساندة شعوبها في كفاحهم ضدّ الأستعمار، الاّ أنّه مما لوحظ أن الأختلاف والتباين

---

(١) التقرير السنوي لنقابة ذوي المهن الطبية لسنة ١٩٥٩، ص ١١-١٢.

(٢) سعد مهدي شلاش، المصدر السابق، ص ٢٢١ .

(٣) قحطان احمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص ٢٥٠.

(٤) مجلة، الثقافة الجديدة، المقررات التي اتخذها المؤتمر الاول في الجلسة الختامية لنقابة الصحفيين في الجمهورية العراقية المنعقد بتاريخ ٧ ايلول ١٩٥٩، العدد ١١، ايلول ١٩٥٩، ص ص ١٢٥، ١٢٧ – ١٢٨ .

في الموقف قدّ حصل إزاء توجهاتها نحو الوحدة العربية التي تبلورت عام ١٩٥٨، وهذا يرجع إلى رضوخها تحت توجهات الاحزاب السياسية التي أحكمت سيطرتها عليها وهذا ما نبينه لاحقاً.

# المبحث الثالث

## موقف الاتحادات والنقابات المهنية في العراق من الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨م

كان انبثاق الجمهورية العربية المتحدة نتيجة الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا في ٢٢ شباط ١٩٥٨، خطوة فريدة من نوعها على المستوى العربي، فقد تشابهت الظروف السائدة في مصروسوريا في أغلب النواحي[١]، فمن الناحية الاقتصادية تشابهت الظروف من حيث قلة الواردات وسيادة الطبقة المتوسطة الرأسمالية واليد العاملة، سيما خلال الحرب العالمية الثانية، ما أدى الى أقامة علاقات تجارية تبعها عقد مباحثات، وأتفاقيات كان لها أثر كبير في زيادة التقارب المصري – السوري فيما بعد، منها البيان الذي صدر للتعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين في اذار ١٩٥٥[٢].

وكان للعامل الثقافي دوره أيضاً في زيادة التقارب سيما وإن جامع الأزهر في مصر كان مركزاً لجذب الطلاب السوريين، اذ توافد عدد كبير من الطلبة السوريين ولاسيما قبل تأسيس

(١) سعد مهدي شلاش، المصدر السابق، ص ٢٤٧-٢٤٨.
(٢) ابراهيم محمد محمد ابراهيم، مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣ – ١٩٥٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٨، ص١٥.

جامعة دمشق عام ١٩٤٦ لغرض الدراسة في مصر[١]، فضلاً عن الاستعانة بعدد كبير من معلمي ومدرسي مصر للتدريس في سوريا، فقد كانت لتلك العلاقات الثقافية أثر في توقيع "اتفاقية الوحدة الثقافية" في ٢٥ آذار ١٩٥٧ والتي نصّت على التعاون الكامل بين البلدين من الناحية الثقافية، كان لها أثرها في ربط أواصر التقارب فيما بينهم، كما تشابه كلا البلدين من الناحية الاجتماعية والتوزيع الطبقي[٢]، فضلاً عن عوامل أخرى أسهمت في التقارب تُوّجت بأعلان قيام الوحدة بين البلدين في ٢٢ شباط ١٩٥٨[٣].

قبل التطرق إلى موقف التنظيم النقابي من قيام الوحدة العربية لابدّ من معرفة الموقف الرسمي للحكومة منها، حيث أنّ قيام تلك الوحدة كان له أثر كبير في تباين الأراء والمواقف التي القت بظلالها على التيارات السياسية والأحزاب والمنظمات الديمقراطية التابعة لها.

اتسم موقف حكومة عبد الكريم قاسم، من الجمهورية العربية المتحدة في بادىء الأمر بالودّ حيث بعث في الأيام الأولى التي أعقبت نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ رسالة إلى الجمهورية العربية المتحدة نصت على اعتراف حكومته بها في الوقت الذي لم يكن فيه النظام الملكي قد اعترف بها[٤].

الاّ أنه مما تجدر الإشارة إليه أن الموقف الودي من قبل حكومة عبد الكريم قاسم لم يستمر طويلاً، فقد توترت العلاقات السياسية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وقد أزدادت تأزماً ومجافاة في أواخر عام ١٩٥٨، ذلك على أثر الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد والتي وجهت فيها حكومة قاسم أصابع الإتهام إلى الجمهورية العربية المتحدة بزعامة الرئيس المصري

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٧.
(٢) ابراهيم محمد محمد ابراهيم، المصدر السابق، ص ٣٧ .
(٣) للمزيد من المعلومات حول قيام الوحدة ينظر : المصدر نفسه، ص ٢٥٠ .
(٤) قحطان احمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص ١٢٨ .

جمال عبد الناصر، ومنها اكتشاف المؤامرة التي قام بها رشيد عالي الكيلاني[١] ضدّ حكومة عبد الكريم قاسم في ٨ كانون الأول١٩٥٩[٢] ، حيث أتضح للحكومة عن وجود علاقة بين الكيلاني وبين جمال عبد الناصر عبر العثور على رسالة أرسلها الكيلاني لناصر جاء فيها " **معاهداً إيّاكم المضي في طريق الحرية حتى تتحقق الرسالة الكبرى في وحدة العرب المنشودة، دمتم ذخراً للعروبة** " [٣]. ومما زاد الوضع سوءاً أيضاً محاولة انقلاب الشّواف في ٨ آذار ١٩٥٩ في الموصل والتي تم التحقيق فيها من وجود يد للجمهورية العربية المتحدة في دعم تلك المحاولة وأسنادها بهدف التخلّص من النظام وحكم عبد الكريم قاسم [٤].

وعلى أثر تلك الأحداث أمسى الموقف السياسي العراقي إزاء قيام الجمهورية والانضمام إليها منقسماً على نفسه بين فئتين متضادتين، الفئة الأولى تمثلت بموقف رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي كان رافضاً للأنضمام إلى تلك الجمهورية، حيث كان يرى في ذلك تلاشياً

---

(١) **رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢ – ١٩٦٥):** ولد في بغداد، وتلقى تعليمه فيها حتى التحق بكلية الحقوق عام ١٩٠٨ وتخرج فيها عام ١٩١٤، وزاول بعدها مهنة المحاماة وتقلّد عدة مناصب حكومية منها تعيينه حاكماً في محكمة التمييز والاستئناف عام ١٩٢١ و وزيراً للعدل عام ١٩٢٤ ثم وزيراً للداخلية عام ١٩٢٥، وأشترك مع ياسين الهاشمي في تأسيس حزب الاخاء الوطني عام ١٩٣٠، و تقلّد منصب رئاسة الوزراء أربع مرات،وقد عُرف عنه بمعارضته للسياسة البريطانية وتدخلها في شؤون العراق وأوضاعه، لذلك نصبت بريطانيا العداء له وتدخلت لأنهاء حكومته بعد فشل حركة مايس ١٩٤١ والتي هرب على أثرها إلى الحدود الايرانية ثم إلى تركيا ومنها إلى ألمانيا والسعودية حتى أستقر به المقام في مصر عام ١٩٥٤، وبعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨عاد إلى العراق، وحكم عليه بالإعدام أيضاً لأتهامه في مؤامرة ضدّ رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، الاّ أنّ الحكم لمّ يُنفذ حيث خفف عليه بالسجن لمدة ثلاثة اعوام، وأطلق سراحه فيمّا بعد في ١٤ تموز ١٩٦١، رحل بعدها إلى لبنان فمصر ثمّ رَجع إلى العراق وبارحها بعد ذلك إلى لبنان حيث وفاته فيها عام ١٩٦٥. ينظر: أسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني : دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٤، ص ص ٤-٦، ٢٤٠ – ٢٥٠ ؛ مير بصري، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٢) أوريل دان ، المصدر السابق ، ص ١٦١.

(٣) نصير محمود شكر الجبوري، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء (١٩٥٨ – ١٩٦٣ )، رسالة ماجستير غير منشوره مقدمة الى مجلس كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ٣٧ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٩ .

لكيان العراق وثورته الفتية لذلك سعى للابتعاد عن تلك الخطوة، وكان يؤيده في ذلك الشيوعيون[١]. اما الفئه الثانية فقد تمثلت بموقف نائبه عبد السلام عارف الذي كان مؤيداً وسعى جاهداً من أجل إتمام تلك الخطوة والإنضمام الفوري إلى الجمهورية العربية المتحدة ويؤيده في ذلك القوميون والبعثيون[٢].

نال التنظيم النقابي في العراق نصيبه من تلك الخلافات في تحديد موقفة إزاء الوحدة العربية، فقد اتسم موقفه بالتذبذب وذلك تبعاً للقوى السياسية والحزبية التي كانت تسيطر عليه، فقد شهد التنظيم النقابي تصارعاُ وتنافساً بين العناصر الشيوعية و القومية، من أجل السيطرة على ذلك التنظيم لذلك كان من الطبيعي أنْ يلقي ذلك التنافس والتصارع بظلالته على موقف التنظيم النقابي من الجمهورية العربية المتحدة، ففي المدة التي شهدت فيها انحساراً للمدّ الشيوعي على تلك التنظيمات، وفوزاً للعناصر القومية كانت تلك العناصر تؤيد الإنضمام للجمهورية العربية المتحدة وهذا ما تلمسناه عند البحث في موقف تلك النقابات، ففي انتخابات نقابة المحامين التي جرت في ٢٨ اب ١٩٥٩ التي فاز فيها عبد الرزاق شبيب، أحد أعضاء حزب الاستقلال، أصبحت توجهات النقابة نحو الوحدة العربية انطلاقاً من ايمانها بأن العراق جُزء لا يتجزء من الأمة العربية، وهذا يعكس توجهات الحزب نحو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وكان لأعضائه علاقات قوية مع جمال عبد الناصر[٣]. لذلك كان من الطبيعي ان تتطبع النقابة بالتوجهات السياسية لنقيبها.

دعت النقابة بقية الدول العربية إلى دعم الوحدة العربية، وجمهوريتها والوقوف بوجه كلّ محاولة للانفصال وإزالة الحدود الموضوعة، والعمل على تثقيف الشعب بالثقافة الوحدوية[٤].

---

(١) قحطان احمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص١٢٣-١٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٣-١٢٤.

(٣) قحطان احمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٤) مجيد هداب هلهول، نقابة المحامين العراقيين ودورها الوطني والقومي ١٩٥٨- ١٩٦٨، ص١٤٣.

بينما نجد موقف رابطة الدفاع عن حقوق المرآة عكس ذلك، فقد تمثل موقفها من الجمهورية العربية المتحدة والوحدة العربية في التأكيد على إقامة اتحاد فدرالي[١] مع الجمهورية العربية المتحدة وهو يمثل في الأساس فكرة الحزب الشيوعي العراقي وتوجهه، حيث كانت الدكتورة نزيهة الدليمي رئيسة رابطة الدفاع عن حقوق المرآة إحدى العضوات البارزات في الحزب لذلك نرى توجه الرابطة انطلاقاً من توجه رئيستها وهيئتها الادارية[٢].

تأثرت نقابة المعلمين التي ضّمت بين صفوفها عناصر شيوعية وقومية منذ بداية تأسيسها عام ١٩٥٨، بالانقسامات السياسية التي كانت سائدة بشأن اتخاذ موقف من الجمهورية العربية المتحدة وأدى إلى حدوث صراعات بين أعضاء النقابة، ففي الوقت الذي دعا فيه عبد السلام عارف، إلى الإنضمام للجمهورية العربية المتحدة رفع المعلمون الذين كانوا من ذوي الاتجاه القومي شعار الإنضمام للجمهورية العربية المتحدة وأيدوا ذلك، بينما كان موقف المعلمين من ذوي الاتجاه الشيوعي مغايراً لذلك، يتلخص في التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة دون الانضمام اليها معللين تلك الوحدة والانضمام للجمهورية العربية المتحدة بأنّها تؤدي إلى إلغاء ظاهرة تعدد الأحزاب وإيجاد حزب واحد يكون ممثلاً عن الشعب بغض النظر عن ميولهم واتجاهاتهم، ولاسيما وإنّ العراق يتكون من قوميات متعددة لا تنسجم مع تلك الوحدة[٣].

وفي الوقت نفسه عارضت نقابة المعلمين فرع كردستان الوحدة خوفاً من أن تؤدي تلك الوحدة إلى تلاشي حقوق كردستان في نيل الحكم الذاتي[٤]. ومن هذا يتبين أنّ موقف نقابة المعلمين من الوحدة العربية كان منشطراً على نفسه ففي المدة التي شهدت فيها النقابة تعاظماً

---

(١) **الاتحاد الفدرالي :** هو شكل من اشكال الحكم يعني إنشاء نظام سياسي يتكون من اتحاد عدة دول أو أقاليم أو جمهوريات في دولة واحدة، وتكون الولايات أوالأقاليم أو الدول التابعة لحكومة الاتحاد عبارة عن وحدات دستورية لكل منها نظامها الاساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومن الملامح الأساسية للفدرالية هي توزيع السلطات والسماح لممثلي مكونات المجتمع العرقية والطائفية والدينية بالمشاركة في بحث ومناقشة الاحوال التي تخص مصالحهم ومطامحهم. للمزيد من المعلومات ينظر: عزيز جبر شيال، النظام الفيدرالي ادارة التعددية الاثنية و العرقية، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص ٢-٣ .

(٢) موفق خلف غانم، المصدر السابق، ص ١١٧ .

(٣) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص٥٣ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٣ .

للنفوذ الشيوعي كان موقفها عدم تأييدها للوحدة بلّ أنها استنكرت أيضاً ما قام به جمال عبد الناصر من سحب للمعلمين المصريين الذين كانوا يُدّرسون في المدارس العراقية، بعد أن توترت العلاقات بين الطرفين ووصفت تلك الخطوة بانها محاولة لخلق جوّ من التوتر والتأزم والتفرقة بين الشعوب العربية من قبل بعض العناصر الإنتهازية والرجعية على حدّ وصفهم(١).

وفي ضوء تتبع مسيرة موقف نقابة المعلمين إزاء الوحدة العربية نجد تغيّراً طرأ على موقفها، أثر الظفر الذي حققه الاتجاه القومي في انتخابات النقابة التي جرت في ١٠ شباط ١٩٦١ بزعامة محمد ناصر، حيث تغّير موقف النقابة رأساً على عقب فبعد أن كان موقفها مُضّاد للإنضمام للجمهورية العربية المتحدة وعلاقتها بجمال عبد الناصر، أصبح موقفها يتسم بالودّ والتقرب من الجمهورية العربية المتحدة، ومما زادّ الأمر تقرباً أكثر كانّ ذلك على أثر توجيه الجمهورية العربية المتحدة دعوة إلى نقابة المعلمين لحضور الأجتماع الخاص بالجمعية العمومية لنقابة المهن التعليمية في القاهرة خلال المدة ٢٩-٣٠ اذار ١٩٦١. لقيت تلك الدعوة ترحيباً من قبل نقابة المعلمين العراقيين، فشكل وفد برئاسة محمد ناصر الذي أبدى رأياً يتعلق بمعاملة المعلم العراقي في الجمهورية العربية المتحدة بوصفه أنه يمثل أحد أعضاء التنظيم النقابي هناك، وذلك من أجل شدّ أواصر الأخوّة والتقارب بين الطرفين، لكن مقترحه جوبه بمعارضة الشيوعيين الذين وجدوا فيه خطوةً وتمهيداً للإنضمام للجمهورية العربية المتحدة، بينما أيدّ القوميون والبعثيون وأثنوا على تلك الخطوة (٢).

وعندما تعرضّت الوحدة بين مصر وسوريا إلى الإنفصال عام ١٩٦١(٣)، وقفت نقابة المعلمين برئاسة محمد ناصر ضدّ الحركة الأنفصالية وشَجبتّها بشدّة ووصفتها " بالجريمة

---

(١) عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق، ص ١٥٢ .

(٢) نشرة اخبار نقابة المعلمين، العدد ١، ١٩٦١، ص ١٦ – ١٩ .

(٣) وقع الانفصال في ٢٨ ايلول ١٩٦١ على أثر الانقلاب العسكري الذي قاده ٣٧ ضابطاً سورياً تحت شعار اصلاح الوحدة، حيث أُذيع بيان عسكري في صباح ذلك اليوم عن تحرك قطاعات من الجيش للقيام بإنقلاب عسكري و كان ذلك البيان بأسم " القيادة الثورية العربية للقوات المسلحة " ومما جاء فيه **" إننا قد طرقنا كل باب للأصلاح قبل أن تنفجر الأمور فلم نَجدّ الآ القوة سبيلاً للتحرر من المستغلين واتباع طريق الحرية ولم نَجدّ الآ القوة سبيلاً لكي تعاد للشعب حريته وللجيش كرامته "** . وقد وضعت خطة محكمة لأنجاح ذلك الانقلاب كانت برئاسة الضابط العسكري عبد الكريم النحلاوي، ولم يستطيع الرئيس

الشنعاء" التي صدرت من قبل الخونة وفي المقابل لاقت تلك المواقف الاستحسان من قبل جمال عبد الناصر الذي أثنى على نقابة المعلمين العراقيين لمشاعرها الصادقة(١).

شَهدَ موقف الاتحاد العام لطلبة العراق من مسألة الوحدة العربية صراعاً بين طلبته الشيوعيين الذين وقفوا ضدّ الإنضمام إلى دولة الوحدة العربية وبين الطلبة البعثيين والقوميين الذين كان اتجاههم عكس ذلك. قادت تلك الاختلافات إلى وقوع صدامات، وصراعات بين الطرفين، ومنها الصدامات التي حدثت ليلة ٢٢ شباط ١٩٥٩ عندما أقامت سفارة الجمهورية العربية المتحدة،احتفالاً بمناسبة مرور الذكرى الأولى لأعلان الوحدة بين مصر وسوريا والذي شَهدَ حضوراً لجمع غفير من ذوي الإتجاه القومي كان من بينهم الطلبة، مما أدى إلى إثارة الطلبة الشيوعيين الذين أخذوا بمهاجمة مبنى السفارة وهتفوا بهتافات إستفزازية تنادي بسقوط ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر وزعيمها جمال عبد الناصر، ورشقوا مبنى السفارة والطلبة القوميين بالحجارة وكاد أن ينفجر الموقف لولا أستدعاء السفارة مديرية الأستخبارات العسكرية التي أرسلت بدورها قوة استطاعت السيطرة على الوضع ومن ثمَّ تأمين وصول الطلبة القوميين إلى مساكنهم(٢).

---

جمال عبد الناصر رغم ارساله للبوارج الحربية من اخماد ذلك الانقلاب، فما ان حل مساء يوم ٢٨ ايلول حتى أعلن عن أنفصال سوريا رسمياً من الجمهورية العربية المتحدة، ومن الجدير بالذكر أن حركة الانفصال كانت تقف خلفها مجموعة عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية وادارية، كان في مقدمتها اتباع المصرين تجاه الاقليم الشمالي سياسة مركزية حازمة تعتمد على الأمن البوليسي المتمثلة بشخصيه عبد الحميد السراج الذي عينه جمال عبد الناصر بمنصب وزير الداخلية وخوله بمناصب وسلطات واسعة مكنته من تحقيق سيطرة كبيرة على مراكز ادارية وسياسية واقتصادية في سوريا، مما ادى الى إيجاد شعور لدى النخب السياسية السورية بانها مهمشة في صنع القرارات وان السلطة محتكرة من قبل مجموعة صغيرة من المحيطين بعبد الناصر . للمزيد من المعلومات ينظر : غسان محمد رشاد حداد، من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦- ١٩٦٦ (اوراق شاميه)، عمان، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١، ص ١٥٥ ؛ أندروا راثميل، الحرب الخفية في الشرق الأوسط ( الصراع السري على سوريا ١٩٤٩–١٩٦١)، ترجمة عبد الكريم محفوظ، دار سلمية للكتاب، ١٩٩٧، ص١٩٢– ١٩٣.

(١) عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٢) خليل ابراهيم حسن، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين و عبد الوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين، ص ١١١- ١١٢.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحدّ بلّ أستمرت الإعتداءات، والصراعات بين الطلاب ومنها التعدي والتجاوز الذي حدث للطالب "باسم عمر" أحد طلبة كلية الحقوق في نهاية عام ١٩٥٨ بسبب تأييده للوحدة العربية وانضمام العراق اليها، ومن الجدير بالذكر أنّ تلك الاعتداءات لم تكن فقط من جانب الشيوعيين بل كان يبادلها أيضاً القوميين بإعتداءات مماثلة على الطلبة الشيوعيين حتى وصل الأمر لحدّ الأغتيالات(١).

ومن الملاحظ أنّ تلك الهتافات الاستفزازية بشأن الموقف من الوحدة العربية من قبل الطلبة كانت حاضرة في أيّ وقت وفي أثناء عقد أيّ مؤتمر، وكثير ما كانت تقود إلى صراعات تؤدي إلى تدخل قوات الشرطة على أثرها منها، الهتافات التي أنطلقت من جانب الشيوعيين ضدّ الوحدة العربية في أثناء عَقد مؤتمر اتحاد الطلبة العالمي في ٧ تشرين الأول ١٩٦٠، وكانت نتيجة رَدّ فعل ضد هتافات الطلبة القوميين و البعثيين الذين كانوا رافضين لعقد ذلك المؤتمر، لأنه جاء بدعوة من قبل الشيوعيين لذلك نظموا مظاهراتهم وهتافاتهم التي تنادي بـ "**أرض العرب للعرب ماكو شيوعية**"(٢)، وهذا يدل على أنّ كلاً الطرفين كان يستفز الآخر بالهتافات المضادّة.

ومن جانب آخر كان الطلبة البعثيون والقوميون يحاولون أستغلال مرور أيّ مناسبة وطنية أو قومية من أجل رفع هتافات تنادي بالوحدة العربية، ومنها الهتافات التي رفعت من قبلهم في ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٠ بمناسبة مرور الذكرى الرابعة للعدوان الثلاثي على مصر ومن ضمن الشعارات المرفوعة انذاك" تحيا الوحدة العربية"، " تحيا القومية العربية وشهداء الامة العربية " (٣).

---

(١) أثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص ١٣٤ .

(٢) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ٣٠٨ .

(٣) أثير رزاق نعيم الحسناوي، المصدر السابق، ص ١٨٤.

أستمر الطلبة البعثيون والقوميون يعملون على إحياء ذكرى إنبثاق الوحدة العربية بين مصر وسوريا، ويقيمون الاحتفالات لذلك ويرفعون الشعارات المنددة بالحكام الرجعيين ويطالبون بالحرية والديمقراطية، وكثيراً ما كانت السلطة الحاكمة تقتحم المدارس والمعاهد والجامعات التي تشهد تلك الاحتفالات وتعتقل الطلبة المنظمين لها وتشكل مجالس تحقيقية معهم(١).

وفي الإطار نفسه كان موقف نقابة الصحفيين مؤيداً للوحدة العربية، سيما بعد أن فاز طه الفياض بانتخابات النقابة في ٩ حزيران ١٩٦١، وكان من ذوي التوجه القومي الاّ أنّ موقف النقابة أثار وتيرة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، سيما بعد إدانتها لحركة الانفصال الذي نشر في جريدة الفجر الجديد التابعة لطه الفياض، فأشتد غضب قاسم على النقابة وعطل جريدة الفجر الجديد وغلق مقرها(٢)، كما أغلق وأوقف المشاريع التي كانت النقابة على موعد بتحقيقها من قبل عبد الكريم قاسم(٣). أثر ذلك قدم النقيب طه الفياض استقالته بحجة عدم وجود توافق وانسجام بين أعضاء الهيأة الإدارية في النقابة(٤)، وهذا يدل على موقف نقابة الصحفيين المؤيد للجمهورية العربية المتحدة والوحدة العربية.

وفي المقابل وقف الأتحاد العام لنقابات العمال ضدّ إنضمام العراق للوحدة العربية، وانطلقت مظاهرة كبيرة في ٧ آب ١٩٥٨، ورفعت شعارات منها " اتحاد فيدرالي وصداقة سوفيتية" الشعار المضاد للشعار الذي رفعه القوميون والبعثيون وكان شعارهم " الوحدة، الوحدة"،

---

(١) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ٣٤٠ .

(٢) فيصل حسون، المصدر السابق، ص٢٢٤ .

(٣) من ضمن المشاريع التي كانت النقابة تنتظر تحقيقها من قبل حكومة عبد الكريم قاسم هم مشروعان، المشروع الاول كان يتعلق في اصدار قانون تقاعد الصحفيين والمشروع الثاني يتعلق في تأسيس اتحاد للصحفيين العرب، فضلاً عن الغاء منحة العشرة الالاف وقطعة الارض التي كانت قد خصصت للنقابة في بداية تأسيسها، وقد بقيت تلك المشاريع قيد التنفيذ الى ان اطيح بعهد عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣ . مقابلة شخصية مع السيد سجاد الغازي، بتأريخ ٢ اذار ٢٠١٩ .

(٤) فائق بطي، المصدر السابق، ص ٤٤٠.

ومن الجدير بالذكر أنّ تلك المظاهرة كانت بتأثير وتنظيم من قبل الشيوعيين والتي لاقت ترحيباً من قبل رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، لأنها عبرت عن موقفه من الوحدة العربية(١).

وكان من الطبيعي أن يقف الفلاحون، سيما في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق الذين عانوا من التحكم والسيطرة الأقطاعية، إلى جانب نداءات الشيوعيين،وحكومة عبد الكريم قاسم ضدّ شعارات الوحدة العربية(٢). من هنا يتضح أنّ العمال والفلاحين وقفوا إلى جانب شعارات الشيوعيين ضدّ الوحدة، حتى في المدة التي أعقبت انحسار المدّ الشيوعي فقد كانت تلك الشريحتان من أكثر شرائح المجتمع التي سيطر عليها الشيوعيون.

وفي ضوء ما تم التطرق أليه نستنتج أنَّ رسم الموقف السياسي للتنظيم النقابي في تحديد موقفة من القضايا العربية ومنها الوحدة العربية، كان يتمّ من قبل الأحزاب السياسية حسب ميولها واتجاهاتها، لأنها اتخذت من ذلك التنظيم وسيلة للتعبير عن ذاتها وزياده شعبيتها.

(١) البلاد، بغداد، العدد ٥٢٨٩ في ٩ اب ١٩٥٨.

(٢) أوريل دان، المصدر السابق، ص ١٣٠ .

# الخـــــاتمـــــــة

# الخاتمـــــــــــــة

١. تأخر ظهور التنظيم النقابي في العراق، قياساً بالدول الأوربية إلى مطلع القرن العشرين كون العراق كان رازخاً تحت السيطرة الأجنبية التي كانت ترفض تنظيماً كهذا يعبر عن حرية تلك البلاد وديمقراطيتها، رغم انها شجعت تلك التنظيمات ورحبت بها في بلادها. فضلاً عن تأخر ظهور الصناعة في العراق، الذي كان بلداً زراعياً .

٢. تبلورت الطبقة العاملة في العراق بعد أن إزداد عدد العمال على أثر نشوء الحركة الصناعية طيلة الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨)، فأنشأت عدداً من المصانع والمشاريع الصناعية بأيدي عمالية عراقية، الاّ أنّ تلك المشاريع الصناعية كان أغلبها برأسمال اجنبي، استعملت أساليب الاستغلال وغبن الحقوق تجاه العمال الذين بدأ وعيهم يزداد وينطلق للمطالبة بحقوقهم وتحديد اتجاهاتهم رغم أنّ نداءاتهم كانت في بادىء الامر، اتسمت بالعمومية، الاّ أنّها أصبحت نواة للتنظيم النقابي فيما بعد.

٣. طالبت الطبقة العاملة بحقوقها والتي تطورت فيما بعد الى العزم على تكوين هيئات نقابية تحمي وتدافع عن حقوقها، عبر الاضرابات، والانتفاضات التي ترجمت موقفها الرافض لكل نوع من أنواع الأستغلال.

٤. سجلت الطبقة العاملة أول انتصار لها عندما حملت الحكومة في العهد الملكي على الموافقة بتأسيس أول نقابة عمالية في العراق حملت اسم جمعية أصحاب الصنائع عام ١٩٢٩ والتي عُدّت البذرة الأولى للتنظيم النقابي في العراق.

٥. تفاعل التنظيم النقابي مع الأحداث السياسية التي كانت سائدة منها مطالبته باستقلال العراق عبر رفضة لمعاهدة ١٩٣٠.

٦. وقفت السلطات الحاكمة ابان العهد الملكي ضدّ التنظيم النقابي رغم إجازتها له، وعملت على إغلاق الجمعيات التي كانت تابعة له وملاحقة أعضائها وأعتقالهم، ورغم ذلك استمر

العمال بالضغط على السلطات للأستجابة لمطاليبهم، وإعادة فتح تلك الجمعيات، وإجازة اتحادات ونقابات جديدة وهذا ما يدلّ على أنّ التنظيم النقابي قد وقع إبان العهد الملكي بين حالتي المد والجزر.

٧. لم تكن الجهود التي بذلت من أجل تأسيس تنظيم نقابي يقتصر فقط على الطبقة العاملة بل كان لبقية شرائح المجتمع دور في ذلك ومنهم الفلاحون والطلاب والمعلمون والمحامون والصحفيون والأطباء، فضلاً عن المرآة التي سجلت حضوراً في المطالبة بتلك الحقوق والتفاعل مع الأحداث السياسية.

٨. وجد التنظيم النقابي في إندلاع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق آملاً لما كان يعانيه من ملاحقة وكبتّ للحريات، لذلك أعلن عن مساندته لتلك الثورة انطلاقاً من المبادىء والأهداف التي نادت بها والتي كانت في مقدمتها منح الحريات للمنظمات الديمقراطية التي تعد الممثل الرسمي للشعب بكلّ فئاته.

٩. أجيز عدد من الاتحادات والنقابات التي ظهرت إلى الوجود خلال العهد الجمهوري الأول بموجب قوانين كانت خاصة بكل نقابة أي لم يكن هناك قانون واحد للتنظيم النقابي وعلى الرغم من ذلك، فإنّ تلك القوانين كانت قد أجمعت على أنّ النقابات تمثل منظمات مهنية جماهيرية ذات شخصية معنوية ونفع عام.

١٠. تفاعل التنظيم النقابي مع الأحداث والتطورات السياسية خلال ١٩٥٨-١٩٦٣، وحدد موقفه بين المؤيد أو الرافض من تلك الأحداث.

١١. وقع التنظيم النقابي خلال المدة ١٩٥٨-١٩٦٣ تحت تأثير وصراع الأحزاب السياسية ونخص بالذكر الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي من أجل السيطرة عليه، بحيث أصبح ينظر إلى ذلك التنظيم على أنّه مؤسسات حزبية تابعة إلى هذه الجهة أو تلك.

١٢. أثرّت تلك الصراعات على النشاط المهني للتنظيم النقابي وعدم تقدمه، لذلك فإن الأحزاب السياسية تتحمل تبعية الأنتكاسات التي مَرّ بها التنظيم النقابي إبان تلك المدة ولاسيما وأنها سخرت ذلك التنظيم لخدمة ميولها واتجاهاتها.

١٣. تأثر التنظيم النقابي بسياسة التحجيم التي اتبعتها الحكومة ضد الحزب الشيوعي العراقي الذي كان مسيطراً على المنظمات الشعبية والديمقراطية ومن ضمنها الاتحادات والنقابات المهنية، ولاسيما بعد أن ظهرت لديهم نوايا للمطالبة في الاشتراك بالسلطة عام ١٩٥٩، لذلك بادرت الحكومة إلى غلق مكاتب الاتحادات والنقابات المهنية في العراق وفروعها الرئيسة.

١٤. شَهَد التنظيم النقابي خلال العهد الجمهوري الأول تدخلاً مباشراً من قبل الحكومة في الانتخابات النقابية، من أجل إبعاد العناصر الشيوعية التي كانت الأكثر نشاطاً فيها بعد أن اتبعت ضدهم سياسة التحجيم.

١٥. كان للتنظيم النقابي دور هام في نصرة القضايا العربية على الصعيد القومي انطلاقاً من شعوره الوطني ومبادئه التي أمن بها منذ بداية انبثاقه، فكان سنداً لدعم القضايا الوطنية والقومية إنطلاقاً من وطنيته المعهودة إزاء تلك القضايا.

١٦. قدم التنظيم النقابي دعمة المادي والمعنوي لنصرة القضايا العربية كالقضية الفلسطينية والثورة الجزائرية، الاّ أنّ الدعم المادي كان أقل بكثير من دعمه المعنوي وهذا ما فسر الأمكانيات المادية المحدودة التي حظى بها التنظيم النقابي في العراق.

١٧. اتسم موقف التنظيم النقابي في العراق بالتذبذب إزاء مسألة الوحدة العربية، تبعاً للقوى السياسية والحزبية التي كانت تسيطر عليه .

# الملاحق

# ملحق رقم(١)

رقم (٣٣) لسنة ١٩٦١

## قانون

تعديل قانون العمل رقم (١) لسنة ١٩٥٨

**باسم الشعب**

**مجلس السيادة**

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية ووافق عليه مجلس الوزراء .

**صدق القانون الآتي : ــ**

المادة الاولى ــ تضاف العبارة (والرسوم التي يجب استيفاؤها) بعد عبارة (ممارستها) الواردة في الفقرة الرابعة من المادة (١٣٤) من قانون العمل رقم (١) لسنة ١٩٥٨ .

المادة الثانية ــ تضاف العبارة الآتية الى المادة (١٣٤) من القانون وتعتبر فقرة خامسة لها .

٥ ــ للحكومة ان تفرض رسوما على غير العراقيين المسموح لهم بالاشتغال في العراق بموجب احكام هذه المادة ان كانت دولهم تفرض رسوما على العراقيين المشتغلين لديها على اساس المعاملة بالمثل .

المادة الثالثة ــ ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة ــ على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٦١ .

**مجلس السيادة**

محمد نجيب الربيعي
رئيس مجلس السيادة

خالد النقشبندي
عضو

عضو

**المصدر:**

- الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦١، ص١١٤-١١٥.

| | |
|---|---|
| اللواء الركن عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع | مصطفى علي وزير العدل |
| احمد محمد يحيى وزير الداخلية ووكيل وزير الاصلاح الزراعي | هاشم جواد وزير الخارجية |
| حسن الطالباني وزير المواصلات ووكيل وزير الشؤون الاجتماعية | محيي الدين عبدالحميد وزير الصناعة |
| محمد عبدالملك الشواف وزير الصحة | طلعت الشيباني وزير التخطيط |
| فؤاد عارف وزير دولة ووكيل وزير الزراعة | فيصل السامر وزير الارشاد |
| اسماعيل ابراهيم عارف وزير المعارف | عباس البلداوي وزير البلديات |
| ناظم الزهاوي وزير التجارة | مظفر حسين جميل وزير المالية |
| حسن رفعت وزير الاشغال والاسكان | محمد سلمان وزير النفط |

نشر في الوقائع العراقية عدد ٥١١ في ١٩٦١/٤/١٣

## الاسباب الموجبة

تستهدف الدول عند تنظيم ما يمارسه الاجانب من اعمال تحقيق مصالحها ومصالح رعاياها وتضع التشريعات لهذه الغاية وتفرض رسوما معينة عند اجازة هؤلاء لمزاولة بعض الاعمال في بلادها وعند تجديد الاجازة للفترات التي تقررها وعليه ينبغي ان يحدد بصورة واضحة ما يكفل مصلحة الجمهورية العراقية ومواطنيها على اساس مبدأ المقابلة بالمثل .

ولذا شرعت هذه اللائحة .

## ملحق رقم(٢)

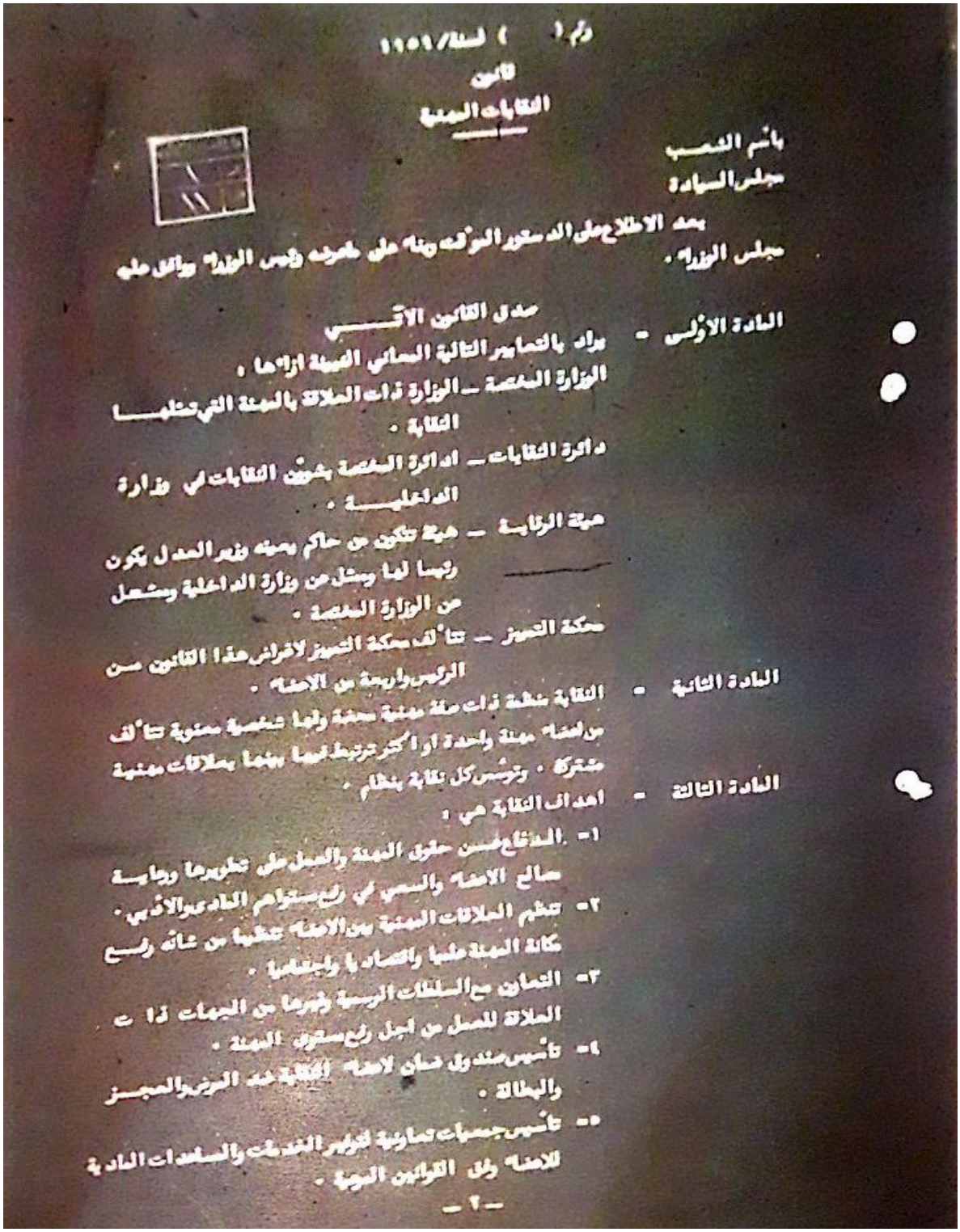

قانون
النقابات المهنية

باسم الشعب
مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي نصه

المادة الأولى - يراد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها ،
الوزارة المختصة - الوزارة ذات العلاقة بالمهنة التي تمثلها النقابة .
دائرة النقابات - ادارة المختصة بشؤون النقابات في وزارة الداخلية .
هيئة الرئاسة - هيئة تتكون من حاكم يعينه وزير العدل يكون رئيسا لها وممثل عن وزارة الداخلية وممثل عن الوزارة المختصة .
محكمة التمييز - تتألف محكمة التمييز لاغراض هذا القانون من الرئيس واربعة من الاعضاء .

المادة الثانية - النقابة منظمة ذات صفة مهنية محققة ولها شخصية معنوية تتألف من اعضاء مهنة واحدة او اكثر ترتبط فيما بينها بعلاقات مهنية مشتركة . وتؤسس كل نقابة بنظام .

المادة الثالثة - اهداف النقابة هي :
١- الدفاع عن حقوق المهنة والعمل على تطويرها ورعاية مصالح الاعضاء والسعي في رفع مستواهم المادي والادبي .
٢- تنظيم العلاقات المهنية بين الاعضاء تنظيما من شانه رفع مكانة المهنة علميا واقتصاديا واجتماعيا .
٣- التعاون مع السلطات الرسمية وغيرها من الهيئات ذات العلاقة للعمل من اجل رفع مستوى المهنة .
٤- تأسيس صندوق لسائر الاعضاء النقابة ضد العوز والعجز والبطالة .
٥- تأسيس جمعيات تعاونية لتوفير الخدمات والمساعدات المادية للاعضاء وفق القوانين المرعية .

- ٢ -

**المصدر:**

د. .ك.و، وزارة الداخلية، ٣٢٦، ٤٢٠٥٠، النقابات المهنية، و٦، ص١١-١٦.

المادة الرابعة - تسعى النقابة لتحقيق احد اهدافها بكافة وسائل النشر والاذاعة والاعلانات النقابية والعملية والاجتماعية كاصدار المجلات والنشرات والكتب وتنظيم المحاضرات والمناظرات واقامة الحفلات وعقد المؤتمرات والمشاركة في المؤتمرات الاقليمية والدولية التي تخدم اغراض المهنة بموافقة الحكومة العراقية.

المادة الخامسة - لا يجوز تأسيس اكثر من نقابة واحدة لكل مهنة يكون مركزها بغداد ولها فرع واحد في كل لواء ويجوز ان ينشأ اكثر من فرع واحد في اللواء الواحد.

المادة السادسة - أ- ترسل النقابة بناء على طلب يقدم الى وزير الداخلية لا يقل عن عشرين شخصا من العراقيين الذين يمارسون المهنة. ويمثل هؤلاء الهيئة المؤسسة.

ب- يتضمن كل طلب اسم النقابة واسماء وعناوين الموقعين على الطلب ومهنتهم وان يرفق بالطلب خمس نسخ من لائحة نظام النقابة.

ج- تقدم صورة من الطلب المبين في الفقرتين (أ، ب) الى الوزير المختص لبيان الرأي في تأسيس النقابة والمهنة الى وزارة الداخلية.

المادة السابعة - أ- يبت وزير الداخلية في الطلب المقدم واذا ثبت له تحقق الشروط القانونية يعقد ما يلزم لاستصدار نظام النقابة.

ب- اذا رفض وزير الداخلية اجابة الطلب فللموقعين عليه الاعتراض لدى مجلس الوزراء خلال شهر واحد من تاريخ تبليغهم بقرار الرفض.

المادة الثامنة - أ- تقوم الهيئة المؤسسة وبعد صدور نظام النقابة باتصال المهنة الادارية الى ان يتم انتخابها.

ب- يحدد بنظام النقابة موعد جمعية الهيئة العامة للاجتماع لانتخاب هيئات النقابة.

المادة التاسعة - الانتساب الى نقابة المهنة الزامي لمن يمارس تلك المهنة.

المادة العاشرة - يشترط في عضو النقابة :-

١- ان يكون عراقيا اكمل الثامنة عشرة من عمره وتمتعا بالاهلية المدنية الكاملة ويجوز للأجنبي الذي يمارس المهنة في العراق الانتساب الى النقابة بشرط المقابلة بالمثل ويعتبر عضوا مشاركا.

٢- ان يكون محمودا بحسن السلوك وغير محكوم عليه بجناية غير سياسية او جنحة مخلة بالشرف الا اذا اعيد له حقوقه المفقودة.

٣- ان تتوافر فيه شروط المهنة التي يحميها نظام النقابة.

٤- ان يستمر في ممارسة المهنة بعد انتسابه الى النقابة.

المادة الحادية عشرة - أ- يقدم طلب الانتساب الى النقيب او رئيس الفرع وعلى الهيئة الادارية ان تبت في الطلب خلال شهر واحد من تاريخ تسجيل الطلب.

ب - اذا لم تتخذ الهيئة الادارية قرارا بشأن الطلب خلال المدة المذكورة في الفقرة السابقة اعتبر الطلب للطالب الانتساب الاعتراض لدى محكمة التمييز خلال شهر من تاريخ انتهاء المدة او تاريخ التبليغ بقرار الرفض وعلى المحكمة ان تصدر قرارا في قبول طلب الانتساب او رده خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسجيل الاعتراض وقرارها قطعي .

المادة الثانية عشرة - تتكون مالية النقابة من :-

١- بدلات الانتساب والاشتراكات السنوية وتحدد مقاديرها بنظام النقابة .

٢- المنح والتبرعات .

٣- ريع الفعاليات الاجتماعية والثقافية التي تقوم بها النقابة .

المادة الثالثة عشرة - تتألف النقابة من الهيئات التالية :-

١- الهيئة العامة

٢- الهيئة الادارية

٣- لجنة الضبط

٤- لجنة المراقبة

المادة الرابعة عشرة - الهيئة العامة - هي السلطة في النقابة وتتكون من جميع الاعضاء المنتسبين للنقابة وتنعقد سنويا بصورة اعتيادية في الموعد الذي يحدده نظام النقابة او بصورة استثنائية بدعوة من الهيئة الادارية او بطلب تحريري يقدمه ثلث اعضاء النقابة .

المادة الخامسة عشرة - تضع الهيئة العامة سياسة النقابة لكل سنة وتناقش تقارير الهيئة الادارية واللجان الاخرى وتدقق الحسابات وتقر الميزانية السنوية .

المادة السادسة عشرة - للهيئة العامة حق اقتراح تعديل نظام النقابة وعلى الهيئة الادارية رفع هذا الاقتراح الى وزارة الداخلية لاتخاذ ما يلزم لاصداره .

المادة السابعة عشرة - تنتخب الهيئة العامة النقيب ونائبه واعضاء الهيئة الادارية في الاجتماع السنوي ولمدة سنة وبالاقتراع السري وتعين طريقة الانتخاب بنظام النقابة .

المادة الثامنة عشرة - للهيئة العامة ان تقيل الهيئة الادارية القائمة بالاكثرية المطلقة من مجموع اعضاء النقابة اذا ثبت تقصيرها على ان تستمر الهيئة الادارية المقالة بممارسة اعمالها الاعتيادية الى ان تنتخب الهيئة العامة هيئة ادارية جديدة خلال مدة لاتزيد على عشرة ايام ويحدد موعد انتخاب الهيئة الادارية الجديدة في الاجتماع الذي اقيلت فيه الهيئة الادارية السابقة .

المادة التاسعة عشرة - تنتخب الهيئة العامة في الاجتماع السنوي من بين اعضائها لجنة الضبط ولجنة المراقبة وتتكون كل منهما من خمسة اعضاء على الاقل من غير اعضاء الهيئة الادارية ولا يجوز لأحدهم ان يكون عضوا في اكثر من لجنة واحدة ويشترط في اعضاء الهيئة الادارية واعضاء لجنتي الضبط والمراقبة ان يكونوا من المقيمين في محل مركز النقابة .

المادة العشرون - أ- مؤتمر النقابة - يتكون من ممثلين عن تنظيم الهيئة العامة عن كل لوائه بالنسبة التي يحددها نظام النقابة على ان لا تقل عن ٢٪ من عدد الاعضاء في كل لواء .

ب- يجوز للنقابة ان تعين في نظامها انتخاب مؤتمر للنقابة يباشر صلاحيات الهيئة العامة الواردة في هذا القانون .

المادة الحادية والعشرون - تجرى انتخابات النقيب ونائبه واعضاء الهيئة الادارية واللجان تحت اشراف لجنة تتألف من حاكمين يعينهما قاضي العدل ومثل من الوزارة المختصة ومثل من وزارة الداخلية .

المادة الثانية والعشرون - تتألف الهيئة الادارية من النقيب ونائب او اكثر وستة اعضاء على الاقل وتنتخب الهيئة الادارية من بين اعضائها سكرتيرا وامينا للصندوق وتعين شروط العضوية في الهيئة الادارية وعدد الاعضاء بنظام النقابة .

المادة الثالثة والعشرون - تقوم الهيئة الادارية بتنفيذ قرارات الهيئة العامة وتسعى لتحقيق اهداف النقابة وترفع تقريرا سنويا عن نشاطها واعمال النقابة وماليتها الى الهيئة العامة وتعين مدينة العمل بنظام النقابة .

المادة الرابعة والثلاثون والخمسون - النقيب هو الذي يمثل النقابة ويترأس اجتماعات الهيئة العامة والهيئة الادارية ويشرف على اعمال لجان النقابة ويقوم بالتعاون مع الهيئة الادارية بتنفيذ القرارات .

المادة الخامسة والعشرون - أ- تتكون هيئة الفرع من الاعضاء الذين يزاولون المهنة في منطقة الفرع .

ب- تنتخب هيئة الفرع رئيسا واربعة اعضاء تتكون منهم لجنة الفرع وذلك في كل سنة وفي الموعد الذي يحدد في نظام النقابة على ان يجري الانتخاب تحت اشراف القاضي حاكم في مركز الفرع .

ج- تحدد صلاحيات واجبات لجنة الفرع بنظام النقابة .

المادة السادسة والعشرون - تقوم لجنة المراقبة بالاشراف على اعمال النقابة وتقدم تقاريرا الى الهيئة العامة .

المادة السابعة والعشرون - العقوبات الانضباطية هي :-

١- الانذار

٢- الحرمان من الخدمات والمساعدات المالية المقامة بالاعضاء الواردة في نظام النقابة لمدة لا تزيد عن سنة واحدة .

٣- المنع من ممارسة المهنة لمدة لا تزيد عن سنة واحدة ، ويسري هذا الحكم على الاعضاء الموظفين والمستخدمين في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية فيما يتعلق بممارستهم المهنة خارج اوقات الدوام الرسمي . ولا يجوز الحكم بهذه العقوبة الا اذا ارتكب العضو خطأ من شأنه المس من كرامة المهنة او النقابة وتوفر سوء القصد في فعله او تكررت مخالفاته لاحدى النقابة ولم تردعه العقوبتان الاولى والثانية .

المادة الثامنة والعشرون - تحقق لجنة الضبط في مخالفات الاعضاء الذين تحيلهم عليها الهيئة الادارية وتصدر بحكمهم الاحكام النهائية بعد مراجعات أصولية وترفع هذه الاحكام الى الهيئة الادارية للمصادقة عليها وفي حالة امتناع الهيئة الادارية عن المصادقة على القرار خلال شهر من صدوره يعرض الموضوع على الهيئة الادارية ولجنة الضبط في اجتماع مشترك ويصدر القرار باكثرية العاشرين ويعتبر العضو المحكوم عليه بالقرار وفقا للاصول ولا تنفذ هذه الاحكام الا بعد اكتسابها الدرجة القطعية .

المادة التاسعة والعشرون - للعضو المحكوم عليه الاعتراض على القرار الصادر بحقه خلال خمسة عشر يوما اعتبارا من تاريخ التبليغ به لدى محكمة التمييز للبت فيه بصورة مستعجلة وقرارها قطعي .

المادة الثلاثون - أ- اذا كان العضو المخالف موظفا او مستخدما في دائرة رسمية او شبه رسمية فبالاضافة الى العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين للجنة الضبط ان تقدم توصياتها الى الهيئة الادارية لاحالتها الى دائرته المختصة للبت فيها وفقا للقوانين .

المادة الحادية والثلاثون - أ- تتولى دائرة النقابات بالاشراف على تطبيق هذا القانون والرقابة على نشاط واعمال النقابات .

ب- لذوي العلاقة والسلطات ابلاغ دائرة النقابات عن المخالفات الصادرة من النقابات او ضدها .

ج- تحقق دائرة النقابات في الاعمال المنسوبة للنقابة وترفع تقريرا الى هيئة الرقابة اذا تراءى لها ان هذه الاعمال تكون مخالفة لاحكام هذا القانون او نظام النقابة .

المادة الثانية والثلاثون - تدعو هيئة الرقابة ممثلا عن النقابة ذات العلاقة لبيان وجهة نظرها في المخالفة المنسوبة اليها واذا اقتنعت هيئة الرقابة بتحقق المخالفة تقدم توصياتها الى وزير الداخلية .

المادة الثالثة والثلاثون - أ- لوزير الداخلية ان يطلب الى هيئة الرقابة اعادة النظر في توصياتها .

ب- لوزير الداخلية بناء على توصية هيئة الرقابة اتخاذ القرارات التالية :-

١- انذار النقابة او ممثليها والطلب اليها بالامتناع عن تكرار هذه المخالفة .

٢- حل الهيئة الادارية او لجان الفروع اذا ثبت لهم ان هذه الهيئات تعمل بقصد منه الاخلال بالامن العام او يخالف اهداف النقابة المبينة في هذا القانون او الانظمة الصادرة بموجبه .

وقرار الوزير قابل للاعتراض لدى محكمة التمييز .

ج- اذا رأى وزير الداخلية ان العمل الصادر من النقابة خطير او يهدد النظام العام فله ان يعرض الامر على مجلس الوزراء .

المادة الرابعة والثلاثون - لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ان يوقف النقابة عن مباشرة اعمالها لمدة لا تزيد على سنة واحدة اذا تأيد لديه قيام النقابة بعمل او نشاط يقصد منه الاخلال بالامن العام او بمقتضيات النظام العام وقرار مجلس الوزراء قابل للاعتراض لدى محكمة القضاء الاداري.

المادة الخامسة والثلاثون - للنقابة ان تعترض لدى محكمة القضاء الاداري على قرارات وزير الداخلية ومجلس الوزراء الصادرة بحلها وفق المادتين (٣٣ و٣٤) خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبلغها بالقرار، وقرار محكمة القضاء الاداري نهائي.

المادة السادسة والثلاثون - اذا حلت الهيئة الادارية او لجنة الفرع بموجب المادة (٣٣) تعين لجنة النقابة العامة للاجتماع لانتخاب هيئة ادارية جديدة او لجنة للفرع خلال مدة لا تزيد على عشرة ايام من تاريخ اكتساب القرار الدرجة القطعية.

المادة السابعة والثلاثون - اذا توقفت النقابة عن مباشرة اعمالها بموجب المادة (٣٤) يعين وزير الداخلية حارسا على اموالها وممتلكاتها.

المادة الثامنة والثلاثون - لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ان يجيز للنقابة التي اوقفت عن مباشرة اعمالها بموجب المادة (٣٤) بمزاولة اعمالها قبل انتهاء المدة المقررة اذا تأكد لديه زوال الاسباب التي استوجبت ايقاف النقابة عن اعمالها.

المادة التاسعة والثلاثون - تظل النقابات الموجودة عند نفاذ هذا القانون قائمة على ان تقدم انظمتها الخاصة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر.

المادة الاربعون - يلغى قانون

المادة الحادية والاربعون - تلغى احكام هذا القانون على النقابات المؤسسة بموجب قانون العمل رقم ١ لسنة ١٩٥٨.

المادة الثانية والاربعون - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة والاربعون - على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

# المصـــــادر والمراجـــع

# قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

**اولاً :الوثائق غير المنشورة :**

**(١) ملفات البلاط الملكي :**

أ- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم٣١١/١٧٨٥، العمال ومايتعلق بهم.

ب-د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم٣١١/١٧٨٣، العمال وما يتعلق بهم.

ت-د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم٣٢٠٥٠/١٠٢٣٩، جمعية اصحاب الصنائع.

ث-د. ك. و،ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم٣٠٢٠٥٠/١٦٢٣٤، جمعية اصحاب الصنائع.

ج- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم٩٦/١٠٢٣٩، جمعية اصحاب الصنائع.

**(٢) ملفات وزارة الداخلية :**

أ- د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، ملفة رقم٢٤٠٥١٠٠، احداث كركوك.

ب- د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، ملفة رقم٤٢٠٥٠/٤٢٩، النقابات –اكتتاب عام العرب الجزائر.

ت- د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، ملفة رقم٤٢٠٥٠/٤٢٥، الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية.

ث- د. ك. و، ملفات وزار الداخلية، ملفة رقم،٣٢٠٥٠/١٠٨٥٠، الجمعيات الطبية العراقية ١٩٣٢-١٩٣٦.

ج-د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، ملفة رقم،٤٢٠٥٠/٣٢٦، النقابات المهنية.

ح-د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، ملفة رقم٤٢٠٥٠/٣٠، الاحتفالات والانتخابات للنقابات والجمعيات.

**(٣) ملفات مجلس السيادة :**

أ ـ د. ك. و، ملفات مجلس السيادة ١٩٥٨-١٩٥٩، ملفة رقم٤١١/٣١٦، الاصلاح الزراعي.

**(٤) ملفات وزارة التربية والتعليم :**

أ ـ د. ك. و، ملفات وزارة التربية والتعليم، ملفة رقم٤٢١٢٠٠/٤٥٦، الطلاب ومعاملاتهم.

**(٥) ملفات وزارة العدل :**

أ ـ د. ك. و، ملفات وزارة العدل، ملفة رقم٤٢١٠٩٣٠٣/٥٥٧، عريضة الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية ١٢ نيسان ١٩٦٠ الى سيادة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وسيادة وزير الشؤون الاجتماعية.

**(٦) ملفات وزارة الدفاع :**

أ ـ د. ك. و، ملفات وزارة الدفاع، ملفة رقم٤٢٠٦٠٦٢/٤٣٩، المجلس العسكري العرفي الثاني.

**ثانياً : الوثائق المنشورة :**


١. الاتحاد العام لنقابات العمال القطر العراقي، نشأة وتطور الحركة النقابية في العراق، بغداد، مطبعة العمال المركزية، ١٩٨٤.
٢. نقابة ذوي المهن الطبية، التقرير السنوي لنقابة ذوي المهن الطبية لسنة ١٩٥٩، بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٦٠.
٣. الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والارشاد، منجزات ثورة ١٤ تموز لعامها الاول والثاني ١٩٥٨-١٩٥٩، بغداد، مركز الجمهورية للبحوث والدراسات، ٢٠١٩.
٤. ـــــــــــــــ، ثورة و زعيم " خطب الزعيم في عامها الاول سنة ١٩٥٨-١٩٥٩، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٦٠ ".

٥. الجمهورية العراقية، ثورة وزعيم " خطب الزعيم في عامها الثاني " سنة ١٩٦٠، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٦٠.
٦. الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٣، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٣٤.
٧. ـــــــــــــ، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٣، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٣٤.
٨. ـــــــــــــ، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٦، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٣٧.
٩. ـــــــــــــ، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٥٣.
١٠. الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٨، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٥٩.
١١. ـــــــــــــ، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٦٠.
١٢. ـــــــــــــ،وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦٠، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٦١.
١٣. ـــــــــــــ، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦١، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٦٢.
١٤. وزارة الداخلية ، دليل المملكة العراقية ١٩٣٥-١٩٣٦، بغداد ، مطبعة الأمين ، ١٩٣٥.
١٥. القيادة القومية، نضال حزب البعث عبر مؤتمراته القومية، بيروت، ١٩٥٩.
١٦. لجنة الثقافة الوطنية، المؤتمر الاول لرابطة الدفاع عن حقوق المرأة، بغداد دار بغداد، بدون تاريخ.

١٧. لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية، الحركة النقابية، ط٢، بغداد، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، ١٩٨١.

١٨. نشرة اخبار نقابة المعلمين العدد١،١٩٦١.

١٩. نشرة اخبار نقابة المعلمين، العدد٦،١٩٦٢.

## ثالثاً: الرسائل والاطاريح العلمية:

١. أثير رزاق نعيم الحسناوي، الحركة الطلابية في صراع الأحزاب السياسية العراقية ١٩٤٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٥.

٢. أحمد عبد الواحد عبد النبي، موقف الرأي العام العراقي من الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا- الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢.

٣. أحمد علي سبع الربيعي، مكرم الطالباني ودوره السياسي والفكري في العراق(١٩٢٣-١٩٧٩)، رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

٤. أحمد مريح المنصراوي، ابراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩١٩-٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١١.

٥. أطياف اسماعيل خليل البياتي، تطور العمل التنظيمي للصحفيين العراقيين ١٩٣١-١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للعلوم الأنسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٨.

٦. أفراح شبل عبد الحسن، تطور الحركة النسوية في العراق١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية.

٧. بشرى سكر خيون الساعدي، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1954، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

٨. حسين علي فليح، وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢ –١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية – ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

٩. داليا محمد شهاب العبيدي، وزارة الاصلاح الزراعي في العراق ١٩٥٨–١٩٦٨ (دراسة تاريخية )، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.

١٠. دعاء جواد ناصر مهدي الطائي، وزارة الأرشاد العراقية ١٩٥٨–١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الأنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٦.

١١. ذكرى عادل عبد القادر، رابطة المرآة العراقية ودورها في الحركة النسوية في العراق ١٩٥٢–١٩٧٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعة بغداد.

١٢. رشيد حميد علي نصار، الإطار القانوني لوظائف نقابات العمال في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٥.

١٣. زينة شاكر سلمان الميالي، هديب الحاج حمود ودوره السياسي١٩٤٦–١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٦.

١٤. سامي عبد الحسن ثجيل، جريدة صوت الأحرار في العراق(١٩٥٨–١٩٦٣)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية –ابن رشد للعلوم الأنسانية، جامعة بغداد.

١٥. صالح محمد حاتم عبدالله، تطور التعليم في العراق ١٩٤٥– ١٩٥٨ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

١٦. صفاء عبد الوهاب المبارك ، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق "ممهداته،وأبحاثه، ونتائجه"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب وهيئة الدراسات العليا، جامعة بغداد، ١٩٧٣.

١٧. ضحى نجم عبد كشاش العبادي، نقابة أطباء العراق ١٩٥٢-١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٩.

١٨. عبد الهادي كريم سلمان، الأمير عبد الأله (١٩٣٩-١٩٥٨)،أطروحه دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩.

١٩. عبد الواحد موسى الحصونة، الحركة الطلابية العراقية ودورها في النضال الوطني والقومي ١٩٤٧ -١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

٢٠. عدي حسن داخل، فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق(١٩٣١-١٩٧١)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب – جامعة ذي قار، ٢٠١٤.

٢١. علاء عريبي غانم، محمد ناصر ودوره التربوي والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعة البصرة. ٢٠١٨.

٢٢. علي برزان عطار الحسناوي، حركة أنصار السلام في العراق ١٩٥٤-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الأنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٨.

٢٣. عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي(١٩٣٣-١٩٧٠)، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعة بغداد. ١٩٨٢.

٢٤. عماد جاسم عناد، الأغتيالات والتصفيات السياسية في العراق(١٩٥٨ -١٩٦٣)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٩.

٢٥. عمار عباس محمود، الفكر السياسي لجلال الطالباني، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٢.

٢٦. فرهاد محمد أحمد، جريدة خه بات / النضال ١٩٥٩-١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦
٢٧. مائدة خضير السعدي، أحمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام ١٩٦٥، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية –ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.
٢٨. مجيد هداب هلهول، نقابة المحامين العراقيين ودورها الوطني والقومي ١٩٥٨-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠٠٤.
٢٩. ـــــــ، نقابة المحامين العراقية وموقفها من القضايا الوطنية والقومية ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠٠١.
٣٠. محسن حسن خصباك البديري، أحمد صالح العبدي ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٩١٢-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣.
٣١. محمد عبد الحسين عبدالله العقابي، الفكر القومي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ –١٧ تموز ١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
٣٢. مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي العراقي١٩٥٨-١٩٦٣ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعة ذي قار، ٢٠١١.
٣٣. ـــــــــــــــــ، الصراع البعثي– الشيوعي في العراق،١٩٤٧-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب، جامعو ذي قار، ٢٠١٦.
٣٤. ناجي تركي حمزة عمران، وزارة الشؤون الاجتماعية (١٩٣٩– ١٩٥٨) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية– ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٣٥. ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتة عام ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

٣٦. نصير محمود شكر الجبوري، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء (١٩٥٨-١٩٦٣ )، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية –ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

٣٧.نمير طه ياسين، تاريخ التحديث في الدولة العثمانية ١٨٦٩ -١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٤.

## رابعاً: الموسوعات:

١. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، بيروت، شركة العارف للاعمال، ٢٠١٣.

٢. خليل ابراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وعبد الوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٩.

٣. صديق الاتروشي، موسوعة جياي كورمنج، اربيل، مطبعة كردستان، ٢٠١٥.

٤. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د.ت .

٥. ــــــــــــــــ ، موسوعة السياسة ، ج٢ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت.

٦. فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، بغداد، مطبعة الاديب، ١٩٧٦.

٧. محمود فهمي، مصطفى جواد، احمد سوسة، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، بغداد، اتحاد الناشرين العراقيين، ٢٠١٣.

٨. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، بغداد، دار الحكمة، ٢٠٠٤.

**خامساً : المذكرات الشخصية :**

١. اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية في العراق، لندن، منشورات الماجد، ١٩٨٦.
٢. جاسم كاظم العزاوي، ثورة تموز اسرارها، احداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.
٣. مهدي الحافظ، محطات في حياتي، ط٢، بغداد، شركة الانس، ٢٠١٦.

**سادساً : الكتب العربية والمعربة :**

١. ابراهيم حسين، لمحات موجزة من تاريخ الحركة النقابية العراقية، بدون مكان النشر وتاريخه.
٢. ابراهيم محمد محمد ابراهيم، مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣-١٩٥٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٨.
٣. احمد عبد العزيز محمود مصطفى، صفحات من تاريخ اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية حتى عام ١٩٩٠، كوردستان، رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة، ٢٠١٦.
٤. احمد كاظم محسن البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٩٣٥-١٩٥٩، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢.
٥. اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني: دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٤.
٦. الياس سحاب، جمال عبد الناصر وجيله، ترجمة سيد زهران، بيروت، دار التضامن للطباعة والنشر، ١٩٩٢.
٧. أميرة حسين محمود الكريمي، الحركة العمالية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥، بغداد، مطبعة سعد، ١٩٩٠.

٨. اندروا راثميل، الحرب الخفية في الشرق الاوسط(الصراع السري على سوريا ١٩٤٩-١٩٦١)، ترجمة عبد الكريم محفوظ، بدون مكان الطبع، دار سلمية للكتاب، ١٩٩٧.
٩. أوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣، ترجمة المحامي جرجيس فتح الله، السويد، دار نبز للطباعة والنشر، ١٩٨٩.
١٠. جاسم علي هداد، حقوق المرأة السياسية في الدساتير العراقية دراسة مقارنة، بغداد، دار الرواد المزدهرة، ٢٠١٥.
١١. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة وثائقية في ضوء التقارير الامنية الخاصة، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٠.
١٢. جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، بغداد، المكتبة الشرقية، ١٩٨٩.
١٣. حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق من الاحتلال البريطاني الى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، د.م ،د.ت.
١٤. حكمت خليل محمد (ابو ناظم)، من ذاكرة مؤتمر السباع لاتحاد الطلبة العام١٩٤٨، د.م،د.ت.
١٥. ــــــــــــــــــــــــــــ، دور الرفيق(فهد) والحزب الشيوعي العراقي في تطوير الحركة العمالية في العراق، بغداد، دار العباد للطباعو والنشر، ٢٠٠٩.
١٦. حسقيل قوجمان، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وسياسة الحزب الشيوعي، المملكة المتحدة، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ١٩٨٥.
١٧. حميد جاعد، الحركة النقابية في العراق دراسة تاريخية موجزة، بغداد، مؤسسة الثقافة العمالية، ١٩٧٤.
١٨. حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار-(الكتاب الثالث)، ترجمة: عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٩٢.

١٩. حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق١٩٤٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية في التاريخ الاجتماعي للعراق المعاصر، ط٢، دمشق، رند للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

٢٠. حيدر حنون العتابي، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨، بغداد، مطابع الوقف الحديثة، ٢٠١٢.

٢١. خالد محسن محمود الراوي، تاريخ الطبقة العاملة العراقية ١٩٦٨-١٩٧٥، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٢.

٢٢. خانم زهدي، صفحات من تاريخ الحركة النسائية العراقية، بغداد، شركة الرواد المزدهرة للطباعة والنشر المحدود، ٢٠٠٧.

٢٣. خليل ابراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، ج١، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧.

٢٤. راهي مزهر العامري، وزراء المعارف في العراق ١٩٢١-١٩٦٨،ط٢ ، دمشق ، مطبعة أمل الجديدة ، ٢٠١٤ .

٢٥. رزاق ابراهيم حسن، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨-١٩٦٨، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

٢٦. زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٣.

٢٧. سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، ج١، بغداد، مطبعة الأديب، ١٩٧٤.

٢٨. سعد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٦، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

٢٩. شهاب أحمد الحميد، الثورة الصامتة، اضراب بغداد ١٩٣١، بغداد، مطبعة العمال المركزية، ١٩٨٧.

٣٠. ــــــــــــــــــ، الزعيم عبد الكريم قاسم والحركة النقابية العراقية اضواء على ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، د.م ، د.ت.

٣١. صادق قدير الخباز، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، بغداد، مطبعة العمال المركزية، ١٩٧١.
٣٢. صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق نهاية حكم عبد الكريم قاسم، بغداد، دار الحرية، ١٩٩٠.
٣٣. صبحي عبد الحميد، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٤٤.
٣٤. طالب عبد الجبار، ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية العمالية في العراق، بغداد، بدون مكان النشر وتاريخه.
٣٥. عادل تقي عبد البلداوي، منار عبد المجيد عبد الكريم، نقابة المعلمين في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية وثائقية، بغداد، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٧.
٣٦. عبد الخالق حسين، ثورة وزعيم (دراسة في ثورة 14 تموز العراقية وعبد الكريم قاسم )، ط٢، بغداد، دار ميزوبوتاميا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.
٣٧. عبد الرزاق مطلك الفهد، دور العمال في الحركة الوطنية العراقية ١٩٢٢- ١٩٥٨، بغداد، دار الشهد، ٢٠٠٥.
٣٨. عبد العظيم رمضان، تاريخ اوربا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الاوربية الى الحرب الباردة، ج٣، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
٣٩. عبد الفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ -٨ شباط ١٩٦٣، دهوك، دار سييريز للطباعة والنشر، ٢٠٠٧.
٤٠. عبدالله كاظم عبد، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨، عمان، دار الرائد العربية، ٢٠٠٦.
٤١. عبد الوهاب السلوم، النقابات في العراق دراسة مقارنة مع شرح لقانون النقابات، بغداد، مطبعة الزمان، ١٩٥٩.
٤٢. عبود السامرائي، العراق والمنطقة الإسترلينية، بغداد، ١٩٦٠ .

٤٣. عزيز السيد جاسم، مناقشات موضوعية حول الاصلاح الزراعي والحركة الفلاحية، بغداد، مطبعة السجل، ١٩٦٩.

٤٤. عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج١، ط٢، بغداد، دار الرواد المزدهرة، ٢٠٠٧.

٤٥. ـــــــــــــ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج٢، دمشق، منشورات الثقافة الجديدة، ٢٠٠٣.

٤٦. ـــــــــــــ، مواقف من المسألة الزراعية في العراق، بغداد، دار الرواد المزدهرة، ٢٠١٠.

٤٧. عماد نعمه العبادي، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي ١٩٤٨ -١٩٥٩، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢.

٤٨. غازي فيصل، لمحات خالدة من تاريخ الاتحاد الوطني لطلبة العراق، ط٢، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٣.

٤٩. غسان محمد رشاد حداد، من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦ (اوراق شامية )، عمان، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١.

٥٠. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٧.

٥١. قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣، القاهرة، مطبعة مدبولي ، ٢٠٠٨.

٥٢. فيصل حسون، صحافة العراق مابين عامي ١٩٤٥-١٩٧٠، بلا مكان الطبع وتاريخه.

٥٣. قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨الى ٨ شباط ١٩٦٣، القاهرة، مطبعة مدبولى، ٢٠٠٨.

٥٤. كاظم الموسوي، الحركة العمالية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، السويد، مؤسسة الجسر للدراسات والنشر، ١٩٩٦.

٥٥. كاظم الموسوي، تاريخ اعلام الصحافة العراقية قديماً وحديثاُ دراسة تحقيقية وثائقية، بغداد، دار الضياء، ٢٠١١.
٥٦. كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك، بغداد، دار الرشيد، ١٩٨١.
٥٧. لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي، بغداد، ١٩٨٧.
٥٨. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، بغداد، مكتبة اليقضة العربية، ١٩٨١.
٥٩. ليلى ياسين حسين الأمير ، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية –العربية حتى عام ١٩٥٨، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ، ٢٠٠٢.
٦٠. ماجد شبر، خطب الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨–١٩٥٩، لندن، دار الوراق للنشر، ٢٠٠٧.
٦١. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ايران، امير– قم، ١٩٩٧.
٦٢. محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق، بغداد، دار الاندلس للطباعة والنشر، ١٩٨١.
٦٣. محمد الزيدي، التنظيم النقابي والحركة النقابية، د.م ، د.ت.
٦٤. محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الايديولوجي ١٩٥٨–١٩٦٣، بغداد، مكتبة اليقضة العربية، ١٩٨٩.
٦٥. مكرم الطالباني، في سبيل اصلاح زراعي جذري في العراق، بغداد، شركة الطبع والنشر الاهلية، ١٩٦٩.
٦٦. موفق خلف غانم، نزيهه الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية، بغداد، دار الرواد المزدهرة، ٢٠١٤.
٦٧. نصير سعيد الكاظمي، مساهمة في كتابة تاريخ الحركة العمالية في العراق حتى عام ١٩٥٨، مركز الأبحاث والدراسات الأشتراكية في العالم العربي، ١٩٩١م.

٦٨. نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ –١٩٦٨، ج١ ١٤ ط٢، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٥.
٦٩. ـــــــــــــ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ –١٩٦٨، ج٢، ط٢، بغداد،بيت الحكمة، ٢٠٠٥.
٧٠. ـــــــــــــ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ –١٩٦٨، ج٣، ط٢، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٥.
٧١. ـــــــــــــ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ –١٩٦٨، ج٤، ط٢، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٥.
٧٢. ـــــــــــــ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ –١٩٦٨، ج٥، ط٢، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٥.
٧٣. هادي رشيد الجاوشلي، الزعيم عبد الكريم قاسم وموعده مع التاريخ، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠١١.
٧٤. هاشم علي محسن، تطور الحركة النقابية في العراق، ج٢ (١٩٥٨–١٩٦٠)، بغداد، مطبعة الشعب، ١٩٦٦.
٧٥. ـــــــــــــ، تطور الحركة النقابية في العراق، ج٤، بغداد، مطبعة الشعب، ١٩٦٨.
٧٦. هلال ناجي، مأساة المحامين في العراق، مصر، الدار القومية، ١٩٦٠.
٧٧. وميض جمال عمر نظمي، غانم محمد صالح، شفيق عبد الرزاق، التطور السياسي المعاصر في العراق، د.م،د.ت.

## سابعاً: المصادر الاجنبية:

1. Gina Marie Longo,An Analysis of Iraqi Women`s Political Participatio,GiviI RightandSocletalRoles,MAThesis. Florida Atlantic University,Collage of Rrts,2008.p.18.

## ثامناً: الدوريات:

### (١) المجلات:

أ- **مجلة الثقافة الجديدة:**

- العدد ١١ ايلول ١٩٥٩.
- العدد الخامس عشر، نيسان ١٩٦٠.

ب- **مجلة العمل والشؤون الاجتماعية، العدد الرابع، نيسان ١٩٦٧.**

ت- **مجلة افريقيا قارتنا، العدد الحادي عشر، اذار ٢٠١٤.**

ث- **مجلة الاجيال، بغداد، العدد ٣، كانون الثاني، ١٩٦٢.**

ج- **مجلة المعلم الجديد:**

-ج٦، مج الثاني والعشرون، حزيران، ١٩٥٩.
-ج٦، مج الحادي والعشرون، تشرين الثاني -كانون الاول ١٩٥٨.
-ج٦-٧، مج الثاني والعشرون، حزيران- تموز ١٩٥٩.

ح- **مجلة الوقائع العراقية:**

- العدد ١٥١١، ٣٠ نيسان ١٩٣٦.
- العدد ٢٠٢٨،٢١ ايار ١٩٤٢.
- العدد ١٢٤، ٥ شباط ١٩٥٩.
- العدد ١٣١٠، ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣.
- العدد ١٩٤، ١٢ تموز ١٩٥٩.
- العدد ٣١٣٧، ٢ تموز ١٩٥٢.
- العدد٥١١، ١٢ نيسان ١٩٦١.
- العدد ٥٦٨، ٣ ايلول، ١٩٦١.

- العدد ٢٣٨، ٢ كانون الثاني ١٩٦٠.

**(٢)الصحف:**

**أ ـ صحيفة اتحاد الشعب:**

- العدد ١٣، ٨ شباط ١٩٥٩.
- العدد ١٥ ، ١٠ شباط ١٩٥٩.
- العدد ٢١ ،١٨ شباط ١٩٥٩.
- العدد٢٤، ٢٣ شباط ١٩٥٩.
- العدد ٢٤ ، ٢٤ شباط ١٩٥٩.
- العدد ١٦ ، ٢٨ شباط ١٩٥٩.
- العدد ٧٩، ٣ نيسان ١٩٥٩.
- العدد ١٩٣، ٨ ايلول ١٩٥٩.
- العدد ٢٢٤ ، ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٩.
- العدد ٢٩٨، ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠.

**ب ـ صحيفة الثورة:**

- العدد ٣٦٥، ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٠.
- العدد ٤٠٤، ٨ آذار ١٩٦٠
- العدد ٤٦٨، ٢٩ حزيران ١٩٦٠.

**ت ـ صحيفة الجمهورية:**

- العدد ١٨، ٦ اب ١٩٥٨.
- العدد ١٣، اب ١٩٥٨.
- العدد العدد ٢٠، ٨ اب ١٩٥٨.

**ث ـ صحيفة الاخبار:**

- العدد ٤٩٥، ٢٩ اب ١٩٥٨.
- العدد ٥٢١٨، ٩ ايلول ١٩٥٨.

**ج ـ صحيفة اتحاد العمال:**

- العدد ١، ٣ شباط ١٩٦٠.
- العدد ٢٥، ٢٥ نيسان ١٩٦٠.

**ح ـ صحيفة البلاد:**

- العدد ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٦.
- العدد ٥٢٨٩، ٩ آب ١٩٥٨.
- العدد ٥٦٤٣، ١ تشرين الثاني ١٩٦٠.
- العدد ٥٩٨٢، ١٨ كانون الاول ١٩٦٠.

**خ ـ صحيفة الزمان:**

- العدد ٦٤٩٧، ١٧ اذار ١٩٥٩.
- العدد ٦٣٦٨، ١٧ تشرين الاول ١٩٥٨.
- العدد ٦٧٦٢، ١٠ شباط ١٩٦٠.
- العدد ٤١٧٢، ١٢ نيسان ٢٠١٢.

**ط ـ صحيفة الاهالي العدد ١٠، ١١ حزيران ١٩٥٢.**

**و ـ صحيفة الفجر الجديد، العدد ٢٢٣، ١٠ تشرين الاول ١٩٦٠.**

**ي ـ صحيفة وعي العمال:**

- العدد ٩٨، ٢٦ شباط ١٩٦٠.
- العدد ١٢٦، ٢٢ نيسان ١٩٦٠.

**ك ـ صحيفة الاستقلال العدد ٦١٧، ١٦كانون الاول ١٩٦٠.**

**ل. الاتحاد الوطني، العدد الاول، ٢٦ اب ١٩٦٣.**

**م .صحيفة المدى ، العدد ٤٠٣٢، ٤ تشرين الأول ٢٠١٧.**

## تاسعاً: البحوث المنشورة:

١. اديب صالح عبد اللهيبي، تقرير الأمين العام للامم المتحدة (داك همرشولد) بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينين ١٥ حزيران ١٩٥٩:دراسة تاريخية، مجلة جامعة كركوك، كلية التربية للعلوم الانسانية، مج ٨، العدد ٢ في ٢٠١٣.

٢. اكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد ٢٨ في اب ٢٠١٦.

٣. سامي صالح الصياد، غيلان سمير طه، فرحات عباس ودوره في السياسة الجزائرية ١٨٩٩-١٩٥٨، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج ١٩، العدد ١ في كانون الثاني ٢٠١٢.

٤. عزيز جبر شيال، النظام الفيدرالي ادارة التعددية الاثنية والعرقية، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.

٥. قابل محسن كاظم، موقف الحزب الشيوعي من حكومة عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣، مجلة واسط للعلوم الانسانية، مج التاسع، العدد ٢٣، ٢٠١٤.

٦. قحطان حميد كاظم العنبكي، اجراءات وزارة الداخلية العراقية وموقفها من الاحداث السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨-١٤تموز١٩٥٩، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مج ٢٠، العدد ٨ في اب ٢٠١٣.

٧. كمال مظهر احمد، العمل والعمال في العراق في سنوات الحرب العالمية الاولى، مجلة افاق عربية، العدد الثاني عشر، اب ١٩٨٠.

٨. ماجد سلمان حسين، الحركة العمالية في العراق: دراسة في اتجاهاتها السياسية، مجلة كلية القانون والسياسة، جامعة البصرة، العدد التاسع عشر، ٢٠١٥.

٩. مازن قاسم مهلهل، وعد بلفور الاسباب والنتائج، مجلة التراث العلمي والعربي، العدد ٤٠ في ٢٠١٩.
١٠. مجيد هداب هلهول، المواقف الوطنية والقومية لنقابة المحامين العراقيين من عام ١٩٦٨-١٩٧٠، مجلة كلية التربية –سامراء، جامعة تكريت، مج ٧، العدد ٣٤ في كانون الثاني ٢٠١١.
١١. مؤيد شاكر كاظم، رحيم عبد الحسين عباس، موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضايا الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة القادسية، كلية الاداب والعلوم التربوية، مج ٨، العدد ٣ في ٢٠٠٩.

## عاشراً: المقابلات الشخصية:

١. مقابلة شخصية مع السيدة انتصار عليوي حسن ابراهيم الميالي، بغداد بتأريخ ١٥ ايار ٢٠١٩، ناشطة في حقوق المرآة والطفل وعملت كعضو فاعل في عدد من المنظمات النسوية والانسانية، وعضو في عدد من الاتحادات والنقابات المهنية وفي اختصاصات متنوعة (اعلامية وادبية وفنية)، وتعمل حالياً عضو في رابطة المرآة العراقيه (بغداد)، وعضو في هيئة تحرير صحيفة نضال المرآة.
٢. مقابلة شخصية مع السيد رضا الظاهر، في بغداد بتأريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٩، صحفي قديم في جريدة طريق الشعب ومسؤول الاعلام فيها، ويعمل حالياً خبير اعلامي فر رئاسة الجمهورية.
٣. مقابلة شخصية مع السيد سجاد الغازي، في بغداد بتأريخ ٢ اذار ٢٠١٩، خبير في الصحافة العراقية والتأهيل المهني الاعلامي، شغل عدة مواقع سياسية منها عضو اللجنة العليا لحزب الاستقلال ١٩٥١ –١٩٥٤، والامين العام لاتحاد الصحفيين العرب على مدة سبعة عشر عاماً، كما شارك في تأسيس نقابة الصحفيين العراقيين عام ١٩٥٩، ودخل العمل النقابي منذ عام ١٩٦٠ كعضو في مجلس النقابة ولمدة ستة عشر عاماً.

٤. مقابلة شخصية مع السيدة سميرة مزعل، في ميسان بتأريخ ٢٠ ايار ٢٠١٩، احدى العضوات الناشطات في صفوف الحزب الشيوعي العراقي.
٥. مقابلة شخصية مع السيد عبد الجبار عبد الوهاب، في ميسان بتأريخ ١٠ ايار ٢٠١٩، احد افراد الاسرة التربوية خلال المدة ١٩٥٨-١٩٦٣.
٦. مقابلة شخصية مع السيد هادي علي لفته، في بغداد بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٩، احد اعضاء الحزب الشيوعي العراقي ويعمل حالياً نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق.

**احد عشر: الاتصالات والمكالمات الهاتفية:**

١.مكالمة هاتفية مع السيدة فاضلة جاسم عمارة، بتأريخ ١٥ حزيران ٢٠١٩، احدى النساء الناشطات للحركة النسوية والسياسية في لواء العمارة وكانت من المؤيدات لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، واصبحت مسؤولة التثقيف عن رابطة الدفاع عن حقوق المرأة في تلك المدينة بعد الثورة.

**اثنا عشر: شبكة المعلومات (الانترنت):**

1.https//www.algardenia.com
2.https://ar.mwikipedia.org
3.http//Sulafahaijjawi.ps
4.Wikihttps://ar.mWikipedia.org
5.www.m.ahewar.org

*The Republic of Iraq*

*Ministry of Higher Education and Scientific Research*

*University of Maysan / Faculty of Education*

*Department of Histoiry*

# *Trade Unions and Associations and their Political Role in Iraq during 1958-1963*

*A letter from the student*

***Sana Kareem Rahmah Al-Nasrawi***

*To the Council of Faculty of Education - University of Missan*

*It is part of the requirements to obtain a master's degree in*

*Modern and contemporary History*

***Supervised by***

***Prof.Dr.Abdullah Kadhum Abd Al.Awadi***

*2019A.D.August* *1440 A.H/Dhul Hijjah*

The issue of trade unions and trade unions in Iraq is one of the vital topics in Iraqٔ s contemporary political, economic and social history, since these unions have important roles in the political movement and national movements, so that they became at some stage of the active forces in all activities and strikingly The political decisions that were issued by the ruling authorities due to the public pressure they exerted were drawing their strength from popular support

It is known that the roots of trade union activity in Iraq dates back to the 1820s and lasted very limited during the monarchy in Iraq until it gradually declined until it reached the level of disruption during and after World War II. However, On 14 July 1958, the new authority approved a number of trade unions that later united in one union, the General Union of Trade Unions in Iraq, as well as the Agricultural Associations and the General Federation of Iraqi Students, as well as a number of other professional unions, Kabh teachers and lawyers, and journalists, and people with medical professionals, and other democratic organizations, so promised that era is like a trade union in Iraq fruitful for .

Based on the importance of the trade union organization during this period, I chose to select the topic "Unions and professional associations and their political role in Iraq during the period 1958-1963" as a subject for the study of stomach, and try to overcome them from the political side and to show the extent of interaction of this side with the

professional side, I do not deny that my fellow researchers who preceded me also had a pause in the specialization of studying one of these unions. However, their studies were purely historical and comprehensive, and they were not specialized in the political aspect, And the basic in the course of historical events.

Therefore, I have to deal with the trade union organization in a coherent and integrated not only a particular union, but is addressed to a group of unions and trade unions, and try to highlight how the organization was affected by the political aspect? Who did not meet his right in previous studies, and how the political side interacted with the professional aspect of trade union organization? Was this organization able to influence the political decisions of the ruling authorities? What is the position of the ruling authorities on this organization? As well as explain how the organization fell under the influence of political parties and conflict later? Did these conflicts affect his performance and his professional activity؟

The definition of time frame 1958-1963 to cover the subject of the study, as that period witnessed the political conflicts between the parties taken from the organization of trade union means to prove its existence, which prompted the researcher to choose that era.

The study was composed of a preface and three chapters followed by a conclusion that included a summary of the most important

conclusions that the researcher was able to jump to it, as well as a group of supplements we see the need to benefit from them, and we have taken into consideration the unity of the subject and the series of years Search

The introductory chapter, entitled "Unions and Professional Associations in the Royal Covenant 1921-1958," contained three axes that dealt with the first roots of the emergence of the trade union organization in Iraq to illustrate the unity of the subject and the introductions that led to the formation of unions and trade unions during the monarchy. (1958-1963). Finally, the third chapter states:"The position of the federations and guilds Professional issues of national and Arab issues).